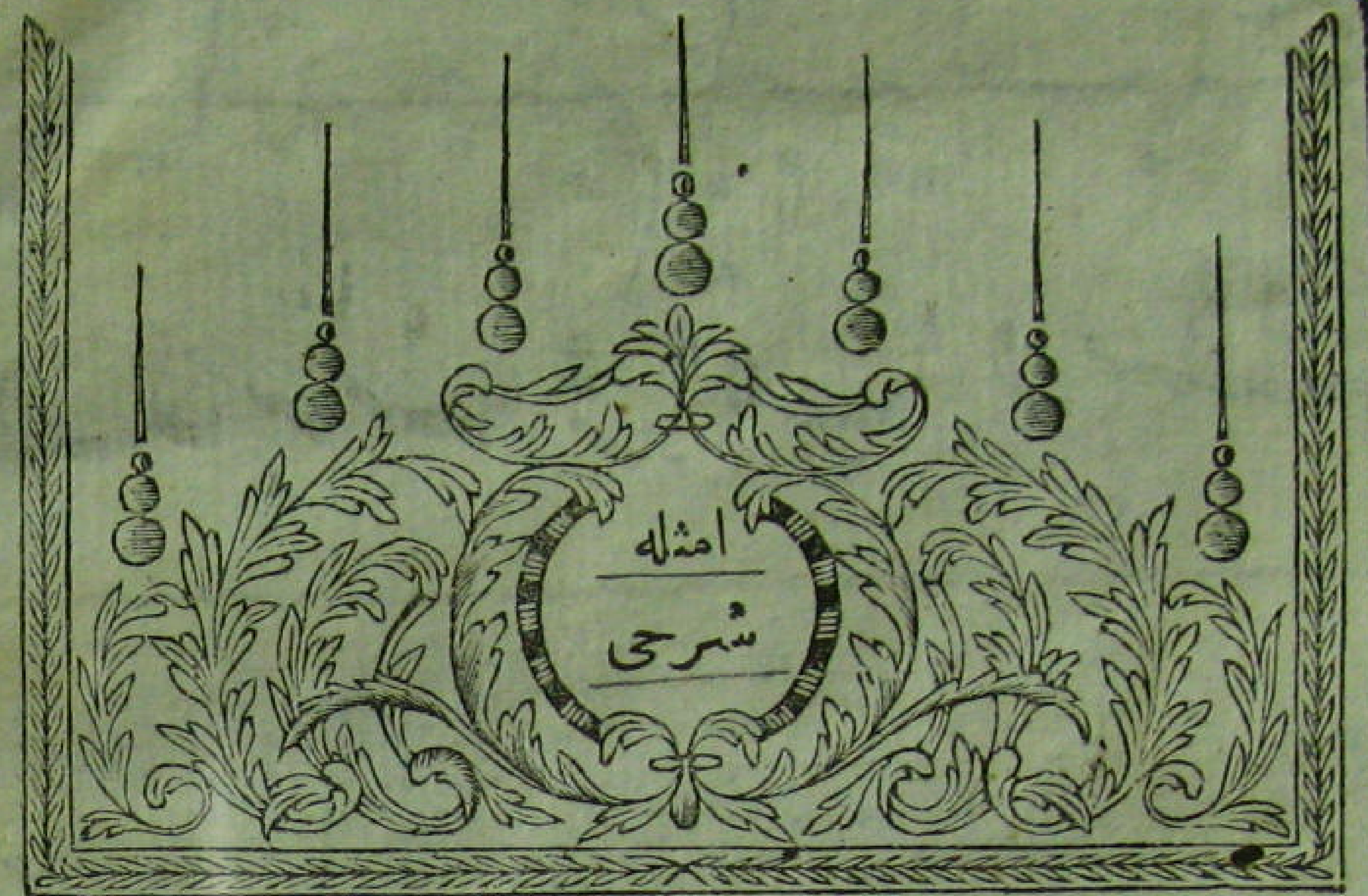


ترسانه حكيم باشيسى السيد موسى نظيف
افنديك وقفيدر سنه ١٢٥٩



٧٥



* بسم الله الرحمن الرحيم *

الحمد لله المتوحد بالجلال والجمال * المنزه عن النظير والشبيه والمثال * الذى رتب صيغ الانس فى الماضى والحال والاستقبال * وصرف بعضهم بالاختلاف وبعضهم بلا اختلال ولا اعتلال * جلت حكمه عن ان يحويها اوعية الاذهان * وعلت نعمه عن ان يزويها السنة الازمان * والصلاة والسلام على من اشتق من مصدر الفضل والعرفان * المحمود فى الكتب المنزلة الفرقان وعلى آله واصحابه المقتدين به فى علم الهدى * المقتفين فى سنن الرشد والتقى * صلاة مضاعفة بالغدو والاصال * سالمة عن مصادمة النقص والملال * ما سميت الاسماء وفعلت الافعال (وبعد) فيقول العبد الفقير الى رحمة ربه القدير السيد على بن حسين الادرنوى * ان بعض من لا يسعنى مخالفته من اخوانى قد الزمنى باقتراحه والحاحه والى مسؤله قد الجأنى * اقتراحا لئن التحفت منه فعسى الله ان يلجمنى وان ارويته بما عندى مما انعمنى سبحانه والهمنى

فلعله

فلعله يحدث بعد ذلك ان اكرمنى وارشدنى * ان اجمع كلمات لتكون شرحا شريحا للرسالة الموسومة بالامثلة * التى ظهرت ظهور الشمس فى الازمنة * مقبولة مرغوبة بين الانام * ومختصرة مفيدة فى اداء المرام * احتاج اليها كل اخص واعم * واشتاق اليها كل عرب وعجم * لازالت ظاهرة فى الانام ومتداولة الى اخر الايام فاجبته اليه بعون الملك العلام وان كان لا يليق بحالى على ما يشهد له الافهام * فشمرت عن ساق الجد فغوصت فى الكتب المصنفة فى التصريف * والشروح المؤلفة فيه المحتاج اليها التعريف * لا سيما شرحى الزنجانى * لسعد الملة والشريف الجرجانى وشروح الشافية للعلامة ابن الحاجب المنسوبة الى نجم الائمة الرضى والسيد عبدالله والجاربردى الصائب * فاخذت منها وضممت اليه من بعض شروح المراح والمقصود * خصوصا المسمى بروح الشروح المعهود * واضفت اليه من بعض شروح الرسالة الوضعية والكافية * ما يقتضيه المناسبة من العوائد الوافية * ليكون كالحوض المورود تجرى اليه العيون الجارية * بل كالبحر المسجور تنمى به البحار الصافية * صرحت تصريحا بذكر اسم البعض وتركت بعضا تعويلا على حسن الظن المحض * واوردت فيه بعض ما سنح من فكرى الفاتر * وسمح به خاطرى والدفاتر وسلكت فيه مسلك التفصيل * لانه هو المسؤل من اهل التحصيل ولا سآمة فى الاسهاب مع الاطناب بل السآمة فى الاطالة الخالية عن فائدة الطلاب * فان وجدت فيه ما هو الزلل والوانى * فلا تناد على الانكار وهو المرجو من خلانى وخلص اخوانى واجتهد فيه واجعل صحيحا * ولا تسوء الظن ولا تكن شحيحا * فان لم تكن

اجتهاد منك فلعل المخطى ابن اخ عمك * والكرم من ذى الكرم * وهو سبحانه اكرم الاكرم * ومنه العون المعظم * والصون المفخم * وهو الوهاب لمن اناب * وهو الهادى الى سبيل الصواب * انه على كل شئ قدير * وبالاجابة جدير (واعلم انى رأيت فى بعض الكتب وسمعت من بعض استاذى ان الدعاء للمعلم واجب على المتعلم اذا اراد ان يتعلم ويتكلم عليه بان يقول رضى الله تعالى عنا وعنكم فلابد علينا ان نسمعك من الفوائد ما يتعلق بمبانيه ومعانيه وان لم يكن شئ منه غير مسمع بمبانيه ومعانيه (فان قلت ما معنى الوجوب الذى ارادوا ههنا (قلت الوجوب هو ضرورة اقتضاء الذات عينها وتحققها فى الخارج وعند الفقهاء عبارة عن شغل الذمة وهو ثلثة اقسام الوجوب الشرعى وهو استحقاق الفاعل المدح والثواب والتارك الذم والعقاب فالواجب الشرعى ما يكون فاعله مستحقا للمدح والثواب وتاركه مستحقا للذم والعقاب كالصلاة والزكوة والحج وغيرها من الواجبات الشرعية والوجوب العقلى وهو اضطرار الفاعل فى الفعل مطلقا بحيث لا يمكن من الترك فالواجب العقلى ما لزم صدوره عن الفاعل بحيث لا يمكن من تركه بناء على استلزامه محالا كاستعمال الالة عند ارادة ما لا يمكن حصوله الابها والوجوب العادى وهو ما اجتمعوا عليه واتفقوا على فعله او تركه فيفعلون او يتركون دائما او اكثريا كالعادياد (اذا علمت هذا فنقول لعل مرادهم ههنا القسم الاخير فان الرسم جرى على ذلك بل كان ذلك سنة سنية وطريقة مشهورة (فقد قيل ان اباحنيفة رحمه الله قال انما ادركت العلم بالحمد والشكر كلما فهمت و وفقت على فقه وحكمة (فقلت الحمد لله فاز داد علمى ومن

لم

لم يشكر الناس لا يشكر الله والعلم افضل النعم ولا ينال الا بتعظيم الاستاذ وتوقيره وطلب رضائه وتجنب سخطه واظهار الشرف لخدمته وان يلقى اليه زمام امره ويذعن لنصحه اذعان المريض الجاهل للطبيب المشفق الحاذق وقد قال عليه الصلاة والسلام (من علم عبدا اية من كتاب الله فهو مولاه) وقال على كرم الله وجهه من علمنى حرفا واحدا فقد صيرنى عبدا ان شاء باع وان شاء استرق (وهذا يقتضى صدق التوقير والانقياد الى الاستاذ فينبغى للمتعلم التحية له هيبة واحتشاما سيما عند التعليم فانه يجوز التملق والتضرع له فوق ما ينبغى للاستفادة منه وان لم يجز ذلك فى غيره قال صلى الله عليه وسلم (ليس من اخلاق المؤمن التملق الا فى طلب العلم) رواه ابو امامة ومعاذ رضى الله عنهما مرفوعا (وسئل ابو حنيفة رحمه الله كيف وجدت العلم قال باربعة اشياء تملقت كالكلب وتواضعت كالسنور وصبرت كالحمار وبحثت كالغراب (وفى تعليم المتعلم التملق مذموم الا فى طلب العلم فانه ينبغى ان يتملق لاستاذه وشركائه ليستفيد منهم (وذكر الرازى فى كتاب القضاء ان من دخل على القاضى فى مجلس حكمه وسعه ان يترك السلام عليه هيبة له واحتشاما ولهذا جرى الرسم ان الولاة والامراء اذا دخلوا عليهم لا يسلمون اليهم وعلى هذا من جلس يفقه تلامذته او يقراء بهم القرأن فدخل عليه داخل وسلم وسعه ان لا يرد فتفطن انت ان التسليم سنة وتحية ورده فرض كفاية ومع هذا وسع الترك هيبة واحتشاما على ان الاستاذ واسطة فى الوصول الى معانى كلام الله وكلام رسوله وبهما يتوصل الى التخلص عن الشقاوة الابدية والوصول الى السعادة السرمدية والنعم الدائمة فى دار السلام

قوله يجوز التملق الى آخره اعلم
ان ههنا اربعة اشياء الضعة بفتح
الضاد وهى ان يرى المرء نفسه
دون غيره من الخلائق ولا يرى
فوق احد قبل حتى الكافر بل
قبل حتى الخنزير وهى فضيلة من
المخلوق مع كل مراتبها والثانى
التواضع وهو اظهار الضعة
عما دون مرتبته قليلا بان يظهر
ذل نفسه عن مقام استحق له
شرعا وعرفا قليلا وهو ممدوح
ايضا والثالث التملق وهو اظهار
الضعة فوق ما ينبغى اعنى فوق
التواضع وهو ممدوح فى طلب
العلم دون غيره والرابع التذلل
وهو اظهار الضعة فوق التملق
وهو حرام الا لضرورة كصيانة
دين او نفس او مال او عرض
عن تلف او اثم من ظالم متكبر
منه

فلابدله من الدعاء (قوله رضى اصله رضو بدليل الرضوان
فان المصدر والتصغير والتثنية وجمع التكسير والضمائر مما يرد
الاشياء الى اصولها فهو المعتل اللام الواوى من باب علم قلبت
الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها فصار رضى وتثبت الياء فيه
لعدم موجب حذفها منه (ولفظة الجلالة عند اكثر القائلين
باشتقاقها فى الاصل اله واختاره البيضاوى حذفت الهمزة حذفا
غير قياس وعوض عنها الالف واللام ولذلك قيل فى ندائه ياالله
بقطع الهمزة وانما اختص القطع بالنداء اذ حينئذ يتمحض الحرف
للتعويض ولا يلاحظ معها شائبة التصريف حذرا من اجتماع
اداتى التصريف واما فى غير النداء فيجرى الحرف على اصله
لعدم المانع منه فصار الاله (ثم ادغم اللام الاولى فى الثانية
فصار الله (وقيل اصله الاله معرفا كما اختاره صاحب الكشاف
وابو البقاء فحذفت الهمزة الثانية تخفيفا بعد تليينها بسلب
حركتها وعوض عنها لزم حرف التعريف ثم نقل حركتها الى
اللام الاولى فصار اللاه ثم ادغم فصار الله فالحذف على قياس
التخفيف بنقل حركة الهمزة الى اللام كما اختاره ابو البقاء اذ الحذف
الغير القياسى ان تحذف الهمزة مع حركتها ولم تنقل الى شئ فلزوم
الحذف ولزوم التعويض ووجوب الادغام ونقل الحركة فى كلمتين
فى حرفين غير متجانسين على سبيل اللزوم كل ذلك بمعزل عن
القياس لان الهمزة لما حذفت قياسا كانت فى تقدير الثبوت فيكون
مانعا من كل المذكور لكنه من خواص هذا الاسم الشريف
يمتاز بها عن نظائره امتياز مسماه عن سائر الموجودات بما لا يوجد
الا فيه كما ان تفخيم اللام من خواصه وظاهر عبارة الكشاف يدل

على ان الحذف على غير القياس حيث اكتفى على قوله فحذفت الهمزة
ولم يتعرض لنقل الحركة (وصرح ابو على حيث قال همزة اله
حذفت حذفا من غير القياس نظرا الى وجوب الادغام والتعويض
فان المحذوف قياسا فى حكم الثابت وما كان فى حكم الثابت يمنع
الادغام لعدم اجتماع المتماثلين حينئذ ويمنع التعويض ايضا
للزوم اجتماع العوض والمعوض عنه والحاصل انه اذا كان حذف
الهمزة على القياسى يكون لزوم الحذف والتعويض ووجوب الادغام
على خلاف القياس واذا كان الاول على خلاف القياس يكون الثانى
على القياس فهذا الاسم الشريف لا يخلو عن خلاف القياس
ففيه توفيق بين الاسم والمسمى حيث كان الحق تعالى خارجا عن
دائرة العقل وطرق القياس هذا وعند البعض ان اصل لفظة
الجلالة لاه يليه اى احتجب وارتفع ثم ادخل عليه الالف واللام
وادغم فصار الله وانما حذفت الالف عن الخط لئلا يكون على
صورة النفى وهذا بعض ما يتعلق بالجلالة وباقى الكلام فيها فى
رسالتنا المعمولة فى البسملة فارجع اليها تجد بعض التفصيل له بها
ثم انها مرفوعة لفظا فاعل رضى والجملة لا محل لها استينافية اخبارية
لفظا وانشائية معنى كما هو المقرر فى امثالها التى وقعت موقع الدعاء
ومعناها بالتركية الله راضى اولسون ولعل الاتيان بصورة الاخبار
والمضى للتفاؤل دلالة على ان الرضاء كانه قد وقع اولاظهار الرغبة
فى وقوعه فان الطالب اذا عظمت رغبته فى حصول امر يكثر
تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيأتى بصيغة الماضى اوللاحتراز
من صورة الامر فى مقام التضرع فافهم (والرضاء ترك الاعتراض
وهو غير الارادة والمشية عند اكثر اهل السنة وقالت المعتزلة وبعض

(ثم جعل) علما للمعبود بالحق
وقيل الاله اسم للمعبود مطلقا
حقا كان او باطلا هذا ما اختاره
سعد الملة والدين التفتازانى فى
شرح الكشاف وقال السيد
السند انه قبل الادغام كان من
الاعلام الغالبة لذاته تعالى
يطلق على غيره تعالى اطلاق
النجم على غير الثريا وبعد
الادغام من الاعلام المختصة
لا يطلق على غيره تعالى اصلا
والتحقيق انه قبل الادغام وبعده
من الاعلام الغالبة المختصة
بذاته تعالى الا انه قبل الادغام
غلبة تحقيقية لتحقق استعمال
اله منكر فى غيره تعالى وبعد
الادغام غلبة تقديرية كذا فى
حواشى المطول للفاضل
السيلكوتى

الاشاعرة الرضاء والمحبة كلاهما نفس الارادة والمشية واختصت
المعتزلة بقولهم ان الخير من الله والشر من العبد واما الارادة والمشية
فهما سيان عند المتكلمين من اهل السنة فى حق الله تعالى اما فى
جانب العباد فتفترقان لان الارادة من الرود وهو الطلب والمشية
عبارة عن الايجاد كذا ذكروا (وفى حق الله الطلب منه تعالى على
نوعين طلب من المكلف على وجه الاختيار وهو المسمى بالامر ولا
يلزم منه الوجود لتعلقه باختيار المكلف وطلب لا تعلق له باختيار
المكلف وهو المسمى بالمشية و الارادة والوجود من لوازمه للزوم
العجز وسبحانه منزه عنه بخلاف العباد والمحققون من اهل السنة على
ان الارادة فى كتاب الله تعالى نوعان ارادة قدرية كونية خلقية وهى
المشية الشاملة لجميع الحوادث كقوله تعالى (فمن يرد الله ان يهديه
يشرح صدره للاسلام ومن يرد ان يضله يجعل صدره ضيقا
حرجا كانما يصعد فى السماء) وارادة بنية امرية شرعية وهى
المتضمنة للمحبة والرضاء كقوله تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم
العسر) وامثال ذلك والامر يستلزم الارادة الثانية دون الاولى
من شرح الفقه الاكبر للشيخ على القارى و بعض الفضلاء فى شرح
قصيدة الامالى فرق بين الرضاء والمحبة بان الاول ترك الاعتراض
على الفعل والثانى ارادة خاصة لا يتبعها مواخذة (وقوله تعالى
تفاعل من العلوو اصله تعالو قلبت الواو ياء لوقوعها خامسة لان
كل واو فى لام الكلمة اذا وقعت رابعة فصاعدا ولم يكن ماقبلها
مضموما قلبت ياء لان الكلمة اذا زادت على ثلثة ثقلت والواو اثقل
من الياء فتقلب ياء ليندفع به ثقلها فان قلت الالف اخف من الياء
فينبغى ان تقلب اليه قلت الالف المبدل مقدر بالحركة فيمتنع

حينئذ

حينئذ اتصال الضمير المرفوع لان ماقبله لا يقدر بالحركة كما
فى شرح الزنجانى للشريف الجرجانى (ثم قلبت الياء الفا فصار
تعالى ولذا يكتب بالياء لما تقرر ان الياء الواقعة فى آخر الكلمة اذا
انقلبت الفا تكتب على سورة الياء (وهو مبنى على الفتح تقديرا
وفاعله فيه راجع الى كلمة الجلالة والجملة اعتراض او حال دائمة
منها بتقدير قد او بدونه على ماوقع الخلاف فيه او صفة لها اما
بتأويل او عدمه على الخلاف (ايضا ويجوز كونها خبر مبتدأ
محذوف والجملة على الاحتمالات ايضا فاعرف (وقوله عنا)
متعلق برضى (وعنكم) عطف على الضمير المجرور باعادة الجار كما
هو الواجب ومثل هذا الجار لا يتعلق بشئ وفى مدخوله قولان
الاول انه مجرور بالجار المتقدم ومعطوف على مجروره لا عمل لهذا
الجار (والثانى انه مجرور بالثانى ومحل هذا المجرور عطف على محل
المجرور الاول والقول هو المختار لما فى الرضى انه متعين فى نحو
المال بينى وبينك اذلا معنى للمضاف الثانى اذلا يمكن هناك بينان
بين بالنسبة لى المخاطب وحده وبين آخر بالنسبة الى المتكلم
كذلك لان البينية امر يقتضى طرفين ولا يمكن عطف المضاف
على المضاف لفساد المعنى فى نحو مررت بك بزيد وان امكن ان يكون
للباء الثانية فيه معنى اذلا يقتضى الباء الاولى من حيث المعنى
اسمين ينجران به كما اقتضى معنى بين ذلك فيجوزان يستأنف
معنى الجار والمجرور فيكون للباء الثانية معنى (لكن لما عرفنا ان الباء
الثانية مجتلبة لغرض العطف اذ اتصال المجرور بجاره اشد
من اتصال الفاعل المتصل فكره العطف اذ هو كالعطف على
بعض حروف الكلمة وجب الحكم بكون المجرور عطفا على المجرور

مع تكرر العامل (فالمجرور الثانى مجرور بما كان مجرورا به قبل تكرره اعنى العامل الاول ووجود الثانى لامر لفظى ومن حيث المعنى كالعدم انتهى ملخصا (ثم تقديم نفسه فى الدعاء رجاء ان يسمع منه فى حق الاستاذ لانه اذا وجد الرضاء بالنسبة الى نفسه كان ممن يرجى منه القبول فاعرف (وللاقتداء بالقرأن المجيد حيث قال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام (رب اغفرلى ولوالدى ولمن دخل بيتى مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات) وقال تعالى حكاية عن الذين جاؤا من بعد المهاجرين والانصار (ربنا اغفرلنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان) حيث قدموا انفسهم فى الدعاء على غيرهم اوللاعتراف بتقصيره وافتقاره الى رضاء جناب قدسه تعالى وتبارك كما هو طريق الادب فان اظهار العجز والقصور عند التضرع والحضور عين سلوك الادب فللاستشعار بتقصيره مقدما قدم نفسه (والتعبير بالجمع فيهما للتعظيم فانه تعالى كرم بنى آدم على سائر مخلوقه والجمع التعظيمى يكون فى التكلم والخطاب وان لم يكن فى الغيبة على ما افاده الشريف فى شرح المفتاح وفى الرضى وقول الواحد المعظم نفعل (كقوله تعالى نحن نقص) مجاز من الجمع لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ للواحد الغائب والمخاطب المعظمين فعلوا اوفعلتم فى الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين انتهى يقول الفقير لعل التحقيق انه يقع فى الثلثة قال فى البحر قد يذكر الجمع ويراد به الواحد نحو قوله تعالى (ياايها الرسل كلوا من الطيبات) والمراد محمد صلى الله عليه وسلم وحده وقد حملوا الجمع فى قوله عليه السلام فى حديث الاسراء على رواية ابى هريرة

رضى

رضى الله عنه ثم لقوا ارواح الانبياء على الواحد وهو محمد صلى الله عليه وسلم على احد الاحتمالات وهذا كثير فى الايات والاحاديث كما لا يخفى على من تتبع (ومن هذا قول صاحب الهداية فى الديباجة رسلا وانبياء حيث اراد محمدا صلى الله عليه وسلم لكن جمعه تعظيما واجلالا صرح به اكمل الدين فتأمل (او الاول لكونه بمعنى نحن معاشر الطلاب الحاضرين والثانى لتعظيم الاستاذ لان الخطاب اليه لاينبغى ان يكون كخطاب سائر احاد الناس ولعل فائدة العظمة فى مقام التضرع هى انه كان العبد يقول يارب كنت فى كتم العدم المحض والنفى الصرف فاخرجتنى الى صحراء الوجود وربيتنى بانواع التربية وكرمتنى بانواع الكرامة وجعلتنى من اشرف مخلوقك فاجعل تكريمك وتشريفك اياى شفيعا اليك فانى معتاد لوصول الكرم والشرف والرضاء منك رحمنا الله واياكم ورضى الله تعالى عنا وعنكم بلطفه العميم بنبيه الكريم انه هو البر الرحيم (واعلم) ان الدعاء بالرضاء سنة مشهورة وعادة قديمة فى الاحياء وقد ورد ذلك فى الاثار واما فى غيرهم فهناك خمسة الفاظ التصلية والتسليم والترضية والترحم والعفو فالتصلية على الانبياء والملائكة عليهم السلام لاتجوز على غيرهم الابطريق التبع لان فى الصلاة من التعظيم ماليس فى غيرها من الدعوات وهى لزيادة الرحمة والقرب من الله تعالى ولا تليق لمن يتصور منه الخطايا والذنوب وانما يدعى له بالعفو والتجاوز وبطريق التبع تجوز لان فيه تعظيم النبى عليه السلام (فان قلت الصلاة من الله تعالى بمعنى الرحمة والدعاء بالرحمة جائز لكل مسلم فلم

لم يجز الصلاة على غير النبي عليه السلام من الامة استقلالا (قلت
قد عرفت وجهه مع ان امثال هذه توقيفية لم ينقل استعمالها
عن السلف فى غير النبي عليه السلام من الامة كما يقال قال الله
عز وجل ولا يقال قال النبي عز وجل وان كان عزيزا جليلا
(فان قلت قوله عليه السلام اللهم صل على آل ابي اوفى) يدل
على جواز استعمالها فى غير النبي عليه السلام (اجيب بانه مما
خص به عليه السلام بدليل ان السلف لم يستعملوها مطلقا
(والسلام كالصلاة فلا يقال قال ابو بكر عليه السلام بل يقال
رضى الله عنه هذا ماذكر فى شرح المشارق والمصابيح وغنية
الفتاوى (وذكر اليافعي فى تاريخه انه قد اختلف العلماء فى انه
هل يقال لغير الانبياء عليهم السلام فجوزه بعضهم ومنعه
الاكثرون وقالوا حكمه حكم الصلاة قال والذى اراه انه يفرق
بينه وبين الصلاة والترضى فالصلاة مخصوصة على المذهب
الصحيح بالانبياء والملائكة عليهم السلام والترضى مخصوص
بالصحابة والاولياء والعلماء اعنى فى الادب والترحم لمن دونهم
والعفو للمذنبين (والسلام مترتبة بين مرتبة الترضى والصلاة
فيحسن ان يكون لمن منزلته بين المنزلتين اعنى يقال لمن اختلف
فى نبوتهم كالخضر ولقمان وذى القرنين عليهم السلام دون
لمن دونهم انتهى من شرح الشرعة لسيد على زاده (وعن
الزيلعي ان الاولى ان يدعو للصحابة بالرضى فيقول رضى الله
عنهم لانهم يبالغون فى طلب الرضاء من الله تعالى ويجتهدون
فى فعل ما يرضيه ويرضون لما يلحقهم من الابتلاء من جهة
اشد الرضاء فهؤلاء احق بالرضى وغيرهم لا يلحق ادناهم ولو انفق

ملاء الارض ذهبا (والاولى ان يدعو للتابعين بالرحمة فيقول
رحمهم الله ويدعو لمن بعدهم بالمغفرة والتجاوز فيقول غفر الله
لهم وتجاوز عنهم لكثرة ذنوبهم ولقلة اهتمامهم بالامور الدينية
(وفى مقدمة شرح المسلم للنووي يجب لكاتب الحديث اذا
كتب ذكر الله تعالى ان يكتب تعالى او سبحانه او تبارك وتعالى
او جل ذكره او تبارك اسمه او جلت عظمته وما اشبه ذلك (وكذلك
يكتب عند ذكر النبي صلى الله عليه وسلم بكمالها لا رمزا اليها
ولا مقتصرا على واحد وكذلك يقول فى الصحابي رضى الله عنه
(فان صحابيا ابن صحابي قال رضى الله عنهما (وكذلك يترضى
ويترحم على سائر العلماء الاخيار ويكتب كل هذا وان لم يكن
مكتوبا فى الاصل فان هذا ليس برواية وانما هو دعاء وينبغي
للقارى ان يقرأ كل ما ذكرناه وان لم يكن مذكورا فى الاصل الذى
يقرأ منه ولا يسأم من تكرر ذكره ومن غفل عن هذا حرم خيرا كثيرا
عظيما وفوت فضلا جسيما (فان قيل لفظ تعالى وامثاله اذا
لم يقع فى الحديث يلزم تغيير لفظ الحديث بزيادة ما ليس فى الحديث
وانه لو لزم اتيانه لاتى به النبي عليه السلام (قلنا قال الفقهاء
بوجوب تعظيم الله تعالى عند ذكر اسمه والمفسرون فى نحو قوله
تعالى (سبح اسم ربك الاعلى) ايضا فعلينا تعظيمه مطلقا واما
عدم وقوعه فى قول النبي عليه الصلاة والسلام فلا يقوم حجة لنا
كعدم وقوعه فى كلامه تعالى لجواز ان يكون من جملة خواصه
عليه السلام (وقد قال بعض الفقهاء التعظيم لازم ولو وقع
ذكر اسمه تعالى فى قرأة القرآن او فى صلاة النفل لا فى الفرض وكذا
استماعه فاعرفه (ثم انهم اختلفوا فى الترحم على النبي عليه السلام

بان يقول اللهم صل على محمد وارحم محمدا ونحوه (قال
بعضهم لايجوز لانه ليس فيه مايدل على التعظيم مثل الصلاة
ولهذا يجوز الدعاء بهذا اللفظ لغير الانبياء والملائكة عليهم السلام
وهو مرحوم قطعا فيكون تحصيل الحاصل وقد استغنينا عن هذا
بالصلاة فلا حاجة اليه (وقال بعضهم يجوز لان النبي عليه السلام
كان من اشوق العباد الى مزيد رحمة الله تعالى ومعناها معنى
الصلاة فلم يوجد مايمنع من ذلك بل ذكر الرحمة على هذا المعنى
وهو ان السلطان مثلا اذا اراد عقاب الجانى الذى له اب شيخ
كبير يقول ذلك الجانى للسلطان ارحم على الاب الشيخ الكبير
وليس للاب جناية ولكن يريد انك اذا عاقبت على يتألم ابى فارحم
ابى بان لاتعاقبنى فكذلك نبينا عليه السلام اب الامة وليس له ذنب
اصلا ولايخاطر له ذنب ولا تقصير ولكن اذا عوتب علينا يتألم
(وقولنا وارحم محمدا فى قوة قولنا لاتعذبنا بحرمته كذا فى مشكاة
الانوار وشرح الملتقى الابحر والشرح الكبير للمنية عن الرستغفنى
عن المحيط (وقيل يجوز الترحم عقيب الصلاة لافى غيره بان يقال
اللهم صل على محمد وارحمه او وترحمه وامثالهما (ثم لما كان عادة
المعلمين تعليم معنى قول المتعلمين (اعوذ بالله من الشيطان الرجيم)
فان الاستعاذة من اللعين بالمعين ممالابد منه فى جميع الاوقات
خصوصا عند التعلم من المعلمين فان اشتغال ساعة بتصحيح العقائد
وتحصيل الدين اشد على الشيطان من عبادة الوف من السنين
وقد امرنا الله تعالى به بنحو قوله (واما ينزغنك من الشيطان نزغ
فاستعذ بالله) لكن فى الذخيرة ولايتعوذ التلميذ اذا قرأ على استاذه
اى لايسن فليحفظ من الدر المختار (كما فى مهتدى الانهر شرح

ملتقى

ملتقى الابحر فى صفة الصلاة ناسب لنا ان نبين بعض مايتعلق به
تحفة للمبتدئين وسهلة للمبتغين وبالله التوفيق وبيده ازمة
التدقيق فنقول قوله (اعوذ) اصله اعوذ باسكان العين وضم
الواو على وزن اكتب من الباب الاول فهو اجوف واوى ومصدره
العوذ بفتح العين وسكون الواو والعياذ والمعاذ وقد تلحق التاء
فى الاخير فيقال المعاذة كلها بمعنى الالتجاء كالتعوذ والاستعاذة
اى التجئ (وقيل استغيث وقيل استعصم وقيل استهرب
فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت الى العين وبقى الواو ساكنة
فدت وهو مضارع متكلم فاعله فيه انا وهو مبنى على الفتح او على
السكون على الاختلاف بين البصرية والكوفية والجملة استيناف
لامنصوبة المحل على تقدير القول اى قل اعوذ كما قيل لانه غير
مناسب اذ ليس المراد التعليم كما لايخفى على ذى العقل السليم
(قيل هو فى الحقيقة دعاء اى اعذنى من قبيل استغفر الله اى
اطلب المغفرة فهو من قبيل استعمال الاخبارى موضع الانشائى
لعل وجهه هو الاحتراز عن صورة الامر تأدبا كما فى رضى الله
تعالى انتهى وقوله (بالله) متعلق باعوذ وكذا قوله (من الشيطان)
او متعلق بخائفا المقدر وهو حال من فاعل اعوذ على الاحتمال
المرجوح ومنه كونه صفة للجلالة بتقدير المتعلق الخاص المعرف
باللام اى الحافظ مثلا وكذا كونه حالا منها اى حافظا وكونه
خبر مبتدأ محذوف اى هو حافظ (والشيطان فيعال من شطن اذا
بعد يقال شطن عنه اى بعد واشطنه ابعده و بئر شطون على
وزن رؤف اى بعيدة القعر من باب كتب سمى به لبعده عن
رحمة الله تعالى واحسانه (وقيل لبعد غوره فى الشر ويحتمل والله اعلم

ان يكون من شطنه اذا شده بالشطن وهو على ما فى القاموس
ومختار الصحاح بفتحتين الحبل مطلقا او الحبل الطويل او من
شطنه اذا خالفه من باب كتب ايضا سمى به لانه ثبت فى الاثار
انه يحبس ويشد بالسلاسل والاغلال فى ما من الاوقات كشهر
رمضان وبعض لليالى المباركة اولا نتهاء شره الى يوم الوقت
المعلوم فكانه شد بالحبل الطويل المتين وارخى عنانه الى ذلك
الوقت اولانه منصوص التعذيب ومعد فيه انواع العذاب من
السلاسل والاغلال فبناء على تحققه سمى به او لمخالفة امره
تعالى او لكل مخالف وعدم اطاعته بعتوه وطغيانه او هو فعلان
من شاط يشيط شيطا اذا هلك فهو اجوف يائى كباع يبيع بيعا
وبابه ضرب سمى به لهلاكه بطغيانه وقيل لمبالغته فى اهلاك
غيره (والحاصل ان نونه اذا جعلتها اصلية يكون فيعالا من شطن
وان جعلتها زائدة فوزنه فعلان وكلاهما مروى عن سيبويه كما فى
انوار التنزيل فعلى الاول منصرف وعلى الثانى غير منصرف
للعلمية والالف والنون (وقد يرجح الاول قرأته بالتنوين فى قوله
تعالى (نقيض له شيطانا فهو له قرين) فافهم قال فى انوار التنزيل
ويشهد له قولهم تشيطن او بانه يحتمل ان يكون مأخوذا
من الشيطان لا من اصله اى فعل فعل الشيطان فليتأمل
ويشعر به قول صاحب القاموس بعد قوله والشيطان معروف
وشيطن وتشيطن اى فعل فعله فاعرف (لكن ايراده فى باب
النون دليل على انه لو كان مأخوذا من الشيطان لكان مأخوذا
من الشيطان المأخوذ من شطن هذا (ويرجح كون النون اصلية
ايضا ايراده اياه فى فصل (ش ط ن) وقوله فى فصل (ش ى ط)

ومنه

ومنه الشيطان فى قول اى من شاط اذا هلك حيث رجح الاول
والشيطان معروف وهو ابليس وذريته والاكثرون على انه
لم يكن من الملائكة كما هو ظاهر (قوله تعالى كان من الجن) وقال
فى المعالم قال ابن عباس رضى الله عنهما كان من حى من
الملائكة يقال لهم الجن خلقوا من نار السموم (وقال الحسن كان
من الجن ولم يكن من الملائكة فهو اصل الجن كما ان آدم عليه
السلام اصل الانس (وفى انوار التنزيل والاية وهى قوله تعالى
فى سورة البقرة (واذ قلنا للملائكة اسجدوا) الاية تدل على ان
ابليس كان من الملائكة والا لم يتناوله امرهم ولم يصح استثناؤه
منهم ولا يرد على ذلك قوله تعالى (الا ابليس كان من الجن) لجواز
ان يقال انه كان من الجن فعلا ومن الملائكة نوعا ولان ابن عباس
رضى الله عنهما روى ان من الملائكة ضربا يتوالدون يقال
لهم الجن ومنهم ابليس ولمن زعم انه لم يكن من الملائكة ان
يقول انه كان جنيا نشأ بين اظهر الملائكة وكان مغمورا بالالوف
منهم فغلبوا عليه او الجن ايضا كانوا مأمورين مع الملائكة
لكنه استغنى بذكر الملائكة فانه اذا علم ان الاكابر مأمورون
بالتذلل لاحد والتوسل به علم ان الاصاغر ايضا مأمورون به
والضمير فى فسجدوا راجع الى قبيلتين فكانه قال فسجد المامورون
بالسجود الا ابليس (وفيه ايضا لا يقال كيف يصح ذلك
والملائكة خلقت من نور والجن من نار لما روت عايشة رضى الله
عنها انه صلى الله عليه وسلم قال (خلقت الملائكة من النور وخلق
الجن من مارج من نار) لانه كالتمثيل لما ذكرنا فان المراد بالنور
الجوهر المضئ والنار كذلك غير ان ضوءها مكدر مغمور بالدخان

محذور عنه بسبب مايصحبه من فرط الحرارة والاحراق فاذا صارت
مهذبة مصفاة كانت محض نور (ومتى نكصت عادت الحالة
الاولى جزعة ولاتزال تتزايد حتى ينطفى نورها ويبقى الدخان
الصرف قال وهذا اشبه بالصواب واوفق للجمع بين النصوص
والعلم عندالله تعالى انتهى (ورجح قول الاكثرين بحجج وبراهين
ذكرت فى محالها هذا ويقال لكل متمرد ومتعنت من الانس
والجن والدواب شيطان وقديقال للحية لتمردها وخباثتها
(الرجيم) فعيل من الرجم بفتح الراء وسكون الجيم بمعنى اللعن
والشتم والهجران والطرد وبابه كتب وهو اما بمعنى المفعول
واختاره البيضاوى والبغوى وغيرهما اى مرجوم بالطرد
واللعن عن حضرت الحنان * اوالمرجوم المطرود بالشهب
من قبل المنان * اوبمعنى الفاعل اى الراجم بالوسوسة لقلب
الغافل عن ذكر الديان * فعلى الاول اسم مفعول وعلى الثانى اسم
فاعل وعلى التقديرين فهو اما مجرور صفة ذامة للشيطان
ويجوز كونه بدلا منه واما مرفوع على الخبرية بمبتدأ محذوف
اى هو او مبتدأ خبره محذوف واما منصوب على الذم اى اعنى به
اواذم وعلى التقادير فالجملة استيناف والجر اولى من الرفع والنصب
لسلامته عن الحذف بخلافهما والرفع راجح بالنسبة الى النصب
لان الحذف فيه قليل كما لا يخفى على ذى فهم قليل فضلا عن
ذى عقل عقيل (واعلم ان الشيطان يأتى ابن آدم من قبل المعاصى
فاذا امتنع يلقيه فى بدعة فان ابى يشككه فى وضوئه وصلاته
فان ابى يوقعه فى العجب وعند ذلك يشتد محاجته فانه آخر امره
فاذا تخلص العبد منه بعد من شره (ومشايخ الطريقة اختلفوا

فى

فى انقطاع وسوسته (قال بعضهم انها تنقطع بذكر الله تعالى
(وفرقة قالت لا ينعدم اصل وسوسته ولكنها تجرى فى الباطن
ولايكون لها اثر اذا صار القلب به مستغرقا اى مشغولا بذكر الله
تعالى (وقالت طائفة اذا تنور القلب بنور الذكر يوسوس عن بعد
وعلى ضعف واجمعوا على انه من علق قلبه بالدنيا وطمع ان يتخلص
من الشيطان كان كمن انغمس فى العسل فى اليوم الصيف
وظن ان الذباب لايقع عليه وهو محال (روى انه كان محمد ابن
واسع يقول كل يوم بعد صلاة الصبح اللهم ايسه منا كما آيسته
من رحمتك وقنطه منا كما قنطته من عفوك وابعد بيننا وبينه
كما ابعدت بينه وبين جنتك انك على كل شئ قدير (فتمثل له
ابليس يوما فقال يا ابن واسع هل تعرفنى فانا الذى تستعيذ
منى كل يوم جئتك اريد ان لاتعلم احدا هذه الاستعاذة فاستقم
جسمى واحرق كبدى (قال محمد بن واسع والله لاامنعها ممن
ارادها فاصنع ماشئت كذا فى مشكاة الانوار حفظنا الله من شره
واعاذنا من مكره بالنبى واله وصحبه (عن سليمان بن صرد رضى الله
عنه انه قال استب رجلان عند النبى صلى الله عليه وسلم ونحن
عنده فبينما يسب احدهما صاحبه مغضبا قد احمر وجهه
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انى لاعلم كلمة لوقالها لذهب
عنه الذى يجد لوقال اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ذهب عنه
مايجد (وفى الجامع الصغير اذا غضب الرجل فقال اعوذ بالله
الخ سكن غضبه (قال شارحه لان الغضب من الشيطان اى من
غوائله ووسوسته والاستعاذة من اقوى سلاح المؤمن على
دفع كيد ابليس ومكره (واذا تأمل معنى الاستعاذة وهو

الالتجاء الى الله والاعتصام به وضم له التفكر فيما ورد فى كظمه وثوابه والاستحضار ان الله تعالى اعظم قدرة من قدرته على من غضب عليه سكن غضبه لامحالة (قال اهل المعرفة هذه الكلمة وسيلة المقربين واعتصام الخائفين ومباسطة المحبين وامتثال لرب العالمين (ثم اعلم) ان من دأب المصنفين والمؤلفين ان يذكروا فى اوائل تصانيفهم وتأليفاتهم البسملة والحمد لله تعالى والصلاة على رسوله واله وقد يذكرون ايضا اسامى تصانيفهم ومؤلفاتهم وانها من اى فن هى ويذكرون عداد الابواب والفصول وكذا الغرض منها ايضا كما هو دأب بعض الفحول فهذه سبعة اشياء يوردها بعض ارباب النقول عند الافتتاح بعبارة او اشارة لايخفى على اصحاب العقول (ولما اراد المصنف وهو على ماقيل على كرم الله وجهه ورضى الله تعالى عنه الاقتداء بالقرأن المجيد والاقتفاء لحديث النبى الحميد صلى الله عليه وسلم وعظم وكرم (كل امر ذى بال لم يبدأ بسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع قال (بسم الله الرحمن الرحيم) وقد قضينا الوطر منها فى رسالتنا الموضوعة فيها فلا نعيد ههنا لئلا يقع التكرار المؤدى الى الملال وهو الباعث الى الهجر والضلال وان كان فيه بعض الفوائد ولايخلو الزكى الفطن عن العوائد ولئن شئنا لنذهبن بالذى اوردنا فيها مع حذف الزوائد ولنأتينك بمثله ولنزيدن كثيرا مع نصب الشواهد * بعون الملك الباقى ولطف الرب الشاهد * فهذه آوان قصور الهمم وازمان وفور الشغل فى الذمم وفقكم الله لاقصى الامانى وعصمنا واياكم عن كون مثل تلك الامم (وانما لم يذكر المصنف الحمد والصلاة مع انهما مما لابد منه لحديث

كل امر ذى بال لم يبدأ بالحمد لله فهو اجزم) وحديث كل كلام لم يصدر بالصلاة على فهو اجزم) على ماروى هضما لنفسه او لاظهار العجز عن الاداء وهو اكمل الحمد واعظم المدح فانه عليه السلام اظهر عجزه فى مقام الثناء حيث قال صلى الله عليه وسلم (لااحصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك) اوللاكتفاء بالبسملة اولتضمنها الحمد لوجود الوصف بالجميل فيها اولوجود الذكر القلبى منه وان لم يوجد الذكر اللسانى اوالخطى والصلاة تابعة للحمد (الامثلة) جمع مثال وهو الهيئة والصفة للشئ والمراد ههنا الكلمة من حيث يلاحظ معها الهيئة التى تعرض لها من الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه (واعلم ان الجمع قسمان جمع قلة وهو الذى يستعمل فيما دون العشرة (وجمع كثرة وهو المستعمل فيما فوقها ومعناه ماذكره بعض الافاضل فى حواشى شرح الزنجانى ان الاول يطلق على الثلثة الى العشرة من غير قرينة ولا يطلق على ما فوق العشرة بدونها بخلاف الثانى فانه يستعمل فيما دون العشرة الى الثلثة (وكذا فيما فوقها الى مالانهاية له بلا قرينة لما قال صاحب الترجيح من انه لافرق بين جمعى القلة والكثرة فى الاطلاق على الثلثة الى العشرة من غير قرينة وانما الفرق فى الاطلاق على مافوق العشرة من غير قرينة حيث يصح اطلاق جمع الكثرة على مافوق العشرة دون جمع القلة وقولهم جمع الكثرة يطلق على العشرة الى ما لانهاية له لايلزم منه ان لايصح اطلاقه على الثلثة الى العشرة اذ هو مسكوت عنه لشهرة كون اقل كل جمع سواء للقلة اوللكثرة ثلثة (واجمعوا ان العشرة داخلة فى القلة فقول

ابن كمال باشا فى شرح التنقيح جمع الكثرة يراد به كل عدد فوق تسعة
لبس على ماينبغى (فان قيل ما اوزان جمع القلة والكثرة قلنا اوزان
القلة كل جمع مصحح مذكرا كان او مؤنثا وافعل وافعال وافعلة
وفعلة من المكسر (وزاد الفراء فعلة بالفتحات و بعضهم افعلاء
بكسر العين والكوفيون فعلاء بضم الفاء وكسرها والكثرة
ماعداها وظاهر كلام اللباب مشعر بان جمعى التصحيح للقلة
مطلقا سواء كانا معرفين اومنكرين والمذكور فى كتب القوم
انهما انما يكونان للقلة اذا كانا منكرين واما المعرف باللام فلاقال
بعض النحاة الجمعان اى الصحيحان مطلقا مشترك بين القلة
والكثرة (وذكر بعض المحققين من النحاة يعنى نجم الائمة الرضى
ان الظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة
وصححه فى الميزان ولك ان تقول الجمع المضاف قد يكون
للجنس فيشمل القليل والكثير وللعهد لان الاضافة كاللام فى
كونها للجنس والعهد والاستغراق صرح به السيد الشريف
قدس سره فى بحث تعريف المسند من حواشى المطول (ثم المذكور
فى كتب القوم انه قد يستعار احدهما للاخر وان وجد الاخر
فيستعمل القليل فى الكثير وبالعكس نحو ثلثة قروء مع وجود
الاقراء على وزن افعال فاذا اتضح لك ماذكرنا عرفت ان الامثلة
جمع قلة على وزن افعلة استعيرت ههنا للكثرة اى الابنية والصيغ
المختلفة باختلاف الهيئات اى المتنوعة كنصر ينصر نصرا نصر
لا تنصر ناصر منصور وغيرها (لكن فى حاشية شرح الزنجانى
ما لعله مأخوذ من الرضى هو انه اذا لم يات للاسم الا بناء القلة
كارجل فى الرجل بكسر الراء وسكون الجيم واذرع فى الذراع

او بناء

او بناء الكثرة كرجال فى الرجل بفتح الراء وضم الجيم ضد المرأة
فهو مشترك بين القلة والكثرة انتهى (وقال الرضى وكذا كل
جمع تكسير للرباعى الاصلى حروفه نحو جعافر (وكذا ما لا يجمع
الا جمعه كاجادل ومصانع انتهى (واعلم ان الوضع وهو جعل
اللفظ بازاء المعنى على نوعين شخصى سماعى وهو تعيين لفظ
معين بنفسه بمادته وصورته الجزئيتين للدلالة على معنى كنصر
مصدر فان مادته مع صورته المخصوصة دالة على الحدث لا مطلقا
بل الحدث المخصوص وهو النصر وليست المادة مستقلة فيها
والا لدل عليه كل من الصور الجزئية المأخوذة منها والعلم الباحث
منه يسمى علم اللغة فهو علم يبحث فيه عن احوال جواهر المفردات
من حيث معانيها الاصلية واختلفوا فى واضع لغة العرب فذهب
المحققون كابى الحسن الاشعرى واتباعه الى انه هو الله تعالى
ويسمى هذا المذهب مذهب التوقيف (وذهب الاخرون الى انه
هو الانسان وهذا مذهب الاصطلاح ومنهم من ذهب الى التوزيع
وقال بتوقيف البعض واصطلاح البعض (وقيل اول من تكلم
بالعربية اسمعيل عليه السلام ابن ابراهيم عليه السلام الهاما
من الله تعالى واستدل على الاول بقوله تعالى (وعلم ادم الاسماء
كلها) فان الاسماء تدل على الالفاظ بخصوص او عموم وتعليمها
ظاهر فى القائها على المتعلم مبينا له معانيها وذلك يستدعى سابقة
وضع والاصل ينبغى ان يكون ذلك الوضع ممن كان قبل ادم
عليه السلام فيكون من الله تعالى فليتأمل (والنوع الثانى من نوعى
الوضع نوعى قياسى وهو تعيين صورة كلية مفردة او مع جزئها
من المادة زائدة مأخوذة بالنوع بشرائط مخصوصة للدلالة

على معنى فالاول كنصر فان صورته الكلية فى الفعل دالة على الزمان الماضى (والثانى كمنصور فان صورته مع الميم الزائد فى اوله والواو بعد عينه فى الصفات دالة على من وقع عليه الحدث (فهذا النوع يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون كذا فهو متعين لا لالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعينه له مثل الحكم بان كل اسم اخره الف او ياء مفتوح ماقبلها ونون مكسورة فهو لفردين من مداول ما الحق باخره هذه العلامة وكل اسم غير الى نحو رجال ومسلمات فهو لجمع من مسميات ذلك الاسم ومثل هذا من باب الحقيقة بمنزلة الموضاعات الشخصية باعيانها بل اكثر الحقائق من هذا القبيل كالمثنى والمجموع والمصغر والمنسوب وعامة الافعال والمشتقات والمركبات وبالجملة كل ما يكون دلالته على المعنى بالهيئة كذا فى التلويح (والوضع فى هذا النوع عام والموضوع له خاص والموضوع فيه يلاحظ بامر عام لتعدده بخلافه فى النوع الاول والوضع العام للموضوع له الخاص يجوز ان يكون بالوضع للكليات الصرفة لا باعينها بل ملحوظة بامر صادق عليها كوضع المشتقات وسنفصله لك ان شا الله تعالى (والعلم الباحث من هذا النوع من الوضع يسمى علم التصريف لكن ليس مقصورا عليه بل يبحث فيه ايضا عن التغيرات القياسية (فبحث التصريف من الموضوعات النوعية والمغيرات القياسيتين (وذكر غير القياسى فيه استطراد اولمشابهة القياسى بنوع ضبط يوجد فيه كما فى الجموع المكسرة السماعية فانها اذكر فى الصرف على وجه يحصل به نوع قياس لا من حيث خصوصياتها منتشرة فانها من تلك الحيثية تذكر

فى اللغة وكذا المصادر الثلاثية والابواب او لتكثير الفائدة اوغيرهما (وعلم التصريف علم يبحث فيه عن المفردات من حيث صورها وهيئاتها فلذا يقدم فى التعلم على النحو فان التصريفى يبحث عن ذات الكلمة والنحوى عن صفاتها (وذكر نجم الائمة ان التصريف على ما حكى سيبويه عنهم هو ان تبنى من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بنيته ثم تعمل فى البناء الذى بنيته مايقتضيه قياس كلامهم (والمتأخرون على ان التصريف علم بابنية الكلم وبما يعرض لحروفها من اصالة وزيادة وحذف وصحة واعلال وادغام وامالة وبما يعرض لاخرها مما ليس باعراب ولابناء من الوقف وغير ذلك انتهى (والتصريف فى الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما ما يبحث فيه عن الموزونات اعنى الامثلة المختلفة باعتبار اشتقاقها من المصادر ويسمى علم الاشتقاق ويعرف بانه علم بتحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة لمعان مقصودة (وثانيهما ما يبحث فيه عن القواعد الوزنية للوصول الى المعانى الموزونية ويسمى علم الاوزان ويعرف بانه علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم التى ليست باعراب وفى هذا الفن لا يبحث عن الاشتقاق ولا عن المصدر بطريق الاصالة بل بالتبع والمراد بابنية الكلم هى الالفاظ باعتبار حروفها وحركاتها وسكناتها الموضوعة لها باعتبار كونها مادة للكلمة وباحوال الابنية العوارض التى تلحقها بحسب كل غرض وفى شرح المراح الحق ان الاشتقاق ليس بجزء من التصريف حقيقة بل هو علم على حدة (وذكر فى شرح الميزان ان علم الاشتقاق داخل فى تعريف الثانى فتبصر (واستبان مما ذكرنا ان موضوع التصريف

المفردات المذكورة من الحيثية المخصوصة التى هى الهيئة اعنى
الفاظا باعتبار حركاتها وسكناتها فى غير آخرها واصولها وزوائدها
والترتيب الذى فيها بحسب الاصل على وجه كلى (وانما قلنا
فى غير آخرها اذ حركة الاخر وسكونه لا يغير البناء ولذا جوزوا
الاعلال فى آخر الملحقات والكلية معتبرة فى الاصول بالجنسية وفى
غيرها بالنوعية ولعل لهذا السر عبروا عن الاصول بالفاء والعين
واللام والزوائد بانواعها كما سيجئ (وكل حرف من حروف
التهجى التسعة والعشرين نوع مغاير للاخر (وكذا كل من الحركات
نوع وكذا السكون فقتل ونصر بناء واحد لاتحادهما فى جنس
الاصول ونوع الزائد ونوع الحركات والسكون وكذا قال ونصر
ونصر (وقيل بخلاف اكرم واكرم وقاتل وقوتل لعدم اتحادهما
فى نوع الحركات وان اتحدا فى جنس الاصول ونوع الترتيب
والسكون (فالمعتبر فى شخص الصيغة شخص الحركات وشخص
السكون فتختلف الصيغة بالشخص باختلاف اشخاص
الحركات والسكون كاختلافها فى ضرب وطلب مثلا على بناء
الفاعل مع اتحادهما بالنوع وكذا يقتل وينصر فانهما باعتبار شخص
الحركات وشخص السكون مختلفان صيغة بالشخص ومتحدان
بالنوع لاتحاد نوع الحركات ونوع السكون والمعتبر فى نوع
الصيغة نوع الحركات والسكون فتختلف الصيغة بالنوع باختلاف
انواع الحركات والسكون كاختلافها فى ضرب وضرب
بالحركة وكذا يعتبر فى شخص الصيغة شخص الترتيب فتختلف
الصيغة بالشخص باختلاف شخصه كاختلافها فى ضرب
وربض مع اتحادهما فى نوع الترتيب فانه باختلاف المقدم

والمؤخر

والمؤخر لا يختلف نوع التقديم والتأخير وان اختلف شخصهما
لكن صيغة فاعل مخالفة بالنوع لصيغة افعل مع ان الهيئة
الحاصلة لهما باعتبار نوع التقدم والتأخير ونوع الحركات
والسكنات متحدة (اللهم الا ان يمنع اختلاف الصيغة بالنوع فيهما
هذا (واما الاعراض الذاتية لتلك المفردات فهى احوال عارضة
لها لذاتها اما الحاجة معنوية هى افادتها المعنى والبحث عنها
هو المقصود الاصلى من التصريف ككونه تثنية وجمعا ومصغرا
ومنسوبا ومصدرا وماضيا وغيره من المشتقات (واما الحاجة
لفظية كتخفيف الهمزة والادغام والاعلال والامالة وكونه
مقصورا وممدودا الى غير ذلك (واما غايته فهى الاستغناء فى معرفة
الالفاظ الكثيرة القياسية ومعانيها بواحد منها وتغيره عن سماع
الباقى وتغيره فيتمكن من الضبط بسهولة ويأمن من الخطاء فى
تلفظه ويعرفه اذا صدر من غيره فهذه فائدة عظيمة وغاية شريفة
ولقد اطنبنا الكلام فى هذا المقام ليتميز القشر من اللباب عند طالبى
المرام (ثم لما كان بحث علم التصريف مقصورا على الموضوعات
النوعية والمغيرات القياسيتين وكانت الاولى هى المقصودة
الاصلية ومستلزمة لمعرفة بعض انواع الثانية ومدارا لمعرفة
بعضها الاخر (فانا انما عرفنا ان قال مغير قول لعلمنا ان البناء
الموضوع بالنوع لماضى الثلاثى بتحرك العين وسهل المعرفة للمبتدى
بخلاف الثانية اقتصر المصنف فى هذه الرسالة على ذكر امثلة
الموضوعات النوعية (والموضوع النوعى اما مجرد او مزيد فيه
فالمجرد لا يكون حروفه الاصول اقل من الثلثة وهو الاصل لان
الاصل فى كل كلمة ان تكون على ثلثة احرف (حرف يبتدأ به

وحرف يوقف عليه وحرف يفصل بين المبتدأ به والموقوف عليه اذ يجب ان يكون المبتدأ به متحركا لتعذر الابتداء بالساكن كما سيأتى تمام بحثه فى الماضى ان شاء الله تعالى (ويجب ان يكون الموقوف عليه ساكنا لانه لا يوقف على الحركة فى عرفهم (فلما تنافيا فى الصفة من الحركة والسكون كرهوا مقارنتها ففصلوا بينهما بحرف لا يقال المتوسط لا يخلو من ان يكون متحركا او ساكنا واياما كان يلزم التنافى مع احدهما (لانا نقول لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط ولم يجب واحد منهما بخصوصه لم يتحقق التنافى وجوزوا فى الاسم رباعيا وخماسيا للتوسع ولم يجوزوا سداسيا فما فوقه لئلا يتوهم انه كلمتان لما مر من الاصل وهذا اعنى كون الرباعى والخماسى صنفين غير الثلاثى مذهب سيبويه وجمهور النحاة (وقال الفراء والكسائى بل اصلهما الثلاثى فقال الفراء الزائد فى الرباعى الاخير وفى الخماسى الحرفان الاخيران (وقال الكسائى الزائد فى الرباعى الحرف الذى قبل آخره ولا دليل على ما قالا (قال نجم الائمة وقد ناقضا قولهما باتفاقهما على ان وزن جعفر فعلل ووزن سفرجل فعلل مع اتفاق الجميع على ان الزائد اذا لم يكن تكريرا يوزن بلفظه (وقد عرفت قبل ورقة وسيأتى مزيد تفصيل (والمراد بالاسم ههنا الاسم المتمكن الذى يمكن تصريفه واشتقاقه كرجل وفرس لا الاسم المبنى كمن وما وفى حكمه الحرف واما فى الفعل فهم جوزوا رباعيا ولم يجوزوا خماسيا فصاعدا لكثرة استعمال الفعل مع ثقله معنى لدلالته على الحدث وزمانه ولفظا لاقتضائه الفاعل ابدا وكذا المفعول والغاية والمكان والزمان فى البعض ولانه فرع الاسم فلو اجيز لزم المساواة

بين الفرع والاصل ولان الغرض من الزيادة على الثلثة توسيع فى الكلام وبالرباعى يحصل المرام ولانه يتصل به الضمير المرفوع فيصير كالجزء منه بدليل اسكان ما قبله فيكون الخماسى فيه كالسداسى فى الاسم وقد علمت انه مرفوض (فالمجرد اما ثلاثى او رباعى والثلاثى لما كان اخف استعملوه فى معان كثيرة مختلفة فوضعوا له امثلة مختلفة لتدل على اختلاف المعانى (ولما كانت المطردة تتفرع على المختلفة لكون اشتقاقها بالحاق الضمائر منها قدموا المختلفة على المطردة ولذا بدأ المصنف بالاولى فقال (نصر ينصر نصرا الى اخره) وهو على ارادة اللفظ خبر لقوله الامثلة او خبره محذوف وهو الذى يذكر او خبر مبتدأ محذوف اى هذه او ما يذكر وقوله نصر ينصر خبر مبتدأ محذوف او خبر بعد الخبر او بدل من الامثلة او بيان لها او مفعول فعل مقدر (واعلم ان نسخ الكتاب التى رأيناها ووصلت الينا وجدناها قد كتبوا فيها فى حواشى الامثلة تعبيراتها بالفاظ عربية ومعانيها مترجمة بالتركية واعترف بها بعض شراحه واشتهرت الى ان بلغت حد الاصل حتى ان المعلمين يذكرونها فى تعاليمهم كما ذكروا متن الامثلة مع عدم تعلق غرض الفن بها فصار الاصل كالشاذ النادر والعمل به كالشريعة المنسوخة وليت شعرى ولعل سبب ذلك ان المصنف لما اتى بالامثلة على طريق التركيب بحسب الظاهر لا على طريق الحكاية والتعداد يدل عليه قوله فهو ناصر وذاك منصور حيث اتى بالعطف كما هو طريق اللغة وربما يدل عليه ايضا انه اتى بالمعربات بالاعراب لا علام المنون وغير المنون وساكن الاخر ومتحركه والمبنى على الفتح او السكون

والمعرب حال النصب والجر فى تثنية الاسماء وجمعها السالم لتغير البناء فلواراد التعداد وعدم التركيب كماهو غرض الفن لاتى بها بالوقف كما لايخفى على من له حظ من النحو فلايحصل فائدة الاعلام (نعم اوحكى حال الرفع لحصل تلك الفائدة زعموا انه قصد بيان الامثلة نفسها وتركيبها مع غيرها مع قصد الوزن فى ضمنه او بالعكس فناسب ذكر معانيها حتى يتميز عند المبتدى بعضها عن بعضها باعتبار المعنى ايضا فلله دره حيث بادر الى تعليم الامثلة واوزانها واشار الى بيان تركيبها مع غيرها ومعانيها وان كان خارجا عن بحث التصريف ولم يقتصر على ذكر الاوزان فقط على سبيل التعداد او الحكاية كما اكتفى بذلك البعض بناء على ان الغرض من وضع الامثلة المختلفة تعداد الامثلة المفردة لاتركيبها مع الغير مع ان معانى المختلفات انواع تحت جنس وهو معنى المصدر اعنى الحدث الساذج كما ان معانى المطردات اعنى احداث الموصوف بها الاشخاص افراد تحت معانى المختلفات ذكره فى روح الشروح (فاذا كان الامر كما ذكرناه كان علينا ان نتعرض بذكر ماكتبوا فى تلك الحوشى وتصحيحه وتطبيقه على ماوضعت الامثلة بازائه بموادها وهيئاتها اولا وبما التزمنا ثانيا فنقول وبالله التوفيق (قوله نصر) فى الحاشية هكذا فعل ماض بناء معلوم مفرد مذكر غائب معناسى يردم اتدى برغائب ارگمش زمانده ففى العنوان ستة الفاظ عربية الاول لفظ فعل والثانى لفظ ماض والثالث لفظ بناء معلوم ولاحاجة الى لفظ البناء بعد ذكر المعلوم وقد يقال بدله المبنى للفاعل وكلاهما بمعنى واحد فى اصطلاح النحاة والرابع المفرد والخامس المذكر والسادس

مطلب نصر

الغائب

الغائب وفى الترجمة ستة الفاظ تركية ايضا الاول يردم والثانى ايتدى والثالث بر والرابع غائب والخامس ار والسادس گچمش زمانده (والغرض من الترجمة اعلام المبتدى معنى المعنون بذلك العنوان وهو ههنا قوله نصر وتفهيم معانى الالفاظ العربية لانه ينفهم منها معان العنوان على التوزيع الاان النشر ليس على ترتيب اللف لضرورة رفع الركاكة كما لايخفى فلفظ يردم تفسير لمعنى نصر لكونه فعلا مع المادة الجزئية لان كل فعل يدل على الحدث ولفظ ايتدى تفسير له ايضا لكن باعتبار المعلوم وفى الحقيقة هو افظان لفظ ات باعتبار المعلوم دال عليه ولفظ دى يدل على التخصيص بالماضى فهو ينبئ عن الخبر فى الزمان الماضى كما ان لفظ در وما يؤدى مؤداه يدل على الخبر فى الحال اوالاستقبال كما سيجئ فى المضارع ولفظ بر تفسير له ايضا باعتبار الوحدة ولفظ غائب تفسير له باعتبار الغيبة ولفظ ار باعتبار التذكير ولفظ گچمش زمانده لاجل المضى فظهر ان لفظ معناسى فى الترجمة يعنى معنى نصر من حيث يلاحظ بما ذكر فى العنوان وقولهم فعل ماض نباء معلوم الى اخره تعبير عن قوله نصر مع فاعله اوبدونه واطلاق عليه من اطلاق العام على الخاص لاباعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه كاطلاق الانسان على افراده فان معنى هذا العنوان كلى صادق على كل ماكان على هيئة فعل بحركات العين فى الثلاثى وعلى هيئات مضبوطة معتبرة بشرائط مخصوصة فى غيره فى الافعال كاكرم وفرّح وقاتل وغيرها (وكذا الترجمة تفسير له لكن بخصوص مادته وجوهره وليس المراد تفسير معناه التركيبي بالعربية اولا ثم تفسير الالفاظ

العربية بالتركية والا فالواجب ان يقال فعل النصر واحد مذكر غائب فى الزمان الماضى كما لا يخفى ففى الحقيقة اطلاق الفعل والماضى عليه باعتبار دلالته بمادته وهيئته الكلية على معناه واطلاق المفرد والمذكر لعدم علامة التثنية والجمع والتأنيث وباعتبار الفاعل الغائب واطلاق المعلوم والغائب باعتبار فاعله وهو ههنا الضمير المستتر فيه على اعتبار التركيب لما سيأتى فى المطردة ان اطلاق التثنية والجمع والمخاطب والمتكلم على الفعل باعتبار فاعله المضمر واطلاق المعلوم والمجهول والغائب باعتبار فاعله مطلقا فانهم اذا كان الفاعل ضميرا متصلا جعلوه جزء من لفظ الفعل نظرا الى احتياجه الى الفاعل فى الافادة واحتياج الضمير الى ما يتصل به فى الوجود فجعلوا المجموع صيغة اصلية وكلمة واحدة اعتبارا حتى لا يجوزون توالى اربع حركات فيه (اعلم انك قد عرفت ان معانى المختلفات انواع تحت جنس هو معنى المصدر اعنى الحدث من حيث هو هو من غير ان يعتبر معه شئ آخر فالمعنى النوعى للماضى مثلا الحدث المقارن بالزمان الماضى المنسوب الى فاعل ما مطلقا اى لا من حيث يلاحظ معه شئ من احواله من الافراد والتعدد والتكلم والخطاب والغيبة والتذكير والتأنيث فالحدث كلى والنسبة كلية فالفاعل كلى فالمجموع معنى كلى شامل لجميع معانى المطردات التى هى افراده اعنى النسب الجزئية للحدث الكلى فى التراكيب الجزئية الى الفواعل المخصوصة وصيغة فعل كلية ايضا متحدة بالنوع فى جميع المطردات التى هى افراد لها باتصال الضمائر المرفوعة وتلك الصيغة لم توضع لذلك المعنى الكلى بل لوحظ ذلك المعنى الكلى آلة لملاحظة افراده

المذكورة اجمالا ووضع تلك الصيغة النوعية بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بوضع عام فاذا تقرر هذا تحققت ان ما ذكروا فى حواشى اكثر المختلفات ليس المعانى النوعية بل معانى المطردة لكن باعتبار رها كلية باعتبار ابهام الضمير فيها كما لا يخفى (واختير مثال الغائب المفرد المذكر من المبنى للفاعل لما يجئ فى آخر البحث (قيل لم يذكر فاعله ظاهرا لعدم تعلق الغرض بنسبته الى الفاعل البارز بخصوصه فاكتفى بالمستتر وهو يجوز ان يعتبر مبهما كما يدل عليه المعنى واما عدم اعتبار الضمير المستتر فاعلا له اصلا فلا اصل له انتهى (اقول الامر كذلك بعد اعتبار تركيب الامثلة مع غيرها وبيان معانيها مع اعتبار الوزن وتعداد الامثلة فان الافعال لا توجد بلا تركيب بخلاف الاسماء والحروف (ثم انه على قياس ما ذكروا فى الترجمة اذ لم يعتبر الضمير مبهما يكون المعنى هكذا يردم ايتدى اول برغائب ارككمش زمانده (ثم اعلم انه يكفى فى الترجمة لفظ يردم ايتدى على ابهام الضمير ولفظ يردم ايتدى اول ار على عدمه لان الاخبار بوقوع الحدث من الفاعل الغائب فى الزمن السابق الذى دل عليه الماضى المفرد الغائب يؤدى بذلك القدر ولذا تريهم اذا قصدوا معناه مسندا الى الظاهر مثل نصر زيد يقتصرون على قولهم يردم ايتدى ولا يزيدون عليه شيئا ويزاد لفظ اول لتعيين الفاعل الغائب لان ضمير الغائب موضوع للمعين على رأى المحققين من المتأخرين فلفظ نصر مع فاعله المستتر فيه معناه على الاول يردم ايتدى ار وعلى الثانى يردم ايتدى اول ار وكذا معنى ضرب باعتبار التركيب مع الفاعل الضمير فيه اوردى ار او اول ار (فلفظ يردم ايتدى تعبير عن الحدث

المخصوص المنسوب الدال عليه نصر ضمنا او بمادته المرتبة من حيث هى مادته وستحققه وابست المادة مستقلة فى تلك الدلالة بدون الترتيب كما عرفت فيما سبق ولفظ ايتدى يفهم منه معنى الزمان الماضى الذى دل عليه نصر بهيئته الكلية فقط وضعا نوعيا قياسيا ولامدخل للمادة المخصوصة فيها بل كل هيئة كذلك فى الافعال تدل عليه (وكذا يفهم منه معنى النسبة الى الفاعل الغائب المفرد المذكر التى دل عليها نصر بهيئته الكلية ايضا الا انها لاتفهم الامع ملاحظة انضمام الفاعل اليه وهو الضمير فيه مبهما اوغير مبهم ولفظ اول بمعنى اول شخص تعبير عن تعيين الفاعل كزيد مثلا ولفظ ار تعبير عن تذكيره واما التعبير عن نفس الفاعل فقد حصل فى ضمن لفظ ايتدى فالفاعل وتذكيره لايدخلان فى المعنى الموضوع له للفعل نفسه والا لكان فعلا واسما معا لانه حينئذ كما يدل على الحدث المستقل بالمفهومية المقترن بالزمان الماضى دل على معنى الفاعل المذكر المستقل ايضا الغير المقترن به بل احوال الفاعل مدلولات للصيغة التزاما لانها وضعت لكل نسبة مخصوصة جزئية وهى تستلزم الفاعل المخصوص واما الفاعل من حيث انه غائب مذكر مفرد فدلول للضمير الذى اعتبر مستترا الا انه لما لم يوضع له لفظ على حدة بناء على انه لابد ان يكون ضمير المفرد اقل لفظا من ضمير المثنى وضميره على حرف واحد وهو الالف اكتفوا عنه بلفظ الفعل كما يحذف من اخر الكلمة المشتهرة شئ ويكون فيما ابقى دليل على ما القى كما فى الترخيم (واما التعبير عنه بهو فذلك تجوزمنهم تعبيرا عنه بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل

المقدر (والحاصل ان المعنى المطابق للفعل مع الفاعل الضمير المبهم يفهم من لفظ يردم ايتدى فان لفظ ايتدى يدل على الفاعل الغائب التزاما كما دل لفظ ايتدك على المخاطب ولفظ ايتدم على المتكلم (لكن لما كان صيغة المفرد فى التركية مشتركة بين المذكر والمؤنث يزاد لفظ ار فالفاعل واحواله من التذكير وضده والغيبة والخطاب والتكلم الى غير ذلك من اللوازم لادلالة للفعل عليها لامطابقة ولا تضمنا (فان فعل مثلا وضع ليدل على نسبة الحدث المقارن للزمان الماضى الى الشخص الواحد الغائب المذكر المعين مع كون المنسوب اليه واحواله خارجة عما وضع هو له لازمة له يدل عليها التزاما نظيره لفظ العمى فانه موضوع لعدم البصر عما من شانه البصر والمعنى الموضوع له هو العدم لامطلقا بل العدم المنسوب الى البصر فهو العدم الخاص المتقوم من عدم ونسبة الى البصر فالنسبة داخلة فى الموضوع له والمنسوب اليه وهو البصر وسائر احواله خارجة عنه هكذا ينبغى ان يعلم المقام فظهر انه لاحاجة فى بيان المعنى المطابق لنصر مع فاعله المستتر الى لفظ بر وغائب وكجمش زمانده بل يفهم مؤداها من لفظ يردم ايتدى فذكرها بعده للتأكيد فانك اذا اخبرت عن نفسك قلت اوردم واذا اردت التأكيد تقول اوردم بن فاكتبوا فى الحاشية فى الترجمة تعبير عن المعنى المطابق لتركيب نصر واحد غائب فى الزمان الماضى فلفظ بر تعبير عن معنى الواحد ولفظ غائب عن معنى الغايب ولفظ كجمش زمانده عن معنى فى الزمان الماضى كما لايخفى على المتأمل الصادق المنصف (فان قلت قد ذكرت ان الفاظ التركية لتفهيم المبتدى معانى الالفاظ العربية ولايفهم

من لفظ يردم ايتدى مثلا معنى الماضى والوحدة والغيبة (قلت بل يفهم كل صبى يقدر على التكلم هذه المعانى لكن لايقدر على التعبير بهذه العبارات مثلا اذا قلت لصبى بارن اوقورمسين يقول اوقورم ولايقول اوقدم ولا اوقرسين ونحوهما ولايزيد لفظ بن الان يريد انتأكيد هذا مايسر الله لنا من التحقيق الانيق بلطفه الحقيق للفريق (فان كنت فى شك مما القينا اليك فاسئل الذين يقرؤن الكتاب من قبلك واستمع لما نتلو عليك يحصل به القناعة فى نفسك فان فيه دخلا فى تحقيق المقام وتوضيح المرام (فنقول وبالله التوفيق * اعلم * ان الفعل الماضى وكذا سائر الافعال تامة او ناقصة مشتمل على ثلثة معان (احدها الحدث وسيأتى فى المصدر ما هو المراد منه (والثانى الزمان من الماضى والحال والاستقبال (والثالث النسبة الى فاعل مخصوص اوفاعل ما على الاختلاف (والاول هو المختار وهى النسبة التامة خبرية كانت اوانشائية لا التقييدية كما فى الصفات (والمراد بها الانتساب لا ما هو فعل المتكلم ولايلزم تكرارها فى مفهوم الفعل بسبب اعتبارها فى مفهوم الحدث ايضا وهو ما قام بشئ لانه لايلزم من الدلالة على مايصدق عليه الحدث الدلالة على النسبة (وكذا لايلزم من اعتبار الحدث فى مفهوم الفعل اعتبار النسبة حتى يلزم من اعتبار النسبة فى مفهوم الفعل تكرارها فيه ذكره عصام دين فى شرح الرسالة الوضعية وافاد فى حاشية الفوائد الضيائية ان التحقيق ان الفعل مشتمل على اربعة معان رابعها تقييد الحدث او النسبة بالزمان فالواضع نظر فى وضعه الى ماهية الحدث والى قيامها بالفاعل المخصوص والى زمانها

فالمجموع

فالمجموع معنى مطابق للفعل (فمعنى ضرب هذا هو الضرب المقارن للزمان الماضى المنسوب الى الفاعل المخصوص الذى هو هذا بحيث يكون النسبة مرآة لملاحظة طرفيها وآلة لتعرفهما الا ان معنى الحدث وهو الضرب معنى فى نفسه يدل عليه ضمنا بناء على ان وضع الفعل لمعانيه ليس بصريح بل ضمنى اذ وضعه لجميع معانيه بحكم واحد كان يقال كل فعل موضوع لحدث هو مدلول ما اشتق هو منه ولنسبته الى شئ معين وزمان ذلك الانتساب او يدل عليه بمادته وهيئته الجزئيتين وضعا سماعيا بناء على ان جوهر الكلمة موضوع لما وضع له المشتق منه فوضع الفعل بوضع جزئية عن المادة والصورة فالمادة من حيث هى مادته موضوعة للحدث الذى وضع له المشتق منه له والهيئة موضوعة لنسبته وزمانه فوضع المركب للمركب بوضع الاجزاء للاجزاء لا بوضع عين المجموع لعين المجموع كما كان كذلك فى وضع المفرد لمعناه فتأمل فانه دقيق (وعلى كلا التقديرين فمعنى الحدث مستقل بالمفهومية لايحتاج الى انضمام شئ اخر وكذا الزمان مستقل بها الا ان الفعل يدل عليه بهيئته الكلية فقط وضعا نوعيا قياسيا لامدخل بخصوص المادة فى تلك الدلالة كما عرفت فدلالة الفعل بنفسه ليست الا على الحدث والزمان واما النسبة فيدل عليها الفعل بهيئته الكلية ايضا الا انها لايمكن ان تفهم بدون ذكر الفاعل فهى غير مستقلة بالفهم وكذا التقييد المذكور على الاعتبار به اذ هو معنى حرفى فلا يفهم المعنى المطابق للفعل بدون ذكر الفاعل لامتناع فهم الكل بدون فهم الجزء فالفعل باعتبار تمام معناه كالحرف فكما ان لفظة من موضوعة وضعا ما لكل ابتداء

معين مشخص بحيث لايفهم ولايفاد بها الاواحد بخصوصه دون القدر المشترك (كذلك لفظة ضرب موضوعة وضعا عاما لكل نسبة للحدث الى فاعل مخصوص بخصوصها اوتعينها ولذا لايكون باعتبار معناه المطابقى مسندا للزوم النسبة للنسبة كما لايكون مسندا اليه وان كان باعتبار بعض معناه وهو الحدث مسندا اذ هو الكلية وعدم اعتبار التشخص فيه صالح للانتساب الى ذوات متعددة والنسبة الى خاص منها معتبرة فى وضعه فهو باعتبار جزء معناه مسند دائما فلايكون مسندا اليه لاباعتبار الحدث ولا باعتبار الزمان لان الغرض من وضعه افادة ثبوت معناه للغير دائما فاذا كان المقصود بالافادة من شئ دائما اعتبار كونه ثابتا للغير يمتنع فى هذه الحالة اثبات شئ اخر له واورد عليه انه بعد توقف الدلالة المطابقية على الضميمة لايكون الدلالة التضمنية التى هى الدلالة على الحدث وعلى الزمان بنفس اللفظ كيف وقد حقق ان التضمن لايوجد بدون المطابقة (واجاب عنه الفاضل العصام بان كونها بنفس اللفظ لايقتضى وجودها بدون المطابقة المتوقفة على الضميمة لان معنى الدلالة بنفس اللفظ استقلال المدلول بالمفهومية والحدث وكذا الزمان معنى مستقل بالمفهومية وانما توقف فهمه على الضميمة بواسطة عدم استقلال ماهو شرط فهمه بالمفهومية منه اعنى المعنى المطابقى فان قلت لاشك فى انه يفهم عند سماع ضرب مثلا الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقى فكيف يتم ما اتفقوا عليه من ان التضمن لايوجد بدون المطابقة (قلت اجاب عنه الفاضل المزبور ايضا بعد ما ادعى فيه انه مما تحير فيه العقلاء قرنا بعد قرن بانه

لاخفاء فى ان اللفظ الدال لايدل على المعنى الا بتذكر الوضع وفهم المعنى من اللفظ ودلالته عليه يتأخر عن تذكر الوضع (فاذا سمعت لفظ زيد مثلا بعد العلم بوضعه تذكرت وضعه لمعناه وقد حضر معناه عندك فى ضمن ذلك التذكر لانه لايمكن استحضار الوضع بدون حضور حصول طرفيه فليس العلم بالمعنى عند سماع اللفظ فى ضمن تذكر الوضع دلالة اللفظ لان المفروض ان تلك الدلالة متأخرة عنه بل لابد للدلالة من امر آخر ليس من اللفظ وهو التفات النفس اليه من حيث انه مراد اللافظ والذى دعاه الى التلفظ به (فنقول لما سمع العالم بوضع ضرب على الوجه العام لفظه تذكر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان فى ضمن تذكر الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ ولايتوجه من لفظ ضرب الى معنى من حيث هو مراد مالم يعلم خصوص المعنى الموضوع له بالضميمة فاذا حضر عنده بالضميمة التفت اليه من اللفظ من حيث انه مراد فشاهدة الحدث والزمان فى ضمن هذا الالتفات هى الدلالة التضمنية ولاشك انها لم تتحقق من سماع ضرب بدون فهم معناه المطابقى قال رحمه الله وبهذا تبين سر ما اشتهر من رئيس العقلاء الشيخ ابى على بن سينا الارادة شرط الدلالة وعلم انه كلام بلغ غاية التحقيق وليس مما يتعجب من وقوعه من مثله كما زعم كل من بلغه الى الآن فان الدلالة الالتفات من اللفظ الى المعنى من حيث هو مراد فلولا العلم بالارادة لمعنى من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ الى المعنى فلم يتحقق الدلالة لا على المراد ولا على الجزء منه ولا على لازمه انتهى (اقول كانه تعريض على من ذهب الى ان الدلالة

ليست بتابعة للارادة كالمحقق الرازى فى شرح رسالة الشمسية واليه مال الشريف قدس سره (ومذهب ابن سينا انها تابعة للارادة (ثم انه قال ذلك الفاضل القول بان الفعل موضوع للحدث والنسبة والزمان كما اجمعوا عليه ليس الا ان الفعل لايكون بدون الفاعل فالجأهم تصحيح سر ذلك الى ان جعلوا النسبة داخلة فى مفهوم الفعل لئلا يكون له بد من الفاعل ولا اضطرار لمن شرح الله صدره ورزقه نصره (فنقول لك مما الهمنى ربى ان الفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان والنسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية كما فى الجمل الاسمية اذ لا يخفى على المنصف انه لايناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا ومن امارات ان النسبة ليست مدلولة للفعل انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا (وقد اتفقوا ان دلالة المفرد لاتكون تفصيلا ولهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية من مفردين وانما اللزوم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدى معنى الحدث على وجه يكون مستعدا لان ينسب الى شئ فيلزم اسناده الى شئ لئلا يكون احضاره على هذا الوجه لغوا هذا كلامه والله اعلم (وفيما ذكرنا لك ههنا كفاية فى اداء المرام ولولا ان المسؤل منا ذلك لما بسطنا الكلام * ثم اعلم * بان الفعل بالكسر فى اللغة اسم للحدث وبالفتح مصدر فعل يفعل من باب فتح قال سيد المحققين قدس سره فى شرح المفتاح الفعل بفتح الفاء هو المصدر حقيقة وبكسرها اسم لا مصدر حقيقى بل الحاصل من المعنى المصدرى وقال التفتازانى فى المطول ويستعمل الفعل بكسر الفاء للفظ والحدث فاعترض عليه بان الذى للحدث

هو

هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم كما صرح هو به فى غير هذا الكتاب يعنى المطول (وصرح به الجوهرى ايضا واجيب بان هذا انما يرد ولو كان المراد بالحدث هو مدلول مصدر فعل يفعل من حواشى شرح الزنجانى ويؤيده ما ذكره فى التلويح ان الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل وبالكسر اسم بمعنى الشان وفى القاموس الفعل بالكسر حركة الانسان او كناية عن كل عمل متعد وبالفتح مصدر فعل كمنع هذا فى اللغة (واما فى الاصطلاح فهو ما دل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة وهى الماضى والحال والاستقبال وانما سمى هذا فعلا لتضمنه الفعل اللغوى وهو المصدر ولكونه اقوى دلالة عليه من الدلالة على الزمان وغيره ولذا لا تتغير بتغير الصيغة والتسمية بالاقوى اولى قولهم ما دل كلمة ما عبارة عن اللفظ وضمير نفسه اما راجع الى المعنى والمراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية او راجع الى ما والمراد بكون المعنى فى نفس اللفظ دلالته عليه من غير حاجة الى ضميمة لاستقلاله بالمفهومية فكلا المعنيين يرجع الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية (والمراد بالمعنى المعنى التضمنى الذى هو الحدث اعنى ايقاع الفعل وهو المقترن بالزمان الذى هو احد اجزاء المعنى المطابقى للفعل كما سبق ومعنى التعريف ما دل على معنى واقع فى احد الازمنة الثلثة بحيث يكون ذلك والزمان ايضا مدلول اللفظ الدال على المعنى بوضعه له اولا فيكون الظرف والمظروف مدلولى لفظ واحد بالوضع الاصلى فحينئذ يخرج عن الحد غير الفعل ويدخل فيه الماضى والمضارع وغيرهما من الافعال خبرية او انشائية زمانية

او منسلخة عنه بحسب الاستعمال فان المعتبر الوضع الاولى الذى
لم يكن قبله وضع لا الاستعمال والمنسلخة عن الزمان فى
اصل الوضع لاحدا لازمنة (ومما ينبغى ان يعلم ان المراد بالوضع
الاولى الوضع الذى لا يسبقه وضع يجانسه فوضع يزيد علما
وضع اولى بهذا التفسير فلا يلزم ان يكون فعلا (واما نحو نعم
وبئس وليس فهو فى الاصل على وزن علم دال على الماضى ثم نقل
الى الانشاء والحال وغيرت صيغته وقس عليه فعلى التعجب
وامثالهما (فان قلت المضارع لكونه دالا على الزمانين يخرج
بقولهم باحد الازمنة (قلت هو على تقدير اشتراكه بين الحال
والاستقبال ففى كل من وضعيه اعتبر احد الازمنة وعلى تقدير
كونه حقيقة فى الحال ومجازا فى الاستقبال او بالعكس فالامر
بين ويأتى تحقيقه فى المضارع ان شاالله تعالى (ولعل السر
فى اختيارهم هذا التعريف المشتمل على الدلالة على الحدث المقترن
باحد الازمنة مع ان تميز الفعل من الاسم الذى هو اقرب اليه من
الحرف انما هو بالدلالة على احد الازمنة لا بالدلالة على الحدث
فكان المناسب ان يعرفوه بما دل بهيئته وضعا على احد الازمنة
الثلثة كما عرف به بعض الافاضل هو ان الفعل من اقسام الكلمة
التى هى من اقسام اللفظ واللفظ فى عرفهم من شانه ان يخرج
من الفم معتمدا على المخرج (والحرف نفس الصوت المكيف
لا كيفية له كما ذهب اليه الشيخ ابن سينا (والهيئة ليست من اللفظ
بالمعنى العرفى كما اعترف بكل ما ذكر ذلك البعض فاعتبروا دلالة
بها يصير الفعل كلمة وهى الدلالة على الحدث التى هى الدلالة
اللفظية وان كان وضع الفعل بوضع الهيئة هذا مما الهمنى الله

بلطفه

بلطفه وبعد ففيه تدقيق فتأمل واما الماضى ففى اللغة بمعنى السابق
يقال مضى الشئ مضيا ذهب وبابه ضرب (وفى الاصطلاح هو
الفعل الذى دل على معنى وجد فى الزمان الماضى كما عرف به
الزنجانى فى تصريفه ووجه تسميته بالماضى ظاهر من اللغة
(قوله الفعل الذى دل على معنى بمنزلة الجنس يشمل المعرف
وغيره من الافعال (وقوله وجد فى الزمان الماضى يميزه عما عداه
واعترض عليه بانه تعريف الشئ بنفسه لان معرفة المحدود
متوقفة على معرفة الحد وهى متوقفة على معرفة اجزائه ومن
اجزاء الحد الماضى فمعرفة الماضى متوقفة على معرفة نفسه
اذ الموقوف على الموقوف على الشئ موقوف على ذلك الشئ
(واجيب بان المعرف هو الماضى الاصطلاحى والمذكور فى الحد
هو اللغوى بدليل كونه صفة للزمان واعترض ايضا بانه غير مطرد
لصدقه على لم يضرب مع انه ليس بماض وغير منعكس لانه يصدق
على قولنا ان ضربت ضربت انه ماض مع انه لم يدل على معنى
وجد فى الزمان الماضى بل فى الاستقبال (واجيب بان المراد من
الدلالة الدلالة الوضعية فحينئذ لا يتوجه النقض بهما لان دلالة
لم يضرب على الزمان الماضى ودلالة ان ضربت ضربت على
الاستقبال ليست بوضعية بل بواسطة دخول لم وحرف الشرط
هذا ولا يرد على التعريف النقض بالمركبات بالنسبة الى معانيها
التضمنية كضرب فى قولنا زيد ضرب فانه فاعله المستتر جملة دالة
على الضرب الموجود فى الزمان الماضى (وكذا ضرب زيد لانه
لا يقال الفعل على المركب الا تجوزا كما عرفت فيما سبق (لكن بقى
انه لا يصدق التعريف على نحو نعم وبئس وليس وعسى وما اشبه

ذلك فانها منسلخة عن الزمان مع ان كلا منها يسمى ماضيا
ويمكن ان يدفع بان المعرف الماضي المتصرف وهذه من الجوامد
فلا يضر خروجها ولو سلم ان المعرف المطلق فالجواب ان تجردها
عن الزمان الماضي عارض فلا اعتداد به وكذا الكلام في صيغ
العقود نحو بعت وامثاله (وقد عرف بعضهم الماضي بانه ما دل
على زمان قبل زمانك اى فعل دل على زمان قبل زمان انت فيه وهو
الحال فقوله ما دل على زمان يدخل فيه الافعال كلها وبقوله قبل
زمانك يخرج الحال والاستقبال والمراد بالدلالة الدلالة بحسب
الوضع فلا ينتقض بمثل لم يضرب وان ضربت ضربت وزوجت
وبعت وامثالها وبتفسيرنا اما بالفعل يخرج نحو امس وبعضهم
عرفه بما دل على زمان قبل زمان اخبارك اى قبل زمان اخبرت
انت فيه وهو زمان الحال هذا (فان قيل قد حكم على نصر بانه
فعل ماض والفعل اسم فيجب ان يكون نصر اسما (قلنا ان اردت
بقولك ان الفعل اسم ان لفظه اسم لدخول علامة الاسم عليه
كاللام والتنوين فهو مغالطة لان معنى كلامك حينئذ ان نصر
فعل من حيث المعنى ولفظ الفعل اسم وهذا ينتج ان نصر اسم
لعدم تكرر الوسط وان اردت به ان لفظ معنى الفعل اسم فهو
مغالطة ايضا لان معنى كلامك وقتئذ ان نصر لفظ دل على
معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة اذا اريد بذلك اللفظ
معناه الموضوع هو له كما في نصر زيد وكل لفظ كذلك اسم اذا
اريد به مجرد اللفظ كما في قولك نصر فعل ماض وهذا لا ينتج
ان نصر اسم لعدم اتحاد الوسط ايضا (فان قيل اذا كان نصر
في قولك نصر فعل ماض اسما فكيف يصح الخبر عنه بانه فعل

وهل هذا الا تناقض (اجيب عنه بانه لم يرد ان نصر في هذا التركيب
فعل بل المراد ان نصر في نحو نصر زيد فعل ماض فلا تناقض
يعني ان لفظ نصر في تركيب نصر فعل ماض اسم للذي استعمل
في معناه كما في نصر زيد فالمذكور في هذا التركيب اسم والمحكوم عليه
هو المسمى (وحاصله ان في لفظ نصر مثلا اعتبارين احدهما دلالة
مجموع مادته وهي النون والصاد والراء وهيئته على لفظه والآخر
دلالة مجموع المادة والهيئة على معناه فبالاعتبار الاول اسم
وبالاعتبار الثاني فعل ولا يلزم على الاول دلالة الشيء على نفسه لان
التغاير الاعتباري كاف لان الدال معتبر بعنوان كونه دالا والمدلول
معتبر بعنوان كونه مدلولا قال سيد المحققين وسند المدققين في بعض
تصانيفه هذا اعني الحكم بان نصر مثلا اذا اريد به لفظه اسم كلام
ظاهري مال اليه جماعة نظرا الى جواز الحكم عليه حينئذ وليس
بصحيح لان دلالة الالفاظ على انفسها ان سلمت فليست بالقطع
قطعا لثبوتها في الالفاظ المهملة ودعوى وضع المهملات للدلالة على
انفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ والتحقيق ان
الالفاظ لا تتصف بالاسمية والفعلية والحرفية في انفسها بل بالقياس
الى ما وضعت هي بازائها من المعاني (فاذا اردت ان تحكم على
لفظ بما ثبت له في نفسه وتلفظت به واجريت عليه الحكم وقلت
مثلا ضرب مركب من ثلثة احرف لم يكن هناك ضرب دالا على
شيء هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو نفسه محكوم عليه بذلك
وقد احضر في ذهن السامع بان تلفظ به وكذلك اذا حكمت
على لفظ بما ثبت له بالقياس الى ما وضع هو بازائه كما اذا قلت ضرب
فعل ماض لم يكن المحكوم عليه الا نفس ما تلفظت به وان كان

اتصافه بالمحكوم مستفاداله من غيره والمقصود فعل ماض بسبب
كونه موضوعا لمعناه فلبس هناك دال هو اسم ومدلول هو فعل
والالفاظ كلها متساوية الاقدام فى جواز الحكم عليها انفسها
سواء حكم عليها بما ثبت لها فى انفسها او بما ثبت لها بالقياس
الى غيرها نعم اذا استعملت فى معانيها فلاشك ان الحكم حينئذ
يتوجه الى المعانى التى اختلف حالها فى جواز الحكم عليها
وامتناعه ومن ثمه قبل الاسناد الى معنى اللفظ من خواص الاسم
واما الاسناد الى اللفظ فمشترك بين الثلثة اعنى الاسم والفعل
والحرف الى هنا كلامه قدس سره وقد ارتضاه الفاضل العصام
فى شرح الوضعية كما لايخفى على من نظر اليه (ثم انه اذا اريد وزن
كلمة يعبر عن حروفها الاصول سواء كانت فى الاسم او فى الفعل
بالفاء والعين واللام ومازاد بلام ثانية وثالثة فيجعل فى الوزن
مكان الحروف الاصلية فيعبر عن الحرف الاول من الاصول بالفاء
وعن الثانى بالعين وعن الثالث باللام ولما لم يكن بد فى الوزن
من زيادة حرف بعد اللام لان الفاء والعين واللام يكفى فى التعبير
بها عن اول الاصول وثانيها وثالثها كانت الزيادة بتكرير احد
الحروف التى فى مقابلة الاصول بعد اللام اولى ولما كانت اللام
اقرب تكررت هى دون البعيد فيعبر عن الرابع باللام الثانية وعن
الخامس باللام الثالثة فيقال مثلا ضرب على وزن فعل وجعفر
ودخرج على وزن فعلل وجحمرش على وزن فعللل اى هذه
الكلمات على صيغ يتصف بها فعل وفعلل وفعللل والبس قولك
فعل مثلا هى الهيئة المشتركة بين ضرب ونصر وخرج لانا نعرف
ضرورة ان نفس الفاء والعين واللام غير موجودة فى شئ

من

من الكلمات المذكورة فكيف تكون الكلمات مشتركة فى فعل بل هذا
اللفظ موضوع عند اهل التصريف ليكون محلا للهيئة المشتركة
فقط بخلاف تلك الكلمات فانها موضوعة لمعانيها المفهومة
منها الالتلك الهيئة (ولما كان المراد منه مجرد الوزن سمى وزنا وزنة
لانه فى الحقيقة وزن وزنة ويعبر عن الحرف الزائد فى ابنية الكلم
بلفظه فيقال مثلا وزن ضارب ومضروب فاعل ومفعول
فعبر عن الضاد والراء والباء التى هى الحروف الاصول بالفاء
والعين واللام وعن الالف والميم والواو الزائد بلفظها وانما اختير
لفظ فعل للوزن من بين سائر الالفاظ لان الغرض الاهم
من وزن الكلمة معرفة الاصول وما زيد فيها من الحروف وما
طرء عليها من تغييرات لحروفها بالحركة والسكون (والمطرد
فى هذا المعنى الافعال والاسماء المتصلة بالافعال كاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والالة والموضع اذ لانجد فعلا
ولااسما متصلا به الا وهو فى الاصل مصدر قد غير غالبا (اما
بالحركات كضرب وضرب او بالحروف كيضرب وضارب
ومضروب (واما الاسم الصريح الذى لااتصال له بالفعل فكثير
منه خال من هذا المعنى كرجل وفرس وجعفر وسفرجل لاتغير
فى شئ منها عن اصل ولما كان تركيب (ف ع ل) مشتركا ايضا
بين جميع الافعال والاسماء المتصلة بها اذ الضرب فعل وكذا
القتل والنوم والنصر وغيرها جعلوا ما يشترك الافعال والاسماء
المتصلة بها فى هيئة اللفظية مايشترك ايضا فى معناه ولبس
المراد من قولنا ان الغرض معرفة الاصلى من الزائد (ان معرفة
الزائد والاصلى موقوفة على المقابلة بالفاء والعين واللام لان مقابلة

الاصول بهما موقوفة على معرفة الاصول لا محالة فلو توقف معرفة الاصول عليهما لزم الدور بل المراد انه اذا علم الاصلى والزائد باى طريق من الطرق ثم اريد تعليم المتعلمين فالطريق ان يقال اذا وزنا لفظا فما كان فى مقابلة تلك الحروف فهو اصلى وماليس كذلك فزائد (فاذا سمعت ماتلونا عليك وعرفته حق معرفتك (فاعلم ان لفاء الماضى حالة واحدة وهى الفتحة على النون ههنا اما كونه متحركا فلان الابتداء بالساكن مرفوض لان الحرف المنطوق به اما معتمد على حركته كباء بكر او على حركة مجاورة كميم عمرو او على لين قبله يجرى مجرى الحركة كباء دابة وصاد خويصة فتى فقد هذه الاعتمادات تعذر التكلم دليله التجربة ومن انكر ذلك فقد انكر العيان وكابر المحسوس و بعضهم يجوز الابتداء بالساكن على ماهو مختار السكاكى لان التلفظ بالحركة انما يحصل بعد التلفظ بالحرف وتوقف الشئ على مايحصل بعده محال (وجوابه منع انها بعده بل هى معه والا لما امكننا الابتداء بالحرف من غير الحركة وانه محال والمراد بالابتداء الاخذ فى النطق بعد الصمت لا الاخذ فى النطق بالحرف بعد ذهاب الذى قبله كما تخيله بعضهم حتى التزم وقوع الابتداء بالساكن لكن قال الشريف قدس سره فى حواشى الكشاف والحق جوازه ومن قال بامتناعه لايسمع منه الاحكاية عن لسانه واذا استقريت لغة العجم وجدت فيها الابتداء بالساكن المدغم لاسيما فى لغة الخوارزم الا انه غير واقع فى لغة العرب من حاشية شرح الزنجانى والحركة بعد الحرف لما ذكر فى علم الكلام ولان الابتداء بالساكن اذا كان مصوتا اعنى حرف مد ممتنع بالاتفاق

واما

واما الابتداء بالساكن الصامت اعنى غير حرف المد فقد جوزه قوم ولاشك ان الحركات ابعاض المصوتات لما ذكر فى علم الكلام فكما لايمكن الابتداء بالمصوت لايمكن الابتداء ببعضها و يمكن الابتداء بالصامت الساكن فيجوز ان يقدم الصامت الساكن على الحركة ولا يجوز ان يقدم الحركة على الحرف والا يلزم الابتداء بالساكن الممتنع اتفاقا من شرح المراح (واشار ابن الحاجب فى تعريف التنوين الى انها بعد الحرف واوضحه الفاضل الجامى ولعله اختيار فحم الائمة قال والحركات مما يتلفظ به وعد حركات الاعراب من الكلمة وفى روح الشروح المختار ان الحركة بعد الحرف ويقول هذا الفقير سامحه بلطفه القدير هل هذا ترجيح لمذهب كون الحركات اصواتا لا كيفيات لها والا فكيف يتصور البعدية اللفظية المستلزمة للبعدية الزمانية فافهم (واما كون فاء الفعل الماضى مفتوحا فلخفتها ولثقل الفعل فلم يجوزوا فيه الابتداء بالثقيل فى اصل الوضع وهو الضمة والكسرة لان البدء بالاخف احرى ليحصل فى التكلم العذوبة فى اللفظ و يصغى السامع اليه لانس المسامع بالاخف بخلاف الاسم فانه لما كان خفيفا جوزوا الابتداء فيه بالثقيل (واما رحم وشهد بفتح الفاء وكسرها مع السكون العين وضرب بضم الفاء فلبس الابتداء به فى اصل الوضع بالكسرة والضمة وذلك لان اصل الاولين فعل بفتح الفاء وكسر العين فهما مزالان عن هذا الاصل لضرب من الخفة (وفيه اربع لغات كسر الفاء مع سكون العين وكسرها وفتح الفاء مع اسكون العين وكسرها وهذه جارية فى كل اسم وفعل على فعل مكسور العين وعينه حرف حلق وان لم يكن حرف حلق يجوز الثلث منها فقط

اذلا يجوز اتباع الفاء للعين لعدم قوة العين لعدم كونها حرف حلق يقال علم علم علم ولا يقال علم بكسرتين وكذلك يقال كتف وكتف وكتف ولايقال كتف بكسرتين (وكل اسم على فعل مما عينه حرف حلق يجوز تسكين عينه وفتحه كشهر وشهر ونهر ونهر وشعر وشعر ونحر ونحر الافى مثل نحو فلايجوز فتح عينه لئلا يؤدى الى اعتلال لامه فيترك على سكونه كذا فى شرح الزنجانى وحاشيته (وهذا خروج عن القاعدة لاجل الفائدة ولعين الماضى ثلثة احوال الفتح والكسر والضم ولايكون لها السكون كما كان لعين الاسم لانه اذا اتصل بالفعل الضمائر المرفوعة البارزة المتحركة يجب اسكان لامه لئلا يتوالى اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة فلوكان العين ساكنا لزم اجتماع ساكنين ويلتبس ايضا بالمصدر فى الوقف واتصال الضمير اذ الاصل الغالب فى مصدر الثلاثى هو الفعل بفتح الفاء وسكون العين لكثرته والرجوع اليه اذا اريد به المرة كما قال الخليل واما لفظ لبس بفتح الفاء وسكون العين فقد مر انه لبس من ابنيته وضعا بل هو فى اصل الوضع بكسر العين فسكن العين ولم تقلب الياء الفا لانه لما كان من الافعال الجوامد ولم يجئ منه الا اربعة عشر بناء للماضى وكان الكسر ثقيلا نقلوها الى حال لاتكون للافعال المتصرفة وهى اسكان العين ليكون على لفظ الحرف نحو ليت وكذا الكلام فى نعم وبئس وامثالها واللام الماضى ثلث حالات لانه اذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرك فلامه ساكنة فهو مبنى على السكون لاقتضاء الضمير المتحرك سكون ماقبله لما عرفت انفا (واذا اتصل

به الواو الضمير فهى مضمومة فيكون الماضى مبنيا على الضم طلبا للمجانسة وان لم يكن كذلك فهو مبنى على الفتح لفظا اوتقديرا كنصر ورمى (اما بناؤه فعلى الاصل لان موجب الاعراب فى الاسماء تعاقب المعانى المختلفة عليها وهى الفاعلية والمفعولية والاضافة وفى المضارع المشابهة التامة باسم الفاعل وكلاهما منتف فى الماضى (واما على الحركة فلمشابهته المضارع من حيث انه يقع موقعه فيكون شرطا وجزاء مثله (وايضا يشابه الاسم فى وقوعه خبرا وصفة لنكرة فالمضارع لما كانت مشابهته قوية استحق الاعراب وهو بمشابهة ضعيفة استحق البناء على الحركة اذ اصل الاعراب ان يكون بالحركة ليدل كل حركة على معنى من المعانى الموجبة للاعراب واصل البناء ان يكون بالسكون تحقيقا للتضاد بينهما واما على الفتح فلخفة الفتحة وثقل الفعل ولان بين الفتح والالف مناسبة لانه جزؤه و بين الالف والسكون مناسبة لان الالف ملزوم السكون اذ هو ساكن ابدا فيكون بين الفتح والسكون مناسبة وحيث تعذر السكون صير الى ما يناسبه من الحركات عملا بالاصل بقدر الامكان ولانه لو بنى على الضم لاجتمعت ضمتان فى مضموم العين ولزم الخروج من الكسرة الى الضمة فى مكسوره وكلاهما مستثقل ولو بنى على الكسر اجتمعت كسرتان فى مكسور العين ولزم النزول من الضمة العلوية الى الكسرة السفلية فى مضمومه وكلاهما مستكره (ثم اعلم بان الماضى مشتق من المصدر بالذات وهو اصل فى الاشتقاق كما سيجئ بيانه وطريق اشتقاقه منه انك تحرك عين المصدر ان كانت ساكنة وتعطى الحركة البنائية للامه و تكتفى بالاخير ان كانت العين

متحركة وتحذف الزوائد ان كانت فالحاصل فعل ماض فاصل نصر نصرا حركت الصاد لاجل الماضى فصار نصرا على وزن طلبا فحذف التنوين فبنى على الفتح فصار نصر (فان قيل لم قدم الماضى على المضارع (قلنا لان الماضى يدل على الزمان الذى قبل زمان المضارع فى الوجود قبلية ذاتية فالماضى مقدم على المضارع طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع ولانه مزيد عليه ومشتق منه والمضارع مزيد ومشتق والاول مقدم على الثانى (قيل والاشتقاق بالمعنى اللغوى لا الاصطلاحى فلا يرد انه يجب زيادة معنى المشتق على معنى المشتق منه وههنا ليس كذلك انتهى وسيجى معنى الاشتقاق الاصطلاحى وتحقيقه فانتظر ساعة (وايضا يدل الماضى على الوقوع والثبوت بخلاف المستقبل ولانه مبنى دون المضارع والبناء اصل فى الافعال كما عرفت انفا (فان قيل لم اختار المص هذا اللفظ للوزن (قلنا لكونه من النصرة التى فيها اليمن اوللتفاؤل او لكونه مناسبا لاستعانة الباء فى البسملة اوللاشعار بانه ينبغى لطالب العلم الخدمة والتعاون فى تحصيله واما لغير ذلك (فان قيل لم اختار المفرد المذكر للغائب المبنى للفاعل (قلنا لجواز كونه مفردا بعدم اعتبار الضمير فيه كما اذا اسند الى الظاهر ولكونه اخصر واكثر استعمالا وبناء من المجهول اذ له من جميع الثلاثى هيئة واحدة وسيجىء وجهه فى مجهول الماضى ولعروضه لكل مبنى للفاعل (ينصر) فى الحاشية فعل مضارع بناء معلوم مفرد مذكر غائب معناسى يردم ايدر برغائب ارشمدكى حالده يا كلجك زمانده (فالعنوان مشتمل على ستة

الفاظ عربية الاول فعل والثانى مضارع والثالث بناء معلوم والرابع مفرد والخامس مذكر والسادس غائب والترجمة ايضا مشتملة على ستة الفاظ تركية الاول يردم والثانى ايدر والثالث بر والرابع غائب والخامس ار والسادس شمديكى حالده يا كلجك زمانده وقد عرفت فى الماضى ان الترجمة تفسير لمعنى المعنون الا انه يظهر معانى الالفاظ العربية باسرها فلفظ يردم ايدر تفسير معناه من حيث انه فعل مبنى للفاعل ولفظ ايدر فى الحقيقة لفظان فلفظ اى يدل على معنى البناء للفاعل ولفظ در يدل على تخصيص الخبر فى احد الزمانين المذكورين وكذا مايؤدى معناه كلفظ اورر فى ترجمة يضرب فانه يدل على الحدث المخصوص ومعنى البناء للفاعل وعلى التخصيص ولفظ بر تفسير معناه من حيث الافراد ولفظ غائب من حيث يقال عليه الغائب ولفظ ار من جهة التذكير ولفظ شمديكى حالده يا كلجك زمانده من حيث المضارع فقد علم توزيع معناه وكون نشره على خلاف ترتيب اللف وكون الترجمة بيان معنى ينصر باعتبار الفاعل المستتر فيه بابهامه وكون بعض الالفاظ التركية تأكيدا بل تصريحا لما علم اجمالا وتعبيرا عن المعنى الالتزامى الذى يدل عليه تركيب ينصر واحد غائب مذكر فى الحال اوالاستقبال مطابقة والتذكير يستفاد من العبارة وكذا الوحدة كما فى الماضى فتذكر والمعنى المطابقى للفعل قد ادى بلفظ يردم ايدر فانه يؤدى معنى الحدث المنسوب اعنى النصر الذى يدل عليه ينصر تضمنا او بحروفه الاصول المرتبة من حيث هى مادته ان قلنا ان المادة من حيث هى موضوعة لما وضع له المصدر ولفظ ايدر يؤدى معنى الزمان الحاضر او الاتى الذى يدل عليه ينصر

بوزنه الكلى الذى هو صيغة يفعل فى الافعال وكذا يؤدى معنى
النسبة الى الفاعل الدال عليها ينصر بهيئته الكلية الا انها
لاتفهم بلا انضمام الفاعل كما عرفت ويدل لفظ ايدر ايضا على
معنى الافراد والغيبة اللذين هما من احوال الفاعل دل عليهما
الصيغة التزاما اودل على الغيبة الياء ولفظ ار انما يذكر لاحتمال
ايدر للمذكر والمؤنث والحاصل ان تركيب ينصر مع فاعله الضمير
بابهامه اوعدمه معناه يردم ايدر ار او يردم ايدر اول ار على
ان يكون شخصا مخصوصا كما ان معنى يضرب وررار او اول ار
فما ذكروه فى الترجمة معنى ينصر واحد غائب مذكر فى الحال
او الاستقبال كما لا يخفى (فان قلت الحروف الاصول تدل على الحدث
اعنى معنى المصدر وحروف المضارعة وهى الياء والتاء والهمزة
والنون تدل على معنى فى المضارع وهو الحال او الاستقبال وعلى
احوال الفاعل ايضا كالتكلم والخطاب والغيبة والتأنيث
فعلى هذا ينبغى ان يكون معناه الموضوع هو له مجموع الحدث
والزمان والنسبة والتكلم او الخطاب او الغيبة والتذكير او التأنيث
فيكون المعنى الموضوع له المطابقى لينصر مثلا مجموع ما ذكر
فى الترجمة لانه هو المفهوم من لفظه (قلت يحتاج الجواب الى
بسط وتنبيه (فنقول اعلم انهم اختلفوا فى ان حروف المضارعة
وتاء التأنيث والفه وياء النسبة والتنوين ولام التعريف وحروف
الاعراب وحركاته كلمات تدل على معان مفردة وضعا او اجزاء
للكلمات التى دخلت هى عليها وليست بكلمات بل حروف
مبان (فذهب طائفة من النحاة الى الاول لدلالتها اطرادا
على معان مفردة فيصدق تعريف الكلمة عليها فهى ومدخولها

كلمتان

كلمتان صارتا من شدة الامتزاج كلمة واحدة فاعرب المركب
اعراب كلمة واحدة لعدم استقلال الحروف المتصلة فى الكلم
المذكورة ولذلك سكن اول اجزاء الفعل فى المضارع
وغير الاسم المنسوب اليه نحو عمرى وعلوى (وذهب آخرون
الى الثانى لعدم استقلالها وجريان اعراب مدخولها على بعض
منها كتاء التأنيث وياء النسبة وتغير البنية ببعضها كحروف
المضارعة وياء النسبة وغيرهما وهم يمنعون دلالتها على معان
ويقولون دخولها وكونها اجزاء صار سببا لدلالة المجموع
وكانهم لم يذكروا الف اكرم وتضعيف كرم ونحوهما من
المزيدات لعدم الاطراد (واتفقوا ان الضمائر المرفوعة المتصلة
كلمات وليست باجزاء وان تغير البنية بسببها لئلا يلزم بقاء الفعل
بلا فاعل وان نحو ضرب وضارب ومضروب كلمات وان دل
هيئاتها على معان فلذا اعترضوا بها على تعريف الكلمة
وتكلفوا فى الجواب والحق فى الجواب ما اشير اليه سابقا من ان
الهيئة ليست بلفظ فلا تكون كلمة كما اختاره فى الامتحان شرح اللب
ومتبعوه (ثم اختار نجم الائمة الرضى فيما اختلف فيه القول الاول
وقال فى الامتحان جعل الحركات كلمات فاسد والحق فيما عداها
التفصيل فتاء التأنيث ان كانت مطردة يعنى فى الدلالة على
معنى بان جاز انتزاعها مع بقاء الكلمة كما فى الصفات فكلمة والا
كظلمة فجزء والفا التأنيث جزآن فى الاسماء كدعوى وصحراء
واما فى الصفات نحو فضلى وحمراء ففيهما احتمال لاطرادهما
وعدم جواز انتزاعهما مع بقاء الكلمة والاول يعنى الاطراد
اقوى دلالة من الثانى يعنى عدم جواز الانتزاع لتخلفه اى الثانى

فى نحو ضربت فكونهما كلمة ارجح وحروف المضارعة مثلهما
احتمالا ورجحانا ولكن ينبغى ان يعلم ان دلالتها على احوال الفاعل
لا على نفسه والالزم تقدم الفاعل على الفعل وتعدده فى البعض
وياء النسبة ايضا مثلهما ان غيرت لكن الرجحان فيها اشد لاتحاد
معناها مغيرة وغير مغيرة وان لم تغير فكلمة والتنوين كلمة للاطراد
والانتزاع وكونه بعد الاعراب وكذا لام التعريف للاولين
يعنى الاطراد والانتزاع واما حروف الاعراب ففى التثنية والجمع
كلمات للاطراد والانتزاع وفيما عداهما اجزاء لانتفائهما
انتهى كلامه (اقول اطلق التنوين كابن الحاجب فى الكافية
حيث ابرزه باقسامه فى معرض الموضوع لمعنى لكن ينبغى
ان يكون المعدود من الكلمة ما هو للتمكن والتنكير فان المقابلة
والعوض والترنم والغالى لغرض المقابلة والعوض والترنم
كما ان حروف الهجاء لغرض التركيب كما فى عصام الجامى
(فاذا تنبهت على ما قلنا (فنقول فى الجواب على المذهب الاول
لعل المضارع فى الحقيقة مدخول حرف المضارعة من حيث
هو مدخولها اعنى المقيد بهذه الحيثية يدل بسبب مادته او بدلالتها
وضعا كما عرفت على الحدث وبهيئته الكلية وهى الحاصلة
للاصول من حيث هو مدخول حروف اتين اعنى وزن يفعل
على الحال او الاستقبال وعلى النسبة وحرف المضارعة تدل
بالوضع السماعى على احوال الفاعل الا ان ما دلت هى عليه معان
غير مستقلة واحوال الفاعل المذكورة فى الترجمة كما ترى معان
مستقلة ملحوظة فى ذاتها قصدا فهى ليست بمعانى الحرف
بل متعلقاتها كما لا يخفى (واصحاب هذا المذهب يطلقون المضارع

على

على المجموع المركب من الاصول وحرف المضارعة لاحتياج
حرف المضارعة الى مدخولها فى الدلالة واحتياجه اليها
فى الاعراب اذ بها يحصل المشابهة التامة وتغاير صيغة الماضى
والدلالة الى النسبة والزمان فامتزجت هى معه فعدوا المجموع
كلمة واحدة وعلى المذهب الثانى فدلالة حرف المضارعة
على معنى ممنوعة فضلا عن احوال الفاعل بل المجموع
باعتبار الاصول يدل على الحدث وباعتبار الهيئة على الزمان
والنسبة الى الفاعل المخصوص فاحوال الفاعل مدلولات
التزامية للصيغة لانها وضعت لكل نسبة مخصوصة للحدث
المخصوص وخصوص النسبة يستلزم خصوص الفاعل
لا محالة فافهم (فان قلت هيئة الفعل وصيغتها اما ان تكون
من مقولة اللفظ اولا فعلى الاول يكون مجموع الهيئة مع المادة
كلمتين فيخرج عن تعريف الكلمة (وعلى الثانى لا يكون المجموع
المركب فعلا لان الفعل كلمة وهى من اقسام اللفظ فيكون الفعل
معروض الهيئة فينبغى ان يكون المعنى المطابقى للفعل هو الحدث
وحده لانه هو معنى اللفظ (قلت اعلم اولا ان اللفظ فى العرف
على ما عرفوه صوت من شانه ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج
وتعريفه المشهور دورى والصوت على ما عرفه الجعبرى هواء
متموج بتصادم جسمين (وقال الحكماء كيفية تحدث فى الهواء
تموجه بالقرع والقلع بشرط المقاومة (وقال القسطلانى والذى
عليه اهل الحق انه كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير
تأثير لتموج الهواء والقرع والقلع كسائر الحوادث انتهى
(واما الحرف فالمشهور انه صوت معتمد على مقطع محقق او مقدر

ويختص بالازمان وضعا والمراد بالمقطع المقدر المخرج الجوفى
فاذا تمهد هذا فنقول وبالله التوفيق الهيئة ان لم تكن لفظا بناء
على انها كيفية للحروف باعتبار تقديمها وتأخيرها وحركاتها
وسكناتها والمذهب ان الحرف نفس الصوت المكيف وتلك
الكيفية غير مسموعة فضلا عن كونها لفظا كما اختاره فى الامتحان
وقيل لان الهيئة ان فسرت بعدد الحروف مع مجموع الحركات
والسكنات الموضوعة وضعا معينا والسكنات غير ملفوظ بها
وكذا عدد الحروف فلا يكون المجموع لفظا ولا جزء لفظ وكذا
ان فسرت بالصورة العارضة باعتبار ترتيب الحروف على
الحركات والسكنات المخصوصة فان الظاهر ان تلك الهيئة
اعتبارية كما حكاه الشريف قدس سره فى حواشى الرضى عن
الغير فالفعل اسم لمجموع المادة والهيئة جزء للدال بالمطابقة
الا انها ليست جزء للفظه واطلاق الكلمة عليه باعتبار اللفظ
(ولو قيل الفعل هو المادة من حيث انها معروضة للهيئة
والدلالة على الزمان للمادة ايضا لكن بتلك الحيثية بشرطها
لا يبعد فان الهيئة فى المركب الذى يمتاز اجزاؤه فى الحس ليست
جزء كما حقق فى محله والحروف اعراض غير قارة فليتأمل (واما
ان كانت الهيئة لفظا كما ذهب اليه البعض واختاره الرضى
لانها عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات
الموضوعة وضعا معينا كهيئة الماضى او الحركات الطارية مع
الحرف الزائد كهيئة المصغر والجمع كمساجد والفاعل والمفعول
والالة فان هيئاتها دالة على معانيها فالفعل مجموع المادة
والهيئة ولا يلزم التركيب لان المراد بالمفرد ما لا يدل جزء من اجزائه

المرتبة

المرتبة على جزء معناه فى المركب احد الجزئين متعقب للاخر
وجزءا الفعل مسموعان معا كذا فى الرضى (وهو الظاهر من
جواب المحقق الرازى فى شرح الشمسية كما حمله عليه قدس سره
فى الحاشية (ورد بانه تمحل لا يشعر به احد فيفسد وقد اجيب عن
لزوم التركيب ايضا بان الحركات الطارية والحروف الزائدة
سبب لدلالة المجموع على المقصود فلذلك نسبت الدلالة اليها
حكاه السيد الشريف قدس سره ايضا فى حواشى الرضى (وانما
اشبعنا الكلام فى هذا المقام لانه من مزالق الاقدام (ثم التردد
فى الترجمة بقولهم شمديكى حالده يا كيلجك زمانده لصلاحية
الصيغة للزمانين لعدم القرينة على المراد لا للتردد فى الوضع فان
الصحيح ان الصيغة مشتركة بين الحال والاستقبال (توضيح
المقام ان يقال ان فى وضعه ثلثة اقوال (الاول انه مشترك بالوضع
بين الحال والاستقبال (الثانى انه حقيقة فى الحال ومجاز
فى الاستقبال (الثالث عكسه اعنى انه حقيقة فى الاستقبال
ومجاز فى الحال لخفأ الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء
ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان
زمانا لكان التصنيف تثليثا (ورد بان الحال عند النحاة
غير الحال المختلف فى كونه زمانا بل هو ما على جنبى الآن من
الزمان سواء كان الآن ايضا زمانا او حدا مشتركا بين الزمانين
ومن ثمه تقول ان يصلى فى قولك زيد يصلى حال مع ان بعض
صلاته ماض والبعض باق فجعلوا الصلاة الواقعة فى الآنات
الكثيرة واقعة فى الحال (ورجح القول الثانى فى الرضى بوجهين
احدهما انه اذا خلى من القرائن لم يحمل الا على الحال

ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز
(وثانيهما ان المناسب ان يكون لهما صيغة خاصة كما للماضى
والمستقبل (واكثر المحققين كابن الحاجب والزمخشرى
والمحقق الثانى سعد الملة والدين التفتازانى والسيد السند
الجرجانى وغيرهم ومن تبعهم كالمولى الجامى والفاضل البركوى
وشراح المراح وغيرهم على ان الصحيح القول الاول فيجوز استعماله
فى الحال اذا كان معه قرينة الحرفية من نحو اللام او الظرفية
من نحو الآن تقول زيد ليفعل وزيد يفعل الآن وفى الاستقبال
اذا كان معه قرينة الحرفية من نحو السين وسوف ولن او
الظرفية من نحو الغد تقول زيد لن يفعل وزيد يفعل غدا
واذا لم يكن معه قرينتهما لم يجز للسامع حمله على احد
الزمانين قطعا لاحتمال غيره كذا فى شرح تصريف الزنجانى
للمحقق الجرجانى لكن التفتازانى قال فى شرحه بعد قوله الصحيح
انه مشترك بينهما لكن تبادر الوهم الى الحال عند الاطلاق
من غير قرينة ينبئ عن كونه اصلا فى الحال وايضا من
المناسب ان يكون لها صيغة خاصة كما للماضى والمستقبل
انتهى وهذا كما ترى ميل منه الى القول الثانى وتأييد له
فتدبر (واعلم ان الفعل فى اللغة والاصطلاح قد مر واما المضارع
فهو فى اللغة اسم فاعل من المضارعة وهى المشابهة
وفى الاصطلاح ما فى اوله احدى الزوائد الاربع وهى الهمزة
والنون والتاء والياء يجمعها انيت واتين او نأتى وانما سمى هذا
القسم من الفعل مضارعا لان المضارع كما عرفت بمعنى المشابه
مأخوذ من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع

واحد فهما اخوان رضاعا يقال تضارع السخلان اذا اخذ كل
واحد منهما بحلمة من الضرع وتقابلا وقت الرضاع وهو مشابه
لاسم الفاعل لفظا اى من حيث الحركات والسكنات وترتيبهما
ومعنى من حيث ان المتبادر منهما عند التجرد عما يدل على الحال
او الاستقبال الحال نحو زيد مصل او يصلى (واستعمالا اى
من حيث الوقوع صفة لنكرة نحو مررت برجل ضارب
او يضرب (ودخول لام الابتداء نحو ان زيدا لقائم او ليقوم
ولمطلق الاسم من جهة العموم لصلاحيته الحال والاستقبال
كما ان الاسم مثل رجل صالح لزيد وعمرو وغيرهما ومن جهة
الخصوص اذ المضارع يختص مع القرينة باحد الزمانين
كما ان الرجل يختص بالالف بواحد من افراد الرجال ومن جهة
الاشتراك فكما ان لفظ العين مشترك بين الباصرة والجارية
وغيرهما كذلك المضارع مشترك بين الحال والاستقبال على
الاصح ومن جهة ان للمضارع معانى تتعاقب على صيغته
بتعاقب العوامل ككونه مأمورا به او علة او معطوفا او مستأنفا
الى غير ذلك كما ان للاسم معانى تتعاقب بتعاقب العوامل وهى
الفاعلية والمفعولية والاضافة ولاجل ان تلك المشابهة بسبب
الزوائد الاربع المذكورة سميت تلك الحروف حروف المضارعة
ايضا (ويسمى هذا الفعل ايضا مستقبلا بفتح الباء على المشهور
والقياس يقتضى كسرها لانه زمان آت فيليق ان يعبر عنه
بصيغة الفاعل كالماضى وكان فتح الباء لان زمان الحال يستقبله
فهو مستقبل بالفتح لكن الاولى الكسر ذكره التفتازانى (فان
قيل ان التعريف يصدق على يزيد ويشكر ويعوق ويغوث

لان فى اول كل منها احدى الزوائد الاربع مع انه لبس بمضارع
بل علم ويصدق ايضا على نصر لان فى اوله النون مع انه ليس
بمضارع (اجيب عن الاول بان المراد بقولنا ما فى اوله احدى
الزوائد باعتبار الوضع الاصلى وكل واحد منها مضارع فى اصل
الوضع فنقل الى الاسمية وجعل علما فلا تضره غلبة الاسمية
(ورد بانه لايشفى عليلا اذلا دلالة فى التعريف عليه فتدبر
(واشار بعض المحققين الى الجواب عن الاول ايضا بجعل ما فى
التعريف عبارة عن الفعل فلا يصدق على مثل هذه الالفاظ
لكونها اسماء لا افعالا (واجيب عن الثانى بان المراد فعل ماض
زيد فى اوله احدى الزوائد والنون فى نصر ليست بزائدة بل من
نفس الكلمة لكن يشكل بنحو اكرم وتكسر وتباعد (والجواب
ان المراد زيدت بقصد المضارعة والزوائد فيها ليست بذلك
القصد (ويمكن ان يقال المراد زيدت فى اول الماضى غير جزء
منه وهمزة اكرم مثلا جزء من ماضى الافعال وان كانت زائدة
على ماضى الثلاثى وقال التفتازانى نعنى بالزوائد الاربع الهمزة
التى تكون للمتكلم وحده والنون التى تكون له مع غيره وكذا
التاء والياء يعنى لا مطلق الهمزة والنون والتاء والياء فعلى هذا
لايتوجه النقض بنحو نصر ولا بنحو اكرم وتباعد فافهم (لكن
بقى انه لايصدق التعريف على شئ من صيغ المضارع لان
الزوائد تكون فى اول الماضى وبها يكون مضارعا لا فى اول
المضارع (والجواب ان فى الكلام اضمار تقديره كان فى محل اوله
او فى اول ماضيه (واقول وعلى تقدير كون لفظة ما عبارة
عن الماضى لايرد شئ (فان قلت زيدت هذه الحروف فى المضارع

قلت

(قلت للفرق بينه وبين الماضى (فان قلت فلم جعل الفرق بالزيادة
دون النقصان (قلت لان بتقدير النقصان يصير اقل من القدر
الصالح فى الثلاثى وحمل عليه غيره ولم يعكس لان الثلاثى اصل
(فان قلت لم اختص المضارع بالزيادة دون الماضى (قلت لان
الماضى اول فعل وضعه الواضع فلما اراد ان يضع فعلا آخر
لزمان آخر وضع المضارع وغيره بالزيادة او لانه مؤخر بالزمان
عن الماضى والمزيد عليه سابق على المزيد فاعطى السابق للسابق
واللاحق للاحق (فان قلت فلم زيدت فى الاول دون الاخر
مع ان الاخر محل التغيير والزيادة والنقصان (قلت لئلا يلتبس
بالماضى لان بزيادة الالف فى اخره يلتبس بالتثنية وبزيادة النون
يلتبس بالجمع المؤنث وبزيادة التاء يلتبس بنصرت ولم يزد
الياء وان لم يكن فيه التباس طردا للباب وحملا للقليل على الكثير
(فان قلت لم لم تزد بين الفاء والعين او بين العين واللام (قلت
لان بزيادة الالف بين الفاء والعين يلتبس بفاعل وبزيادة الياء
يلتبس بفيعل وبزيادتهما بين العين واللام يلتبس بفعال وفعيل
وفى التاء والنون وان لم يكن التباس الا انهما لم تزادا تبعا لاخويهما
(فان قلت لم زادوا هذه الحروف دون غيرها (قلت لان الزيادة
مستلزمة للثقل وهم اختاروا للزيادة الحروف العشرة التى يجمعها
(اليوم تنساه) او (سالتمونيها) او هويت السمان (او آتاه سليمون
(او يا اوس هل نمت (اولم يأتنا سهو (او امان وتسهيل (او اسنت
مواليها) وذلك لان اولى ما زيد حروف المد واللين يجريها مجرى
النفس استيناس السامع بها لكثرة دورها فى الكلام بانفسها
او بابعاضها اعنى الحركات الثلاث لخفتها اذ لا توجد كلمة خالية

عنها وعن ابعاضها (واما قول النحو يين الواو والياء ثقيلتان فبالنسبة الى الالف لا الى غيرها من الحروف وغير حروف المد واللين من العشرة مشبهة بها فالهمزة مجاورة للالف فى المخرج وتنقلب الى حروف اللين عند التخفيف والهاء ايضا مجاورة للالف فى المخرج وابو الحسن يدعى اتحاد مخرجهما وهى خفية وقد ابدلت من الواو فى ساهناه ومن الياء فى هذه والميم من مخرج الواو وهو الشفة وفيها غنة مناسبة للين حروف اللين والنون فيها ايضا غنة وتمتد فى الخيشوم امتداد الالف فى الحلق والتاء حرف مهموس وبهمسه يناسب لين حروف اللين وقد ابدلت من الواو فى تجاه وتراث وكذلك السين حرف مهموس ومخرجه قريب من مخرج التاء ولذلك ابدلوها منها فقالوا استخذ فى اتخذ وعكسه ست اصله سدس واللام وان كان مجهورا لكنه يشبه النون وقرب منها فى المخرج ولذلك يدغم فيه ولما كان حروف المد واللين اخف الحروف العشرة والزيادة موجبة للثقل وكان المخالفة بين صيغتى الماضى والمضارع واجبة والفعل اما صادر عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن المخاطب او عن الغائب قسموا تلك الحروف على تلك الافعال على ما يقتضيه المناسبة وسنبينها فى محله ان شاء الله تعالى (ولما لم يبق للمتكلم مع غيره حرف منها زادوا النون من الحروف العشرة لما عرفت انه قريب من تلك فى خروجها من هواء الخيشوم ولشبهه بها فى نيابتها عن الحركات الاعرابية فى الامثلة الخمسة كما ان حروف العلة تنوب عنها فى الاسماء الستة المعتلة * ثم اعلم * بان المضارع معرب اذا لم يتصل به نون التأكيد ونون جماعة المؤنث واذا اتصل به احديهما يكون

مبنيا اما كونه معربا عند عدم الاتصال مع فوات موجب الاعراب اعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة فيه فلكثرة مشابهته باسم الفاعل كما مر بيانها ولان اسم الفاعل اخذ منه العمل فاعطى الاعراب له عوضا عنه وذلك لان عمل اسم الفاعل مشروط بكونه بمعنى الحال والاستقبال بدليل الاستقراء (وحكمته ان اسم الفاعل يشبه المستقبل صورة ومعنى لموافقته له فى ذلك واذا كان بمعنى الماضى لم يكن موافقا للمضارع فى المعنى ولا للماضى فى اللفظ يعنى لا يكون موافقا فى المعنى (لما كان موافقا له فى اللفظ ولا يكون موافقا فى اللفظ لما كان موافقا له فى المعنى فسقطت قوة المشابهة وضعف فى كلا الجانبين حاله فلم يعمل وما لم يأخذ منه العمل لم يعطه الاعراب هذا اعنى كون المضارع معربا بالمشابهة المذكورة لا لاجل توارد المعانى المختلفة عليه كما فى الاسم مذهب البصريين وقال الكوفيون اعراب المضارع بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه قد يتوارد عليه المعانى المختلفة ايضا بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك ويتعين لاحد المحتملات فيتعين المضارع تبعا لتعينه وذلك نحو قولك لا تضرب رفعه مخلص لكون لا للنفى دون النهى وجزمه دليل على كونها للنهى ونحو قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب دليل على كون الواو للصرف وجزمه على كونها للعطف ونحو ما بالله حاجة فيظلمك بنصب يظلم دليل على كون الفاء للسببية ورفعه دليل على كونها للعطف الى غير ذلك من العبارات التى يتغير المعنى بتغير اعاريبها هذا واما كونه مبنيا عند اتصال نون التأكيد فلانها لشدة

اتصالها بمنزلة جزء الكلمة فلو اعرب ماقبلها لزم الاعراب
فى وسط الكلمة ولواجرى عليها لزم وجود اعراب كلمة على
كلمة اخرى حقيقة (وايضاهى حرف فلاحظ لها فى الاعراب
(فان قيل فلما امتزجتا فلم لم تعرب الكلمة على النون كما اعرب الاسم
مع امتزاجه بالتنوين على ماقبلها (قلنا اما لان الاسم اصل
فى الاعراب والفعل فرع عليه فروعى اعراب الاسم بقدر ما
امكن دون الفعل ولاسيما ان النون من خواص الفعل فيرجح
جانب الفعلية ويضعف مشابهته الاسم هذا على مذهب
البصريين (واما لان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور علة
اعراب الاسم واكثر الافعال مبنية فيرجع الى البناء لادنى سبب
وهذا على مذهب الكوفيين هذا مذهب الجمهور (وقال بعضهم
جميع مااتصل به النونان اى الخفيفة والثقيلة من المضارع باق
على اعرابه (وقال بعضهم المضارع مع النونين مبنى لتركبه معهما
وصيرورته كالكلمة الواحدة الا اذا اسند الى الالف او الواو
او الياء نحو هل يضربان وهل يرضون وهل يرضين لان الضمائر
البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف للساكنين
كالثابت فيضربن وتضربن وتخشون وتخشين فالمسند الى
الاحرف الثلثة معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق
واما بناؤه عند اتصال نون جماعة المؤنث فيأتى فى محله ان شاء الله
تعالى (ثم ان المضارع مشتق من الماضى بلا واسطة لان الماضى
يدل على الثبات دون المستقبل فيكون الماضى اولى بالاصالة كذا
قيل وبواسطة من المصدر فاصل ينصر نصر زيدت الياء من
حروف اتين فى اوله واسكنت النون لئلا يتوالى اربع حركات

فضمت

فضمت الصاد لعلامة الباب وضمت الراء علامة للرفع وانما اسكنت
الفاء دون غيره لان توالى الحركات انما لزم من حرف المضارعة
فاسكان ماهو قريب منها اولى كلزوم الدية والقسامة لاقرب
القريتين اللتين وجد القتيل بينهما (فان قلت لم قدم المضارع
على المصدر مع انه اصل فى الاشتقاق (قلت لان المضارع اصل
فى العمل وهو عامل فى المصدر بلا عكس ولان رعاية الارتباط
المعنوى بين الامثلة امر مهم مهما امكن وهو لا يحصل الا بأعمل
والمصدر ههنا منصوب على انه مصدر مؤكد للمضارع لقربه
او للماضى لتقدمه (والعامل مرتبته قبل مرتبة المعمول طبعا
فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع فليتأمل (فان قلت لم اعتبر
جهة اصالة الفعل فى العمل ولم يعتبر جهة اصالة المصدر
فى الاشتقاق (قلت لان اصالته فى العمل متفق عليه بخلاف
اصالة المصدر فى الاشتقاق فانه مختلف فيه بين البصرية
والكوفية كما سنبين ان شاء الله تعالى (نصرا) فى الحاشية
مصدر غير ميمى معناسى يردم ايتمك وبغير الميمى احترز عن الميمى
وسيأتى مثاله ولفظ يردم ايتمك تعبير عن الحدث الذى هو مدلول
المصدر المطابق دل عليه بمادته وصورته الجزئيتين وضعا سماعيا
اذ ما وضع هو بازائه هو الحدث فقط بلا نسبة اصلا لا من طرف
الذات كما فى الصفات ولا من طرف الوصف كما فى الافعال فمعناه
الموضوع له المطابق بسيط لا جزء له الا ان هذا تعبير عن معنى
المصدر المعلوم واما المجهول فمعناه يردم اولنمق كما ان معنى ضربا
مبنيا للفاعل اورمق ومبنيا للمفعول اورلمق (ولما كانت صيغتهما
من المصدر متحدة اكتفا بصيغ الافعال حتى اذا قيل ضرب ضربا

مطلـــب
نصرا

علم ان المصدر معلوم (واذا قيل ضرب ضرب علم انه مجهول واذا لم يذكر الفعل علم بالقرائن وكان الماضى والمضارع ههنا معلومين كما علمت اورد فى الترجمة معنى المعلوم (واعلم ان صيغ المصادر تستعمل تارة فى اصل النسبة اعنى نفس ايقاع الفاعل ذلك الامر وهو المعنى المصدرى والمسمى بالمصدر ويسمى تأثيرا ايضا كاحداث الحركة وايجادها فى ذات الموقع والمحدث بالكسر فانه يحرك وكايقاع القيام اوالقعود فى ذاته لا كايقاع الحركة والقيام والقعود فى جسم آخر حتى يكون تحريكا واقامة واقعادا وتارة تستعمل فى الهيئة الحاصلة من تلك النسبة للمتعلق معنوية كانت اوحسية وهى الوصف الحاصل للمتعلق بذلك الايقاع وهو المعنى الحاصل من المصدر ويسمى الحاصل بالمصدر وتلك الهيئة اما صفة للفاعل فقط وذلك فى اللازم كالمتحركية والقائمية الحاصلتين من الحركة والقيام اعنى الحالة التى تكون للمتحرك والقائم مادام متوسطا بين المبدأ والمنتهى ومادام قائما اوصفة للفاعل والمفعول معا وذلك فى المتعدى كالعالمية والمعلومية الحاصلتين من العلم والفرق بينهما واضح فانه اذا تحرك زيد فقد قام الحركة به فان اريد بالحركة الحالة التى تكون له فى اى جزء يفترض من اجزاء المسافة فهى المعنى الحاصل بالمصدر وان اريد بها ايقاع تلك الحالة فهو المعنى المصدرى وتلك الحالة موجودة فى الخارج دون المعنى المصدرى (والمعنى الاول اعنى اصل النسبة حقيقة معنى المصدر وهو الجزء من مفهوم الفعل وهو امر اعتبارى لا وجود له فى الخارج وهذا هو التحقيق الذى ذكره المولى الفنارى فى تفسير الفاتحة وصدر

الشريعة

الشريعة فى التوضيح والمحقق الثانى سعد الملة والدين التفتازانى فى التلويح وبعض الافاضل فى حواشى المطول (ثم قال المولى المزبور فى التفسير المذكور وتبعه ذلك المحشى ان باعتبار المعنى الثانى يتسامح اهل العربية فى قولهم المصدر المتعدى قد يكون مصدرا للمعلوم وقد يكون مصدرا للمجهول يعنون بهما الهيئتين اللتين هما المعنيان الحاصلان بالمصدر والا لكان كل مصدر من متعد مشتركا ولا قائل به بل استعمال المصدر فى معنى الحاصل بالمصدر استعمال الشئ فى لازم معناه انتهى (ورد بانه لا مانع من ان يكون المراد من المعنيين اعنى معنيي المبنى للفاعل والمبنى للمفعول احداث الهيئة وقبولها ولزوم الاشتراك ممنوع وانما يلزم ذلك لوكان معنى قولهم المصدر المتعدى قد يكون مصدرا للمجهول انه قد يكون مصدرا موضوعا له وهو ممنوع لجواز ان يكون معناه انه قد يكون مصدرا مستعملا لافادته ولو سلم فلا نسلم حينئذ عدم قول احد بالاشتراك كيف وقولهم هذا على هذا التقدير عين القول بالاشتراك سواء كان المراد بذلك الهيئتين اوالاحداث والقبول (ثم اعلم بان المصدر فى اللغة اسم مكان من صدر يصدر ككتب يكتب اى موضع الصدور (ويحتمل والله اعلم ان يكون مصدرا ميميا منه بمعنى الصدور او الصادر او بمعنى المصدور منه لان المصدر اذا كان بمعنى الصفة يجوز ان يتحمل الضمير فيكون من باب الحذف والايصال وفى الاصطلاح هو الاسم الذى اشتق منه الفعل (ولعله هو المراد بقولهم اسم الحدث الجارى على الفعل (وانما سمى مصدرا لكون الاشياء التسعة وهى الماضى والمضارع

والامر والنهى واسم الفاعل والمفعول والزمان والمكان والآلة مصدورة عنه فيكون محل الصدور ويحتمل ان يكون ذلك لانه يدل على الصدور اعنى ايقاع الشئ اولكونه صادرا عنه اومصدورا منه فاعرف (وهو اصل فى الاشتقاق عند البصريين وفرع عند الكوفيين لكن ينبغى ان يعلم ان ذلك فى مصدر الثلاثى اذ مصدر غيره مشتق من الماضى باتفاق الفريقين كما فى روح الشروح (قال التفتازانى فى شرح الزنجانى واعلم ان مرادنا بالمصدر هو المصدر المجرد لان المزيد فيه مشتق منه لموافقته اياه بحروفه ومعناه (قال الفاضل المحشى يعنى ان المراد بكون الفعل مشتقا من المصدر هو ان الفعل مشتق من المصدر المجرد لان المصدر المزيد فيه مشتق من الفعل قال وفى التعليل بقوله لموافقته اياه بحروفه معناه نظر لان موافقة المصدر المزيد فيه الفعل بالحروف والمعنى ممنوعة لان حروف المصدر ازيد من حروف الفعل ومعنى المصدر الحدث فقط بخلاف معنى الفعل فان معناه الحدث مع الزمان ولوسلم فليكن المصدر المجرد مشتقا من الفعل بهذه العلة بل هو اولى بها من المزيد فيه لان حروفه مساوية لحروف فعله وان اريد ان المصدر المزيد فيه مشتق من المصدر المجرد فالموافقة اللفظية منتفية وبالجملة المعنى الثانى اولى بالارادة من المعنى الاول وان اوردت عليه المناقشة فتأمل (ثم قال ذلك الفاضل ايضا لايقال ذكر فى بعض شروح العروض ان الفعل المزيد مشتق من المصدر المزيد والمجرد من المجرد والمفهوم من كلام الشارح اشتقاق الكل من المجرد لانا نقول مآلهما واحد لان اشتقاق

المصدر

المصدر المزيد من المصدر المجرد اشتقاق الفعل المزيد من المصدر المجرد (قيل لا قاعدة كلية مقتضية لوجوب اشتقاق فعل كل مصدر (وقيل اذا اشتمل الثلاثى على معنى المزيد وزيادة يشتق من المزيد كالقدير من التقدير والوجه من المواجهة والبرج من التبرج بمعنى الظهور واليم من التيمم كذا فى حواشى الكشاف (وذكر فى حاشية تفسير القاضى لمولى خسرو (وقيل لفظة من اتصالية كما فى قوله عليه السلام (انت منى بمنزلة هرون من موسى) اى هما من جنس واحد يجمعهما الاشتقاق من اصل واحد ومن خطاء صاحب الهداية فى قوله الوجه مشتق من المواجهة حيث جعل الثلاثى مشتقا من المنشعبة والامر بالعكس فهو مخطئ لان معنى الاشتقاق ان ينتظم الصيغتان فصاعدا معنى واحدا وفى هذا لاتقييد بان يكون المشتق منه ثلاثيا (وقد قال العلامة صاحب الكشاف اشتقاق اليم من التيمم لان الناس يقصدونه للاستقاء واشتقاق البرج من التبرج والجن من الاجتنان لاستتارهم من العيون (وهذا لان غرضهم من ذلك الاشتقاق بيان حقيقة تلك الكلمة فجاز ان يكون المنشعبة اشهر واقرب الى الفهم من الثلاثى كما فى الضمار مع الاضمار فصح ذكر الاشتقاق لايضاح معناه وان لم يكن المنشعبة اصلا له وحاصله ان الاشتقاق ههنا لبس على مصطلح اهل الصرف (وصاحب الهداية لبس بمخترع فى اطلاق الاشتقاق على المعنى المذكور بل هو مقلد لامام العربية وتابع له (وقال الشريف الجرجانى فى شرح الكشاف ومعنى قولهم ضارب مشتق من ضرب انه مشتق من مصدره وانما اختاروا صيغة الماضى تنبيها على الحروف المعتبرة

فى الاشتقاق فان بعض المصادر كالخروج والقبول يشمل على حروف لاتعتبر فيه هذا كلام الفاضل المحشى (ولايلتفت الى مايفهم من الرضى ان الاختلاف بين البصرية والكوفية فى مطلق المصدر فاعرف (وينبغى ان يكون المشتق من المصدر صيغة الماضى المعلوم الغائب المفرد المذكر من الثلاثى باختلاف حركات العين لانها المزيد عليها بخلاف مطرداتها والمضارع فانها مزيد فيها فليحفظ (ثم ان الحجة القوية للبصريين ان كل فرع يصاغ من اصل ينبغى ان يكون فيه مافى الاصل مع زيادة هى الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة والنسبة والتجدد التى هى الغرض من وضع الفعل لانه يحصل فى نحو قولك لزيد ضرب نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه آخر اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر اى الحدث وبوزنه على الزمان يعنى ان الفعل يدل على الحدث والزمان والمصدر يدل على الحدث فقط فلو كان المصدر مشتقا من الفعل لدل على مادل عليه الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث لم يدل عليه الفعل كما دلت اسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وعلى ذات الفاعل والمفعول (فلما لم يكن المصدر كذلك علم انه ليس مشتقا منه (والعمدة فى استدلال الكوفيين ان المصدر يعتل باعلال الفعل ويصح بصحته الاترى انك تقول قام قياما فيعتل المصدر باعتلال فعله وتقول قاول مقاولة فيصح بصحته (واجيب عنه بان اعلال المصدر باعلال الفعل يجوز ان يكون

طلبا

طلبا للتشاكل لمابينهما من المناسبة فلايدل على انه اصل الاترى ان بعض الافعال قد يعل باعلال الاخر نحو اعد وتعد ونعد فانها تعل باعلال يعد ولبست بمشتقة منه (وكذا يصح بصحته نحو عور يعور وليس احدهما مشتقا عن الاخر (والحاصل انه لايلزم من فرعيته فى الاعلال وعدم الاعلام فرعيته فى الاشتقاق وتأخير الفعل عن نفس المصدر لاينافى كون اعلال المصدر متأخرا عن اعلال الفعل فتأمل (وقد استدلوا ايضا بان الفعل عامل فى المصدر ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول نحو ضربت ضربا (واجيب بانه مغالطة لانه قبله بمعنى ان الاصل فى وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع فى ان وضعه غير مقدم على وضع الفعل فاين احد التقدمين من الاخر وايضا الافعال والحروف عاملة فى الاسماء نحو ضربت زيدا وبزيد ولم يضرب ولم يقل احد باشتقاقها منها هذا (يقول هذا الفقير ان تجرد الفعل الماضى الثلاثى المفرد المذكر الغائب دائما من الزوائد واشتمال المصدر عليه كثيرا فيكون فى لفظه مافى لفظ الفعل مع زيادة يؤيد قول الكوفيين لانه لو تقدم ذلك المصدر المشتمل على الزائد فى الوضع لزم تعدد وضعه وترك موضوعه الاول اذلامعنى للزائد الامااتى به بعد الاصول لغرض من الاغراض فلو ثبت فى الوضع الاول مع الاصول لم يكن لزيادته معنى والاشتقاق صفة اللفظ فاعتبار حاله فى التجرد والزيادة اولى من اعتبار حال المعنى ويجوز ان يكون المراد من وضع الفرع الدلالة على احد معانى الاصل فقط اذ يحتاج اليها ايضا فليتأمل (وقال فى روح الشروح الاصل

الواحد فى الاشتقاق المصدر لان مفهومه هو الحدث جنس وتحته انواع وهى معانى المختلفات وتحتها افراد وهى معانى المطردات اعنى الاحداث الموصوف بها الاشخاص فالجنس احق بالاصالة لاطلاقه عن القيود فقول الكوفيين باصالة الفعل محمول على اصالته باعتبار الوزن فان ماوضع له الوزن اولا الماضى ثم المضارع ثم المصدر فاعتبر مؤخرا لعدم اطراده فح لانزاع بين الفريقين فى الحقيقة انتهى كلامه (والاشتقاق فى اللغة اخذ شق الشئ فهو متعد (وفى الاصطلاح يحد تارة باعتبار العلم وتارة بحسب العمل (واما تعريفه باعتبار العمل فقد اختلفوا فيه بعبارات (قال بعضهم انه رد لفظ الى لفظ آخر لموافقته له فى حروفه الاصلية ومناسبته فى المعنى (وانما قال رد لفظ الى لفظ آخر ليكون التعريف شاملا لمذهب البصريين والكوفيين اذ لو قال رد اسم اختص بمذهب البصريين ولو قال رد فعل اختص بمذهب الكوفيين (وهو كالجنس فى التعريف ويشعر بوجوب التغاير بين المشتق والمشتق منه (وقوله لموافقته له احتراز عما لا يوافق اصلا (وقوله فى حروفه الاصلية احتراز عما لم يوافقه فيها بل فى المعنى كمنع وحبس (وقيد الحروف بالاصلية ليعرف ان الموافقة فى غيرها لايجب كدخل فانه مشتق من الدخول مع انه لم يوافقه فى الواو (وقوله لمناسبته فى المعنى احتراز عن الموافقة لفظا دون المعنى فلايكون ضرب بمعنى دق مشتقا من الضرب بمعنى الذهاب وفيه اشعار بتغاير المعنيين اذ الشئ لايناسب نفسه (وقال بعضهم اخراج لفظ من لفظ بتغيير ما (وقال المولى عصام الدين

فى الميزان هو اخذ كلمة من اخرى بتغيير ما مع التناسب فى المعنى (وقال فى شرح الوضعية عن مختصر ابن الحاجب وشروحه هو ان تأخذ لفظا من لفظ بان تعتبر فى المأخوذ جميع الحروف الاصول للمأخوذ منه مع الترتيب وتجعله موافقا للمأخوذ منه فى المعنى سواء كان تفاوت بينهما فى المعنى اولا (قد يزاد بتغيير ما فلا يجعل المقتل المصدر مشتقا من القتل (قال المص يعنى عضد الملة والدين فى شرح المختصر ويسمى هذا اشتقاقا اصغر وقد يعتبر الحروف من غير ترتيب ويسمى اشتقاقا صغيرا وقد يكتفى بمناسبة الحروف فى المخرج من غير اشتراط تمام الحروف ويسمى اشتقاقا اكبر ولايشترط فى هذين القسمين الموافقة فى المعنى بل يكتفى بالمناسبة فيه هذا قال المولى المزبور (وقد ظهر مما فصلنا لك انه لايصح بيان الاسم المشتق بما ذكر يعنى بما يعتبر فيه النسبة من طرف الذات لخروج مقتل منه ولا المقابلة بين المشتق والمصدر الا على مذهب يستفاد من ظاهر كلام المص يعنى المذكور فى شرح المختصر انه وافق المختصر فى تزييفه اى تزييف ذلك المذهب حيث قال وقد يزاد الى آخره (وعرف الجاربردى بانه اقتطاع فرع من اصل يدور فى تصاريفه مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى (ويشترط فى الاشتقاق ان يكون الدلالة على المعنى المشترك ظاهرة كضارب من الضرب فان لم يكن كذلك فهو شبه الاشتقاق كهجرع للطويل عند من يقول انه من الجرع وهو ما استوى من الرمل (ثم الاشتقاق ثلثة اقسام لانه اذا لم يعارضه اشتقاق آخر فهو اشتقاق محقق وان عارضه بلا ترجيح فهو الاشتقاق الواضح وبترجيح فهو الاشتقاق

الراجح (وقيل الاقسام الثلثة من الاشتقاق المحقق وهو الاليق والاولى بالقبول فان المحقق اذا كان احترازا عن شبه الاشتقاق كان الواضح والراجح مقابلين لها فيكونان من المحقق كما لا يخفى (واما تعريف الاشتقاق بحسب العلم فهو ان تجد بين اللفظين تناسبا فى اللفظ والمعنى ومعنى التعريف ان معرفة الاشتقاق بين اللفظين ان تعرف بينهما تناسبا فى التركيب والمعنى فتعرف ارتداد احدهما الى الاخر واخذه منه فالوجدان فى التعريف بمعنى العلم (وهو ثلثة انواع صغير وهو ان تعرف بينهما تناسبا فى الحروف وترتيبها والمعنى نحو ضرب من الضرب ويضرب من ضرب وضارب من يضرب وقاتل امرا من تقاتل من شرح الميزان (وانما سمى صغيرا لكفاية تأمل قليل فى العلم بالاشتقاق بسبب قلة العمل (وكبير وهو ان تعرف بينهما تناسبا فى اللفظ والمعنى دون الترتيب سواء كان مع الموافقة فى المعنى نحو جبذ من الجذب ولبس مقلوبا منه اومع المناسبة فيه بدون الموافقة نحو ثلم بالفتح من الثلب بالفتح ايضا والاول بمعنى الاخلال بالحائط والثانى بمعنى الاخلال بالعرض بكسر العين فهما متناسبان فى المعنى وانما سمى كبيرا لاحتياجه الى تأمل كثير فى العلم بالاشتقاق بسبب كثرة العمل (واكبر وهو ان تعرف بينهما تناسبا فى المخرج والمعنى نحو نعق من النهق والاول صوت الغراب والثانى صوة الحمار فهما متناسبان فى المعنى وتناسبهما فى المخرج ظاهر اذا العين والهاء كلاهما من الحلق (وانما سمى اكبر لاحتياجه الى تأمل اكثر فى العلم بالاشتقاق سبب تبدل الحروف والمتبادر عند الاطلاق هو الاشتقاق الصغير وهو محل النزاع بين البصريين والكوفيين (قال الاشتقاق

كما يكون فى الاحداث قد يكون فى الاعيان كما فى استنوق وتحجر واستحجر وتجوهر وتجسم وهو على خلاف القياس سيما فى الثلاثى المجرد فانه نادر كقولهم ابل ابالة على وزن شكس شكاسة اذا تأنق فى رعية الابل واحسن القيام بمصالحها (واما الحروف فلا يجوز الاشتقاق منها والمئنة مفعلة من ان التأكيدية غير مشتقة من لفظها والمراد انه موضع لان يؤكد بان قاله صاحب الكشاف وقال اكمل الدين فى شرح المشارق لو قيل انها اشتقت من لفظها بعد ان جعلت اسما لكان قولا واعترض عليه من وجوه الاول انه لابد من دليل على ان الاشتقاق لا يجوز من الحروف (الثانى انه لا معنى للاشتقاق الا الاتيان بحروف لفظه للدلالة على اشتماله على معناه وهو متحقق فيما نحن فيه (الثالث ان اهل العربية قالوا التسويف مشتق من سوف وهو حرف اجماعا (واجيب بان الدليل على ان الاشتقاق لا يجوز من الحروف اتفاق بعض الصرفيين على ان اصل المشتقات المصدر واتفاق بعضهم على ان اصله الفعل ولا قائل بكون الحرف اصلا وقولهم التسويف مشتق من سوف معناه كونه مأخوذا منه ومثله قول بعض اهل العربية المضارع مشتق من الماضى وفيه بحث لانه يقتضى عدم جواز الاشتقاق فى غير المصدر والفعل من حاشية شرح الزنجانى (وجعل المولى عصام الدين اشتقاق الحوقلة من جملة لا حول ولا قوة الا بالله من الاشتقاق الاكبر واما اشتقاق لفظة الله وامثاله مما يكون معنى الاصل معتبرا فى اخذه لترجح التسمية لا لاعتباره معنى للمشتق فان الله اخذ من آله بالكسر بمعنى التحير لا بمعنى الذات الذى تحير فيه بل بمعنى الذات المقدسة المخصوصة تعالى

وتقدس بجامع التحير فالموافقة المعتبرة فى مفهوم الاشتقاق اعم من ان يكون بجعل معنى المشتق منه للمشتق او من جعل التسمية مسماه به قال فى شرح المختصر والمشتق قد يطرد كاسما الفاعلين والصفات المشبهة وافعل التفضيل والزمان والمكان والالة وقد لا يطرد نحو القارورة والدبران والعيوق والسماك وتحقيقه ان وجود معنى الاصل فى محل التسمية قد يعتبر من حيث انه داخل فى التسمية والمراد ذات ما باعتبار نسبة مدلوله اليها فهذا يطرد فى كل ذات كذلك وقد يعتبر من حيث انه مصحح للتسمية مرجح لها من بين الاسماء من غير دخوله فى التسمية والمراد ذات مخصوصة فيها المعنى لا من حيث هو فيها بل باعتبار خصوصها فهذا لا يطرد كذا فى شرح الوضعية للمولى المزبور (وانما اطنبنا الكلام فى هذه الحال وهو المؤدى الى الملال وهو من اعظم الوبال لانه انجر اليه المآل فهو من مقتضى الحال وينكشف به المقام وهو من موعود البال (فان قيل اذا كان المصدر اصلا فى الاشتقاق على المذهب الاصح وهو مذهب البصريين فلم يقدمون الفعل عليه فى بيان الامثلة والاوزان (قلنا المقصود ثمه بيان الصيغ ولما لم يكن للمصدر صيغ لم يستحسن تقديمه (فان قيل فلم لم يقدموا عليه اسم الفاعل وغيره من المشتقات (قلنا لما كان المصدر اصلا كان تأخيره عن جميع المشتقات قبيحا (ثم اعلم) بان مصدر الثلاثى الغير الميمى سماعى يحفظ على ما جاء من العرب ولا يقاس عليه وهو على ما وجد خمسة وثلثون نحو فعل بحركات الفاء وسكون العين (نحو قتل (وفسق (وشغل وفعلة مثله (نحو رحمة (ونشدة (وكدرة (وفعلى كذلك نحو

دعوى (وذكرى (وبشرى (وكذا فعلان (نحو ليان (وحرمان (وغفران وفعلان بفتحتين (نحو نزوان (وفعل بحركات الفاء وفتح العين نحو طلب (وصغر (وهدى (وفعل بفتح الفاء وكسر العين نحو خنق وفعلة بفتح الفاء والعين وبكسر العين نحو (غلبة (وسرقة (وفعال بحركات الفاء نحو (ذهاب (وصراف (وسؤال وفعالة كذلك نحو زهادة (ودراية (وبغاية وفعالية بفتح الفاء نحو كراهية وفعيل بفتح الفاء وكسر العين نحو (وجيف وفعول بفتح الفاء وضمها وتخفيف العين نحو (قبول (ودخول وفعولة بالضم والتخفيف نحو (صهوبة وفاعل نحو قائم على وزن اسم الفاعل وفاعلة بكسر العين نحو عافية وتفعال بفتح التاء وكسرها وسكون الفاء والفعيلى بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة بعدها ياء وقصر اللام قال نجم الائمة هذه هى الكثيرة الغالبة وقد جاء غير ذلك ايضا كالفعلل نحو السودد والفعلوت نحو الجبروت والتفعل نحو التدرأ والفيعلولة كالكينونة واصلها الكيونونة والفعلولة كالشيخوخة والصيرورة والفعلنية كالبلهنية والفعيلة كالشبيبة والفصيحة والفاعولة كالضارورة بمعنى الضرر والتفعلة كالتهلكة والفعلة والفعلى كالغلبة والغلبى وغير ذلك انتهى (قالوا الجبروت من الجبر للمبالغة كالرحموت والعظموت من الرحمة والعظمة فهو مصدر للمبالغة فليحفظ (والاوزان الثلثة الاخيرة اعنى التفعال بفتح التاء وكسرها مع سكون الفاء والفعيلى فهى صيغ المبالغة للمصدر نحو التهزار والتلعاب والترداد والتجوال بفتح التاء فى الكل للمبالغة فى الهزر واللعب والرد والجولان والدليلى والحثيثى بمعنى كثرة الدلالة والحث (واجاز بعضهم المد فيه

والاولى المنع (وقدحكى الكسائى خصيصاء بالمدوانكره الفراء (واما التفعال بكسر التاء فقال سيبويه ليس بناء المبالغة بل هواسم اقيم مقام مصدرين كما يقام عطاء موضع اعطاء قالو الم يجئ من هذا النوع مصدرا الاالتبيان والتلقاء ذكره نجم الائمة (ولعل لهذا فسر البيضاوى التبيان بالبيان البليغ لكل شئ وفى شرح الميزان التلقاء والتبيان بالكسر شاذان والقياس الفتح وانما الكسر فى الاسم كتمثال انتهى (وهذا الباب اختلفوا فى انه سماعى او قياسى فعند سيبويه سماعى لانه فى الثلاثى فقط ومصدره سماعى وعند الزمخشرى قياس مطرد فى الثلاثى وغيره لانه قال حين سئل عنه هذا الباب كثير الاستعمال فينبغى ان يكون قياسيا ولذلك ذكر فى الامثلة الرميا وقال هى الترامى الكثير وهو ايضا مذهب غير سيبويه (كذا فى روح الشروح وبعض شروح المراح (وقال فى بعض شروحه انه قياس مطرد عند سيبويه من الثلاثى المجرد وذكر نجم الائمة الرضى عند قول ابن الحاجب فى الشافية ونحو الترداد والتجوال ونحو الحثيثى والرميا للتكثير يعنى انك اذا قصدت المبالغة فى مصدر الثلاثى بنيته على التفعال وهذا قول سيبويه كالتهزار فى الهزر والتلعاب والترداد وهو مع كثرته ليس بقياس مطرد (وقال الكوفيون ان التفعال اصله التفعيل الذى يفيد التكثير قلبت ياؤه الفا فاصل التكرار التكرير ويرجح قول سيبويه بانهم قالوا التلقاب ولم يجئ التلقيب ولهم ان يقولوا ان ذلك مما رفض اصله واما الفعلى فليس ايضا قياسا انتهى (والاكثر ان هذا الباب قياسى وهو المختار وقدعرفت غير هذه الاوزان من المبالغة

ثم

(ثم انهم بعد ما اتفقوا على ان مصدر الثلاثى سماعى لايقاس على شئ من اوزانه (ذكر بعضهم ماهو كثير المجئ من الابواب والافعال فلنتبع اثرهم ولنذكره على وفقهم ليحصل للطالب نوع انضباط ماهو الغالب ويتميز عنده ذلك فيحصل المعرفة بالجميع اجمالا للغالب وغيره (فنقول الغالب فى الصنايع ونحوها ومايضادها على فعالة بالكسر وتخفيف العين ككتابة وعبادة وبطالة وقدجاء بالكسر والفتح كولاية وبالحركات الثلث كدلالة وفيما فى مدلوله حركة واضطراب على فعلان بالفتحات ليدل حركة العين على حركة المعنى كخفقان والجولان والحيوان وحمل عليه الموتان حمل النقيض على النقيض وفى الاصوات على فعال بالضم والتخفيف كصراخ ونباح وجاء بكاء بالمد لانه مقارن للصوت غالبا وبكى بالقصر لانه قد يخلو عنه (والغالب فى غير ما ذكر من فعل اللازم المفتوح العين على ركوع وفى المتعدى على ضرب (قال الخليل الاصل فى مصدر الثلاثى فعل بفتح وسكون ومن ثمه يرجع اليه اذا اريد المرة وان اختلفت ابنيته نحو دخلت دخلة وقمت قومة ثم فرق بين اللازم والمتعدى فزيدت الواو فى اللازم كقعود وخروج وابقى المتعدى على فعل كقتل وضرب لان اللازم اقل استعمالا فجعل له البناء الاثقل لان فعولا اثقل من فعل بواسطة زيادة الواو وجعلوا الزيادة فى المصدر عوضا عن التعدى (وقال الفراء اذا جاءك فعل بفتح العين مما لم يسمع مصدره فاجعل مصدره فعلا بفتح الفاء وسكون العين للحجاز وفعولا لنجد وانما قاله نظرا الى الغالب ونحو هدى وقرى بضم الفاء فى الاول وكسرها فى الثانى مختص بالمنقوص ولاينتقض صغر لان الكلام

فيما ماضيه مفتوح العين ونحو طلب مختص بيفعل مضموم العين
سوى لفظين من يفعل مكسور العين وهما الجلب والغلب بالغين
المعجمة (والغالب من فعل بكسر العين على فرح بفتحتين
فى اللازم (وعلى جهل بسكون العين مع فتح الفاء فى المتعدى
وعلى حمرة ولكنة بضم الفاء وسكون العين فى اللون والعيب
(ومن فعل بضم العين على كرامة ويجئ على عظم بكسر الفاء
وفتح العين وعلى كرم بفتحتين كثيرا وغير هذه الاوزان
الثلثة منه نادر فليحفظ (وهذا الذى ذكرناه انما هو مصدر
الثلاثى (واما مصدر غيره الغير الميمى فهو قياس سواء كان رباعيا
مجردا او مزيدا فيه والضابط ان كل ما فى اول ماضيه همزة زائدة
يزاد قبل آخره الف ويكسر ما تحرك سوى ما قبل الالف
وما فى اوله تاء زائدة يضم ما قبل لامه فقط وفى الرباعى المجرد
وملحقاته يزاد فى اخر ماضيه تاء وفى فعل تفعيلا بفتح التاء
وسكون الفاء وكسر العين وفى فاعل مفاعلة بضم الميم وفتح
العين هذا هو القياس المطرد (وقد جاء كثيرا فى الرباعى
وملحقاته بكسر الفاء وزيادة الالف قبل اخره وجاء فتح الفاء
فى مضاعفه وان كان الكسر افصح لكن صرح الزمخشرى بانه
بالكسر مصدر وبالفتح اسم المصدر كذا فى شرح الميزان (قال
بعضهم ما جاء بغير التاء فى الرباعى وملحقاته سماعى والقياسى
ما جاء بالتاء لكنه ضعيف مخالف لمذهب الجمهور فكلا
مصدريهما قياسى وجاء فى فعل تفعلة نحو تكرمة بحذف الياء
وتعويض التاء منه وهو الواجب فى الناقص منه تحقيقا نحو
تعزية وتعدية (وسماعى فى غيره حتى المهموز اللام نحو تخطيئا

وتخطئة

وتخطئة وظاهر كلام سيبويه ان تفعلة لازم فى المهموز كما فى الناقص
فلا يقال تخطيئا وتهنيئا واختاره فى الميزان وفى فاعل فعال
بكسر الفاء وتشديد العين (وقد قيل هو قياس اهل اليمن فى فعل
بالتشديد مثل كذب كذابا وفعال بالكسر مع التخفيف وفيعال
بالكسر قالوا قاتلته قيتالا ومن ثمه قيل ان قتالا فرع قيتالا
من حيث ان قيتالا كان جاريا على الفعل قلبت الالف ياء لانكسار
ما قبلها (وقال السكاكى الاصل قتال فاشبع كسرة القاف
وفى افعل واستفعل من الاجوف اجازة واقامة واستجارة واستقامة
بقلب الواو الفا وحذفه لالتقاء الساكنين ثم التعويض بالتاء
وهذا واجب فى الاجوف الا انه يجوز ترك التعويض فى افعل
عند الاضافة كاقامة الصلاة كانهم جعلوا المضاف اليه عوضا
عنه ولم يجز ذلك فى فعل لما لم يلزم من جعل الياء عرضة للتحريك
فى النصب والحذف فى الرفع والجر مع ما فيه من الاجحاف بالكلمة
بالجمع بين الحذفين بخلاف افعل وفى تفعل وتفاعل فى الناقص
كسرت العين نحو تمنيا تجافيا (اما اليائى فلمجانسة الكسرة
واما الواوى فلان واوه تقلب ياء لتطرفها (ويجئ مصدر تفعل
ايضا على تفعالا بكسرتين وتشديد العين نحو تملاق وهو قياس
اهل اليمن (فان قلت لم قدم المصدر على اسم الفاعل (قلت
لقربه من الفعل دون اسم الفاعل لان الفعل بجوهر حروفه يدل
على المصدر مع اشتقاقه منه دونه فاعرف ولان اسم الفاعل
مشتق من المضارع وهو من الماضى المشتق من المصدر فيكون
اسم الفاعل ايضا مشتقا من المصدر والمشتق منه مقدم على المشتق
ولم يوجد فيه جهة الاصالة كما فى الفعل فاخر * فهو ناصر *

مطلب

فهو ناصر

فى الحاشية اسم فاعل مفرد مذكر معناسى يردم ايديجى بوار
والاسم فى اللغة مأخوذ من السمو بمعنى العلو والارتفاع يدل
عليه تصرفه على اسماء واسامى وسمى فهو من الاسماء المحذوفة
الاعجاز كيدودم فاصله سمو حذفت الواو تخفيفا لكثرة الاستعمال
لا للاعلال والا لكان المحذوف منويا محلا للاعراب فلا يصح
اجراء الاعراب على ماقبلها كما فى عصا (واما اذا كان حذفه
لمجرد التخفيف الذى يوجبه كثرة الاستعمال كان منسيا
ويصير ماقبله محلا للاعراب كما فى اخ واب ودم ثم اسكن السين
تخفيفا ايضا لكثرة الاستعمال كما فى حواشى انوار التنزيل للمولى
عصام الدين واجتلبت همزة الوصل ليمكن الابتداء بها هذا
عند البصريين (وقال الكوفيون اشتقاقه من السمة بمعنى العلامة
فاصله وسم حذفت الواو تبعا لبسم وزيدت الهاء فى آخره
عوضا عن المحذوف وزيدت همزة الوصل للابتداء (ولكل
من الجانبين ابحاث ذكرناها فى رسالتنا الموضوعة فى البسملة
فلا نعيدها (وفى الاصطلاح مادل على معنى فى نفسه غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة كلمة ماعبارة عن الكلمة وضمير نفسه اما
راجع الى المعنى او الى ما ومعنى كون المعنى فى نفسه او فى نفس
الكلمة استقلاله بالمفهومية وقد عرفت فى الفعل (والمراد
بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاصلى (فكلمة
ما جنس فى التعريف (وبقوله دل على معنى فى نفسه يخرج
الحرف لعدم استقلال معناه بالمفهومية (وبقوله غير مقترن
الى آخره خرج الفعل (وانما سمى هذا القسم من الكلمة اسما
لاستعلائه على اخويه اعنى الحرف والفعل حيث يتركب الكلام

منه وحده دونهما اولكونه علامة على مسماه على اختلاف
المذهبين فى اشتقاقه كما مر آنفا (والفاعل فى اللغة اسم فاعل
من فعل يفعل من باب فتح وفى الاصطلاح النحاة ما نسب اليه
الفعل التام المعلوم او ما بمعناه نسبة وصفية (وفى الاصطلاح
التصريفيين اسم الفاعل هو اسم مشتق من المضارع لمن قام
به الفعل بمعنى الحدوث قولهم مشتق من المضارع اى بالذات
يخرج المصادر واسماء الذوات وانما كان مشتقا من المضارع
دون غيره لما بينهما من المناسبة التى سبق بيانها هذا مذهب
الجمهور ويفهم من كلام امامنا الاعظم وهمامنا الافخم ابى حنيفة
نعمان بن ثابت رحمهما الله ورضى الله عنهما وما زال مذهبه
ظاهرا فى الانام الى آخر الايام فى المقصود انه مشتق من الماضى
حيث قال فيه فينظر فى عين الفعل الماضى فان كان مفتوحا فوزنه
ناصر فانه يشعر به ويؤيده قوله فى المعتلات وكان اى قائل
فى الماضى قال وان امكن تطبيقه على قول الجمهور كما اطبقه فى
روح الشروح فكانه نظر الى ان التصرف فى الاشتقاق من الماضى
اقل وان الماضى اصل بالنسبة الى المضارع (وقولهم لمن قام
به الفعل اى فى الجملة فيدخل فيه نحو زيد مقابل عمرو وانا مقترب
من فلان او مبتعد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بين
الفاعل والمفعول لا تقوم باحدهما معينا دون الاخر الا ان قيامه
ينسب الى ما ينسب اليه الحدث صريحا ولا يعتبر قيامه
بما ينسب اليه ضمنا فكانه قام باحدهما معينا يخرج اسماء المفعول
والموضع والزمان والالة دون اسم التفضيل لان زيادة الكرم
مثلا كرم فيصدق عليه انه لما قام به الفعل (قيل الحق انه يخرج

به ايضا لان المتبادر من قولهم ما اشتق لمن قام به الفعل تمام الموضوع له من غير زيادة ولانقصان فلوضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لايصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل يصدق عليه انه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة والاشتقاق متضمن لمعنى الوضع (وفيه انه على هذا يخرج من التعريف صيغ مبالغة الفاعل فينتقض التعريف جمعا (اللهم الاان يلتزم ذلك ويقال كل مااشتق من الثلاثى لمن قام به فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة مشبهة اوافعل التفضيل اوصيغة المبالغة كما قال فى الترجمة الشريفة (والاولى ان يقال بدل قولهم لمن قام لما قام لان الذى جهل امره يذكر بلفظ مالا بلفظ من واسم الفاعل لم يوضع للشئ باعتبار كونه عاقلا بل وضع لمعنى قائم بذات سواء كانت تلك الذات عاقلة اوغير عاقلة (الا ان يقال انهم قصدوا تغليب العاقل على غيره (وقولهم بمعنى الحدوث اى بحسب الوضع ومعنى الحدوث تجدد وجود له وقيامه به مقيدا باحدالازمنة الثلثة فدخل فيه نحو موءمن وكافر وواجب ودائم وثابت ومستمر وراسخ وخالد وباق وضامر فى فرس ضامر وعالم فى الله عالم وكان ابدا وزيد قائم اليل وصائم النهار وغيرها مماقصد فيه الاستمرار لان قصد الاستمرار عارض فيها ووضعها على الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان التحقيق ان وضعها على الاطلاق لاالحدوث ولا الاستمرار فان قصدبها الحدوث ادت الى صيغة اسم الفاعل فيقال فى حسن حاسن الان اوغدا قال الله تعالى فى ضيق لما قصد الحدوث وضائق به صدرك وهذا مطرد فى كل صفة

مشبهة كذا فى شرح المراح وحاشية شرح الزنجانى (قال نجم الائمة الرضى والذى ارى ان الصفة المشبهة كما ليست موضوعة للحدوث فى زمان ليست ايضا موضوعة للاستمرار فى جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان فى الصفة ولا دليل فى الصفة عليهما فليس معنى حسن فى الوضع الاذو حسن سواء كان فى بعض الازمنة اوجميع الازمنة ولادليل فى اللفظ على احد القيدين كما كان فى اسم الفاعل وهو علة استعماله للحدوث (ومن ثمه يحول الصفة عند قصد الحدوث اليه فجعلها حقيقة فى احدهما تحكم فالاصل ان تقول هى حقيقة فى القدر المشترك بين القيدين وهو الاتصاف بالحسن مطلقا لكن لما كان وضعها على الاطلاق ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه فى جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلابد من وقوعه فى زمان كان الظاهر ثبوته فى جميع الازمنة الى ان يقوم دليل على تخصصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا اوسيصير حسنا اوهو الان حسن فظهوره فى الاستمرار ليس وضعيا على ماذكرنا بدليل العقل وظهوره فى الاستمرار عقلا هو الذى غره يعنى ابن الحاجب حيث قال مشتق لمن قام به على معنى الثبوت انتهى (والمشهور ان الصفة المشبهة اسم مشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل بمعنى الثبوت اى الاستمرار والمراد قام به الفعل فقط بمعنى الثبوت وبقولنا فقط يخرج اسم التفضيل اذ كما يقوم الفعل بمن اشتق له يقوم به الزيادة ايضا وكذا يخرج بقولهم بمعنى الحدوث اسم التفضيل لان معناه ليس بمقيد باحد الازمنة كالصفة المشبهة فمعنى كريم واكرم شخص ثبت له الكرم

وزيادته لانهما حدثا له وسمى هذا القسم من الاسم اسم الفاعل قال ابن الحاجب وبه سمى اى بلفظ الفاعل الذى هو وزن اسم الفاعل الثلاثى لكثرة الثلاثى فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل وفيما قاله نظر لانه لبس قصدهم بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة التى على وزن فاعل بل المراد اسم الشخص الذى فعل الشئ وهو الفاعل لا المفعول فانه اسم من وقع عليه الفعل يعنى انما سمى به نحو ضارب لانه اسم مافعل الشئ وهو الفاعل اللغوى وهذا اسمه ولم يأت المفعل والمستفعل بمعنى الذى فعل الشئ حتى يقال اسم المفعل والمستفعل وانما اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمتدحرج والجاهل والضامر لان الاغلب فيما بنى له هذه الصيغة اى الصيغة التى تسمى فى الاصطلاح اسم الفاعل ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج كذا فى الرضى وشرح المراح (واعلم) ان الصفات المشتقة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وكذا اسم الزمان والمكان والآلة موضوعة لذات ينسب اليها الحدث على وجه من الوجوه المعتبرة فى معانيها وسنشير اليها والمراد بالذات المستقل بالمفهومية غير حدث ولا نسبة بينهما وقيل مالبس بحدث ولا مركب منه ومن غيره والمراد بالحدث المعنى القائم بغيره صدر منه اولم يصدر وتلك الذات مبهمة فى الصفات غاية الابهام بحيث لا تعين فيها اصلا بخلاف اسماء الزمان والمكان والآلة فان الذات مأخوذة فيها مع نوع تعين (كذا حققه المحقق التفتازانى فى شرح شرح المختصر على ماذكره عصام الدين فى شرح الوضعية وصرح بذلك

المولى

المولى الجامى فى شرح الكافية وقال العصام فى الشرح المذكور يجوز ان يكون معنى المقتل اسم الزمان والمكان ماقتل فيه ومعنى اسم الآلة ماقتل به فيكون الذات معتبرا فيها كما فى الصفات ولابد لنفى ذلك من دليل انتهى كلامه (فمعانى الصفات الموضوعة هى لها المطابقية مركبة من ثلثة اجزاء الذات والحدث والنسبة ذكره المولى العصام فى شرح الرسالة الوضعية (وقال فى الامتحان الحدث والنسبة من حيث ذاتهما مستقلتين لبستا بمدلولى الصفة بل من حيث هما قيد الذات (فعلى هذا ينبغى ان يكون معانيها مركبة من اربعة رابعها تقييد الذات بهما فاعرف فمعنى قائم ذو قيام ومعنى طويل ذو طول فالقيام والطول قائم بذو ومعنى مضروب ذات يقع عليها الضرب هذا وقع فى عبارة البعض من ان معنى الرامى رمى منسوب الى ذات مافمسامحة حيث جعل النسبة من طرف الحدث (ذكره المولى المزبور ايضا فى الشرح المذكور فالحدث المنسوب تدل الصفات عليه تضمنا باعتبار جوارها ومموادها الاصلية ولا تدل تلك المادة من حيث هى مادتها على شئ بل الدلالة للمجموع (ان قلنا ان موادها من حيث هى موادها غير موضوعة لما وضع له المصدر او بدلالة موادها ان قلنا انها موضوعة له كما قال المولى المزبور وضع المشتقات بوضع جزئيها اى الهيئة الموضوعة بالوضع العام للموضوع له الخاص والمادة الموضوعة بالوضع العام للموضوع له العام وقدمر مثله فى الماضى فتذكر (والذات معنى هيئاتها الافرادية الموضوعة وضعا نوعيا كما سبق (وكذا النسبة فاخذوا الذات من حيث تقييدها بالحدث على وجه من الوجوه

فوضعوا تلك الهيئات بازائها فليس المقصود بالنظر فيها نفس الذات والا لذكرت الالفاظ الدالة على ساذجها دون مايقوم بها من الصفات كما قال التفتازانى فى شرح التلخيص (وهذا بخلاف وضع الافعال فانهم اعتبروا فيها الحدث من حيث انه ينسب الى غيره فى أحد الازمنة فوضعوها بازائه فالنسبة فيها اعتبرت من طرف الحدث بان يعتبر الحدث اولا ويلاحظ نسابه الى الذات فمعنى الفعل الحدث المنسوب الى الذات واما معنى المشتق فهو ذات منسوب اليه الحدث فاعتبر اولا الذات وتعقل نسبته وتقييده بالحدث فالنسبة فيه معتبرة من طرف الذات فان اعتبر فيه تلك النسبة من حيث قيام ذلك الحدث به من جهة الحدوث فهو اسم الفاعل او الثبوت فهو الصفة المشبهة او وقوع الحدث عليه فهو اسم المفعول او كونه الة لحصوله فهو اسم الالة او مكان له فهو اسم المكان او زمانا له فهو اسم الزمان او من حيث قيام الحدث به او وقوعه عليه على وصف الزيادة على غيره فهو اسم التفضيل (ثم ان بين المشتق والفعل فرقا من وجوه آخر ابهام الذات فى المشتق اما فى الغاية او دونها وقد عرفت (وجواز كمال تعين الذات فى الفعل وتمام النسبة فى الفعل ونقصانها فى المشتق وامتزاجها مع باقى ما اعتبر فى مفهومه بحيث انها صارت معه كشىء واحد قابلا للحكم عليه وبه كما حققه سيد المحققين قدس سره فى تصانيفه غير مرة ودخول الذات فى المشتق على ماهو المشهور فيما بين الجمهور وحققه الشريف قدس سره ايضا فى تصانيفه وان انكره فى بعضها وخروجها عن الفعل ولذا لايستفاد منه مالم يذكر

معه الذات ذكره عصام الدين (فان قلت هيئة اسم الفاعل مثلا موضوعة لذات مانسب اليه الحدث الان حلول هذه الهيئة فى جوهر مخصوص بقيد الحدث العام بالحدث المخصوص فمعنى ضارب عند التحقيق ذات نسب اليه الحدث هو الضرب فالقول بان وضع الاسماء المشتقة بالوضع العام للموضوع له لخاص ليس بصحيح بل الموضوع له عام فيها (قلت لايفهم من اطلاق ضارب مثلا الحدث المطلق ثم التقييد بانه الضرب على ان التقييد ايضا لابدله من دال فان زعمت ان حلول الهيئة فى مادة مخصوصة واجتماعهما معا وضع لذلك التقييد احتجت الى القول يكون وضعها عاما والموضوع له خاصا فتأمل (فان قلت مجموع الفعل والفاعل يستفاد منه نسبة غير مستقلة بالفهم كذلك الصفات يستفاد منها نسبة فالفرق بينهما حتى جاز كون الصفات محكوما عليها دون الفعل (قلت الفرق ان النسبة فى الفعل تامة خبرية اوانشائية متعينة فى نفسها بوجه ملحوظة بذلك الوجه والا لما امكن ايقاعها فهى منفردة عن غيرها مع طرفيها غير مرتبطة بشىء اصلا كما حققه المحقق الشريف قدس سره والمقصود من التركيب افادة تلك النسبة واما النسبة فى الصفات فهى تقييدية غير تامة لا تقتضى انفراد المعنى من غيره وعدم ارتباطها بغيرها ولاتكون مقصودة بالافادة من العبارة فمن ثمه لاتصير مع فواعلها جملة كالفعل الامع دخول معنى يناسب معه الفعل عليها كمعنى النفى والاستفهام ودخول ما لابد من تقديرها فعلا بعده كاللام الموصولة فاذا كان الامر كما ذكرناه جاز ان يلاحظ جانب الذات تارة فيحكم عليها وجانب الوصف اخرى

فيحكم بها وان كانت بملاحظة المجموع مع النسبة لايحكم عليها ولابها اوكونها محكوما عليها باعتبار موصوفاتها مقدرة اومذكورة فتمام معانيها غير مستقل بالفهم كالفعل كذا قيل (اقول النسبة فى الصفات تعقل بملاحظة ذات ما اجمالا فلا تحتاج فى الفهم الى ذكر الفاعل فيكون المجموع معنى مستقلا صالحا للحكم عليه وبه (وقد عرفت ان مجموع الحدث والذات والنسبة فيها يجوز ان يكون بمنزلة شئ واحد لشدة امتزاجها بحيث لايلتفت فيه النفس الى النسبة قصدا فيجوز ان يكون مثبتاله ومحكوما عليه على ماحققه الشريف قدس سره ومن ههنا قال اهل التحقيق من ائمة الاعراب ان اعراب الصفات للمجموع المركب منها ومن فواعلها لالها وحدها فتدبر (فان قلت النسبة حالة بين المنسوب والمنسوب اليه لااختصاص لها باحدهما فلم جعلت مضمومة الى المنسوب وجعل المجموع مداول الفعل ولم تضم الى المنسوب اليه (قلت لعل السبب فى ذلك ان النسبة قائمة بالمنسوب متعلقة بالمنسوب اليه كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن الا ترى انك تقول انتسب القيام الى زيد ولا تقول انتسب زيد الى القيام وتقول القيام منتسب وزيد منتسب اليه واذابنيت الصيغة من المتعدى قلت القائم فانه يفهم منه التزاما (وقيل لان النسبة عبارة عن الثبوت وهو وصف للمحمول لانه الثابت للموضوع فاذا كان وصفاله ينبغى ان يضاف اليه (اقول فيه نظر اما اولا فلان المراد بالنسبة التى هى جزء معنى الفعل النسبة التامة بين الطرفين بمعنى تعلق احد الشيئين بالاخر بحيث يصح السكوت عليه ايجابا اونفيا

كما

كما فى الاخباريات اوغيرها كما فى الانشائيات وتفسيرها بالوقوع واللاوقوع بالايقاع اوالانتزاع خطاء لايشمل الانشائية كما فى المطول (واما ثانيا فلان النسبة التامة فى الاخباريات النسبة الحكمية اعنى الوقوع اواللاوقوع لاالنسبة بين بين التى هى مورد الوقوع اواللاوقوع فهناك نسبتان احدهما النسبة بين بين وهى عبارة عن ثبوت المحمول للموضوع وهى مورد الوقوع اواللاوقوع كما عرفت (وثانيهما نفس الوقوع اواللاوقوع وهى التى يرد عليها الايقاع اوالانتزاع وصفة المحمول هى النسبة الاولى لاالثانية بل الثانية صفة الاولى نعم مع كونها صفة لصفة المحمول اضافتها الى المحمول اولى كما يفهم من الحواشى الشريفية قدس سره لشرح الشمسية وارتضاه الفاضل العصام (فان قلت لم جعلت الذات داخلة فى مفهوم الصفات دون مدلول الفعل (قلت يحتاج بيان ذلك الى تمهيد ذكره نجم الائمة وملخصه ان المصدر معناه عرض ولابدله فى الوجود من محل يقوم به وزمان ومكان ولبعض المصادر مما يقع عليه ويتعلق به وهو المتعدى ولبعضها من الالة كالضرب لكنه وضعه الواضع بالنظر الى ذلك الحدث مطلقا ثم اذا قصد بيان زمان الحدث من الازمنة الثلثة مع ذكر بعض لوازمه من محله الذى يقوم به او زمانه الخاص غير الازمنة الثلثة اومكانه اومايقع عليه صيغت من هذا المصدر صيغة اما بمجرد وتغيير حركاته وسكناته كضرب من الضرب اوبتغييرهما مع الحذف كدخل من الدخول اوبتغييرهما مع الزيادة كتضرب واضرب من الضرب بحيث تدل تلك الصيغة على احد الازمنة الثلثة على التعيين مع اقتضائها

معينا فتقتضى وجوب ذكر ماقام به الحدث بعدها فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للفاعل ويسمى ماقام به الحدث فاعلا اومع اقتضائها ان يذكر من لوازمه الآخر ماهو اهم عند المتكلم من الزمان المعين كاليوم والليلة والصبح والمساء ونحو ذلك او المكان او ما يقع عليه او الالة او غير ذلك فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للمفعول وذلك اللازم مفعول مالم يسم فاعله فالمقصود من وضع الفعل ذكر شيئين احد ازمنة الحدث الثلثة معينا وذكر بعض لوازمه الاهم ولما امكن التنبيه بالصيغة على احد الازمنة اكتفى بها ولم يمكن التنبيه بها على سائر اللوازم فجئ بما كان منها ذكره اهم بعدها (فظهر من هذا كله ان النسبة والمنسوب اليه ليسا جزئين من مدلول المصدر وان النسبة جزء من مدلول الفعل دون المنسوب اليه اذ الواضع نظر فى المصدر الى ساذج الحدث لا الى ماقام به ولا الى ما وقع عليه وغيره من اللوازم وفى الفعل الى ان يكون مصدره مسندا الى شئ مذكور بعده لفظا حقيقة او حكما (واما الصفات فالواضع نظر فى وضع اسم الفاعل مثلا الى الذات من حيث يقوم به الحدث وكذا اسم المفعول فانه فى نظره دال على ذات يقع عليه الحدث فجعل المنسوب اليه جزء من مدلولها (فان قلت فينبغى ان لا يعمل المصدر لا فى الفاعل ولا فى المفعول به ولا فى غيرهما لعدم اقتضائه اياها وضعا على ما ذكرت والعمل مبنى على الاقتضاء وكذا الصفات فان الفاعل معتبر فى مفهوماتها فلو ذكر بعدها لزم تكراره ولا تقتضى المفعول فلا تعمل فيه ايضا بل ينبغى ان لا يعمل الفعل ايضا فى غير الفاعل ونائبه (قلت كان حق الفعل ان لا يعمل الا

فى

فى الفاعل اذ ليس موضوعا لطلب غيره لكنه لما اقتضى الفاعل وضعا وعمل فيه فتح له باب الطلب والعمل فعمل فى غيره تبعا له فمن ثمه صار اصلا للعمل فى المسند اليه واما الصفة فلما كان الذات الذى هو فاعل فى الحقيقة والنسبة اليه معتبرين فى مفهومها وضعا كان حقها ان لا تطلب لفظا آخر دالا على الفاعل ولا تعمل فى المرفوع الا ان وضعها مشابهة بالفعل اقتضى تخصيص الذات بمخصص ومعين مضمر او مظهر هو عينه فى الخارج فانقلب الحال بسبب ذلك فعمل فى المرفوع وغيره كالفعل (قال المولى عصام الدين التزام المرفوع للصفات المشتقة كما فى الفعل يقتضى ان يكون فيها نسبة الى ذات خارج عن مدلولها كالفعل فيكون فيها نسبتان نسبة الى الداخل ونسبة الى الخارج ولم يقولوا به الا ان يقال التزام المرفوع لتوضيح ان ربطها بموصوفها امن قبيل ربط حال الشئ به ام من قبيل ربط حال متعلق الشئ به بخلاف الفعل فان التزام المرفوع له لاعتبار نسبة مفهومه متوقفة على تعقل هذا المرفوع هذا كلامه (وفى الرضى والمصدر والصفات وان دل كل منهما على المصدر الذى بسبب يطلب الفعل الفاعل والمفعول لكن طلبه لهما ليس بوضعى ولا تابع للوضعى بل هو عقلى وقد طرء الوضعى على العقلى وازال حكمه (اقول فى جعل اقتضاء الصفة الفاعل عقليا نظر لا يخفى وجهه على من لاحظ مفهوماتها من نحو قولهم لمن قام به الفعل ولمن وقع عليه كيف والمرفوع عين الذات فى مفهوماتها وهو قد اعترف بكونه وضعيا فى غير موضع (اللهم الا ان يقول ان اقتضاء

تخصيص الذات بالمرفوع عقلي (قال فالواضع نظر فى المصدر
الى هيئة الحدث فقط فلا يطلب فى نظره لا فاعلا ولا مفعولا
وكذلك اسم الفاعل والمفعول فان لفظهما فى نظره دال على
الفاعل والمفعول فلا يطلبان لفظا آخر دالا عليهما فكان حق
هذه الاشياء ان لا تعمل فى الفاعل ولا فى المفعول لكنها لما شابهت
الفعل اعملت عمله ومشابهة اسم الفاعل والمفعول اقوى من
المصدر لفظا ومعنى فلزم عملهما فى جميع المواضع عمل الفعل
والزمال ذكر المسند اليه بعدهما كالفعل لتعيين الذات المبهمة
التى يدلان عليها تضمنا فلا تكرار وجوز فيهما الاضمار الذى
الاصل فيه الفعل اذ طلبه وضعى فجاز ان يتصل به غاية الاتصال
ولما لم يكن المشابهة تامة فى المصدر لم يلزم ذكر المسند اليه ولم
يجوز الاضمار فيه الا اذا كان بمعنى الصفة (ولما كان بنفسه
يطلب الفاعل والمفعول عقلا فبادنى مشابهة لطالبهما وضعا
اعنى الفعل تحرك ذلك الوجد الكامن فجاز ان يطلبهما ويعمل
فيهما مع كونهما غير لازمين فيه كما فى اسمى الفاعل والمفعول
وايضا لو الزم ذكر المسند اليه واحد الازمنة الثلثة صار اشتقاق
الفعل منه عبثا (فالحاصل ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوى
لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه لمشابهة ضعيفة مع الفعل
فلذا ترى المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من العامل
فيهما وطلب الصفة لهما ضعيف لانه لتضمنها المصدر وعملها
فيهما قوى لكونه لمشابهة قوى بالفعل فلذا قالوا اذا اضفتها
الى فاعلها لفظا فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل المرفوع وان
لم يكن فى الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه هذا كلامه

فى مواضع من شرح الكافية (واذ قد سمعت ما تلونا عليك من وضع
المشتقات وتركب معانيها الموضوعة هى لها (فاعلم ان ماذكر فى
الترجمة من لفظ يردم ايديجى يفهم منه المعنى المطابقى لاسم الفاعل لانه
يدل على الحدث المدلول عليه بالصيغة تضمنا بلا دلالة المادة من
حيث هى اصلا او بدلالتها ايضا على مامر وعلى الذات المبهمة
المدلول عليها بالهيئة النوعية (وكذا يدل على النسبة
التقييدية المدلول بالهيئة ايضا (ولما كان لفظ اسم الفاعل
بالتركية وهو ايديجى مشتركا بين المذكر والمؤنث يزاد لفظ ار
واما لفظ بر فللتأكيد والتصريح لما علم من العبارة (فما ذكر
فى الترجمة معنى تركيب ناصر واحد مذكر كما لا يخفى (فالافراد
والتذكير مدلولا الصيغة التزاما وقد مر غير مرة (وذلك انه
لما كثر استعمال الصفات بالنسبة الى سائر الاسماء المشتقة
و ورودها فى ذوى الارواح احتيج الى الفرق بين المذكر والمؤنث
وبيان العدد فوضعت طائفة من الصيغ كالفاعل والمفعل
والمستفعل وغيرها وضعا نوعيا لذات واحد مذكر مثلا متصف
بما دل عليه ما اشتقت هى منه من الحدث (ولما كانت هذه
الصيغة مستعملة ههنا فى ضمن اعتبار الوزن فى التركيب الجزئى
باعتبار امر عام حيث ابهم الضمير كما ظن ومدلول ضمير الفاعل
هو مدلول الصيغة باعتبار الذات زيد فى الترجمة لفظ بر وار
فالاحوال لازمة لمدلولات الصفات خارجة عنها يدل عليها
بالمطابقة بالفاظ كالواحد والمذكر مثلا (وانما يذكر فى الترجمة
المعلوم او المجهول لانهما مختصان بالافعال المتصرفة وسيجىء
فى محله فلا يوجدان فى الاسماء ولا فى الافعال الغير المتصرفة

(ولم يذكر ايضا الغيبة او الخطاب او التكلم لان التكلم مختصان ايضا بالافعال والاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا فلا حاجة الى ذكر الغيبة ليمتاز عن اخويها بل هما مستفادة من العبارة كما لايخفى (وايضا استغنى عنهما بوضع المضمرات المنفصلة كقولك انا ضارب وانت ضارب (وتفصيل المقام ان المشتقات ثلثة انواع (فعل وصفة واسم (ولما كان الفعل اكثر الالفاظ افادة وورودا فى ذوى العقول واستعمالا اشتدت الحاجة الى الفرق بين المذكر والمؤنث والتكلم والخطاب والغيبة وبيان العدد مع الاختصار وبانضمام المضمرات المنفصلة (وان حصل الفرق لكن حينئذ يفوت الاختصار المطلوب والصفات اكثر استعمالا بالنسبة الى الاسماء وكثر ورودها فى ذوى الارواح واقل بالنسبة الى الفعل احتيج الى الفرق بين المذكر والمؤنث وبيان العدد ولم يحتج الى الفرق بين التكلم والخطاب والغيبة ففرقوا بينها بانضمام المضمرات المنفصلة وان فات الاختصار لانه ليس مطلوبا فيها كما فى الفعل فقالوا انا ضارب وانت ضارب وهو ضارب ولعدم تغيرها فى التكلم والخطاب والغيبة مع تضمنها الضمير شبهت بالخالى عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام فلم يحكم بانها مع فواعلها جملة ولا عوملت معاملتها فى البناء بل افردت واعربت وان اسندت الى الاسماء الظاهرة تبعا للمسند الى الضمير وحملا عليه (واما الاسماء فلما قل استعمالها فى انفسها مع كون اكثرها لغير ذوى العقول والارواح لم يحتج فيها الى الفرق بين المذكر والمؤنث والخطاب والتكلم بل احتيج فيها الى بيان العدد فقط فيتصرف فيها

بالتثنية

بالتثنية والجمع فتصير لها ثلثة امثلة (فاحفظ هذا فانه ينفعك فى مواضع شتى من الامثلة المختلفة والمطردة (ثم اعلم) بان اسم الفاعل فى الاصطلاح اما مأخوذ من الثلاثى المجرد واما من غيره وكلاهما قياسى (والمراد مالبس على وزن المبالغة اما المأخوذ من الثلاثى المجرد فوزنه فاعل غالبا وهو القياسى فقط (واما (فعيل (وفعول بمعنى فاعل كرقيب وصبور بمعنى راقب وصابر فقليل اذ الغالب فيهما الصفة المشبهة او المبالغة (كما فى شرح الميزان (ففعيل ان كان ما حول اليه اسم الفاعل بقصد المبالغة فهو من اوزان المبالغة له (فان كان مما حول اليه اسم الفاعل الثلاثى وهو الاكثر فهو للمبالغة له كالرحيم بمعنى الراحم مع المبالغة (وقد يجئ للمبالغة مفعل من الافعال كاليم بمعنى مولم وبديع بمعنى مبدع (وان لم يكن مما حول اليه اسم الفاعل فهو صفة مشبهة غالبا ويجئ بمعنى فاعل بلا مبالغة قليلا كما عرفت آنفا وبمعنى مفعول كذلك كما فى الميزان (وقال ابن هشام الحق ان فعيلا بمعنى فاعل لايكون الا للمبالغة بخلاف فعيل بمعنى مفعول (ويجئ فعيل بمعنى مفاعل بلا مبالغة كثيرا كجليس وحبيب وعشير وكليم وانيس ونديم (ذكره فى حواشى شرح الزنجانى عن نجم الائمة وشرح الكشاف للتفتازانى (واما فعول فالغالب فيه مبالغة الفاعل او صفة مشبهة وقد يجئ لمبالغة المفعول اشار اليه فى تلك الحواشى (قيل المبالغة فى الصفات تكون للفاعل دون المفعول (وفيه نظر لانه ينتقض بنحو ضحكة ولعنة بضم فسكون فانه لمبالغة اسم المفعول (وفى الرضى وربما بنى فعول للمبالغة من افعل انتهى (وتكون قليلا بمعنى الفاعل بدون المبالغة وقد مر وبمعنى مفعول

كذلك (والحاصل ان اوزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد ثلثة احدها قياسى وهو فاعل والاخران وهما فعيل و فعول نادران سماعيان كذا فى روح الشروح (ثم وزن فاعل يجئ ايضا للنسبة كتامر ولابن ورامح ونابل بمعنى ذى تمر ولبن و رمح ونبل قال فى شرح الميزان هذا قسم من الاسم معناه كالمنسوب ولفظه كالفاعل وليس به بل موضوع لذى شئ ولهذا تجرد عن التاء فى نحو حائض انتهى (ومن صيغ النسبة فاعل كتامر لذى تمر ودارع لذى درع وليس بجار على الفعل وانما هو اسم صيغ لذى الشئ ولافعل له الاترى انك لاتقول تمر ولادرع ولذلك قيل الفرق بينه و بين اسم الفاعل انه لايؤنث اذا كان بمعنى ذى كذا فيقال جمل شائل وناقة شائل كقوله تعالى (السماء منفطر) اى ذات انفطار لانه لو كان بمعنى اسم الفاعل لقال منفطرة وقوله تعالى (بقرة لافارض) اى ذات فروض والالقال فارضة (قال الخليل ومنه (عيشة راضية) اى ذات رضى لان العيشة لاتوصف براضية بمعنى فاعلة بل بذات رضى حتى تكون بمعنى مرضية وهو يشكل بدخول التاء ويجوز ان تحمل دخولها على المبالغة كما فى علامة ويجوز ان تجعلها راضية مجازا والراضى فى الحقيقة صاحبها ومن هذا القبيل ايضا طالق و حائض بمعنى ذى طلاق وذات حيض اى ان ذلك ثابت وحاصلها من غير تعرض لحد وثما فى زمان حتى لو ارادوا الاجراء على الفعل لاتوا بالتاء فقالوا حائضة الآن وطالقة غدا كانك قلت تحيض الآن وتطلق غدا هذا مذهب الخليل (وحمله سيبويه على انه صفة شئ اوانسان لان المرأة شئ وانسان والحمل على هذا المعنى مهيع

مبعد

مبعد (وذهب الكوفيون الى ان سقوط التاء من هذا القبيل لاختصاص معناه بالمؤنث ويبطل طرده بقولهم امرأة حاملة ومرضعة وعكسه بقولهم رجل عاشق و جمل ضامر وامرأة عاشق وناقة ضامر من شرح الشافية لفخر الدين الجاربردى وفى حواشى انوار التنزيل لابن الشيخ فى النازعات بمعنى نفوس ذوات نزع وكرة خاسرة اى ذات خسران وماء دافق بمعنى ذى دفق ان حق هذه الالفاظ ان تسند الى فواعلها لكنها اسندت الى المفعول على النسبة اى على ارادة النسبة من اسم الفاعل كلابن وتامر بمعنى ذى لبن وتمر ومنسوب اليهما اوعلى الاسناد المجازى على طريق اسناد الفعل الى مايقارنه فى الوجود كقولك تجارة رابحة والربح فعل اصحاب التجارة والربح والتجارة متقاربان فى الوجود انتهى (اما اسم الفاعل المأخوذ من غير الثلاثى سواء كان مزيدا على الثلاثى اورباعيا مجردا اومزيدا عليه فهو على وزن مضارعه المعلوم بميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ماقبل الاخر لفظا اوتقديرا نحو مكرم ومدحرج و مختار ومحمر (ثم انه لاعلينا ان نذكر صيغ الصفة المشبهة لانها عدت من اسم الفاعل عند اهل هذه الصناعة كما صرح به التفتازانى فى شرح الزنجانى بل عدوا افعل التفضيل ايضا منه على مافى شرح المراح لتقارب معانيها والفرق المعنوى ليس غرض الصرفى كما فى روح الشروح (فنقول و بالله التوفيق هى مشتقة من الماضى والمضارع والثانى قول الجمهور مختصة بالثلاثى واللازم مطلقا فلا يجئ من غيرهما (اما الاول فبالاستقراء ولان اوزانها سماعية غير افعل من الالوان و العيوب والحلى

وسيأتى فلا يمكن فى غير الثلاثى محافظة جميع الحروف فيها
ومع حذف الزوائد يلتبس بالثلاثية وحذف بعضها دون بعض
تحكم هذا (لكن صرح ابن مالك فى التسهيل انها تجئ من غير الثلاثى
على وزن اسم الفاعل ذكره عصام الدين فتدبر واما الثانى فلانها تدل
على اللزوم والاستمرار على مامر تحقيقه والمتعدى لا يكون لازما ومستمرا
لصاحبه وصيغها مخالفة لصيغة اسم الفاعل سماعا حتى لا يجئ صيغة
من صيغها على فاعل قطعا (قال ابن الحاجب لانهم لم يجروا
فيها على قياس يضبط باصل كما فى اسم الفاعل والمفعول بل
اتوابها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل فى كثير منها
ولم يأت شئ منها على القياس الا الالوان والحلى فانهما اتت
على افعل كابيض واسود وادعج واشهل وشبهها (وعد فى
الميزان لفظ صاحب وعاقر من اوزان الصفة المشبهة واظن
انهما للنسبة او اصلهما الحدوث (وقد سبق تحقيق الكلام فى
امثالهما فتذكر (وبناؤها من جميع الابواب الثلاثية من الجوع
والعطش وضدهما على فعلان بفتح فسكون كجوعان وعطشان
وشبعان وريان وكذا سكران لانه ضد الجوع وغضبان لانه يلزمه
العطش فى الاغلب وحرارة الباطن وعجلان لاشتمال العجل على
الطيش والعطش فباعتبار الطيش يقال عجل وباعتبار العطش
يقال عجلان ومن الالوان والعيوب الظاهرة والباطنة ايضا والحلى
على افعل قياسا مطردا نحو اسود واعور وابلج وفى المراح هذا الوزن
من فعل مكسور العين الا ستة فانها من فعل بضم العين نحو
احمق واخرق واسمر واعجف وآدم وارعن وزاد الاصمعى الاعجم
وقال الفراء الاربعة الاول من فعل بالكسر الا انها لغات من

فعل

فعل بالضم (وبناؤها من غير هذين القسمين من باب علم على
فعل بفتح فكسر غالبا وقد جاء ضم العين ايضا نحو ندس وحذر
وعجل بكسر العين وضمها فى الثلاثة (وجاء على فعيل بفتح فكسر
فياء ساكنة نحو سليم (وفعل بحركات الفاء مع سكون العين نحو
شكس وحرة وصفر بالفاء وفعول على وزن غفور نحو غيور
ويأتى هذا لمبالغة الفاعل كما مر وسيأتى تمامه (قيل ان الفعول
بفتح الفاء وتشديد العين المضمومة نحو بيوت ولم ار من غيره
(وفى القاموس البيوت الماء البارد والغاب من الخبز كالبائت
والامر يبيت له صاحبه مهما انتهى (والقيوم فيعول من اوزان
المبالغة كما سيجئ فتأمل (ومن باب حسن على وزن فعيل غالبا
نحو كريم وجاء على فعل بالفتح فالكسر نحو خشن وفعل بفتحتين
نحو حسن وفعل مثلث الفاء ساكن العين نحو صعب وملح
(وفعال بفتح الفاء وضمها مع تخفيف العين نحو جبان وشجاع
كذا فى المراح وعدهما فى الميزان من مبالغة الفاعل وسيأتى
تحقيقه فى مبالغة اسم الفاعل (وفعول نحو وقور وفعل بضمتين
نحو جنب ويستوى فيه الواحد والجمع والمؤنث وربما قالوا
فى جمعه اجناب وجنوب ومن غير هذين البابين بناء الصفة
المشبهة قليل فانهم استغنوا فيه باسم الفاعل وذلك لانه لا يدل
على الاستمرار واللزوم فى الاغلب لانه يجئ لازما ومتعديا والمتعدى
لا يكون لازما ومستمرا لصاحبه واللازم منه لا يكون ايضا لازما
لصاحبه نحو القيام والقعود والدخول والخروج (فالاولى
ان لا يجئ منه الصفة المشبهة التى تدل على الاستمرار واللزوم
بخلاف فعل بكسر العين وفعل بضمها فان الاول غالب

فى الادواء الباطنة والعيوب اللازمتين لصاحبها (والثانى للغرائز
اللازمة لصاحبها فلما كانا دالين على الاستمرار واللزوم يشتق
منهما مايدل عليهما (وجاء مع قلته على فيعل بفتح الفاء والياء
وسكون العين نحو حريص وافعل نحو اشيب وفيعل بكسر العين
نحو ضيق وهو لايجئ الامن الاجوف كما ان فيعل بفتح الفاء
والعين مع سكون الياء لايجئ الا من الصحيح نحو صيرف (وفى
روح الشروح قيل لها سبعة عشر وزنا بالاستقراء فعل بحركات الفاء
مع سكون العين نحو شكس وصلب وملح وفعل بفتح الفاء وحركات
العين نحو حسن وخشن وعجل وفعل بكسر الفاء والعين وبضمها
نحو صغر وجنب وفعال بفتح الفاء وضمها نحو جبان وشجاع وفيعل
بفتح العين وكسرها نحو شيظم وجيد وفعيل بفتح الفاء والياء نحو
حريص وفعيل وفعول وافعل وفعلان نحو سليم وغيور وابلج و
غضبان انتهى (ثم ان طريق اخذ اسم الفاعل الثلاثى من المضارع
ان يحذف حرف المضارع ويزاد الالف بين الفاء والعين ويكسر
ما قبل الاخر (اما حذف حرف المضارع فلئلا يزول صيغته (واما
الزيادة فلئلا يلتبس بالماضى (واما اختيار الالف فلخفتها
واستلزام الزيادة الثقل ولانه لو زيدت الواو فى اوله التبست
بواو العطف وايضا تلتبس بمخاطب المضارع لان اصل التاء فيه
الواو كما سيأتى فلا يزول صيغته ولو زيدت بين الفاء
والعين او بين العين واللام يلتبس بماضى فوعل اوفعول ولو
زيدت فى الاخر تجعل الفا فيلتبس بماضى باب فعلى ولو زيدت
الياء فى الاول لايزول صيغة المضارع فهو تحصيل الحاصل
وعلى تقدير زيادتها بين الفاء والعين او بين العين واللام اوفى

الاخر يلتبس بماضى فيعل اوفعيل اوفعلى (واما زيادة الالف
بين الفاء والعين فلانه لوزيدت فى الاول لزم الابتداء بالساكن
او وحرك يخرج عن حقيقة وضعه الاصلى اذ وضعه على
السكون وعلى تقدير التحريك فلا يخلو من ان يكون مفتوحا
اومضموما اومكسورا لاسبيل الى الاول لانه يلتبس بالمضارع
المتكلم ولا الى الثانى لالتباسه بالامر ولا الى الثالث للزوم الخروج
من الكسرة الثقيلة الى الضم الاثقل وايضا يلتبس بالامر من يفعل
مكسور العين ولو زيد الالف فى الاخر لالتبس بمثنى الماضى ولو زيد
قبل الاخر لالتبس بالمصدر نحو ذهاب (واما كسر ماقبل الاخر
فلانه لولم يكسر فلا يخلو اما ان يفتح او يضم او يسكن لاجائز
ان يفتح للالتباس بماض المفاعلة ولا ان يضم لانه مستثقل ولا ان
يسكن لالتقاء الساكنين على غير حده وهو غير جائز فان اجتماع
الساكنين انما يجوز اذا كان على حده (وحده ان يكون الساكن
الاول حرف لين والثانى مدغما كدابة وخويصة ودويبة لان اللسان
يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير كلفة والمدغم فيه متحرك فيصير
الثانى من الساكنين كلاساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص
او يكون الاجتماع فى الوقف فانه يجوز ايضا مطلقا لانه محل
التخفيف (واما نحو الان بالالف وسكون اللام فشاذ واذا اجتمع
الوقف والادغام يجوز اجتماع ثلث سواكن كدواب ومثله يقع
فى كلام العجم كثيرا نحو كوشت والجمع بين اربع سواكن ممتنع فى كل
لغة وعلى كل حال (فان قلت على تقدير الكسر يلتبس بامر
باب المفاعلة نحو قاتل (قلت نعم الا انه ابقى على ذلك الالتباس
للضرورة مع ان الالتباس بالامر اولى بالالتباس بالماضى

ومن اختيار الثقل على تقدير الضم وان لم يوجد ذلك الالتباس فيه (اما وجه الاولوية من الاول فـلان هذا الالتباس التباس الشئ بما يشابهه لان الامر مشتق من المستقبل واسم الفاعل مشابه به بل مشتق منه ايضا بخـلاف الالتباس بالماضى لان المناسبة بينهما البست بهـذه المشابهة (واما وجه الاولوية من الثانى فلان هـذا الالتباس قد يزول بالاعجام بخـلاف الثقل اللازم من الضم فانه لا يزول اصلا ولغتهم سالمة عن كل بشاعة وثقلة (واما تحريك الاول فلئلا يلزم الابتداء بالساكن (واما فتحه فلاجل الالف (فان قلت لم اتى المصنف بكلمة هـو فيه ولا دخل له فى المثالية (قلت تنبيها على ان الاصـل فى استعمال الصفات سبق موصوفاتها (لانه قد سبق ان التركيب ملاحظ فى الامثـلة فهو معطوف على ماقبله من الجمله فيلزم عطف المفرد على الجملة وهو غير جائز (فان قلت لم عطفه بالفـاء دون غيرها من حروف العطف (قلت لان الفاعل والمفعول مشتقان من المضارع وهو من الماضى المشتق من المصدر فيكون الكل اصلا بالنسبة اليهما وهما فرعان عليه فاتى بالفاء اشعارا بفرعية الفاعل والمفعول واشارة الى ان اتصال الفاعـل بالفاعلية انما هو عقيب صدور الفعل اولان المقصود من الجملة الفعلية افادة وقوع الفعل فى احد الازمنة من الفاعل ويلزمه اتصاف الفاعل بذلك الفعـل الذى يدل عليه جملة هو ناصر قصدا فلاجل ان مضمون الثانية لازم لمضمون الاولى اتى بكلمة الفاء المفيـدة للترتيب (فان قلت لم لم يذكر الصفة المشبهـة ههنا (قلت انك قد عرفت انها قليلة من فعل مفتوح العين ولم تجئ من هذا

الفعل

الفعل لكونه متعديا ولان اكثر صيغها سماعية وافعل من الالوان والعيوب والحـلى وان كان قياسيا الا ان ذكره يستلزم اما تكرار المثال من باب واحد او ترك اسم التفضيل (فان قلت لم قدم اسم الفاعل على اسم المفعول (قلت لان الفاعل لازم لكل فعل دون المفعول (اولان الفاعل موجد الفعل غالبا والمفعول مايقـع عليه الفعل والايجاد قبـل الوقوع (اولان الفاعل مشتق من المعلوم والمفعول من المجهول والمعلوم اصل ومقـدم على المجهول (اولان الفاعل عمدة والمفعول فضلة فكذا اسمهما (اولان اسم الفاعل بمنزلة الفعل المعلوم لانه يعمل عمله واسم المفعول يعمل عمل الفعل المجهول والمعلوم اصل فى العمل فكذا مابمنزلته (اولان الاول اكثر استعمالا لانه يجئ من اللازم والمتعدى بخـلاف الثانى فانه مختص بالمتعدى (اولانه مستلزم للثانى لما بينهما من تقابل التضائف والملزوم مقدم كذا قيـل (وفيه بحث لانه لامفعول الا وله فاعل فى الاغلب ولم ينعكس كما لا يخفى (وذاك منصور) وهو اسم مفعول مفرد مذكر ومعناه بالتركية يردم او لنمش برار كما فى الحاشية (والاسم فى اللغة والاصطلاح قدمر (والمفعول فى اللغة اسم مفعول من فعل يفعل بفتح العين فيهما وفى اصطلاح النحاة يطلق عـلى الخمسة المشهورة من المعمول المنصوب وهى المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه وزاد السيرا فى مفعولا سادسا سماه مفعولا منه نحو قوله تعـالى (واختار موسى قومه) اى من قومه (ورد عليه بانه لو صح ذلك لصح ان يقـال مفعول عليه واليه بل لكان المفاعيـل عدد حروف الجر واسقط الزجاج المفعول

مطلب منصور

معه والمفعول له وجعل الاول مفعولا به والثانى مصدرا وكل من المفعول به وفيه وله يكون صريحا اذا لم يكن بحروف الجر وغير صريح اذا كان به والمفعول المطلق لايكون الاصريحا والمفعول معه لايكون الاغير صريح لانه يصل اليه الفعل بواسطة الواو فقط (قال حاجى بابا يطلق المفعول به الغـير الصريح على كل مجرور بغير فى واللام (وقال علاء الدين البسطامى والحق ان كل جار مجرور فهو ظرف ومفعول به غير صريح البتة فى الاصطلاح من حاشية شرح الزنجانى (واسم المفعول فى اصطـلاح التصريفى اسم مشتق من المضـارع المجهول لمن وقع عليه الفعل (قولهم وقع عليه الفعل اى وقـع عليه اوجرى مجرى الواقع عليه اى التعلق المعنوى وهو تعلق فعل الفاعل بشئ لايعقل الفعل بدون تعقل ذلك الشئ لاالامر الحسى ليدخل فيه نحو اوجدت ضربا فهو موجد وعلمت عدم خروجه فهو معلوم وذكرت الله فهو مذكور وغير ذلك فلايلزم كونه تعالى محلا للوقايع (وباقى القيود ظاهر (وانما اشتق من المضـارع المجهول اما اشتقاقه من المضارع فلاتباع اسم الفاعل لمواخاة بين الفاعل والمفعول فى تعلق الفعل بهما من حيث الصدور فى الاول والوقوع فى الثانى فينبغى ان تكون بين اسميهما ايضا (واما اشتقاقه من المجهول فللمناسبة بينهما فى الاسناد الى مفعول مالم يسم فاعله ولذا لايبنى من اللازم الابواسطة حرف الجر كماسنبين فى مطرداته ان شاالله تعالى (ان قلت لم سمى هذا اسم مفعول مع ان اسم المفعول المصدر فى الحقيقة لانه هو الذى يفعله الفـاعل والذى نحن فيه هو اسم المفعول به اى الذى فعل به الفعل اى اوقع

عليه الفعل يقال فعلت به الضرب اى اوقعته عليه (قلت المراد المفعول به لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول مالم يسم فاعـله له فهو كالمحصول بمعنى الحاصل عليه (وقد مر فى اسم الفاعل مثـل ما يتعلق بالترجمة من الكلام فتذكره وقس هذا عليه (وصيغته من الثلاثى المجرد على وزن مفعول غالبـا قياسا وعلى فعيل وفعول سماعا نادرا كقتيل وحلوب بمعنى مقتول ومحلوب وقد سبق فى الفاعل (قال الجار بردى والسيد عبدالله والفعيل بمعنى المفعول على خلاف الاصل اذ الاصل والقيـاس ان يكون بمعنى الفاعل لان الفاعل اصل بالنسبة الى المفعول ولكثرته اذ ما من فعل الاوله فاعـل فاحفظ هذا (وسياتى بعض ما يتعلق بهـذا الوزن فى مبالغة اسم الفاعل ومن غير الثلاثى المجرد مطلقا على صيغة اسم الفاعل لكن بفتح ماقبل الاخر لفظا وتقديرا تبعـا لفعله (وكيفية اخذه من الثلاثى ان تحذف من مضـارعه المجهول حرف المضارعة وتزيد ميما مفتوحة موضعه وتضم ماقبل الاخر ثم تشبع الضم ليتولد منه الواو (اما حذف حرف المضـارعة فلما مر فى الفاعل واما الزيادة فللزوم الابتداء بالساكن وقرب الميم من الواو فى المخرج الشفوى مع تعذر حرف العلة لما مر فيه ايضـا (واما فتح الميم فلخفته ولزوم الالتباس بمفعول باب الافعال على تقدير الضم وباسم الالة على تقدير الكسر (واما ضم ماقبل الاخر فلانه على تقدير السكون يلتقى الساكنان وعلى تقدير الفتح اوالكسر يلتبس باسم المكان (واما اشباع الضمة فلرفضهم مفعلا فى كلامهم بغير هاء لما سيأتى فى المصدر الميمى (فان قلت كان قياس اسم المفعول على

زنة مضارعه كما فى اسم الفاعل فيقال ضرب يضرب فهو مضرب (قلت يعلم جوابه من التعليلات المذكورة فى كيفية اخذه فانهم لما اداهم حذف الهمزة فى باب افعل الى مفعل قصدوا تغيير احدهما للفرق فغيروا الثلاثى بزيادة الواو فلما زادوا الواو وفتحوا الميم لئلا يتوالى ضمتان بعدهما واو وهو مستثقل فى القياس الكثير الاستعمال ونحو عصفور ليس بقياسى ولا كثير (وايضا ثبت التغيير فى اخيه وهو اسم الفاعل كناصر لانه وان كان فى مطلق الحركات والسكنات كمضارعه لكن ليست الزيادة فيه فى موضع الزيادة فى مضارعه ولا الحركات فى اكثرها كحركاته كما فى اسم الفاعل الرباعى والمزيد فبقى اسم المفعول الثلاثى بعد التغيير المذكور كالجارى على الفعل لان ضمة الميم مقدرة والواو فى حكم الواو الناشى للاشباع فلا يعبأ به فهو حينئذ يشابه المضارع المبنى للمفعول لفظا ومعنى ذكره نجم الائمة الرضى (فان قلت لم اتى بكلمة ذاك فى اسم المفعول (قلت لما مر فى الفاعل (فان قلت فلم لم يأت بالضمير كما فى الفاعل (قلت لئلا يلزم التفكيك ولم يعكس لان الضمير اعرف فهو اشرف فاعطى للشريف الذى هو الفاعل اولان بين الفاعل وبين هو مناسبة لان هو ضمير مرفوع والفاعل ايضا مرفوع فاعطى له وكذا بين المفعول وذاك مناسبة من حيث ان المفعول منصوب وذاك مشابه بكاف الخطاب المنصوب فى مثل ادعوك من حيث التعريف والافراد كذا فى بعض شروح المقصود وغيره (وقيل اتى بكلمة هو فى الفاعل وذاك فى المفعول لئلا يلتبس كل منهما بالاخر من المزيدات فى الصورة فحمل الثلاثى عليها للاستطراد لكثرتها وقلته واختار هو للفاعل وذاك

للمفعول لان حروف الاول اقل فهو اقدم (وقيل لئلا يقع الالتباس فى الصيغ المشتركة نحو فعيل وفعول او بين المفعول والمصدر فى مثل (بايكم المفتون) وبهذا يندفع ما يقال من ان كلمة هو يكفى للفرق بينهما فلا حاجة الى ذاك فتدبر (فان قلت لم عطفه بالواو دون الفاء وغيرها (قلت لان الواو للجمع المطلق ولا ترتيب بين فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بل هما معا وان كان ذات الفاعل متقدما على ذات المفعول (وقيل للعطف على اسم الفاعل اشعارا بفرعية مثله ولا يخفى انه لا يكون وجها للتخصيص (فان قلت لم قدم اسم المفعول على الجحد (قلت لكون مفهومه وجوديا بخلاف الجحد والوجودى سابق فى التعقل ولانه اشرف فاولى بالتقديم اولانه لو قدم لزم الفصل بين المعطوفين بالاجنبى (اولان الفاعل كالجزء من الفعل والمفعول يناسبه لانه يقع موقع الفاعل (فان قلت ما هو كالجزء هو فاعل الفعل لا اسم الفاعل والاول اعم من الثانى من وجه (قلت لما كان فاعل الفعل كالجزء من الفعل جعله اسمه مثله وقد يقع اسم الفاعل فاعل الفعل وهذا القدر كاف كذا قيل (اولانه اصل فى الاعراب والفعل فرع عليه اولانه لكونه مثبتا يوافق ما قبل بخلاف الجحد فانه معارض ومناف له اولان المفعول بسيط بخلاف قوله * لم ينصر * فانه مركب مع الجازم والبسيط مقدم (فان قلت لم قدم اسمى الفاعل والمفعول على سائر المشتقات من اسم الزمان والمكان والآلة والمناسب ان يذكرا فى جنبها (قلت لان الفاعل كالجزء من الفعل والمفعول مناسب له كما عرفت (اعلم ان الجحد والنفى ليسا بقسمين من الفعل استقلالا لدخولهما فى المضارع

مطلب لم ينصر

ولا اعتبار بتغيير الاخر فى التصريف بل هو بحث نحوى ولا يتغير
المعنى لانه عارض ولبسا بمفردين لا حقيقة ولا حكما بخلاف الفعل
مع الفاعل الضمير المتصل فيخرجان عن موضوع التصريف ولهذا
عد بعضهم امثلة الفعل ثلثة المفتوح الاخر ويسمى الماضى نحو
نصر والمعرب الاخر ويسمى المضارع نحو ينصر والموقوف
الاخر ويسمى الامر نحو انصر فترك النهى رأسا وغير المخاطب
المعلوم من الامر فله وجه وجيه (لكن لما تغير معنى الامر والنهى
من الاخبار الى الانشاء وهذا تغيير عظيم وكثر استعمالها
وكانا مناطى التكليف واختص وامتزج حرفاهما بهما فلا يوجدان
فى غيرهما ولا يفارقانهما اكثر المصنفين من اقسام الفعل
بالاستقلال والنفى يشبه النهى فى الصورة والمعنى والجحد
شبيه به فى المعنى ولهذا عدوا المشتقات تسعا ولم يذكروهما
لدخولهما فى النهى فلعل المصنف لما ذكر المضارع حاول التنبيه
على جميع الصيغ التى تشبهه لفظا وحكما من المرفوع والمنصوب
والمجزوم والاخبارى والانشائى والمثبت والمنفى لاختلاف
الصيغة فيها ولو بسبب العارض ووردوها فى الكلام مختلفة
الاسامى والمعانى مع اختصاص حروف اكثرها به فقدم الاخبارى
منها على الانشائى لان الاول اصل لان الانشائى انما يحصل
منه باشتقاق كالامر والنهى او نقل كعسى ونعم او زيادة
اداة كالاستفهام والتمنى وما اشبه ذلك كما فى المطول (ولان معنى
الاخبارى وجودى وهو احتمال الصدق والكذب ومعنى الانشائى
عدمى وهو عدمه ولان معنى الاخبارى معلوم الثبوت ومعنى
الانشائى غير معلوم الثبوت ولا يشكل عليه بالمضارع اذا اريد

منه

منه الاستقبال بانه غير معلوم الثبوت ايضا لان الاصل فيه ان يعلم
ثبوت معناه فى الزمان الآتى بقرينة او بدليل غايته انه لم يثبت
بعد كذا قيل (ثم انه ذكر الجحد الذى هو نفى الماضى اولا ثم ذكر النفى
الذى هو نفى المضارع ليكون على طريقة قوله نصر ينصر اعنى
الماضى المثبت والمضارع المثبت هذا ومما ذكرنا يظهر وجه
ما كتب فى الحاشية وهو فعل مضارع جحد مطلق بناء معلوم
مفرد مذكر معناسى يردم ايتمدى بر غائب ار كچمش زمانده
حيث عنون بالفعل المضارع وان تركه فى بعض الشروح (قال
جحد مطلق مفرد مذكر غائب مبنى للفاعل فمعناه بالتركى يردم
ايتمدى بر غائب اركچمش زمانده وفى العنوان سبعة الفاظ عربية
(فالمطلق قيد للجحد احتراز عن المستغرق وفى الترجمة ايضا
سبعة الفاظ تركية فلفظ يردم ايتمدى بيان معنى الحدث المشتمل
عليه هو لكونه فعلا معلوما فان الفعل مشتمل على المصدر كالمرة
غير مرة ولفظ ات بيان معنى المعلوم (ولفظ مدى بيان معنى الجحد
ولفظ بر وغائب وار قد سبق غير واحد ولفظ كچمش زمانده
بيان معنى المضارعة المنقولة الى الماضى والمعنى المطابق للفعل
يؤدى بلفظ يردم ايتمدى فيفهم منه معنى الحدث المدلول عليه
تضمنا ولفظ ايتمدى يفيد النسبة بالنفى والزمان الماضى المدلول
عليهما بالهيئة فمعنى لم ينصر باعتبار تركيبه مع الفاعل الضمير
يردم ايتمدى ار او يردم ايتمدى اول اركان معنى لم يضرب
اورمدى ار او اورمدى اول ار بمعنى المذكر المعين والاول
على ابهام الضمير والثانى على تعيينه (ويفهم منه معنى الافراد
والغيبة فذكر لفظ بر وغائب وكذا كچمش زمانده كما فى الماضى

والمضارع (والجحد والجحود فى اللغة الانكار مع العلم يقال جحده
حقه او بحقه جحدا او جحودا انكره مع علمه وبابه قطع
وفى الاصطلاح الجحد المطلق هو المضارع الذى دخله لم
من الجوازم (وانما سمى الجحد المطلق لان هذا الفعل يجريه
عن ترك الفعل فى الماضى والجحد كذلك فيكون اخص
من النفى كما ذكره قدس سره فى شرح الزنجانى (والحروف
الجازمة خمسة ولذا قال بعض المعلمين لبعض المشتغلين * جازمات
الفعل خمس ياغلام * لم لما ان ولا واللام * وهى تسقط حركة
الاخر فى المفردات الخمسة اذا كانت صحيحة العين واللام
ومع العين اذا كانت معتلة العين صحيحة اللام وآخرها اذا كان
حرف علة لانه بمنزلة الحركة فى الصحيح وهى الواحد الغائب
والحاضر والواحدة الغائبة والمتكلم وحده ومع غيره وتسقط
نون الاعراب من الامثلة الخمسة اعنى التثنية والجمع المذكر
مخاطبين وغائبين والواحدة المخاطبة لان النون فيها بمنزلة الحركة
فى الواحد كما سيجئ فكما ان الجازم يحذف الحركة من الواحد
يحذف ماهو بمنزلتها فلم من الجوازم لها اثران لفظى وهو الحذف
المذكور ومعنوى وهو نقل المضارع المثبت الى الماضى ونفيه
لما انها وضعت له على الاصح فتدخل على لفظ المضارع (وقال
بعضهم بل هى ولما تدخلان على لفظ الماضى فتقلبانه الى لفظ
المضارع ويبقى المعنى كما كان (والاول اولى لان قلب المعنى اظهر
واكثر فى كلامهم كذا فى الرضى (فان قيل لم سميت هذه الحروف
جوازم (قلنا لان الجزم القطع وهذه الحروف تقطع عن الفعل
حركته وبعض حروفه فهى كالدواء والحركة كالفضلة

فكما

فكما ان الدواء اذا تصادف فضلة فى الجسم اخرجها والا فمن
نفس الجسم (فكذلك الجوازم اذا دخلت على الفعل فان وجدت
حركة حذفتها والا فمن نفس الفعل كما فى الناقص كذا حكى عن
ابن السراج (فان قلت لم كانت تعمل لم (قلت لاختصاصها بالفعل
وقد ذكر فى المفتاح فى قسم النحو ان كل ما لازم شيئا وهو خارج عن
حقيقته اثر فيه وغيره غالبا بشهادة الاستقراء (فان قلت لم تعين
الجزم فى عملها (قلت لانها لما شابهت بان من الجوازم فى النقل حيث
تدخل هى على المضارع فتنقله الى معنى المضى كما ان ان تدخل
على الماضى فتنقله اى معنى الاستقبال عملت عملها اولا يكون الاثر
على وفق المؤثر فى الاختصاص بالفعل (فان قلت لم يعمل حرف
التعريف وحرف الاستقبال مع اختصاصهما بمدخولهما فلو كان
الاختصاص موجبا للعمل لوجب ان يعملا (قلت هما يجريان
مجرى بعض الاجزاء لشدة الامتزاج فكانهما غير خارجين
عن حقيقة مدخولهما فاعرف هذا (وجاء لم فى الضرورة غير
جازمة وهو فى الناقص اكثر نحو قوله * لولا فوارس من نعم
واسرتهم * يوم الصليفا لم يوفون بالجار * باثبات النون وقوله
هجوت زبان ثم جئت معتذرا * من هجو زبان لم تهجو ولم تدع
حيث اثبت الواو (وقوله الم يأتيك والانباء تنمى * بما لاقت لبون
بنى زياد * فاثبت الياء (وقوله وتضحك منى شيخة عبشمية * كان
لم ترى قبلى اسيرا يمانيا * حيث اثبت الالف وجاءت ايضا
فى الضرورة بالفصل بينها وبين مجزومها (قال فاضحت مغانيها
قفارا رسومها * كان لم سوى اهل من الوحش توهل * والمغانى
جمع مغنى وهو المنزل والقفار جمع قفر وهى المفازة التى لا نبات

بها ولاماء والرسوم جمع رسم وهو الاثر والوحش خلاف الانس
والمعنى صارت منازل الحى قفرا اثرها كان لم تؤهل ولم تؤنس
سوى اهـل من الوحش (وجاءت ايضا بحـذف مجزومهـا
فى الضرورة كما قال احفظ وديعتك التى استودعتها يوم الاعازب
ان وصلت وان لم اى احفظ وديعتك التى جعلت وديعته عندك
يوم التباعد سواء وصلت اولم تصـل والاعازب بالعين المهمـلة
والزاء المعجمـة و بالغـين المعجمـة والراء المهمـلة بمعنى التـباعد
فان قلت لم قدم لم ينصر على (لما ينصر) قلت لان الاول قليل اللفظ
والمعنى بالنسبة الى الثانى والقليل قبل الكثير (اما انه قليل اللفظ
فظاهر (واما انه قليل المعنى فلان فى لمـا توقعا واستغراقا دون
لم اولانه مطلق محتمل الاستغراق الماضى وعدمه بخـلاف الثانى
فانه مستغرق فهو مقيد والمطلق قبل المقيد (اولان جازمه وهو
لم مفرد بخـلاف لما فانه مركب على ما قيـل كل ذلك سيجئ
ان شاء الله تعالى (وفى الحاشية فعل مضارع جحـد مستغرق بناء
معلوم مفرد مذكر غائب معناسى يردم ايمدى بر غائب ار بجمش
زمانك جيعسنده (وزاد فى بعض الشروح فى الترجمة شمديكى
حاله كلنجه ونقص فى العنوان لفظ الفعل والمضارع حيث قال جحد
مستغرق مفرد مذكر غائب مبنى للفـاعل فمعنـاه بالتركى يردم
ايمدى برغائب ار بجمش زمانك جيعسنده شمديكى حاله كلنجه
(والمستغرق بالكسر على صيغة الفـاعل من الاستغراق وهو
بمعنى الاحاطة لان الجحـد هو المحيط بزمان المنفى لا المحـاط به
وستعرف الا انه اشتهر بالفتح والشـاذ المشهور اولى من الفصيح
النادر (وانما سمى هذا الفعـل اعنى المضارع الداخل عليـه

مطلب
لما ينصر

لما جحدا مستغرقا لان الجحد كما عرفت فى اللغة الانكار مع العلم
وفى الاصطلاح نفى الكـلام فى الزمان الماضى استمرارا ولا فالجحد
المسـتغرق يكون نفى الكلام فى الزمان المـاضى مستمرا الى آن
التكلم (وذلك يحصل بهذه الصيغة فلذا سميت به (ففى العنوان
ثمانية الفـاظ عربيـة الفعل والمضارع والجحـد والمسـتغرق
والبناء المعلوم والمفرد والمذكر والغائب وكـذا فى الترجمـة
ثمانيـة الفاظ تركية يردم وات ومدى و برو غائب وار وبجمش
زمان وجيعسـنده فلفظ بجمش زمان معنى المضارع منفيـا
بلما ولفظ جيعسنده معنى المستغرق وباقى الترجمة ظاهر (فالفعل
فى العنوان احتراز عن الاسم والمضارع عن الماضى وغيره والجحد
احتراز عن المضارع المثبت والمنفى بلا وما ولن وان (والمستغرق
احـتراز عن المطلق (والبناء المعلوم احتراز عن البناء المجهول
والمفرد احتراز عن المثنى والمجموع (والمذكـر احتراز عن
المؤنث (والغائب احتراز عن المتكلم والمخـاطب (واعلم ان لما
من الجوازم له اثران لفظى ومعنوى اما اللفظى فالحذف واما
المعنوى فالنقـل كما فى لم فاذا اردت نفى الماضى على سـبيل
الاستغراق والاستمرار تدخل لما على لفظ المضارع وتجزم آخره
بها (وانما عملت الجزم لما مر فى لم (قالوا كان لما فى الاصل لم زيدت
عليها ما النافية للتأكيد ففارقت بذلك لم من اوجه احدها
ان فيها معنى التوقع كقد فى ايجاب الماضى اى تستعمـل فيما فيه
رجاء (فان معنى لمـا يضرب انه لم يقـع الضرب الى الآن
ولكن وقوعه متوقع كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب
فى الاثبات ولما يركب فى النفى (وقيده نجم الائمة بالاغلب قال

وقد تستعمل فى غير التوقع ايضا نحو ندم ابليس ولما ينفعه الندم واطلقه ابن هشام قال صاحب الكشاف (ولما يدخل الايمان فى قلوبكم) ما فى لما من معنى التوقع دال على ان هؤلاء قد آمنوا فيما بعد (والثانى ان منفيها مستمر النفى من حين الانتفاء الى وقت التكلم بخلاف منفى لم (تقول ندم آدم عليه السلام ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه (وتقول ندم ابليس ولما ينفعه الندم اى استمر عدم النفع الى الآن (ومنع الاندلسى معنى الاستمرار فيهما وقال هى مثل لم فى احتمال الاستمرار وعدمه (ورجح الاستمرار فلا يجوز انفصال نفيها عن الحال بخلاف لم (تقول لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم ولا يجوز ذلك فى لما وذلك لان لما لنفى قد ضرب وقد ضرب اخبار عن المضى المتصل بالحال وكذلك نفيه ولم لبس كذلك لقلة حروفه من لما فهو لنفى ضرب بلا قد وهذا من جملة مصداق ما يقال من ان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى (قيل عليه ان هذا جار فى حذر وحاذر مع تخلف المدلول لان الاول لكونه صفة مشبهة دالة على الثبوت ابلغ من الثانى لكونه اسم فاعل دالا على الحدوث (واجيب بانه مختص بكون البنائين من نوع واحد كالرحمن والرحيم بخلاف حذر وحاذر و بانه اكثرى لا كلى (والثالث انها لا تقترن بادات الشرط فلا يقال ان لما تضرب ومن لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله (والرابع انه لا يجوز اقترانها بحرف التعقيب لامتداد النفى بها الى الحال واتصاله بها فلا يقال قمت فلما تقم لان معناه وما قمت الى الآن (والخامس ان منفى لما جائز الحذف فى الاختيار ان دل

علیه

عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اى لما ادخلها لان ما الزائدة نائبة مناب الفعل بخلاف مدخول لم فانه لا يجوز حذفه فيه وان جاز شاذا فى الضرورة كما سبق (والسادس ان لما مشتركة بين كونها اسما وفعلا وحرفا فانها اذا دخلت على المضارع تكون حرفا جازما واذا دخلت على الماضى تكون ظرفا بمعنى اذا وقيل بمعنى حين تستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا ومعنى (قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثانى لانتفاء الاول (ولما لثبوت الثانى لثبوت الاول والوجه ما تقدم كذا فى المطول فى اول الكتاب (وفى الاطول للعصام ان لما لوقوع امر لوقوع غيره بحيث يكون وقوع الثانى مع الاول معية المسبب مع السبب المقتضى فيلزم من ذلك اتحاد زمانهما (وذهب ابن السراج وابو على وابن جنى وجماعة الى ان الزمان مدلوله وانه ظرف بمعنى حين (وردهم ابن خروف بصحة لما اسلم دخل الجنة (واجيب بانه مبنى على المبالغة وقول سيبويه انما يكون مثل لو محتمل الى انه مثله فى المضى اوفى عدم العمل اوفى عدم الظرفية (وقال ابن مالك انه بمعنى اذ واستحسنه ابن هشام بانه مختص بالماضى و بالاضافة الى الجملة قوى القول بالظرفية من النتايج و لبست كلمة لما للزمان المتضائف بل الممتد فلا يلزم ان يقع مضمون الشرط والجزاء فى يوم واحد وشهر واحد وسنة واحدة بل يختلف ذلك بالاختلاف الامور تقول لما ظهر الاسلام طهر البلاد عن دنس الشرك والالحاد (ومن حواشى شرح الزنجانى واختلفوا فى جوابها قال التفتازانى

في شرح الكشاف يكون فعلا ماضيا لفظا اومعنى اتفاقا وماضيا مقارنا بالفاء وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفاء عند ابن مالك وفعلا مضارعا عند ابن عصفور (وقال الشريف قدس سره في شرح المفتاح المتعارف في جواب لما هو الفعل الماضي لفظا اومعنى بدون الفاء ثم قال قدس سره في حاشيته وقد وجدنا في الحديث دخول الفاء في جواب لما مع كونه ماضيا لكنه قليل (وقال في شرح المواقف ان جواب لما بالفاء قليل وهو مشعر بالجواز وقال ابو المكارم الخراساني في شرح ديباجة مختصر الوقاية المتعارف في جواب لما الفعل الماضي لفظا اومعنى بدون الفاء وقد يدخل الفاء على قلة لما في لما من معنى الشرط صرح به الرضي وعليه ورد بعض الاحاديث (وذهب بعض الى ان جواب لما في قوله تعالى (ولما جاءهم كتاب من عند الله هو قوله تعالى (فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به) وضعفه بعض الافاضل بان جواب لما لم يجئ في فصيح الكلام الا فعلا ماضيا بدون الفاء (قال الحسن الفناري لا يجوز دخول الفاء في جواب لما الا عند ابن مالك اذا كان جملة اسمية والجمهور منعوا وقوعها جواب لما وفي شرح اللباب للمشهدي جواب لما فعل ماض او جملة اسمية مع اذا المفاجأة اومع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء ويكون مضارعا من حواشي شرح الزنجاني والاتحاد الصوري بين كون لما اسما وحرفا سبب بنائه كذ واذا لم يدخل على الماضي والمضارع يكون بمعنى الا فتدخل على الجملة الاسمية كقوله تعالى (ان كل نفس لما عليها حافظ (وان كل ذلك لما متاع الحيوة الدنيا وعلى الماضي لفظا لا معنى نحو سألتك لما فعلت اى الا فعلت (فقول الجوهري ان لما بمعنى الا غير معروف في اللغة لبس على ما ينبغي

قال

قال ابن الشيخ في حواشي انوار التنزيل قال الزجاج استعملت لما في موضعين احدهما بعد ان النافية والاخر في باب القسم تقول سألتك لما فعلت اى الا فعلت انتهى (وتجئ فعلا نحو لم لما لموا الى اخره (قال في مختار الصحاح لم الله شعثه اى اصلح وجمع ما تفرق من اموره وبابه رد (فان قلت لم قدم الجحد المستغرق على نفي الحال اعني قوله (ما ينصر) قلت لانه يدل على الزمان الماضي ونفي الحال على الحال والماضي مقدم على الحال اولان عامله لفظي وعامل ما ينصر معنوي (واللفظي اقوى اذ المعنوي اعتباري (وفي الحاشية فعل مضارع نفي حال بناء معلوم مفرد مذكر غائب معناسي يردم ايتمز برغائب ارشمدي حالده وترك في بعض الشروح لفظ الفعل المضارع من العنوان (والنفي في اللغة مصدر نفى ينفي كرمى يرمي اى طرد (وفي الاصطلاح عبارة عن الاخبار عن ترك الفعل مطلقا سواء كان في الماضي او الحال او الاستقبال ولذا كان اعم من الجحد (والحال في اللغة ما هو على الانسان كالحالة والوقت الذي انت فيه ويذكر وتجمع على احوال واحولة وتطلق على الطين الاسود والتراب اللين (وفي الاصطلاح قال التفتازاني اجزاء من طرفي الماضي والمستقبل يعقب بعضها بعضا من غير فرط مهلة وتراخ والحاكم في ذلك هو العرف لا غير انتهى يريد ان تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال فلا يتعين له مقدار مخصوص فانه يقال فلان يأكل ويمشي ويحج ويكتب القرآن ويجاهد الكفار ويعد كل ذلك حالا ولاشك في اختلاف مقادير ازمنتها وهذا على مذهب المتكلمين القائلين بان الزمان موهوم محض

نطا — ما ينصر

مركب من آنات موهومة لامن اجزاء موجودة فالآن عندهم جزء موهوم لموهوم آخرهوالزمان (واماعند الحكماء القائلين بان الزمان موجود متصل فالحال عندهم وهوالآن عرض حال فى الزمان لاجزء منه فالآن بحسب ظاهر مقالاتهم عرض موجود حال فى زمان موجود (وماذكره من تفسيرالحال لايستقيم فى ابتداء الزمان وانتهائه ولابالنسبة الى الامورالآنية الاان يقال الوقوع فى الاجزاء المذكورة ولوفى واحدة منهاوقوع فى الحال كذا فى الحاشية ونفى الحال فى الاصطلاح هوالمضارع الذى فى اوله ماالنافية وانماسمى به لانه يخبر به عن ترك الفعل فى الحال والالفاظ التركية فى الترجمة سبعة وهى يردم وات ومز وبر وغائب وار وشمديكى حالده وكذاالالفاظ العربية وهى الفعل والمضارع ونفى الحال اى النفى المضاف الى الحال والبناء المعلوم والمفرد والمذكر والغائب ولفظ مز معنى النفى المضاف الى الحال وباقى الالفاظ ظاهرة ومعنى ماينصر مع اعتبار الفاعل فيه بالتركية يردم ايتمزاراواول اركمان معنى مايضرب اورمازاراو اول ار فما ذكر فى الترجمة معنى ماينصر واحد غائب مذكر فى الحال اوالتذكير مستفاد من العبارة واذااسند الى الظاهر مثل ماينصر زيد يقتصر على لفظ يردم ايتمز وهوالمفهوم منه عندالاطلاق ولماكان لفظ النفى فى التركية مشتركا بين نفى الحال والاستقبال قيل شمديكى حالده وانماقدم نفى الحال على نفى الاستقبال لان الاول ينفى الحال والثانى ينفى الاستقبال والحال مقدم على الاستقبال (لاينصر) فى الحاشية فعل مضارع نفى استقبال بناء معلوم مفرد مذكر غائب معناسى يردم ايتمز بر غائب ار كلجك زمانده (وفى بعض الشروح

منفا —— لاينصر

باسقاط

باسقاط الفعل المضارع والكلام فى الترجمة معلوم بالقياس الى نفى الحال (والاستقبال فى اللغة مصدر استقبل وهوضد الاستدبار وفى الاصطلاح الزمان الذى يترقب وجوده بعد زمانك الذى انت فيه (ويقال لهذاالفعل المضارع نفى الاستقبال لانه ينفى به الفعل فى الاستقبال (واعلم انه يدخل على المضارع ما ولاالنافيتان ولاتغيران صيغته بحذف حركة الاخر ونونه لان التغيير من اثرالعامل وهما ليسا بعاملين لعدم اختصاصهما بالفعل وقياس العامل ان يختص بالقبيل الذى يعمل فيه ليكون متمكنا بثبوته فى مركزه بل هما تغيران معناه من الاثبات الى النفى والفرق بينهما ان ماللنفى الحال عندالجمهور وهوالمختار واعترض عليهم ابن مالك بنحو قوله تعالى (قل مايكون لى ان ابدله من تلقاء نفسى) واجيب بان شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه ولاللنفى الاستقبال عندالاكثرين وخالفهم ابن مالك لصحة قولنا جاء زيد لايتكلم بالاتفاق مع ان الاتفاق على ان الجملة الحالية لاتصدر بدليل الاستقبال وصحح فى النتايج كون لاللنفى المطلق وهوالمفهوم من الامتحان فتوجه هذاهوالفرق بينهما اذادخلتا فى الافعال (واما اذادخلتا فى الاسماء فالفرق هوان ماللنفى المعارف كثيرا والنكرات قليلا تشبيها لهابها ولاللنفى النكرات كثيرا والمعارف قليلا مع تكرير لا (قال نجم الائمة ماولبس كلاهما لنفى الحال عندالنحاة والحق انهما لمطلق النفى وفى موضع آخر قال سيبويه وتبعه ابن السراج لبس للنفى مطلقا تقول لبس خلق الله مثله فى الماضى وقال تعالى (الايوم يأتيهم لبس مصروفا عنهم) فى المستقبل وجمهورالنحاة على انها لنفى الحال (قال الاندلسى لبس

بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه فى نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ماقيد به وحكم ما كحكم ليس فى كونها عند الاطلاق لنفى الحال وعند التقييد على ماقيد به (قال سيبويه ومن تبعه ينصرف المضارع الى الاستقبال بلا النفى (والمالكى يبقى على صلاحية الحال وليس ببعيد كقوله تعالى (ولا اقول لكم عندى خزائن الله الاية) ونحوه كثير انتهى كلامه (فان قلت لم اخر قوله (لن ينصر) عن قوله لا ينصر مع انهما لنفى الاستقبال (قلت لانه لتأكيد نفى الاستقبال ففيه زيادة معنى لم يكن فى لا ينصر والمزيد عليه مقدم (اولان لن مركب على قول ولا بسيط اتفاقا والبسيط مقدم على المركب اولان لا ينصر مرفوع مناسب لما ينصر بخلاف لن ينصر (فى الحاشية فعل مضارع تأكيد نفى استقبال بناء معلوم مفرد مذكر غائب معناسى البته يردم ايتز بر غائب ار كلجك زمانده وفى بعض الشروح باسقاط لفظ الفعل المضارع فالتأكيد لكون لن لنفى المستقبل نفيا مؤكدا تقول لا ينصر لمازج نفى الاستقبال فاذا اردت التأكيد قلت لن ينصر ولا يجوز لن ينصر الآن (وليس ان لنفى المؤبد كما زعمت المعتزلة لقوله تعالى (فلن ابرح الارض حتى يأذن لى ابى) لان حتى للانتهاء فلو كان لن للتأبيد لما جاز التحديد بعده اذ هو تناقض صريح والكلام فى باقى الترجمة قد مر (واعلم انه تدخل على الفعل المضارع حروف فتبدل من الضمة لى الفتحة وتسقط النونات سوى نون جمع المؤنث تسمى الحروف النواصب (وهى اربع ان للمصدر ولن لتأكيد النفى فى الاستقبال وكى للتعليل واذن

مطلب لن ينصر

للجواب

للجواب ولهذا انشد بعض المعلمين * ناصبات الفعل اربع ياغلام فاعلم ان * لمصدر كى لتعليل تأكيد لن للجواب فاذن * وان اصل فى النصب والبواقى فرع عليه (وانما عملت ان النصب لمشابهتها بان فى المادة لاسيما عند التخفيف وفى كون الجملة معها فى تأويل المصدر وهى تنصب الاسماء فهذه تنصب الافعال والبواقى محمولة عليها لمناسبتها لها فى الاستقبال (فلن له اثران لفظى وهو الابدال والاسقاط ومعنوى وهو تخصيص المضارع بالاستقبال ونفيه على سبيل التأكيد (قال الفراء اصله لا فابدل الالف نونا وقال الخليل لاان قال الشاعر * يرجى المرء مالاان يلاقى * وتعرض دون اقربه الخطوب * اى ان يلاقى فحذفت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال فالتقى ساكنان وهما الالف والنون فحذفت الالف ثم ركب اللام مع النون فصار ان فعلى هذا ان مركب من لا وان فلهذا عمل عمل لا وان اعنى النفى والنصب فنفيه مستفاد من لا ونصبه مستفاد من ان (وذهب سيبويه الى انها كلمة برأسها موضوعة للنفى وليست مركبة من لا وان اذ لا معنى لمصدرية ما بعده ولا منع عن تقديم معموله عليه بخلاف ما فى حيز ان فلو كان اصله لا ان لما تقدمه شئ مما فى حيزه (والخليل يقول لا يبعد ان تغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستأنف الا يرى ان لو اذا ركبت مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا ويحدث معنى التحضيض نحو لولا اخرتنى وعلى هذا اكثر الحروف المركبة نحو هلا وهكذا (قال الفراء حيث تغير لا عنده بعد الابدال الى افادة النفى المؤكد (وقال بعض النحاة ان النصب بعد لن باضمار

ان ولبس بجيد (فان قلت فعلى ما ذكرت من اصالة ان في العمل من بين النواصب المناسب ان يورد المثال بهادون لن (قلت الغرض فى هذا الفن بيان اخر الفعل عند دخول الناصب عليه ولا تعلق له بكون حركة الاخر مثلا حركة اعراب او بناء و بعدمه وهذا كما اعتبروا فى المضارع المجزوم الاخبارى لفظ لم ولما مع ان الاصل فى الجزم كلمة ان كما سنبين لان الغرض مجرد معرفة الاخر عند دخول الجازم مع اقتضاء ان فعلين وهو ينافى الاختصار ولتغير المعنى بهما تغيرا عظيما بالنسبة اليهما فان التغير الى الاستقبال تغير الى محتمل اللفظ بخلاف التغير الى الماضي وتغير المعنى معتبر ههنا كما عرفت فيما سبق فافهم (وايضا لما كان التركيب مقصودا فى الامثلة فاعتبر لوزن والمعنى جميعا وكان لن موافقا لماقبله فى النفى مع زيادة التأكيد ولم يوجد ذلك فى اخواته اختير من بين النواصب تنبيها على ما بينهما من المناسبة فى اللفظ والمعنى من وجه فلذا اختلفوا فى اصله واشارة الى الفرق من وجه آخر كما بين لم ولما من علاقة الجزئية وغيرها (ثم ان الفعل اما خبر اوانشاء لانه ان احتمل الصدق والكذب بمجرد مفهومه العام فخبر والا فانشاء ولما كان الخبر اصل الانشاء كما سبق كان احق بالتقديم فقدم المص الامثلة الاخبارية (ولما فرغ منها شرع فى الانشائية والانشاء اما طلب او تعجب اذ غيرهما سماعى والطلب لكونه اكثر استعمالا وتصرفا اولى بالتقديم فلذا قال (لينصر) والطلب اما متعلق بوجود الفعل او تركه فالاول الامر والثانى النهى (والامر لكون مفهومه وجوديا قدمه

مطلب لينصر

على

على النهى لان مفهومه عدمى والوجودى اشرف من العدمى كالحى من الميت (وايضا هو مقدم على العدمى كالحيوة من الموت (اولان الواجب على المكلف اوّلا الايمان بالله وهو بالامر (اولانه اول مرتبة ظهرت لتعلق الكلام الازلى اذ لموجودات كلها وجدت بخطاب كن فيكون مقدما على سائر المراتب فاعرف (وانما بدأ بالغائب لان صورة المضارع باقية فيه بخلاف الحاضر (اولان الغائب معرب بالاتفاق موافق لماقبله (اولانه مأخوذ من المضارع الغائب وهو مقدم فى اول الامثلة كما فى الماضى (ولانه موافق لما قبله فى الغيبة (ولانه يجوزان يتجرد عن الضمير فيكون مفردا بخلاف الحاضر (وفى الحاشية امر غائب بناء معلوم مفرد مذكر غائب معناسى يردم ايدسون برغائب اركيجك زمانده فذكر سبعة الفاظ تركية من لفظ يردم ولفظ ات ولفظ سون وبر وغائب وار وكيجك زمان وخمسة الفاظ عربية وهى امر غائب و بناء معلوم ومفرد ومذكر وغائب ولم يذكر لفظ الفعل والمضارع لعدم اشتهار الصيغة به (اولانه لكونه انشائيا انحط مرتبته عن مرتبة الفعل الاخبارى حيث يدل على الوقوع بخلاف الامر اوللاكتفاء بالاشارة اليه بعلامة المضارع حيث لم تنح صيغة المضارع عنه وبها كانت معربة لامبنية وسنشير اليه فى المخاطب (اولما مر فى الجحد من ان الامر لما كثر استعماله وكان مناط التكليف مع كثرة التغير فى معناه وعدم كون اللام مفارقة اياه جعلت كانها جزء منه فعد قسما اخر من الفعل وليس من اقسام المضارع وان كان بينهما مناسبة فى الاستقبالية

ولذا وقع فى كلام اكثرهم مقابلا للمضارع كما لا يخفى على من
تتبع كتبهم (وقال فى الامتحان هو مع اللام ليس بقسم من الفعل
كالنفى وبدونها كالمضارع لفظا وحكما انتهى (فلفظ يردم
ايتسون يدل على الحدث والنسبة والاستقبال (ولفظ سون
معنى امر الغائب (واصل المعنى يؤدى بلفظ يردم ايتسون ار
اواول ار وقد مر امثاله فلا تغفل (والامر فى اللغة والاصطلاح
يأتى فى المخاطب (وامر الغائب ما يطلب به الفعل من
الغائب (والامر مشتق من المضارع لمناسبة بينهما
فى الاستقبالية فان الطلب انما يكون لما لم يحصل بعد
ولا مناسبة بينه وبين الماضى (وانما لم يشتق من المصدر
ابتداء ليكون اقرب الى الضبط (ولهذا ذهب السيرافى الى
ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل (ذكره نجم
الائمة (زيدت فى اول امر الغائب اللام لانها من وسط المخارج
والغائب بين المتكلم والمخاطب فى الكلام فناسبه اللام من حروف
الزيادة (ولم يزد من حروف العلة لئلا يجتمع حرفا علة (وانما زيدت
فى اوله دون آخره مع انه اولى كما مر لانها عاملة ومرتبة العامل
قبل مرتبة المعمول (وانما كسرت ومن حق حروف المعانى
التى جاءت على حرف واحد ان تبنى على الفتحة التى هى اخت
السكون فرقا بينها وبين لام الابتداء (ولانها لما كانت عاملة
عملا مختصا بالفعل اشبهت باللام الجارة التى تعمل عملا مختصا
بالاسم فكسرت كالجارة (وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو
ولتأت طائفة لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا تفثهم وهو مع
الفاء والواو اكثر لان اتصالهما بما بعدهما اشد لكونها على

حرف

حرف واحد فصارتا مع اللام بعدهما وحروف المضارعة كلمة
واحدة على وزن فخذ وكتف فيخفف بحذف الكسر (واما ثم
فلكون حروفها اكثر من واحد لم يكن اتصالها بما بعدها
بهذه المثابة الا انها حملت عليهما لكونها حرف عطف مثلهما
واذا كان المأمور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب
فالقياس تغليب الحاضر نحو افعلا وافعلوا (ويجوز على قلة
ادخال اللام على المضارع المخاطب ليفيد التاء الخطاب واللام
الغيبة مع التنصيص على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا
كقوله عليه السلام (لتأخذوا مصافكم) وقد جاء فى الشذوذ
حذفها وجزم الفعل كقول الشاعر * محمد تفد نفسك كل نفس *
اذا ما خفت من امر تبالا * اى لتفد (وانما عملت هذه اللام الجزم
لانها مشابهة بان الشرطية فى لزومها المضارع ونقل معناه من
الاخبار الى الانشاء كما ان ان تدخل الفعل وتنقل معناه من
المجزوم الى المشكوك (اولان المضارع لما دخله لام الامر شابه
امر المخاطب وهو مبنى كما سيأتى بيانه ولم يمكن بناء ذلك لوجود
حرف المضارعة فيه مع عدم تعذر الاعراب فاعرب باعراب
يشبه البناء وهو السكون الذى هو الاصل فى البناء فاللام لكون
المشابهة مستفاد منها عملت الجزم (فان قيل لم عملت ان الشرطية
الجزم (قلنا انها لما اقتضت فعلين كل منهما مع فاعله جملة لكونها
موضوعة للشرط ثم تركبت الجملتان فصارتا كجملة واحدة طال
الكلام واقتضى الخفة ولا اخف من السكون ولكون ذلك بسبب
ان عملت الجزم (فان قيل لم اختصت اللام بالمضارع مع ان
الشرطية التى تعمل اللام لمشابهتها تدخل الماضى ايضا (اجيب

بانها لما كانت عاملة والعمل يظهر فى المضارع دون الماضى الزموها المضارع ولم يجيزوا دخولها فى الماضى كما اجازوا ذلك فى ان لان الاصل فى حروف الشرط ان تدخل على الفعل المستقبل الا ان المستقبل لكونه اثقل من الماضى قد يعدل عن الاثقل الى الاخف (امامع كون المعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتنى الآن فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياى الآن فاعتد باكرامى اياك امس (اوعلى الماضى كما اذا كان الشرط لفظ كان فانه ذكر كثير من النحاة انه اذا اريد بقاء معنى الماضى مع ان جعل الشرط لفظ كان كقوله تعالى (ان كان قميصه قد من قبل) الاية لقوة دلالة كان على المضى لتمحضه له لان الحدث المطلق الذى هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضى (وكذا يجئ بان فى مقام التأكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر له ح جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطى جاها لئيم كذا فى شرح المصباح وحاشيته شرح الزنجانى فافهم (وقد يعدل ايضا لنكتة اخرى كابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل لقوة الاسباب او كون ماهو للوقوع كالواقع اوالتفأل اواظهار الرغبة فى وقوعه نحو ان ظفرت بحسن العاقبة (وقد مر فى قوله رضى الله (لاينصر) عبر عنه فى الحاشية بنهى الغائب حيث قيل نهى غائب بناء معلوم مفرد مذكر غائب معناسى يردم اتمسون برغائب اركلجك زمانده (وذلك مثل التعبير عن نحو قوله لينصر بامر الغائب وقد عرفت وجهه (و بعضهم عبروا عنه بلفظ فعل نهى كما عبروا عن الاول بلفظ فعل امر وذلك كما يعبر عن الماضى والمستقبل بلفظ فعل ماض وفعل مضارع (والتعبير الاول

مطلب
لاينصر

وان

وان كان لفظ الغائب فيه مكررا الا انه اشتهر به الصيغة ويمتاز به اول الوهلة عن المخاطب فهو اولى من الثانى وان كان على القياس على الماضى والمضارع ويجئ تمامه فى المخاطب ان شاء الله تعالى (ونهى الغائب مايطلب به ترك الفعل عن الغائب فاعلا اومفعولا فيشتمل المعلوم والمجهول (ثم النهى مشتق من المضارع بزيادة لا الجازمة لا من الماضى ولا من المصدر ابتداء لما مر فى الامر فالغائب مشتق من الغائب فاصل لاينصر ينصر زيدت عليه لا فسقط حركة الراء ولا هذه لها اثران لفظى وهو الحذف ومعنوى وهو تخصيص المضارع بالاستقبال مع افادة تركه ونهيه (ويقال لها لا الناهية كما يقال للام الجازمة لام الامر و نسبة النهى اليها مجاز والناهى هو المتكلم بواسطتها (وانما عملت الجزم لما ذكرنا فى لام الامر (فان قلت ما الفرق بينها و بين لا النافية (قلت الفرق من وجهين (احدهما لا الناهية لا تكون الا جازمة للمضارع بخلاف لا النافية فانها لا تكون جازمة له اذ لا عمل لها فى الفعل من حيث اللفظ كما مر (والثانى ان لا النافية لا طلب فيها بل هى لمجرد الاخبار عن ترك الفعل بخلاف الناهية فان فيها طلب ترك الفعل (فان قلت لم قدم نهى الغائب على امر الحاضر (قلت لان بينه و بين امر الغائب مناسبة فى الغيبة وكونهما معربين بالاتفاق (وكذا بين امر الحاضر ونهى الحاضر مناسبة فى الخطاب وذكر الشئ مع مناسبة اولى واحرى فلذا ذكر الغائب مع الغائب ثم قال (انصر لا تنصر) وقدم امر الحاضر على نهى الحاضر لما مر فى الغائب (قوله انصر فى فى الحاشية امر حاضر بناء معلوم مفرد مذكر مخاطب معناسى

مطلب
انصر لا تنصر

يردم ايتسن بر حاضر اركلجك زمانده ولفظ كلجك زمانده لان معناه على الاستقبال لان طلب الحاضر محال (وسمى بالامر بالصيغة المخصوصة دون اللام (ولانه على صيغة مخصوصة لبس عليها صيغة مضارع بخلاف الامر بالام فان صيغته مشابهة بصيغة المضارع بل هو مضارع مجزوم باللام عند النحاة كما سيأتى (وقيل قال بعض اهل الصرف تسمية ذلك الامر بالامر بالصيغة اصطلاح انتهى فليتأمل (وقد يقال له امر الحاضر وامر المخاطب ولفظ الامر اما مصدر امر يأمر من باب نصر (واما اسم لبس بمصدر وقد مر فى شرح قوله رضى الله تعالى عنا وعنكم والاصوليون ومن تبعهم عرفوه تارة بانه طلب فعل غير كف على جهة لاستعلاء وهو مبنى على الامر الاول وتارة بانه قول القائل استعلاء افعل وهو المشهور بينهم ويمكن تطبيقه على كلا المعنيين للامر بان يراد بالقول المعنى المصدرى فيكون تعريفا على المعنى الاول او المقول فيكون تعريفا على المعنى الثانى (والتعريف الاولى عند بعضهم وهو لفظ طلب به الفعل جزما بوضعه له استعلاء (فقولهم لفظ احتراز عن الفعل والاشارة (وقولهم طلب به الفعل لم يقولوا يطلب به لئلا يفهم منه مامن شانه ان يطلب به الفعل فيدخل الصيغ المستعملة فى التهديد والتعجيز والتسخير ونحو ذلك والصادرة عن النائم والساهى والحاكى (وقولهم جزما خرج به الصيغ المستعملة فى الندب والاباحة فانهما لاتسمى امرا عندهم وقولهم بوضعه له خرج به اللفظ الموضوع للاخبار عن طلب الفعل مثل اطلب منك الفعل (وقولهم استعلاء متعلق بطلب

اى طلب به على جهة عد الطالب نفسه عاليا (وان لم يكن فى الواقع كذلك خرج به الدعاء والالتماس فعندهم ان مايدل على طلب الفعل دلالة وضعية (اما ان يقارن الاستعلاء وهو الامر او يقارن التساوى وهو الالتماس او الخضوع وهو السؤل والدعاء والمراد بمقارنة الاستعلاء استعمال صيغة الطلب على وجه يقتضيه العلو سواء كان المستعمل عاليا اولا (فالامر يتحقق من المساوى ايضا بل من الادنى (وكذا المراد بمقارنة التساوى فيتحقق الالتماس من الاعلى والادنى (والمتعارف ان الالتماس مايكون مع نوع من الخضوع لا الى حد الدعاء ويقال له الشفاعة (ثم انهم بعد ما اتفقوا على ان لفظ الامر حقيقة فى الصيغة اختلفوا (فذهب ابن شريح والاصطخرى وابن ابى بريدة والحنابلة وجماعة من المعتزلة الى انه حقيقة فى الفعل ايضا فيكون مشتركا لفظيا بينهما (حتى فرعوا عليه كون فعل الرسول عليه السلام موجبا كالصيغة واحتجوا عليه بقوله تعالى (وما امر فرعون برشيد) اى فعله لانه الموصوف بارشد وقوله تعالى (وامرهم شورى بينهم) ولتنازعتم فى الامر (واتعجبين من امر الله) وامثال ذلك (واجيب بانه بعد تسليم كون ماذكر فى هذه الايات بمعنى الفعل تسميته امرا مجاز باعتبار اطلاق اسم السبب على المسبب بناء على ان الفعل يجب بالامر ويثبت به (واختار الامدى كونه مشتركا معنويا حيث قال فالمختار انما هو كون اسم الامر متواطئا فى القول المخصوص والفعل لانه مشترك ولا مجاز فى احدهما (ورد بانه قول حادث خارق للاجماع وانه لو كان متواطئا لما تبادر منه الصيغة

بخصوصها عند الاطلاق اذ لا دلالة للعام على الخاص اصلا
والحاصل انه لا نزاع فى ان الامر يطلق على نفس الصيغة
صادرة عن القائل على سبيل الاستعلاء (وعلى التكلم بالصيغة
وطلب الفعل على طريقة الاستعلاء وانما النزاع فى ان الامر
الذى هو مصدر امر هل يطلق حقيقة على الفعل بالفتح الذى
هو مصدر فعل اولا (فعند الجمهور لا بل مجاز اوعند البعض نعم
وكذا النزاع فى ان الامر الذى هو اسم هل يطلق على الفعل
بالكسر الذى هو الحاصل من المصدر بمعنى الشان حقيقة اولا
فعند الجمهور لا (وعند البعض نعم كذا فى التلويح والمرآت (هذا
الذى ذكرناه هو رأى الاصوليين (واما عند الصرفيين فالامر
مايطلب به الفعل كما فى شرح الميزان فان طلب به من الفاعل
الغائب فهو امر الغائب المعلوم (وان من الفاعل المخاطب فهو
امر الحاضر المعلوم وان من المفعول الغائب اوالمخاطب فهو
امر الغائب اوالحاضر المجهول فالامر الحاضر المعلوم مايطلب
به الفعل من الفاعل المخاطب (وفى المراح الامر صيغة يطلب
بها الفعل عن الفاعل اى الغائب والمخاطب (قيل فى شرحه
خص المبنى للفاعل بالتعريف لكونه الاغلب كما خصه ابن الحاجب
فى تعريفه امر المخاطب لذلك حيث قال صيغة يطلب بها
الفعل من الفاعل المخاطب (وفيه نظر لان مطلق الامر لا يطلق
على الامر باللام عند النحاة بل يقال له امر الغائب وليس قولنا
الامر اعم من قولنا امر الغائب عند النحاة حتى يصدق على ما
يصدق عليه اذ مراده الامر المطلق والمطلق قيد يخصصه
من الامر المضاف الى شئ آخر كقول الفقهاء الماء المطلق (كذا

فى الرضى (قال المولى عصام الدين فى حاشية الفوائد الضيائية
فى بحث المعرب لا يسمى النحاة ما هو باللام امرا بل مضارعا
مجزوما (والامر باصطلاحهم ما هو بغير اللام انتهى (وقال
فى بحث الامر قول ابن الحاجب مثال الامر بمنزلة قولهم الامر
بالصيغة وهم يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة (وانما قال مثال
الامر لان الامر فى السنة الصرفيين يشمل الامر باللام وهو
الاصطلاح المشهور فيما بين المحصلين فخاف ان يحمل الامر
عليه فزاد المثال ليكون فى قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة (واستبان
منه ان الامر فى اصطلاح الصرفيين يطلق على صيغ الامر
باللام وبغير اللام على بناء الفاعل والمفعول (واما على اصطلاح
النحاة فلفظ الامر لا يطلق الا على صيغة امر الحاضر المعلوم
فعندهم ان الامر حقيقة فى الصيغة كما عند الاصوليين الا ان النحاة
يسمون بالامر كل مايصح ان يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب
سواء طلب على سبيل الاستعلاء وهو المسمى امرا عند الاصوليين
كما عرفت نحو اقيموا الصلوة اوطلب على وجه الخضوع من
الله تعالى وهو الدعاء نحو اللهم ارحم اومن غيره وهو الالتماس
والشفاعة اولم يطلب به الفعل بل كان اما على وجه الاباحة نحو
كلوا واشربوا والتهديد نحو اعملوا ماشئتم اوغير ذلك من محامل
هذه الصيغة (وانما سموا جميع ذلك امرا لان استعمال الصيغة
المذكورة فى طلب الفعل على طريق الاستعلاء وهو الامر حقيقة
اغلب واكثر (وكذا الكلام فى النهى فان قولك اللهم لا تؤاخذنى
نهى فى اصطلاحهم وان كان دعاء فى الحقيقة (كذا فى الرضى
(ثم اعلم) بان العلماء اختلفوا فى ان صيغة الامر لماذا وضعت

(فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط (وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء (وقيل هى مشتركة بينهما لفظا (وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك بينهما وهو الطلب و بين الاشتراك اللفظى (وقيل مشتركة بين الوجوب و الندب والاباحة موضوعة لكل منها (وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة فى الوجوب (كذا فى كتب الاصول من حاشية شرح الزنجانى (ثم ان الامر يستعمل لمعان مختلفة وهى على ما فى مفيد التنقيح لابن كمال الوزير سبعة عشر الاول الايجاب كقوله تعالى (اقيموا الصلوة) والثانى فى الندب كقوله تعالى (فكاتبوهم) والثالث الارشاد كقوله تعالى (فاستشهدوا) ومنه التأديب كقوله عليه السلام لابن عباس رضى الله عنهما (كل مما يليك) والرابع الاباحة نحو كلوا (الخامس التهديد نحو (اعملوا ما شئتم ومنه الانذار وهو ابلاغ مع تخويف نحو قوله تعالى (قل تمتع بكفرك قليلا انك من اصحاب النار) والسادس الامتنان نحو (كلوا مما رزقكم الله) والسابع الاكرام نحو (ادخلوها بسلام آمنين) والثامن التعجيز نحو (فأتوا بسورة من مثله) والتاسع التسخير نحو (كونوا قردة خاسئين) والعاشر الاهانة نحو (قل كونوا حجارة او حديدا) منه الاذى (ذق انك انت العزيز الكريم) والحادى عشر التسوية نحو (اصبروا او لا تصبروا) والثانى عشر الدعاء نحو اللهم اغفر لى والثالث عشر التمنى نحو الا ايها الليل الطويل الا انجلى (والرابع عشر الترجى والبيت المذكور يصلح مثالا له اذا قطع النظر عن تخييل شعرى (والخامس عشر الاحتقار نحو (القوا ما انتم ملقون) والسادس عشر التكوين نحو

كن

(كن فيكون) السابع عشر معنى الخبر كقوله عليه السلام اذا لم تستحى فاصنع ما شئت) اى ما صنعت ثم ان امر الحاضر مشتق من مخاطب المضارع كما ان امر الغائب مأخوذ من غائبه وطريق اخذه منه ان تحذف منه حرف المضارعة وتنظر الى ما بعد المحذوف انه متحرك او ساكن فان كان متحركا فتأتى بالباقى بصورة المجزوم فتقول فى الامر من تدحرج دحرج ومن تفرح فرح وان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا زدت همزة وصل مكسورة ان كان عينه مفتوحا او مكسورا او مضمومة ان مضموما اما حذف حرف المضارعة فلانها امارة المضارع فيجب ازالتها ليصح اطلاق تلك الصيغة واما الزيادة فلرفضهم الابتداء بالساكن واما تخصيص الهمزة بها فلانها من مبدأ المخارج فناسب الابتداء بها اولانها اقوى الحروف بتلك العلة ايضا والابتداء بالاقوى اولى اولانها تحذف من غير اول الكلمة كثيرا فزيدت اولا جبرا لحذفها وسميت همزة وصل لانها تجئ للتوصل بها الى النطق بالساكن ولهذا سميها الخليل سلم اللسان وقيل لانها تسقط فى الدرج فيتصل ما قبلها بما بعدها و يطلق عليها الف الوصل ايضا (والهمزات التى فى اوائل الكلم نوعان همزات قطع وهمزات وصل و يطلق عليها الفات وصل والفات قطع اما حقيقة بالاشتراك على ما قيل واما مجازا لكونها على صورة الالف فى بعض المواضع او لكونهما متحدين ذاتا والاختلاف انما هو بالعارض ولذلك شبهوهما بالهواء والريح فكما ان الهواء اذا تحرك صار ريحا والريح اذا سكنت صارت هواء فكذا الالف اذا تحرك صار همزة والهمزة اذا سكنت ومدت صارت الفا

قال فى الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة بهذا المعنى حكم الفقهاء بان الحروف ثمانية وعشرون كذا فى حاشية شرح الزنجانى (وقال الشيخ اسمعيل الحق الاصل الالف واطلاق الهمزة عليه ليتميز المتحرك عن الساكن ولذا لم تذكر الهمزة فى حروف التهجى قال والمراد بالالف ههنا الهمزة المتحركة لان الالف الساكن عند العلماء بالله عبارة عن امتداد النفس فهو ليس بحرف تام لعدم مقطع معين له هذا (والحروف الاصلية تسعة وعشرون على ماهو المشهور ولم يكمل عددها الا فى لغة العرب ولا همزة فى كلام العجم الا فى الابتداء ولا ضادا الا فى العربية من شرح الشافية للمولى فخر الدين الجاربردى ثم نقل عن شرح الهادى ان عد لام الالف حرفا مستقلا عامى لا وجه له ولا يقال تكتب الهمزة فى الاول على صورة الالف سواء كانت مفتوحة او مضمومة او مكسورة لان الالف يشاركها فى المخرج وهو اخف حروف اللين فابدلوها الفا للتخفيف فى الخط لعدم امكان تخفيفها فى اللفظ فى الاول ولان الابتداء قرينة على انها ليست بالف كما لا يخفى قال فى حواشى شرح الزنجانى حروف الحلق ستة وقيل سبعة وهو مذهب سيبويه وابى الحسن ستة منها ما ذكروا وواحدة اخرى الالف لكن لم يعتد بها لعدم اصالتها فى غير الحرف والاسم الغير المتمكن على ان الالف والهمزة حرف واحد عند المحققين والحق ما ذكره الشيخ ابو على بن سينا فى رسالته فى مخارج الحروف وصفاتها وهو ان المخرج الاول هو الجوف وهو اسفل من الحلق ويخرج منه ثلثة احرف الالف والواو الساكنة المضموم ما قبلها

والياء

والياء الساكنة المكسورة ما قبلها وتسمى هذه الحروف حروف المد واللين والهوائية والجوفية وقال مكى (وزاد غير الخليل معها الهمزة لان مخرجها الصدر وهو يتصل بالجوف قيل الصواب اختصاص هذه الحروف الثلثة بالجوف دون الهمزة لانها اصوات لا تعتمد على مكان حتى تتصل بالهواء بخلاف الهمزة وابن جنى يرى ان اسم الالف لا وانه الحرف الذى يذكر قبل الياء عند عد الحروف وانه لما لم يمكن ان يلفظ به فى اول اسمه كما فعل فى اخواته اذ قيل صاد جيم توصل اليه باللام كما توصل الى التلفظ بلام التعريف بالالف حين قيل فى الابتداء الغلام لتعارضا وان قول المعلمين لام الف خطأ لان كلا من اللام والالف قد مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سواد اسماء الحروف البسائط انتهى كلام المحشى الفاضل فى موضعين والالف التى هى اول حروف المعجم صورة الهمزة فى الحقيقة كما فى حاشية انوار التنزيل للشهاب هذا ولنرجع الى ما كنا فيه (فنقول واما كون الهمزة متحركة فلئلا يلزم العود الى المهروب عنه وهو الهرب عن حرف ساكن الى حرف آخر (واما كسرها اذا كان عين الفعل مفتوحا او مكسورا فلان الكسر اصل فى تحريك همزات الوصل لانها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر لانه اصل فى تحريك الساكن لانه ابعد الحركات الاعرابية عن الاعراب لامتناع دخوله فى قبيلتين من المعربات وهو المضارع وغير المنصرف ودخول اخويه فى المعربات كلها فلما احتيج الى التحريك حرك بما هو اقل وجودا فى الاعراب واكثر

شبها بالسكون الذى وجد فى بعض من المعربات دون بعض
ولان السكون والجزم عوض فى الفعــل من الكسرة فى الاسم
فعوض الكسر من السكون ايضا ولان الكسر لقلته يناسب العدم
وهو السكون (وقال الشريف فى شرح الكشاف الكسرة اخت
السكون فى المخرج بمعنى ان الحرف الساكن والمتحرك بالكسرة
قريبان فى الاداء ورفع اللسان بهما ولانك اذا خليت نفسك
وطبيعتها وجدت منهـا لا تتوصل الى التلفظ بالساكن الثانى
من الساكنين الا بكسرة خفية على الحرف الاول يحس بها
عند الامتحان والتفطن كما فى بكر و بشر فى الوقف فحرك بالكسر
ليكون اللفظ موافقا للطبع فان حرك بغير الكسر فذلك العارض
اقتضى وجوب غير الكسر او اختياره جوازه (وقيل لان الساكن
يشبه بالميت وهو يرفع من تحته ولان الهمزة هذه لو لم تكن مكسورة
لكانت اما مضمومة او مفتوحة فلو كانت مضمومة لالتبس الامر
من تضرب بالماضى المبنى للمفعول من باب الافعال والامر من تعلم
بالمضارع المبنى للمفعول لجواز ذهول السامع عن حركة لام الفعل
ولو كانت مفتوحة لالتبس الامر من تضرب بالامر من باب الافعال
والامر من تعلم بالماضى المعلوم من باب الافعال لما مر آنفا من امكان
الذهول فتعين الكسر واما ضمها اذا كان عين الفعــل مضموما
فلانهـا لو لم تكن مضمومة فلا تخلو من ان تكون مفتوحـة
او مكسورة اذ لا سبيل الى السكون لفوات الغرض فعلى تقدير الفتح
يلتبس الامر بالمضارع المتكلم لامكان الغفلة عن حركة لام الفعل
وعلى تقـدير الكسر يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو
مستثقل ولا اعتبار بالساكن بينهما لانه لا يكون حاجز حصينا

عندهم

عندهم فوجب الضم للاتباع لان خفة الموافقة بين الاثقلين غالبة
على ثقلة المخالفة بين الثقيل والاثقل مجرى اللسان على وتيرة واحدة
واذا علمت ما ذكرناه من طريق اخذ الامر عرفت ان اصل انصر
تنصر فحذفت التاء للامر ثم اجتلبت همزة الوصل وضمت فبنى على
السكون وهذا عند البصريين (واما عند الكوفيين فاصله لتنصر
فحذفت اللام للتخفيف لكثرة الاستعمال وحرف المضارعة للتخفيف
ايضا وللفرق بينه وبين مخاطب المضارع فاجتلبت الهمزة لتمكن
الابتداء هذا اعنى كون اصل انصر تنصر بلا لام عند البصرية
ولتنصر باللام عند الكوفية هو المستفيض المشهور الذى عليه
ظواهر المتون والشروح وهو الموافق لتسميـة الامر بالصيغة
فان الظاهر ان الطلب مدلول الصيغة عند البصرية دون اللام
فاعرف (غير ان نجم الائمة الرضى قال ان اضرب مأخوذ من
تضرب بالاتفـاق وقياسه لتضرب باللام كالغائب بدلالة قولك
لتضرب فى المجهول لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحرف
المضارعة تخفيفا وبنى لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة
وقال الكوفيون انه مجزوم والجـازم مقـدر وقال فى باب الامر
بالصيغة ان اصل افعـل لتفعل باللام قياسا على امر الغائب ثم
حذفت اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين يعنى ان الاصل
والقياس فى هذا الامر ان يجئ باللام وحرف المضارعة كالغائب
لكن ترك هـذا الاصل والقياس نسـيا منسيا عند البصريين
والكوفيين هـذا الاصل منوى (ومن ههنا قال شارح المراح
ان اصل اضرب لتضرب باللام باتفاق الفريقين وكان القياس
فى الامر للفـاعل المخاطب ان يكون باللام كالامر للغـائب

لان الطلب فى الامر انما هو معنى اللام لان اللام وضعت لذلك فيه
وزيدت لاجله فكان قياس امر الفاعل المخاطب ايضا ان يكون
باللام لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحذف حرف المضارعة
ايضا (وصرف عبارة المراح عن ظاهرها فى مواضع كما لا يخفى
على من نظر اليه وفى الامتحان شرح اللب وقيل ونعم ما قيل اصل
افعل لتفعل بالاتفاق اذ الطلب مفهوم من اللام لكنها منوية
مقدرة عند الكوفية فيكون مجزوما ومنسية عند البصرية
فيكون موقوفا (وحمل فى النتايج على هذا المعنى قوله فى الاظهار
حيث قال بعد قوله وقال الكوفيون هو معرب مجزوم بلام مقدرة
منوية وهى منسية عند البصريين ولذا قالوا هو موقوف
فتفطن انت وتبصر (ثم ان ههنا مذهبا ثالثا وهو ان صيغة الامر
مرتجلة ليست مأخوذة من المضارع فهو عندهم مبنية على
الوقف ليس الا كما نقله ابو حيان (قيل وهو الاصح كما فى الاشباه
فكن على التأمل فيما ذكر والتنبه ان كنت من اهل الانتباه
ومما ينبغى ان يعلم انه ليس المراد بكثرة الاستعمال فى مثل قولهم
حذف لكثرة الاستعمال انهم تكلموا به على الاصل (ثم خففوه
لان ذلك يستلزم تعدده فى كلامهم كذلك كثيرا وانما المراد انهم
علموا انه يكثر استعماله ففعلوا ذلك به من اول الامر (ان قلنا انهم
الواضعون وان قلنا ان الواضع هو الله تعالى فالمراد ان الله تعالى
علم منهم ذلك فوضعه كذلك (اعلم ان الفريقين اختلفوا فى هذا
الامر فذهب الكوفيون الى انه مجزوم بلام مضمرة حذفت لكثرة
الاستعمال ثم حذف حرف المضارعة خوفا للالتباس بالمضارع
فاللام وحرف المضارعة مقدرتان فيه واستدلوا على ذلك

بوجوه احدها القياس المذكور قبل (والثانى ان اللام كما تضمر
فى قوله محمد تفد نفسك كل نفس * تضمر ههنا ايضا لان الاصل
فى المضارع الاعراب (والثالث ان فعل النهى معرب مجزوم نحو
لا تقم فكذلك فعل الامر نحو قم اذ الامر ضد النهى والاشياء
تجرى على نقائضها كما تجرى على نظائرها (والرابع معاملة
آخره معاملة المجزوم (وقال البصريون انه مبنى على الوقف
وحجتهم ان الاضمار خلاف الاصل فلا يصار اليه الا بدليل (واما
قولهم الاصل فى المضارع الاعراب فتضمر ليعرب فمعارض بان
الاصل فى المضمر ان يكون ممكن الاظهار واظهار اللام هنا غير ممكن
بدليل عدم استعماله بها الا فى النادر فلا تضمر فيبنى ولان الاصل
فى الفعل البناء وعلة اعراب المضارع هى حرف المضارعة
المستدعية لشبهه بالاسم وقد انتفت فيه فلم يشبه الاسم فلم يعرب
وايضا لو كان الامر كما زعموا لتضمن الامر لام الامر فيكون مبنيا عندهم
ايضا كالاسم وليس لهم ان يقولوا بتقدير حرف المضارعة لانه
ليس من جملة الصيغة واما اجراؤه مجرى المجزوم فلان الحركة
والنونات علامة الاعراب فتنافى البناء ولذا لم يحذف نون
جماعة المؤنث وللتخفيف ايضا لكثرة الاستعمال وقد يستدل ايضا
من طرف الكوفية بان البناء لم يعهد كونه بالحذف وان المحققين
على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واشتريت
واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض عند نقلها
عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك فى نحو قم لانه ليس له حالة غير
هذه حينئذ فيشكل فعليته واذا ادعى ان اصله لتقم كان الدال على
الانشاء اللام لا الفعل (وايضا ان الفعل لتقييد الحدث بالزمان

المحصل وكونه امرا اوخبرا خارج عن مقصوده هذا (ثم ان الخلاف المذكور بين الفرقين لايظهر ثمرته الا فى اطلاق المجزوم على امر الغائب واطلاق الجزم على سكونه وفى اطلاق الموقوف على امر المخاطب واطلاق الوقف على سكونه (فان قلت فلم كان امر الحاضر على لفظ المضارع المجزوم فى حركاته وسكناته فتحركة بازاء متحركه وساكنة بازاء ساكنه ولم يكن على لفظ الماضى مع ان بناءه يقتضى ذلك للمناسبة (قلت لان مشابهته بالمضارع اكثر منها بالماضى لما بينهما من التأخى فى مجيئهما للاستقبال اما المضارع فظاهر واما الامر فلان الانسان انما يأمر غيره بما لم يفعله ليفعله وقد مر انه للطلب وطلب الحاصل محال (ذكره الشريف قدس سره فى شرح الزنجانى و بعض الافاضل فى شرح الكافية (وقوله لاتنصر) قيل فى الحاشية نهى حاضر بناء معلوم مفرد مذكر مخاطب معناسى يردم ايمه سن بر حاضر اركلجك زمانده (والنهى فى اللغة ضد الامر وفى اصطلاح الاصوليين لفظ طلب به الكف جزما بوضعه له استعلاء قولهم طلب به الكف اى من حيث انه كف وامتناع عن الفعل لا من حيث انه مفهوم برأسه ملحوظ فى نفسه فلا يرد النقض بقولنا اكفف (وقولهم جزما خرج به الصيغ والمستعملة للكراهة فان المكروه ليس بمنهى عنه حقيقة لان موجب النهى وجوب الانتهاء لقوله تعالى (ومانهيكم عنه فانتهوا) والامر للوجوب كما سبق (وقولهم بوضعه له اى لطلب الكف خرج به اللفظ الموضوع للاخبار عن طلب الكف مثل اطلب منك الكف (وقولهم استعلاء خرج به الدعاء والالتماس بصيغة النهى (وقد عرف بعضهم بانه قول القائل لغيره على

مطلب لا تنصر

سبيل

سبيل الاستعلاء لا تفعل (والخلاف فى انه حقيقة فى التحريم فقط اوفيه (وفى الكراهة اشتراكا لفظيا او معنويا كالخلاف فى الامر (وعند النحاة والصرفيين النهى صيغة يطلب بها ترك الفعل فان كان الطلب من الغائب فنهى الغائب وان من المخاطب فنهى الحاضر معلوما كان اومجهولا وان من المتكلم فنهى المتكلم فنهى الحاضر عندهم صيغة يطلب بها ترك الفعل من المخاطب فاعلا اومفعولا (والعلماء اختلفوا فى النهى (فذهب جماعة من المتكلمين الى ان المطلوب به ليس هو عدم الفعل كما هو المتبادر الى الوهم لان عدمه مستمر من الازل الى الابد فلا يكون مقدورا للعبد ولا حاصلا بتحصيله فيكون النهى عبثا بل المطلوب به هو كف النفس عن الفعل (وذهب جماعة اخرى منهم الى ان المطلوب به عدم الفعل وهو مقدور للعبد باعتبار استمراره اذ له ان يفعل الفعل فيزول استمرار عدمه وله ان لا يفعله فيستمر عدمه (فعلى المذهب الاول يشارك النهى الامر فى ان المطلوب بهما هو الفعل الا ان المطلوب بالنهى فعل مخصوص هو الكف عن فعل آخر (وقد يقيد الفعل المطلوب بالامر بكونه غير كف كما فعله ابن الحاجب وهو موافق لما عليه ارباب العربية من عدم اندراج النهى تحت الامر (وعلى المذهب الثانى لا مشاركة بينهما والتعريف الذى ذكرناه يمكن تطبيقه على المذهبين بناء على ان الترك هو كف النفس اوعدم اقدام الفعل (ثم النهى يستعمل لمعان (وهى التحريم والكراهة (والتنزيه (والتحقير (وبيان العاقبة (واليأس (والشفقة والامثلة فى كتب الاصول (اعلم ان القياس فى الامر والنهى ان يقتصرا على مثال الغائب ولم يذكر

مثال المخاطب منهما الا فى الامثلة المطردة كما فى الماضى والمضارع مع ما فى ذكر مخاطبهما فى المختلفة من الاشتباه على المتعلمين حتى قيل ان بعضهم بعد التخطى الى علوم اخر قد سأل لم لم يذكر مخاطب الامر الغائب ومتكلمه يعنى فى المطردة وكذا مخاطب نهى الغائب ومتكلمه ولم يعرف ان امر الحاضر ونهى الحاضر مخاطبهما وذلك بسبب ايراد مثالهما فى المختلفة والتعبير عنهما بخلاف تعبير الماضى والمضارع حيث عبروا عن مخاطبهما بلفظ فعل ماض مخاطب وفعل مضارع مخاطب كما عبروا عن غائبهما بلفظ فعل ماض غائب وفعل مضارع غائب وقياسه فى الامر والنهى كذلك فيعبر عن غائبهما بلفظ فعل امر غائب وفعل نهى غائب وعن مخاطبهما فعل امر مخاطب وفعل نهى مخاطب (لكن لما كان امر الفاعل المخاطب اكثر وقوعا فى العادة من غيره والغائب والمتكلم قل ان يؤمرا بشىء اخترعت له صيغة على حدة كما لغيره من نوعى الفعل اعنى الماضى والمضارع لان وقوعهما ايضا كثير فلهذا ذكره المصنف ههنا (واما نهى الحاضر فلعل ذكره لاتباع الامر وان لم يتبدل صورة الغائب فيه وقد سبق نوع تفصيل فتذكر (وفى الامتحان افرد الامر بالصيغة بالذكر لكونه قسما من الفعل برأسه مغايرا للمضارع لفظا ومعنى وحكما بخلاف النهى (والامر باللام فانهما مع الحرف ليسا بقسمين من الفعل كالنفى وبدونها كالمضارع لفظا وحكما هذا كلامه (ولما فرغ المصنف عن ذكر الافعال الكثيرة الاستعمال اخبارية او انشائية وبعض الاسماء مما قاربت اياها لفظا ومعنى وتصرفا وشاركتها فى الاستعمال (شرع فى ذكر سائر الاسماء

مما

مطلب
منصر

وبدأ باسمى الزمان والمكان لكونهما من لوازم الفعل وهو يورث اولوية القران فقال (منصر) وهذا اللفظ مشترك بين المعانى الثلثة الزمان والمكان والحدث ويسمى باعتبار الاول اسم الزمان اى اسم زمان الحدث وباعتبار الثانى اسم المكان اى اسم مكان الحدث وباعتبار الثالث المصدر الميمى فلذا قيل فى الحاشية اسم زمان اسم مكان مصدر ميمى معناسى يردم ايده جك زمان يردم ايده جك مكان يردم ايتمك ومتى اريد احد هذه المعانى من اللفظ لا يراد الاخران فحاصله انه بمنزلة ثلثة الفاظ فوحدة ذكره نظرا الى وحدة اللفظ (فان قيل انه باعتبار كونه مصدرا ينبغى ان يذكر عقيب المصدر الغير الميمى ليظهر فائدة القيدين (قلنا لما اتحد فى اللفظ مع اسمى الزمان والمكان لم يناسب جعله مثالا مستقلا للزوم تكرار المثال الواحد ولان المراد منه حصول الفعل الحقيقى وهو لا يحصل الا فى الزمان والمكان فاكتفوا بصيغة واحدة فى اكثر الموارد كذا قيل (واسم الزمان فى الاصطلاح هو اسم مشتق من المضارع المعلوم لزمان وقع فيه الفعل (واسم المكان هو اسم مشتق من المضارع المعلوم لمكان وقع فيه الفعل والمصدر الميمى هو ما وضع ليدل على حدث فقط بميم زائدة (ولما كان اسم المكان اكثر استعمالا جاز لذلك ان يتوهم ان هذه الصيغة حقيقة فى المكان ومجاز فى الزمان لمناسبة بينهما جرت عادتهم فى العنوان على تقديم اسم الزمان دفعا لذلك التوهم واشارة الى ان الصيغة مشتركة بينهما ولقلة استعمال المصدر الميمى بالنسبة اليهما القلة اشتراكه معهما بالنسبة الى كل منهما اخر فى العنوان (وقيل لان الزمان اصل فى الاسمية لكونه غير مشتق

بخلاف المكان فقدم الاصل وفيه نظر لايخفى وجهه ثم المصدر الميمى يشترك غالبا فى الصيغة معهما الا انه لايتصرف كغير الميمى وان كلا من الزمان والمكان يتصرف على ثلثة اوجه وجمعه فى الثلاثى على مفاعل (وفى المزيدات بالالف والتاء كما فى روح الشروح يقال منصر منصران منصرات ومستخرج مستخرجان مستخرجات (فان قلت فعلى هذا لابد فى عنوانهما من لفظ المفرد وكذا يلزم فى ترجمتها لفظ بر فيقال اسم زمان اسم مكان مصدر ميمى مفرد معناسى بردم ايده جك بر زمان بردم ايده جك بر مكان بردم ايتمك بصرف الافراد الى الزمان والمكان دون المصدر (قلت الافراد ليس من معنى الكلمة نفسها بل هو من الخارج كالتنكير الطارى عليه ونحوه فان التعريف والتنكير عارضان للفظ يتعاقبان عليه بتعاقب علاماتهما واسم الزمان والمكان موضوعان للمطلق من زمان الفعل ومكانه لا الى واحد من حيث هو فلا حاجة الى الافراد سيما فى الامثلة المختلفة على ان الافراد مستفاد من العبارة كما لايخفى نعم اذا قصد الوحدة بدليل خارجى ونحوه زاد لفظ المفرد و بر (وانما يتصرف اسما الزمان والمكان دون المصدر لانهما ليسا موضوعين لجنس الزمان والمكان لان اسم الجنس على ما رجحه سيد المحققين موضوع للماهية من حيث هى هى بلا اعتبار شئ اخر (وقد اوضحنا فى رسالتنا المعمولة فيه وهما موضعان لزمان ومكان وقع فيهما الفعل وهما متكثران فاما المصدر ميميا وغيره فهو موضوع للحقيقة المشتركة اعنى ماهية الحدث من حيث هى هى من غير اشعار بالوحدة والكثرة وليس

بموضوع

بموضوع للماهية مع وحدة لا بعينها وتسمى فردا منتشرا فلا حاجة الى صيغة التثنية والجمع والتأنيث فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث مع ان التثنية والجمع لا يكونان الا بالنظر لكثرتها فتناقضا فان حقيقة التثنية ان يقصد امران متميزان فيزاد علامة فى احدهما اختصارا (وهنا تعذر ان يكون مثل تلك الحقيقة معها اذ هى واحدة ليست الا فلا يمكن التثنية ولا الجمع لكن اذا قصد النوع او العدد يثنى ويجمع لبيان اختلاف الانواع او العدد (فاذا اجتمع النوعان حصل الموجب للتثنية واذا اجتمع الانواع حصل المقتضى للجمع (وكذا المرتان والمرات نحو قولك ضربته ضربين وضروبا قاصدا انواع الضرب المختلفة او عدده قال تعالى (وتظنون بالله الظنون) والمراد بالنوع المصدر الموصوف كالضرب الشديد والضعيف والحسن والقبيح وغير ذلك (وبالعدد عدد المراتب معينا او غير معين والمعين كقولك ضربته ضروبا ثلثة وغير المعين بحذف ما يدل على العدد المعين كالمثال الاول (والمصدر ليس موضوعا للنوع والعدد بل الموضوع لهما المرة والنوع كما يجئ فباعتبار الموضوع له لا يثنى ولا يجمع (واذا استعمل بمعنى اسم الفاعل والمفعول مجازا يستوى فيه المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع اعتبارا للاصل ويجوز تثنيته وجمعه ايضا اعتبارا للذى استعمل فيه (وكذا الوصف الذى كان فى الاصل مصدرا نحو صوم وغور (فيجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث قال تعالى (ضيف ابرهيم المكرمين) وقال نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب) ويجوز اعتبار حاله المنتقل اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان

اى عادلان و رجال عدول اى عادلون (ولا تلحقه تاء التأنيث لانها
لا تلحق من الصفات الا ما وضع وصفا والكل من الرضى (فان قيل
لم يثنى المصدر و يجمع اذا اريد به معنى اسم الفاعل او المفعول
(اجيب بان اسم الفاعل والمفعول مشتقان والمصدر مشتق منه
والمشتق يقتضى العدد فيحتاج الى التثنية والجمع (فان قيل لم
لم يثنوا المصدر ولم يجمعوه باعتبار الفاعل كالفعل والصفات
(قلنا لانه لما كانت النسبة الى المرفوع مأخوذة فى وضعهما
فاقتضاؤهما للفاعل وضعى جاز ان يتصل بهما غاية الاتصال
فيحكم عليهما بالتثنية والجمع باعتباره ولا كذلك المصدر
اذ اقتضاؤه اياه عقلى كما مر فى اسم الفاعل ولا مشابهة تامة
بينه و بين الفعل فلم يجز ذلك فيه فافهم (فان قلت المصدر مفرد
فيلزم فى عنوانه و ترجمته بالتركيبة لفظ المفرد و بر (قلت اردت
بقولك مفرد انه موضوع للمفرد ممنوع كيف وقد اجمع اهل
العربية انه موضوع للجنس من حيث هو كما مر آنفا (وان اردت
ان لفظه مفرد بمعنى انه ليس بتثنية ولا جمع فسلم ولكنه لا ينافى
احتمال العدد وانما ينافيه لو لم يكن موضوعا للجنس (فان قلت
المراد الثانى والمنع مكابرة لان المراد بالاحتمال ليس مجرد جواز
اطلاقه على العدد بل مع صحة استعماله فيه وارادته منه
والموضوع للطبيعة من حيث هى لا دلالة له على العدد من
حيث هو اذ لا دلالة للعام على الخاص اصلا ولا دليل خارجيا
يدل عليه فلا يصح استعماله فيه قطعا (قلت اذا اطلق لفظ العام
على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس
من المجاز فى شئ كما اذا رأيت زيدا فقلت رأيت انسانا ورأيت

رجلا

رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع
فى الخارج على زيد (وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته
وكسوته فقلت نعم فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا (وكذا لفظ
الحيوان فى قولنا الانسان حيوان ناطق كذا فى المطول (قال
وهذا بحث يشتبه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون انه
مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص (ويعترضون ايضا بانه
لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشاؤه عدم التفرقة
بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه
باعتبار الخارج (قال الاصوليون فى قوله لامرأته طلقتك تقع
واحدة وفى قوله طلقتك واحدة او مات قبل ذكر الواحدة لا يقع
شئ قالوا لان اقتران الواحدة به يكون تغييرا للموجب وذلك لان
ما يدل عليه الفعل من الحدث هو بعينه ما يدل عليه المصدر
وموجبه الواحد لا بمعنى انه موضوع له فى اللغة فانه مخالف لاجماع
اهل العربية بل انه يستعمل عرفا فى الجنس من حيث تحققه
فى ضمن الواحد ضرورة ان الاحكام انما تجرى عليه من حيث
وجوده ولما كان الواحد ادنى ما يتحقق الجنس فى ضمنه ولم يوجد
دليل على ازيد منه صار موجبه عرفا فتى اقتصر المتكلم على المصدر
علم انه اراد موجبه العرفى وهو الواحد واما اذا زاد عليه العدد علم انه اراد
معناه اللغوى المطلق ولا شك ان تقييد المطلق تغيير بل تبديل (كذا
فى المرآت (واعلم ان اسمى الزمان والمكان مشتقان من المضارع
المعلوم (اما اشتقاقهما من المضارع فلاختلاف صيغتهما
باختلاف حركة عينه وسيأتى (واما من المعلوم فلان اختلاف
حركة العين انما يكون فى المبنى للفاعل دون المبنى للمفعول لان

عينه مفتوح ابدا (وقيل لانهما لم يشبها الفعل ولم يعملا كالفعل
لاصالتهما فى الاسمية فالانسب ان يشتقا من صيغة المعلوم
التى هى الاصل (وفى روح الشروح المشتق من المصدر نوعان
فعل واسم فاشتقاق الفعل بحركات العين نحو فعل واشتقاق
الاسم بالحروف الثلثة احدهما الميم مصدرية كانت او زمانية
او آلية والثانى التاء مرية كانت او نوعية والثالث الياء تصغيرية
كانت او نسبية الى آخر ما قال (ان اول بالاشتقاق الاعم مما بالذات
وابتداء وبواسطة لانه صرح فى اخر فصل الوجوه ان اسمى
الزمان والمكان مشتقان من معلوم المضارع (واما المصدر
الميمى فاما موضوع للحدث كذلك واما مأخوذ من المضارع
المعلوم للعلة المذكورة فى اسمى الزمان والمكان (واما من غير
الميمى كما هو ظاهر كلام روح الشروح فاشتقاقه منه وكذا
اشتقاق المرة والنوع والتصغير والمنسوب على بعض حدود
الاشتقاق المذكورة فيما سبق و بالمعنى اللغوى او على بعض
انواعه الغير المتنازع فيه والا فقد قالوا ان المشتقات تسعة الماضى
والمضارع والامر والنهى واسم الفاعل والمفعول والزمان
والمكان والالة هذا (قيل ويدل على عدم اشتقاق المرة والنوع
ان صاحب المفصل قسم المفعول المطلق الى مبهم ومحدود
واراد بالمبهم مايدل على مايدل عليه الفعل فيفيد التاكيد نحو
ضربته ضربا (و بالمحدود مايدل على امر زائد على مايدل عليه
الفعل فيفيد غير التاكيد اى المرة والنوع نحو ضربته ضربة
وضربتين وقعدت جلسة وجلستين فيعلم من هذا ان بناء المرة
والنوع مصدران مخصوصان يجئ منهما التثنية والجمع فليتأمل

وصيغها

(وصيغها من الثلاثى وغيره قياسية (والضابط انهما ان لم تكن
من الثلاثى المجرد فعلى لفظ اسم المفعول كالمخرج من اخرج
والمدحرج من دحرج وذلك للاختصار فى كثير الحروف ولمشابهة
الزمان والمكان بالمفعول الذى هو فضلة فى الكلام وفى تعلق
الفعل بهما فهما مفعول بهما من حيث المعنى فكان استعمال لفظ
المفعول اقيس (اولانهم قصدوا مضارعتهما للفعل فى الزنة
فاجروهما على لفظ المفعول لانه اخف من لفظ الفاعل لان
الفاعل بالكسر والمفعول بالفتح والمصدر يشاركهما غالبا
فى الثلاثى كما سيأتى (فكذا فيما فوقه غير ان اسم المفعول من اللازم
يجئ بزيادة حرف الجر فى آخره دون قرائنه وهذا الفرق لكونه
بالخارج عن الوزن لم يعتبر (والفارق لكل منها عن الاخر القرينة
الحالية او المقالية (ذكره قدس سره فى شرح الزنجانى افاضنا الله
من معالمه بجاه نبيه (وان كانت من الثلاثى المجرد فينظر فى عين
الفعل المضارع فان كانت مفتوحا او مضموما فالمصدر الميمى
والزمان والمكان منه مفعل بفتح الميم والعين وسكون الفاء
اما زيادة الميم فللفرق بينه وبين الماضى واختير الميم لما مر فى
المفعول من ان زيادة حرف العلة متعذرة والميم قريبة من الواو
فى الشفوية ولان كلا من الزمان والمكان مفعول فيه وفيه الميم
(واما فتح الميم فللخفة وكثرة الاستعمال اولانها قائمة مقام حرف
المضارعة وهى مفتوحة فاعطى حركتها لما قام مقامها (اما
فتح العين فى المضارع المفتوح العين فللتوافق وفى المضموم العين
فضهم مفعلا بالضم فى كلامهم واختير فتح العين على كسرها
لخفته واما سكون الفاء فللتوالى نحو مفتح ومشرب من مفتوح

العين وما دخل من مضمومه (وشذ المطلع (والمغرب (والمشرق
(والمسجد (والمنسك (والجزر (والمسكن (والمنبت (والمفرق
(والمسقط (والمحشر (والمجمع (والمرفق (والمنخر وكل من هذه
للزمان والمكان ويصلح للمصدر الميمى ايضا والقياس فيها الفتح
لانها من يفعل بالضم سوى المجمع فانه من مفتوح العين وقد جاء الفتح
فى بعضها وهو المنسك والمسكن والمطلع والمرفق والمسجد
والمجمع ومنه قرائة قوله تعالى حتى مطلع الفجر ولكل امة جعلنا
منسكا وحتى ابلغ مجمع البحرين (وكذا شذ ما جاء بكسر العين
مع التاء كالمحمدة والمظنة (وفى الميزان ما ذكر وكذا المظنة بالكسر
والمقبرة والمشرقة والمشربة بالضم امكنة خاصة يعنى ان قياس الكل
فتح العين لكنها كسرت فى البعض وضمت فى البعض لكونها
اسماء امكنة خاصة لا اسماء مكان الفعل مطلقا (قال سيبويه
لم يذهبوا بالمسجد مذهب الفعل لانهم جعلوه اسماء لبيت
العبادة سجد فيه او لم يسجد (ولو اردت موضع السجود فتحت
الجيم (وقال ايضا اذ قالوا مقبرة بفتح الباء ارادوا مكان الفعل
واذا ضموا ارادوا البقعة التى من شانها ان يقبر فيها اى التى هى
متخذة لذلك ولم يذهبوا بها مذهب الفعل فجعلوا خروج
صيغها عن صيغ ما هو الجارى على الفعل دليلا على مغايرة
معناها لمعناه والتاء لارادة البقعة او للمبالغة انتهى يعنى ان
مطلق الفعل لا اختصاص له بمكان دون مكان فاسم مكانه المطلق
ينبغى ان يطابقه بخلاف اسم مكان خاص فانه ينبغى ان لا يطابق
الفعل لانه يطلق عليه عند عدم حصول الفعل فيه ايضا
والى هذا اشار بقوله سجد او لم يسجد من الشرح (وان كان

المضارع

المضارع مكسور العين فالمصدر الميمى منه مفعل بفتح الميم والعين
وسكون الفاء للخفة كالمضرب بالفتح والزمان والمكان مفعل
بكسر العين كالمجلس للتوافق فى العين وللاشارة الى انحطاط
رتبته يفعل بالكسر بايقاع مخالفة الزمان والمكان منه للمصدر
(وشذ المرجع والمصير والمحيض والمجئ فانها مصادر مشتركة
مع الزمان والمكان فخفة الكسرة هنا بشهادة الذوق (وهذا الذى
ذكرناه من اشتراك المصدر الميمى مع الزمان والمكان فيما عين
مضارعه مفتوح او مضموم ومفارقته عنهما فيما مضارعه
مكسور العين انما هو فى الصحيح والاجوف والمضاعف والمهموز
(واما فى الناقص فالكل مفعل بفتح العين من جميع الابواب اذ
الكسرة فيما قبل الواو يفضى الى القلب فيلتبس البناء (وفيما
قبل الياء ثقيل نحو مرمى ومرعى (وفى المعتل الفاء الكل مفعل
بالكسر من جميع الابواب نحو موجل وموجه وموعد وميسر
بكسر العين فى الجميع اما فى الواوى فلان الكسر مع الواو اخف
من الفتح معها اذ المسافة بين الفتح والواو منفرجة لان الواو من
الشفة والفتحة جزء الالف وهو من اقصى الحلق بخلاف الواو مع
الكسر فان الكسرة جزء الياء وهى من الحنك (واما فى الياء فالفتح
بعد الياء كالصعود من اسفل الى علو فيثقل على اللسان (وقال
بعض الكمل مجئ مفعل بالكسر من المثال بشرط كونه واويا
محذوفا فاؤه فى مستقبله وان لم يحذف فالمصدر بفتح العين
والزمان والمكان بكسرها وان كان يائيا فحكمه حكم الصحيح
صرح به صاحب المغرب انتهى (واللفيف المقرون كالناقص
نحو مطوى ومأوى (والمفروق كالمعتل الفاء اذا النظر اولا

فاء المفعل فالحاقه بما يناسب فى الفاء اولى نحو موق وموج من بق بالكسر ومهجى بالفتح ولم يجئ اللفيف من مضموم العين لثقله مع حرف العلة ولئلا يلزم قلب الياء واوا وهو مهجور (وبعضهم الحقه بالناقص ليطرد بالمقرون واختاره بعض الكملة وذكر ضابطة فقال ان مفعل بالكسر لمصدر المثال الواوى المحذوف فاؤه فى مستقبله وللزمان والمكان من المثال الواوى ومن يفعل بالكسر اذا لم يكن معتل اللام وان مفعلا بالفتح لغير ما ذكر جميعا وبالجملة ان صيغة اسم الزمان والمكان والمصدر الميمى من الثلاثى اثنان مفعل بفتح العين ومفعل بكسرها (واما مفعل بضم العين مصدرا نحو مكرم ومعون فنادر لم يجئ على الافصح مصدر غيرهما على هذا الوزن ولذا جعلهما الفراء جمعا على حد تمرة وتمر استبعادا المفعل فى المصدر ذكره الجاربردى (ثم قال قيدنا بقولنا على الافصح لانه جاء مهلك بضم اللام مصدر هلك وميسر بضم السين بمعنى السعة والغنية (ويجئ المصدر على وزن مفعول كقوله تعالى (بايكم المفتون) اى الفتنة اذا لم يجعل الباء زائدة واذا جعلت زائدة فهو اسم مفعول وكقولهم دعه الى ميسوره والى معسوره اى الى يسره والى عسره وكالمرفوع والموضوع والمجلود بمعنى الرفع والوضع والجلادة ومنه المكروهة والمصدوقة والمحلوف اى الكراهة والصدق والحلف (واستعمال وزنى اسم الفاعل والمفعول فى معنى المصدر بالاشتراك منهما فيه حقيقة كما يفصح عنه قول صاحب المراح (ويجئ على وزن اسم الفاعل والمفعول والاف الواجب ان يقول ويستعمل فى اسم الفاعل الى آخره ولذلك قصر على السماع بخلاف استعمال وزن

المصدر

المصدر فى معنى الفاعل والمفعول نحو رجل عدل بمعنى عادل ونسج اليمن بمعنى منسوجه فانه مجاز ولذلك لا يقصر على المجاز بل يجوز استعمال كل مصدر فى معنى اسم الفاعل واسم المفعول اذا قصد فائدة المجاز (وفى الميزان شذ معسور ومفتون (وفى شرحه قال ابن هشام انكر سيبويه مجئ المصدر بزنة مفعول ويأول قولهم دعه من معسوره الى ميسوره على انه صفة ازمان محذوف اى دعه من زمن يعسر فيه الى زمن يوسر فيه فليحفظ (وقد تدخل على بعض اسماء الزمان والمكان تاء التأنيث اما لارادة البقعة او للمبالغة ليدل على ان لها شانا فى انفسها وذلك مقصور على السماع كالمظنة للمكان الذى يظن ان الشئ فيه (والمقبرة بالفتح لموضع يقبر فيه والمشرقة بالفتح ايضا للموضع الذى تشرق فيه الشمس وشذ المقبرة والمشرقة بالضم والقياس الفتح لكونهما من يفعل مضموم العين كما فى الزنجانى وشرحه (وفى الميزان ويلحقه التاء قياسا اذا جعل اسم المكان يكثر فيه الشئ كمأسدة ومبطخة (ثم ما ذكرناه ههنا من تفصيل المقام به يحصل ايفاء المطلوب واستيفاء المرام فاحفظ هذا (وقل عند التمام رضى الله تعالى عنك هو المرجو من الكرام وهو من احسن الكلام عصمنا الله واياكم من سوء الاختتام بالنبى وآله واصحابه العظام (فان قلت لم قدم منصر على اسم الآلة (قلت لكثرة استعماله بالنسبة الى الآلة لعدم مجيئها من جميع الافعال كما ستقف عليه وقد سبق فى بحث الفاعل رمز اليه اولان الميم فيه مفتوح بخلافه فى الآلة فانه مكسور والفتح اخف فاولى بالتقديم اولان الفتحة علوية فلذا توضع على السطر والكسرة

مطلب منصر

سفلية توضع تحت السطر والمشتمل على العلوى علوى ايضا واحق بالتقديم من السفلى (منصر) اسم آلة معناه بالتركية يردم ابده جك آلت ولايزاد لفظ المفرد وبر بالعنوان والترجمة بالنسبة الى ماوضع له لانه موضوع لمطلق آلة الفعل والافراد زائد عليه الاانه موجبه العرفى اوالعقلى بل مستفاد من العبارة على مامر فى الزمان والمكان (والالة فى اللغة هى مايعالج به الفاعل المفعول لوصول اثره اليه (واسم الالة فى الاصطلاح اسم مشتق من يفعل للالة كذا فى المراح (قوله مشتق خرج به نحو القدوم (وقوله من يفعل على بناء الفاعل خرج به اسم المفعول وقوله للالة يخرج ماعدا المعرف (والمعرف هو الاسم المضاف لامن حيث انه مضاف والاضافة لتعيين ذلك الاسم فالاضافة والمضاف اليه خارجان عن المعرف فلادور باخذ الاسم فى التعريف فمن سلم دخول الالة فى المحدود لايمكن له ان يدفع الدور بان يقول المراد بما فى المحدود الاصطلاحية وبما فى الحد اللغوية اذ هى فى كلا الموضعين بمعنى واحد لغوى اذ ليس فى الاصطلاح للالة معنى آخر بل التغاير بالاصطلاح واللغة انما هو فى اسم الالة فانه لغة اعم منه اصطلاحا فانه لغة يتناول نحو القدوم والابرة والقلم ولايتناولها اصطلاحا وعرف الجاربردى بانه اسم اشتق من فعل لاسم مايستعان به فى ذلك الفعل فلا يرد عليه شئ فافهم (وانما اشتق من المضارع دون غيره لمثل ماذكرنا فى اسم الفاعل من موازنته اياه فى الحركات والسكنات وانما اشتق من المعلوم لان الالة وان كانت واسطة بين الفاعل والمفعول ومتعلقة بهما الا ان تعلقها بالفاعل اقدم واقوى ولذا جعلوا

الادوات من تتمة الفاعل ليصح انحصار العلة الناقصة الخارجة عن المعلول فى الفاعل والغاية فلاجرم يكون مشتقا من المبنى للفاعل (وقيل لان اسم الالة اصل فى الاسمية فالمناسب ان يشتق من المعلوم الذى هو اصل فاصل منصر ينصر حذفت حرف المضارعة للفرق بينه وبين مضارعه فزيدت الميم لعدم امكان الابتداء به اذ لاسبيل الى تحريك النون اما بالفتح او الضم فللالتباس بالماضى المعلوم او المجهول واما بالكسر فللزوم الخروج من الكسرة الى الضمة واما اختيار الميم فلما مر فى الزمان والمكان وكسر الميم ههنا لانه على تقدير الضم يلتبس بمفعول باب الافعال وعلى تقدير الفتح يلتبس بالموضع من يفعل بالفتح والضم (فان قلت لم عين الفتح للموضع والكسر للالة ولم يعكس (قلت لان الموضع اكثر استعمالا من الالة فهو اثقل والفتح اخف فاعطى للثقيل تعادلا (واما فتح العين وسكون الفاء فلما ذكرنا فى المصدر الميمى فتذكر (وصيغها (مفعل بكسر فسكون ففتح كمامر (ومفعال بكسر الميم مع سكون الفاء كمفتاح (ومفعلة بكسر فسكون ففتح كمكسحة (واما مفعل ومفعلة بضم الميم والعين وسكون الفاء كالمسعط والمنخل والمدق والمدهن والمكحلة والمحرضة فالات خاصة لا اسماء آلات الفعل مطلقا (قال سيبويه لم يذهبوا بها مذهب الفعل لعدم اطلاقها على كل آلة فانها اسماء اوعية مخصوصة (وقال بعضهم انها اسماء الات اصطلاحية تطلق على كل آلة لكنها شاذة مخالفة للقياس اذ قياسها ان يكون عينها فى الحركة مثل عين مااشتقت هى منه اعنى المضارع المبنى للفاعل كالمضرب بكسر العين والمعلم بفتحه والمنصر بضمه

وفتح الميم فى الكل لكن لما كسرت الميم للفرق بينه و بين الموضع فى مفتوح العين ومكسوره مع انتفاء مفعل فى مضمومه وفتح العين ايضا فى مكسوره ومضمومه للثقل فيما يكثر استعماله كان القياس ان يكون مكسور الميم ومفتوح العين فى الكل فصار ضم الميم والعين خارجا عن القياس (فعلى ماذكره البعض اوزان الآلة خمسة فالاولان قياسيان بالاتفاق اعنى مفعل ومفعال والاول كثر استعمالا من الثانى (واختلف فى الثالث وهو مفعلة بكسر الميم وفتح العين (وظاهر كلام ابن الحاجب فى الشافية انه قياسى ايضا (وقيل ان ما الحق به الهاء سماعى لكن فصلها عن نحو المسعط مما جاء بضمتين فى الحكم بنفى القياس مع ان الجميع سماعى لانه لم يرد بقوله ليس بقياس كون الصيغة سماعية بل اراد ان مضموم الميم والعين ليس كاخواته فى جواز الاطلاق على كل آلة وانما هى اسماء الالات مخصوصة فلا يقال مدهن الا للالة التى جعل للدهن ولو جعل الدهن فى وعاء غيره لم يسم مدهنا وكذا غيره ذكره الجاربردى (وقال التفتازانى ما جاء على مفعلة بكسر الميم وفتح العين يقتصر على السماع هذا (ثم ان المفهوم من كلمات القوم والمصرح فى كلام البعض ان الصيغة الاولى هى الاصل وما عداها متفرع منها بزيادة (ولعله لهذا اختار المصنف هذا الوزن ههنا فاعرف (وقال صاحب المفتاح وعندى ان مفعالا هو الاصل وماسواه منقوض منه بعوض كمكسحة وبغير عوض كمثقب (واختاره السيد عبد الله قال لان المصير من الاثقل الى الاخف هو القياس ولانهم تركوا الاعلال فى مخيط لانه بتقدير مخياط اذ لولا هذا التقدير لقالوا المخاط بالاعلال تبعا لخاط كما قالوا

مقال

مقال تبعا لقال (لكن كثرة الاستعمال وكثرة التفرع بالزيادة تشهدان للاول فتأمل (واعلم ان اسم الآلة مختص بالثلاثى لا يبنى من غيره اذ لا يمكن محافظة جميع حروفه فى مفعل ولا يبنى الا من الفعل المتعدى لان الالة لا تكون الا للافعال المتعدية كما دل عليه مفهومها كما مر فلم يجئ اسمها الا من الافعال المتعدية (و يتصرف كتصرف اسم الزمان من الثلاثى كما فى روح الشروح (فان قيل لم قدم اسم الالة على المرة مع ان دلالة المرة على الحدث الذى هو داخل فى مفهوم الفعل يوجب قران الفعل (اجيب بانه لكثرة دورها بالنسبة اليها ولان المقصود الاصلى من اتخاذ هذين اللفظين معنى المرة والنوع فقط فلا عبرة بدلالتهما على الحدث ولا يبعد ان يقال انها تدل على الحدث المطلق عن العدد وان لم تقصد تلك الدلالة فهى واردة على اصل الفعل بخلاف المرة فانها تدل على الحدث مع زيادة العدد هى المقصود من وضعه والمطلق قبل المقيد (ولعله لهذه العلة اخر المرة والنوع ومبالغة الفاعل واسم التفضيل والتصغير عن سائر المختلفات لان ما تدل هذه الصيغ عليه هو الحدث مع زيادة عدد ونوع او مبالغة او تصغير هى الغرض من وضعها بخلاف سائر المختلفات (ولما كانت المرة والنوع من اقسام المصدر الذى هو اصل فى الاشتقاق اذ هو يدل على جنس الفعل ويتناول المرة والمرتين والمرات وجميع انواعه من الشديد والضعيف والحسن الى غير ذلك مع قلة التغير فى صيغتهما وعمومهما بالنسبة الى ما بعدهما وقلة حروفهما بالقياس الى البعض منه قدمهما فقال (نصرة نصرة) وانما قدم المرة على النوع لكثرتها وفتحة اوله (فى حاشية الاول بناء مره مفرد معناسى بركره يردم اتمك (وفى حاشية

مطلب
نصرة نصرة

الثانى بناء نوع مفرد معناسى بردورلو بردم ايتمك والكرة والنوع معنيا التاء اذهى دالة على الوحدة الشخصية والنوعية ويأتى تمامه ولفظ بردم ايتمك معنى المصدر ولفظ بر معنى الافراد (والمرة فى اللغة الفعلة الواحدة وفى الاصطلاح ما وضع ليدل على كمية الحدث (والنوع فى اللغة كل ضرب من الشئ وكل صنف من كل شئ وهو اخص من الجنس (وفى الاصطلاح هو ما وضع ليدل على كيفية الفعل اى الحدث (ونقل التفتازانى والجاربردى عن شرح الهادى للزنجانى ان المراد بالنوع الحالة التى عليها الفاعل عند الفعل تقول هو حسن الركبة اذا كان ركوبه حسنا يعنى ان ذلك عادته فى الركوب وهو حسن الطعمة اى ان ذلك لما كان موجودا منه صار حالة له ومثله العذرة لحالة وقت الاعتذار والقتلة للحالة التى قتل عليها والميتة للحالة التى مات عليها (واتى بلفظ المفرد فى العنوان بناء على افراد اللفظ والمعنى بدلالة التاء لانهما يتصرفان على ثلثة امثلة فقط وقدم وجهه (ولذا ترك التذكير والتأنيث (وفى بعض الشروح ترك الافراد من العنوان ايضا ويجمعان بالالف والتاء وجمع المرة من الثلاثى المجرد بفتح العين الصحيحة سواء كانت اللام صحيحة اولا نحو نصرات ورميات بفتح الفاء والعين فيهما وفى معتل العين تبقى على سكونها لثقل الحركة على حرف العلة (وجمع النوع من الثلاثى المجرد على فعلات بكسر الفاء وفتح العين ويجوز كسرها اتباعا لكسر الفاء (هذا اذا كان صحيح العين واللام ومعتل العين يجوز فيه السكون والفتح لا الكسر للثقل نحو بيعات بكسر الباء وسكون الياء وفتحها ومعتل اللام الواوى يجوز فيه سكون العين وفتحها

لا الكسر ايضا واليائى يجوز فيه الكسر ايضا وفى المضاعف بسكون العين مطلقا فى المرة والنوع كمدات وعدات هذا (قيل كون المرة والنوع منصوبين كما هو المشهور للتنبيه على وقوعهما فى الاكثر مفعولا مطلقا اقول لا يبعد ان يكون نصبهما ههنا على المصدرية للفعل المتقدم او المحذوف للعدد والنوع ولا يجوز نصبهما بالآلة لانها غير عاملة لعدم مشابهتها بالفعل معنى كالزمان والمكان لان النسبة فى مدلولاتها ليست بنسبة وصفية كما فى الصفات وعمل الصفات وان كان باعتبار اسناد الحدث الى الذات لكن باعتبار كونهما مدلولين بالفعل والفاعل الاصطلاحيين كما فى روح الشروح وذلك بسبب قوة المشابهة للفعل ومن ثمه شرطوا فى عملهما ما شرطوا ليتكامل تلك المشابهة حتى صار الحدث والذات كانهما مدلولان بهما وصيغهما قياسية والضابط انهما من الثلاثى الذى لا تاء فى مصدره فعلة بفتح فسكون للمرة وكسر فسكون للنوع وانما بنيا على هذا الوزن لان الاصل فى مصدر الثلاثى فعل بفتح الفاء وسكون العين كما قال الخليل لان الثلاثى مطلوب فيه الخفة باصل الوضع فرد مصدره الذى لا تاء فيه الى اعدل الاوزان فبنيا عليه فان كان فيه زوائد يحذف كلها كالدخول والخروج فتقول دخلة وخرجة وشذ اتيته اتيانة ولقيته لقاءة والقياس اتية ولقية وكسر الفاء فى النوع لدفع التباسه بالمرة ولم يعكس لان المرة كثيرة والنوع قليل فاعطى الفتح للكثير والكسر للقليل تعادلا وانما زيدت التاء فى المرة لان المصدر المطلق بمنزلة اسم الجنس فكما يفرق بين الجنس والواحد بالتاء كتمر وتمرة وتفاح وتفاحة كذلك يفرق

بين المصدر المطلق والمرة بالتاء وزيدت فى النوع للفرق بين الجنس والنوع او للدلالة على وحدة النوع قال فى الامتحان الوحدة النوعية احد معنى التاء فى نحو دحرجة واستخراجة ومعنى صيغة فعلة بالكسر (وذكر العصام ان الموضوع له بعض المصادر ليس الحدث فقط بل الحدث مع امر زائد كالضربة والضربتين للمرة والضربة للنوع وما هو المرة لفظتان احديهما للحدث والاخرى للعدد وجعل النحاة اياهما مسامحة لاشتراك الاحكام بينها وبين الاسم (اقول وكذا النوع (ويحتمل ان يكون لعدد معنى الهيئة المرية والنوع معنى الهيئة النوعية (واما صيغتهما من الثلاثى الذى مصدره بالتاء فعلى لفظ المصدر بتوصيف واحدة فى المرة وبتوصيف غير الواحدة فى النوع كنشدة واحدة ونشدة لطيفة فالاولى للمرة والثانية للنوع ونحو كراهية واحدة ومحمدة واحدة فى المرة ورحمة واسعة وغلبة قوية ودراية دقيقة وعافية لطيفة فى النوع فالفارق القرائن فان لم يوصف فهو اصل المصدر فان وصف بالواحدة فالمرة وان بغيرها فالنوع (ومما فوق الثلاثى ان كان مصدره غير تائى فبزيادة التاء على لفظه نحو اكرامة وانكسارة واستخراجة وتدخرجة واحرنجامة واحدة اوحسنة فالفارق بين المرة والنوع كما مر (وان كان تائيا فعلى لفظه مع التوصيف كالثلاثى الذى فيه تاء نحو اجازة واحدة ودحرجة واحدة فى المرة وعشيرة عجيبة وتعزية بليغة واجابة سريعة فى النوع (وفى الرضى وان كان فيه تاء خليتها نحو عزيته تعزية واحدة ولو قلنا بحذف تلك التاء والمجئ بتاء الوحدة فلا بأس انتهى (واعلم انه اذا كان للفعل مصدران احدهما اشهر فى الاستعمال

من الاخر فالمرة والنوع يبنيان من الاشهر دون الغريب تقول كذب تكذيبة ودحرج دحرجة واحدة او شديدة وقاتله مقاتلة واحدة او شديدة ولا تقول كذابة ودحراجة وقتالة (ثم اعلم بانه قد يترك التوصيف اكتفاء بقرائن الحال كقوله * ان تا عذرة ان لم يكن نفعت * اى عذر بليغ وقد يذكر الصفة بالاضافة نحو هو حسن الركبة والطعمة وسيء الميتة ذكره نجم الائمة (نصار) فى الحاشية مبالغة اسم الفاعل عفرد مذكر معناسى مبالغه ايله يردم ايديجى برار وغير فى بعض الشروح بقوله زياده يردم ايديجى برار (اقول الكلام فى العنوان والترجمة واضح مما مر فى الفاعل وقد عرفت ايضا وضع الصفات (فالمقصود بالنظر من وضع صيغ المبالغة انما هو معنى المبالغة اى التكثير والتكرير وهو مدلول الصيغة فيها (كما فى روح الشروح فلا عبرة بدلالتها على معنى اسم الفاعل فبالنظر الى حصول امر زائد عليه الحقت بالاسماء التى يراد بها المعانى الزائدة على اصل المعنى (ومن ثمه ذكرت ههنا مع ان رعاية التناسب توجب ذكرها مع اسم الفاعل وقدمر وجه اخر يوجب الذكر بين الاسماء (فان قيل هذه الصيغة فى الصفات كاسم الفاعل والمفعول فلم لم يذكر الموصوف مثل هو وذاك ايضا اجيب بانه اكتفاء (واعلم ان اوزان المبالغة للفاعل سماعية وترتقى الى سبعة عشر (منها ما ذكره المص (ومنها فعول نحو جهول لكثير الجهل ومنوع لكثير المنع وهذا الوزن اذا كان بمعنى الفاعل وذكر الموصوف يستوى فيه المذكر والمؤنث اكتفاء بالموصوف نحو رجل شكور وامرأة شكور واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان حذرا عن الالتباس واذا كان بمعنى المفعول

مطلب نصار

يؤتى بالتاء فى المؤنث ذكر الموصوف اولا نحو ناقة حلوبة (ويأتى هذا الوزن ايضا الصفة المشبهة نحو وقور فتخصيص الاوزان بالمبالغة بالنسبة الى الفاعل لغير المبالغة ومنها فعيل نحو رحيم بمعنى الراحم مع المبالغة (كما فى شرحى الزنجانى للسعد والشريف الجرجانى وفى انوار التنزيل بنى للمبالغة من رحم بالكسر (قال المولى عصام الدين فى الحاشية ورحيم كما يجئ صفة مشبهة يجئ مبالغة للفاعل (ونقل عن الزمخشرى كل ماهو معدول عن اصل فهو للمبالغة ورحيم ورحوم ورحمن للمبالغة اذا الكل معدول عن راحم (وعد فى الرضى عن سيبويه وزن عليم من مبالغة الفاعل واختاره فى الميزان وقدمر عن ابن هشام ان فعيلا بمعنى فاعل لايكون الا للمبالغة بخلافه بمعنى مفعول فليحفظ (ثم ان هذا الوزن ان كان مشتقا من الفعل اللازم لايكون الا بمعنى الفاعل ولايستوى فيه المذكر والمؤنث بل الحق التاء فى المؤنث الا اذا انقل الى الاسمية فانها لاتلحق فاذا وجدت بعد النقل فالظاهر انها تاء التأنيث الملحقة قبل النقل (وان كان مشتقا من المتعدى يجوز ان يكون بمعنى المفعول والفاعل وبالقرينة يختص باحدهما فاذا كان للمفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث اذا ذكر الموصوف نحو رجل قتيل وامرأة قتيل اى مقتولة (وان لم يذكر الموصوف فلابد من التاء خوف اللبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلته (وكذا اذا نقل الى الاسمية يفرق بالتاء دلالة على النقل وان ذكر الموصوف نحو كبش ذبيح ونعجة ذبيحة والذبيح اسم المذبوح واذا كان فعيل للفاعل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء سواء اجريا على الموصوف اولا نحو رجل نصير وامرأة نصيرة اى

ناصرة

ناصرة ومررت بنصير فلان ونصيرته (فان قيل لم اعطى لاستواء فى فعيل للمفعول وفى فعول للفاعل (قلنا تعادلا بينهما (فان قيل فلم لم يعكس (قلنا لان فى فعول ثقلا لاشتماله على الضمة والفاعل كثير الاستعمال لجريانه فى الافعال كلها ولاشك ان فى الاستواء خفة فاعطى لما هو كثير الاستعمال هذا (وذكر نجم الائمة انه قد جاء شئ من فعيل بمعنى فاعل يستوى فيه المذكر والمؤنث حملا على فعيل بمعنى مفعول نحو سديد وسديس وريح حريق ورحمة الله قريب ويلزم ذلك فى سديس وحريق هذا كلامه (ويأتى هذا الوزن للصفة المشبهة ايضا وقدمر ومنها فعيل بكسرتين مع تشديد العين نحو صديق وفسيق لكثير الصدق والفسق (ومنها فعال بضم الفاء وتخفيف العين نحو كبار وعجاب للبليغ فى الكبر والعجب (ومنها فعال بضم فتشديد نحو طوال وجهال لكثير الطول والجهل وهذا الوزن مشترك بين جمع المذكر المكسر لاسم الفاعل وبين المبالغة (وقال فى شرح الميزان من نجم الائمة فعال بالضم والتخفيف مبالغة فعيل وهو من باب كرم كثير كشجيع وشجاع وكبير وكبار وطويل وطوال وقل فى غيره كعجيب وعجاب فان شددت العين كان ابلغ انتهى (ومنها فعالة بالفتح والتشديد نحو علامة لكثير العلم ونسابة لكثير العلم بالانساب ومنها مفعل بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين نحو مجذم يقال سيف مجذم اى كثير القطع وهذا الوزن مشترك بينه وبين الآلة (ومنها مفعال بكسر فسكون نحو مدرار يقال سحاب مدرار اى كثير المطر ومسقام لكثير السقم اى المرض وهذا الوزن ايضا

مشترك بينــه و بين الالة كمفتاح ومنها مفعالة بالكسر فالسكون نحو مجذامة لكثير القطع للمودة (وقيــل الفيصل القاطع للامور (ومنها مفعيل بكسر فسكون نحو معطير لكثير التعطر ومكثير مبـالغة الكثير اى فى الكلام فان اصـل الكثرة مدلول المادة ومدلول الصيغة المبالغــة فيها كما فى روح الشروح (ومنها فعل بضمتين نحو غفل لكثير الغفلة وهذا الوزن مشترك بينــه و بين الصفة المشبهة كجنب (ومنها فعـل بفتح فضم نحو يقظ قال فى روح الشروح هو مبالغة يقظان (ومنها فاعلة بكسر العين نحو راوية لكثير الرواية فى القصص و فى مختار الصحاح رجل راوية للشعر والهاء للمبالغــة (ومنها فعولة بفتح الفاء وتخفيف العين المضمومة نحو فروقة لكثير الفرق بفتحتــين وهو الخوف (قال فى روح الشروح مبالغة فرق صفة مشبهة ومنها فيعول بفتح الفاء وسكون الياء وضم العين نحو قيوم اصله قيووم من قام بالامر اذا حفظــه (قال فى انوار التنزيل القيوم الدائم القيـام بتدبير الخلق و حفظه فيعول من قام بالامر اذا حفظه انتهى (ومنها فعلة بضم الفاء وفتح العين نحو ضحكة ولعنــة لكثير الضحك واللعنة وان اسكنت العين مع ضم الفاء يصير بمبالغــة اسم المفعول فقط وقيل يشترك بين مبالغة الفاعل والمفعول قال فى مختـار الصحاح رجل لعنــة يلعن الناس كثيرا ولعنــة بالتسكين يلعنه ورجل ضحكة بفتح الحاء كثير الضحك وضحكة بسكونها يضحك منــه كثيرا وقد عد فى الميزان من اوزان مبالغــة الفاعل ايضا نحو حذر بفتح فكسر وفاروق بضم الراء (وجبان بفتح الجيم وتخفيف الباء (ورحمن ونحرير

بكسر النون وسكون الحاء (وقد عد نحو حذر منها ايضا نجم الائمة فى شرح الكافية عن سيبويه (وقال فى شرح الشافيــة والعمل من مبالغة اسم الفاعل لكثير العمل واستعملوه فى معنى النسبة (قال فى القاموس رجل عمل ككتف ذو عمل او مطبوع عليه وقد مر ذكر الرحمن عن الزمخشرى (ثم ان صيغة المبالغة كفعال ومفعال وفعول قد تبنى من افعل نحو دراك وحساس من ادرك واحس ورشاد من ارشد ومهوان من اهان وقد سبق بعض منها فى اسم الفـاعل فلا تغفل (وقد تؤخذ من الاسم لاهل ذلك المعنى نحو جمال وبغال وحمار وخمار وسكان من الجمل والبغل والحمـار والخمر والسكين (واعلم انه قال فى الاتقان عن البرهان الرشيدى كل المبالغــة فى صفته تعـالى مجاز فاستحسنه تقى الدين السبكى وعن الزركشى التحقيق ان صيغ المبـالغة قسمان احدهمـا ما تحصل المبالغة بحسب زيادة الفعل (الثانى ما تحصل فيــه تعدد المفعولات ولاشك ان تعددها لايوجب للفعـل زيادة اذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة متعددة وعلى هذا القسم تنزل صفاته تعـالى مثل (فعال لما يريد) لان صفته تعالى متناهية فى الكمال فلا يمكن المبـالغة بالمعنى الاول من شرح الطريقة (فان قيل لم جعل صيغة المبالغة للفاعل دون المفعول (اجيب بان معنى المبـالغة قوى فجعلها للفاعل العمدة اولى (فان قيـل لم اختار المصنف وزن فعال من بين الاوزان (قلنا لانه اشتهر امره فى كثرة الاستعمال ولانه اصل مطرد ولذا يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث على القياس المشهور (واما الاوزان التى فى آخرها تاء المبالغة نحو فعـلة وفعالة فتجمع على غير الجمع الصحيح فيكون

صيغة التأنيث منهما كصيغة التذكير (ويستوى المذكر والمؤنث
ايضا فى مفعيل ومفعال ومسكينة محمول على فقيرة حمل النظير
على النظير كذا فى روح الشروح (وفى الميزان يستوى المذكر
والمؤنث فى اوزان مبالغة الفاعل غير الفعيل كعليم لكن فى الرضى
شرابون وحسانون بضم الحاء وفتحها وفسيقون ابنية للمبالغة
لايستوى فيها المذكر والمؤنث فيجمع الجميع جمع الصحة بالواو
والنون وبالالف والتاء فهذه الاوزان الثلثة لاتجمع جمع التكسير
واما بناء المبالغة الذى على مفعال كمهواء ومهدار وعلى مفعيل
كمعضير ومعطير او على مفعل كمدعس ومطعن او على فعال
كصناع وحصان او على فعال كهجان او على فعول كصبور
فيستوى فى جميعها المذكر والمؤنث ولايجمع شئ منها جمع
السلامة الا فى ضرورة الشعر وتكسير فعال وفعال وفعول سيأتى
فى المطردة لاسم الفاعل واما تكسير مفعال ومفعيل فعلى مفاعيل
كمقاليت ومآشير فى مقلات ومئشير وجمع مفعل مفاعل كمداعس
فى جمع مدعس (ثم اعلم بان النسخ ههنا مختلفة ففيما رأينا من
نسخ المتن صيغة المبالغة بعد المنسوب وهو مناسب للمنسوب
واسم التفضيل فى الصفة والزيادة فى المعنى والاشتقاق
فان المنسوب فى حكم المشتق (وفى نسخ الشروح هى ههنا
وهو انسب بحسب الاطراد لاول الامثلة لانه وارد على طريقة
المصدر واسم الفاعل ولذا اقتفينا ثرهم لكن الانسب على هذا
ان يقدم المنسوب على المصغر ليكون على وفق المصدر واسم
الفاعل والمفعول التى فيها زيادة على اصل المصدر واسم الفاعل
والمفعول كما لايخفى (اللهم الا ان يقال التصغير يتعلق بالفاعل

والمفعول

والمفعول ويورد فى الجامد معنى الصفة الاترى ان معنى رجيل
رجل صغير فالمصغر بمنزلة الموصوف مع صفته يدل عليه جمعه
جمع التصحيح نحو رجيلون كما سيأتى فى بابه (وقيل ذكرها ههنا
لكونها من زمرة الاسماء مع اقتضاء الادلة بسبق ماسبق عليه
من الاسماء والمقصود الاصلى هو معنى المبالغة ولايخفى انه لايكون
وجه التخصيص ههنا (والحاصل انه لكل من النسختين وجهة
فولها وقد وقع فى بعض الشروح ههنا تصور للمبالغة ايضا
بعد نصار ووجهه بان صيغة المبالغة عند الجمهور محصورة
فى ثلث فعال وفعول ومفعال على ماقيل فذكرهما المصنف
وترك مفعال لقلة استعماله (وفى الرضى ابنية المبالغة العاملة اتفاقا
بين البصريين ثلثة ضراب وضروب ومضراب وهذه الثلثة
محول اليها اسماء الفاعلين من الثلاثى عند قصد المبالغة انتهى
فليتأمل (نصير) اسم تصغير ويقال له المصغر ايضا ومعناه مطلب نصير
بالتركية يردم ايجك ومافى الحاشية من لفظ اسم تصغير مفرد
مذكر معناسى يردم ايجك بارجكز فسهو ظاهر وخطاء فاحش
من القاصرين بل هو تعبير عن تصغير الفاعل ومعناه اعنى
نو يصر تصغير ناصر بل ليس معناه ايضا فان معنى نو يصر
بالتركية يردم ايدجى بارجكز لايردم ايجك بارجكز فان قلة
الحدث لازمة لتحقير الذات وان كان تصغير الصفات راجعا
الى الاوصاف كما سيأتى (فقول المص نصير تصغير نصرا ومعناه
ما ذكرناه كما فى روح الشروح فعلى هذا لايتصرف بالتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث كمكبره (اللهم الا ان يقال انه مصغر
ناصر تصغير الترخيم وسيأتى لكن فيه تأمل فتأمل نعم المصغر

يثنى ويجمع اذا كان مكبره مما يثنى ويجمع نحو رجيل رجيلان
رجيلون فى تصغير رجل فيجمع المصغر جمع السلامة كسائر
الصفات لانه تخالفها من حيث لا يجرى على الموصوف
جريها (وانما لم يجر لان جرى الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها
على الموصوف المعين (واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف
المعين معا اذ معنى رجيل رجل صغير فوزانه وزان نحو رجل
ورجلين فى دلالتهما على العدد والمعدود معا فلم تحتاجا الى ذكر
عدد قبلهما ذكره نجم الائمة (والمصغر فى الاصطلاح اللفظ الذى
زيد فيه شئ ليدل على التقليل فالمزيد فيه كالجنس وليدل على التعليل
يخرج ما سوى المعرف اذ دلالة الزيادة على القلة من خواصه
(وذكر اللفظ دون الاسم ليشمل نحو ما احيسنه فعل تعجب
فان شذوذه على ما يأتى على تقدير كونه مصغرا مع كون التصغير
من خواص الاسماء (وانما قلنا زيد فيه شئ ولم نقل ياء لان الزيادة
غير منحصرة فى الياء بل قد يزيد معها شئ اخر كالالف وتقييد
الياء بكونها ثالثة كما وقع فى عبارة البعض غير صحيح اذ فى البعض
لا يكون كذلك نحو ذيا وتيا (والكل ستطلع عليه (فان قلت على
التعريف بانه لا يتناول التصغير للتعظيم كقول الشاعر وكل اناس
سوف يدخل بينهم * دويهية تصغر منها الانامل * فصغر الداهية
والمراد بها الموت واى داهية اكبر منه ولا التصغير للشفقة كما يقال
يا بنى (قلت الداهية اذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول
فالتصغير لتقليل المدة فيكون لتقريب ما يتوهم بعده (وايضا
المراد ان اصغر الاشياء قد يفسد الامور العظام كحتف النفوس
قد يكون بالامر الصغير الذى لا يبالى به (وقد يجاب ايضا بان يحمل

الشئ على نقيضه ويكون من باب الكناية يكنى بالصغر عن بلوغ
الغاية لان الشئ اذا جاوز حده جالس ضده وبان تحقير الداهية
ادعاء على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها واما تصغير الشفقة
فداخل ايضا فى التعريف لان الشفقة لا تنافى التقليل فيكون
التصغير مع افادته التحقير مفيدا للشفقة والتلطف لان الصغار
يشفق عليهم ويلطف بهم (واعلم ان للتصغير معانى ثلثة الاول
تحقير ما يجوز ان يتوهم عظمه سواء كانت جهة الحقارة مبهمة
كتصغير العلم واسم الجنس كقولك عمير ورجيل اخبرت بالحقارة
من غير بيان ان التحقير الى اى شئ يرجع الى الذات ام الى الصفة
فجهة الحقارة مبهمة فيهما (او معينة كتحقير الصفات المشتقة
فان التحقير فيها راجع الى الاوصاف التى يدل عليها الفاظ
الصفات نحو عويلم وزويهد فى تصغير عالم وزاهد تحقره
من جهة قلة علمه وزهده ونحو اسيود فان معناه ان السواد فيه
ليس بتام (والثانى تقليل ما يجوز ان يتوهم كثرته كتصغير الجمع
فان المراد من تصغيره تقليل العدد فمعنى عندى غلمية اى عدد
قليل من الغلمان وهذان المعنيان هما الشايعان الكثيران فى هذا
الباب (والمعنى الثالث شاذ قليل الوقوع وهو تقريب ما يجوز
ان يتوهم بعده ومجيئه فى الظرف اكثر منه فى غيره كقولك
جئتك قبيل الشهر (والمراد من تصغيره قرب مظروفه مما اضيف
اليه من الجانب الذى افاده الظرف اى قرب المجئ من الشهر من
جانب القبلية (فقولنا فى التعريف ليدل على التقليل ليشمل معانيه
الثلثة فاعرف (ثم ان التصغير من خواص الاسماء لا يدخل الحروف
والافعال لان معنى التصغير الوصف بالصغر وهما لا يوصفان

واما نحو مااحسنه فشاذ وانما جوزوا التصغير فى فعل التعجب دون سائر الافعال لانه لتجرده عن معنى الزمان ومشابهته لافعل التفضيل فى امور كثيرة صار كانه اسم فيه معنى الصفة كاسود واحمر وتصغير الصفة كما عرفت آنفا راجع الى الوصف المضمون لا الى الموصوف نفسه ولا الى سائر صفاته (فكذا هنا فانه لو صغر زيد لم يعلم ان تصغيره من اى جهة فقيل مااحيسن زيدا بتصغير الشفقة والتلطف ليعلم ان تصغير زيد من جهة الحسن لا من غيرها ذكره الرضى (ثم الاسم اما ان يكون فيه مانع من التصغير اولا والاول لا يصغر كما يجئ (والثانى اما متمكن او غير متمكن والمتمكن باعتبار التصغير قسمان قياسى وشاذ (والقياسى اما فى الجمع او فى المفرد والمراد بالاسم المتمكن الاسم المعرب او المبنى الغير اللازم كخمسة عشر فان تصغيره على تصغير المعرب كما سيأتى (و بغير المتمكن المبنى اللازم فتقول الاسم المفرد المتمكن الذى ليس فيه مانع ان كان ثلاثيا فالمصغر منه على وزن فعيل بضم الفاء وفتح العين وبزيادة الياء الثالثة الساكنة نحو نصير وضريب فى تصغير نصر او ضرب وانما ضم الفاء لان المصغر فرع المكبر ودال كما يدل الفعل المبنى للمفعول على المبنى للفاعل فضم مثله اولا يكون اللفظ موافقا للمعنى وذلك لانه لما كان فى المعنى تقليل جعل فى اللفظ تقليل بان يضم اوله لان فى الضم تقليلا اذ المخرج يصغر بانضمام الشفتين وانما فتح ثانيه ولم يكتف بضم الاول بجواز ان يكون اول المكبر مضموما فلا يحصل الفرق وانما اختير الفتح جبرا لضم اوله ولخفته من الكسر ولئلا يلزم فعل و زيدت الياء لانه قد لا يحصل الفرق بين المصغر والمكبر كما فى صرد اسم طائر (وخصت الياء

بالزيادة لكونها اخف من الواو ولم يزد الالف لانه يلتبس بالجمع المكسر اذ الالف يقع علامة له كثيرا (ولم يعكس للتعادل اثقل الجمع وخفة المصغر (وانما جعلت ثالثة لان الحرف الثالث فى الفعل المبنى للمفعول ينقلب يا اذا كان حرف لين كدعى واقيم فناسب ان تزاد الياء ثالثة لما بينهما من المشاكلة (ولانها لو زيدت اولا لالتبس بالمضارع ولو فى بعض المواضع (ولو زيدت ثانية انقلبت واوا لضم ماقبلها فتعين ان تكون ثالثة اذ لا يمكن ان تكون فى الاخر خوف اللبس بياء الاضافة (فلما تعين ان تكون ثالثة فى الثلاثى فكذا فى غيره (واما سكونها فلانه الاصل فى الزوائد ولئلا تنقلب الفا (وان كان الاسم المتمكن المذكور رباعيا فالمصغر منه يجئ على وزن فعيعل بضم الاول وفتح الثانى و بالياء الثالثة الساكنة و بكسر الرابع نحو دريهم ومكيرم واحيمر فى تصغير درهم ومكرم واحمر (وانما كسر الرابع لان حق هذه الياء ان يكون ماقبلها مكسورا لتصير مدة حقيقة لانها جارية مجرى المدة فى ان سكونها دائم الا انه لما وجب فتح ماقبلها لما ذكرنا كسر مابعدها طلبا للتعادل (ولم يكسر فى الثلاثى لان مابعدها فيه حرف اعراب يتغير بالعوامل فلا يجوز ان يكسر بكسرة لازمة (وان كان خماسيا مجردا لا يصغر على الافصح (واذا صغر على ضعفه ففيه ثلثة اوجه احدها وهو الاجود ان يحذف الخامس لحصول الثقل عنده فيقال جحيمر فى تصغير جحمرش (والثانى ان يحذف ما اشبه الزائد اين كان اى ما كان من حروف اليوم تنساه مشابها بواحد منها فيقال فى تصغير جحمرش وفرزدق جحيرش وفريزق بحذف الميم لانه من الزوائد وان اصليا ههنا و بحذف

الدال لشبهها بالتاء من الزوائد ذكره الجار بردى (والثالث ان يبقى حروفها تقول فى سفرجل سفيرجل بكسر الجيم على ما سمعه الاخفش و بفتحة على ما حكى سيبويه عن بعض النحاة (وقال الخليل او كنت محقرا الخماسى بلا حذف شئ منه لسكنت الحروف الذى قبل الاخير فقلت سفيرجل قياسا على دنينير لان الياء ساكنة ذكره نجم الائمة (واما اذا كان الخماسى غير مجرد والرابع مدة فتصغيره (فعيعيل بضم الاول وفتح الثانى و بالياء الثالثة الساكنة و بكسر الرابع وقلب المدة ياء ان لم تكن ياء نحو دنينير و مفيتيح فى دينار ومفتاح وكريديس فى كردوس (وكذا وزان افعال غير جمع نحو اعيشير فى اعشار واما جمعا فلا يكسر ما بعد الياء محافظة لالف الجمع كاجيمال فى اجمال لان الجمع يستنكر فى الظاهر تصغيره فبقلب الفه ياء لم يعلم انه مصغر الجمع لما بينهما من التباين فى الظاهر (وكذلك يكسر ما بعد الياء فى نحو اخراج مصدر اخرج لان تصغير المصدر لا يستنكر استنكار تصغير الجمع (واما ما لم يكن الرابع منه مدة من الخماسى وما كان حروفه اكثر من الخمسة فسيأتى حكمهما (والحاصل ان امثلة التصغير لا تتجاوز عن ثلثة لانه ان كان ثلاثيا على اى وزن كان فتصغيره فعيل وان كان رباعيا مع المدة الرابعة فعيعيل و بدونها فعيعل (وحكى الاصمعى فى عنكبوت عنيكبيت وعناكبيت وهو شاذ كذا فى الرضى (واعلم انه لا يعتبر فى التصغير الاصول والزوائد تسهيلا للضبط فيراد بفعيل وفعيعل وفعيعيل صورة الحروف والحركات من كون الاول مضموما والثانى مفتوحا والثالث ياء التصغير والا لزم ان يقال فى جعفر (ومكرم (وعنسل انها تصغر

على فعيلل ومفيعل وفنيعل (وكذا فى الجميع فيؤدى الى الكثرة ومن ثمه كرروا العين دون اللام مع ان عادتهم تكرير اللام لمعرفة الاوزان كما سبق فى الماضى (ثم اعلم بان الاعتبار فى البنية انما هو بدون الفى التأنيث والالف والنون (ففعيلى وفعيلان من باب فعيل وفعيعلاء وفعيعلان ونحوه من باب فعيعل (تنبيه) ماذكرنا من فعيعل وفعيعيل بكسر الرابع فى الرباعى والخماسى اذا لم يكن فى الاسم تاء التأنيث والفاه والالف والنون الشبيهتين بهما (واما اذا كانت فلا يكسر ما بعد ياء التصغير بل يفتح وجوبا لان التاء بمنزلة كلمة ركبت مع اخرى كبعلبك وو جوب المحافظة على الالفين ما امكنت ولشبه الالف والنون بهما نحو طليحة فى طلحة وحبيلى وحميراء فى حبلى وحمراء وسكيران فى سكران وتقول فى التثنية والجمع حبيليان و حميراوان وحبيليات وحميراوات بالياء فى الاول للاضطرار و بالواو فى الثانى اجراء للممدودة فى القلب قبل الف التثنية والجمع مجرى مقصورة قيدنا الالف بالتأنيث لانهم يقولون فى تصغير معزى وكساء معيز وكسى (قال نجم الائمة الرضى وقد يجئ اسماء فى اخرها الف للعرب فيها مذهبان منهم من يجعل تلك الالف للتأنيث فلا يقلبها فى التصغير ياء ومنهم من يجعلها لغير التأنيث فيكسر ما قبلها و يقلبها ياء وذلك نحو علقى وزفرى وتترى فمن نونها قال عليق وزفير وتتير وكذا يجئ فى الممدود ما لهم فيه مذهبان كغوغاء من نونه وجعله فعلالا كزلزال (قال فى تصغيره غويغى ومن لم ينونه وجعله كحمراء قال غويغاء (وقيدنا الالف والنون بالمشبهتين بالفى التأنيث لانك تقول فى تصغير سرحان وسلطان وشيطان سريحين وسليطين

وشيطين بكسر الحاء والطاء وقلب الالف ياء فان الالف والنون
ذا لم تشابها بهما يكسر ما بعد ياء التصغير فتقلب الالف ياء بخلاف
المشبهتين بهما وليس شرط مشابهتهما بهما انتفاء التاء او العلمية
كما فى باب غير المنصرف (بل اذا اردت تميز ما تقلب الفه ياء مما
لا تقلب (فاعلم انهما اذا كانت فى علم مرتجل نحو عثمان وعمران
وسعدان شابهتاهما لان تاء التأنيث لا تلحقها الا قبل العلمية لارتجالها
ولامعها لانها مانعة كما عرف فى موضعه تقول عثيمان وعميران
وسعيدان (وكذا اذا كانتا فى صفة ممتنعة عن التاء كجوعان وسكران
فتقول جويعان وسكيران (وان لم تمتنع من التاء كالعريان والندمان
والصميان والقطوان بفتحتين فى الاخيرين شبهتا بالالف والنون فى
باب سكران لكونها صفات مثله وان لحقها التاء (وقيل عريان ونديمان
وصميان وقطيان (وان كانتا فى الاسم الصريح غير العلم ينظر
فان كان الالف رابعا مساويا ذلك الاسم لاسم آخره لام قبلها الف
زائدة فى عدد الحروف والحركات والسكنات وان كان مغايرا له
وزنا حقيقيا قلب الفه فى التصغير ياء تشبيها لهما بذلك الالف
وذلك فى ثلثة اوزان فعلان وفعلان وفعلان كحومان وسلطان
وسرحان فان نون حومان فى موقع اللام فى جبار وزلزال وموقع
نون سلطان كلام زنار وطومار وموقع نون سرحان كلام سربال
ومفتاح فتقول حويمين وسليطين وسريحين كزليزيل وطويمير
ومفيتيح (وان لم يكن الاسم المذكور مساويا كما ذكرنا كظربان
بفتح الظاء المعجمة وكسر الراء على وزن قطران وكسبعان بفتح
السين وضم الباء الموحدة (قيل لم يجئ على هذا الوزن كلمة غيره
وكفعلان بكسرتين ان جاء فى كلامهم تشابهان بالالف والنون

فى

فى باب سكران تقول ظريبان وسبيعان (واما اذا كانت الالف
فوق الرابعة (فان خامسة كزعفران واقربان وافعوان شبهت
بالف التأنيث فقيل زعيفران وعقيربان وافيعيان (وشذ اسيطينة
فى اسطوانة حيث حذف الواو فصارت الالف رابعة والقياس
اسيطيانة وكذا قياس انسان انيسين كسريحين لكن لما زيدت
الياء قبل الالف شذا صارت الالف خامسة فقيل انيسيان (وان
كانت الالف فوق الخامسة (فان كان فى جملة الحروف المتقدمة
عليها ما يلزم حذفه بحيث يصير الالف بعد حذفه خامسة بقيت
على حالها تقول فى عبوثران عبيثران لان الواو زائدة وان لم يكن
كذلك حذفت الالف والنون كما تقول فى قرعبلانة قريعب لانك
تحذف الاصلى قبلهما فكيف لا تحذفان (واما العلم المنقول عن
الشئ فحكمه حكم المنقول عنه تقول فى سرحان وورشان بفتحتين
وسلطان اعلاما سريحين ووريشين وسليطين يكون قبل
التصغير غير منصرف للعلمية والالف والنون وينصرف بعده
لزوال الالف بانقلابها ياء وكذا تقول فى ظربان واقربان وسكران
وندمان اعلاما ظريبان وعقيربان وسكيران ونديمان كما
كانت قبل العلمية (ثم النحاة قالوا فى تعريف الالف والنون
المشبهتين بالفى التأنيث كلما قلب الفه فى الجمع ياء فاقلبها
فى التصغير ايضا ياء وما لم تقلب فى التكسير لا تقلب فى
التصغير (وهذا رد الى جهالة ولا يطرد فى ظربان لانهم قالوا فى جمعه
ظرابين (وما لم يعرف هل يقلب الفه فى التكسير او لا اختلفوا
فيه (فقال السيرافى وابو على لا تقلب حملا على باب سكران لانه
هو الاكثر (وقال الاندلسى يحتمل ان يقال الاصل عدم التغيير

وان يقال الاصل الحمل على الاكثر فيغير والكل فى الرضى
* ثم ان الاسم الذى اريد تصغيره اما ان يكون فيه تغيير اولا
والثانى حكمه ظاهر واما الاول فعلى ثلثة انواع (النوع الاول
مايكون التغيير فيه بالقلب فالقلب فيه ان كان لازما بان كان
علة القلب فيه ثابتة فى المكبر والمصغر كقائم بالهمزة وتراث
اصله وراث فيقال قويئم بالهمزة وتريث فلا يرد الى اصله
(وان لم يكن لازما بان كانت العلة فيه فى المكبر دون المصغر فيرد
الى اصله فيقال بويب ونييب ومويزين ومييقظ فى تصغير باب
وناب وميزان اصله موزان وموقظ اصله ميقظ واما عييد
فى تصغير عيد اصله عود والواجب عويد فللفرق بينه وبين
تصغير عود ولذا جمعوه على اعياد فرقا بينه وبين جمع عود
(النوع الثانى ما كان التغيير فيه بالحذف والمراد مالم يبق من
حروفه الاصول الا حرفان (فان كان من غير زيادة شئ رد المحذوف
ليمكن بناء فعيل سواء كان المحذوف فاء او عينا او لاما تقول فى كل
ومذ اسمين ودم اكيل ومنيذ ودمى (وان كان مع زيادة فان امكن
جعل الاسم بها على فعيل يستغنى عن المحذوف تقول فى ميت
وزنه فيل مييت ولو رددت المحذوف قلت مييت وفى ناس نويس
من الانس ففاؤه محذوف ولو رد لقيل انيس (وان لم يمكن وجب
الرد وذلك قسمان احدهما ان يكون الزيادة همزة كابن واسم
لان حذف الهمزة يخل بفعيل واثباتها مع تحرك مابعدها خلاف
وضعها فوجب الرد (والثانى ان تكون الزيادة تاء التأنيث كبنت
واخت والاصل بنوة واخوة حذفوا الواو وجعلوا التاء عوضا
عنها ولذلك يكتبونها طويلة ويقفون عليها بالتاء وسكنوا

ماقبلها فلو بنيت فعيلا من غير رد المحذوف لاعتدت بتاء التأنيث
وهى فى حكم كلمة اخرى (فوجب الرد ليمكن البناء فان رددت
المحذوف زالت العوضية فزال حكمها فلذلك تقف عليها هاء وتكتبها
هاء وتحرك ماقبلها فتقول بنية واخية (النوع الثالث مايكون
التغيير فيه بالزيادة وهو اربعة اقسام (القسم الاول مايكون
الزيادة فيه حرف تأنيث فان كانت تاء ظاهرة تثبت ابدا
كضويربة فى تصغير ضاربة والمقدرة تظهر فى الثلاثى كعيينة
واذينة فى تصغير عين واذن (واما عريب وعريس فى تصغير
عرب وعرس فشاذان والقياس بالتاء ولا تظهر فى الرباعى الا
ماشذ من نحو قديدمة ووريئة فى تصغير قدام ووراء والالف
المقصورة الرابعة تثبت نحو حبيلى فى حبلى (والخامسة فما فوقها
تحذف تقول فى جحجبى بسكون الحاء المهملة بين الجيمين وبالباء
الموحدة جحيجب وفى حولايا حويلى منصرفا لزوال الف التأنيث
والممدودة تثبت فى الثلاثى وغيره (القسم الثانى مايكون الزيادة
كلمة برأسها فتثبت تقول فى بعلبك بعيلبك وكذا المركب المتضمن
للحرف والمضاف تقول خميسة عشر عددا واسما وفى اثنى عشر
واثنتى عشرة ثنيا عشر وثنيتا عشرة (وتقول ابى بكر وعبيد الله
(القسم الثالث مايكون الزيادة فيه المدة فالثانية تقلب واوا
ان لم تكن واوا كضويرب وضويريب فى ضارب وضيراب
والثالثة قلبت ياء وادغمت فيها ياء التصغير كرسيلة واديية
فى رسالة واداوة وستقف تمامه (والرابعة تقلب ياء ايضا نحو
كريديس فى كردوس ومفيتيح فى مفتاح ونحو حبيلى وحميراء
وسكيران للمحافظة على الالفات كما عرفت (وان كانت ياء تبقى

على حالها كقنديل فيقال قنيديل (القسم الرابع مايكون الزيادة غير ماذكر فى الاقسام الثلثة فان كانت فى الثلاثى وان كانت واحدة فظاهر لامكان بناء التصغير منه من غير تغيير نحو مكيرم فى مكرم (وان كانت اثنتين ولم يكن احديهما مدة واقعة بعد كسرة التصغير اذ قد علم حاله فى القسم الثالث كمفيتيح فان كانت احديهما فضلى من الاخرى تبقى الفضلى وتحذف الاخرى كطيلق ومضيرب ومغيلم ومقيدم فى منطلق ومضارب ومغتلم ومقدم فان فى منطلق مثلا زيادتين الميم والنون وللميم فضل على النون اذ فائدتها مختصة ببناء اسم الفاعل فهى موضحة للمسمى بخلاف فائدة النون فانها عامة فى جميع الامثلة ولكون الاول اولى بالابقاء والاطراد زيادة الميم فى جميع اسم الفاعل والمفعول (وان لم تكن احديهما فضلى بل تسا ويتا فى الفائدة فانت مخير فى حذف ايتهما شئت كقلنسوة فان النون والواو زائدتان ولامزية لاحديهما على الاخرى (فان شئت حذفت الواو وقلت قلينسة (وان شئت حذفت النون فقلت قليسية واصله قليسوة قلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها (وان كانت الزيادة ثلثا غير المدة الواقعة بعد كسرة التصغير اذ هى تبقى ابدا كقيديم فى مقاديم جمع مقدام تبقى الفضلى من الثلث فتقول مقيعس فى مقعنسس فتحذف النون والسين وتبقى الميم لانها فضلى كما عرفت هذا اذا كان الزيادة فى الثلاثى وفى الرباعى تحذف غير المدة المذكورة مطلقا واحدا او اكثر له مزية اولا تقول فى محرنجم حريجم بحذف الميم والنون ليمكن بناء التصغير وتقول قشيعر فى مقشعر والمدة المذكورة لاتخل بالبناء كحريجيم فى احرنجام

فانه فعيعيل (ثم انه يجوز التعويض عن حذف الزائد بمدة بعد كسرة التصغير ان لم يكن فيه المدة تقول مغيليم بتعويض الياء عن التاء فى مغتلم (والفائدة فى الحذف والتعويض بمدة ان ذلك غير مخل بالبناء بخلاف بقاء الزائد (وان كان فيه المدة فلا يمكن التعويض لاشتغال محله بمثله كما تقول حريجيم فى احرنجام (واعلم انه اذا ولى ياء التصغير واو كعروة او الف منقلبة كعصا او زائدة كرسالة قلبت ياء وادغمت ياء التصغير فيها فيقال عرية وعصية ورسيلة وكذلك الهمزة المنقلبة بعد الالف نحو عطاء اصله عطاو فقيل عطيو (ثم قلبت الواو ياء لتطرفها فحصل عطيى ثم حذفت الياء الاخيرة فقيل عطى واسيود وجديول فى اسود وجدول فغير لغة فصيحة واذا اجتمع عند التصغير ثلث ياآت فى الكلمة حذفت الاخيرة نسيا على الافصح وجعل الاعراب على ماقبلها استثقالا للياآت وحذفت الاخيرة لكثرة تطرق التغيير الى الاخر كعطى وقد مر آنفا وادية وغوية ومعية ولاصل اديية وغوبية ومعيوية بحذف الالف ليمكن البناء تقول هذا عطى رأيت عطيا ومررت بعطى (وقياس احوى صفة مشبهة من الحوة احى بحذف الاخيرة غير منصرفة للصفة ووزن الفعل اذ التصغير لايمنع من اعتباره الى هنا

مطلب الجمع

انتهى باب الاسم المفرد المتمكن (واما اذا كان الاسم المتمكن جمعا (فان كان جمع قلة يصغر على بنائه لقرب القلة من معنى التصغير فتقول فى اكلب واجمال اكيلب واجيمال ويجوز رده الى الواحد تقول كليبات وجميلات وتقول فى الزيدون والهندات الزييدون والهنيدات (وان كان جمع كثرة ففى تصغيره مذهبان ولا يجوز تصغيره على بنائه لتنافى الكثرة والتصغير فان شئت رددته الى مفرده

فتصغره ثم تجمعه جمع السلامة اما بالواو والنون كما ترد غلمان
الى غلام فتقول غليم وتجمعه على غليمون لكونه مذكرا عاقلا وانما
جاز جمع السلامة مع انه لا يجوز فى مكبره لان المصغر كالصفة
كما عرفت فى اول الباب ولا تشترط العلمية فى جمعه بالواو والنون
واما بالالف والتاء كما اذا اردت تصغير دور ترده الى دار فتصغره
على دوير وتجمعه على دويرات على حسب ما يقتضيه الاصول
(وهذا هو المذهب الاول (وان شئت رددته الى جمع قلة مفرده
ان كان فتصغره فتقول غلمية وادير برد غلمان ودور الى غلمة وادور
ثم تصغره وان لم يكن لمفرده جمع قلة تعين الرد الى المفرد وتصغيره
وجمعه جمع السلامة كما تقول فى شعراء ومساجد شويعرون
ومسيجدات ولا يفوت بذلك جمع الكثرة بل يكون استعارة صيغة
القلة للكثرة او تقول لا بأس بفوت معنى جمع الكثرة لان تصغير الجمع
للدلالة على قلة ما يتوهم كثرته (وهذا هو المذهب الثانى (والحاصل
انه ان لم يكن من لفظه جمع قلة يرد الى واحده ويصغر ذلك الواحد
فان كان ذلك الواحد عاقلا مذكر اللفظ والمعنى جمعته بالواو والنون
بحصول العقل فيه اولا وعروض الوصف بالتصغير كرجيلون
فى رجال وان لم يكن عاقلا جمعته بالالف والتاء مذكرا كان نحو
كتيبات فى كتب او مؤنثا كقديرات فى قدور (وكذا ان اتفق ان يكون
عاقلا مؤنثا للفظ مذكر المعنى او عاقلا مذكر اللفظ مؤنث المعنى
فتقول فى جرحى وحمقى وحمر وعطاش فى المذكر جريحون
واحيمقون واحيمرون وعطيشانون (وفى المؤنث جريحات
وحميقاوات وحميراوات وعطيشيات بجمع المصغرات جمع
السلامة وان لم يجز فى المكبرات (وكذا تقول فى حوائض جمع

حائض

حائض حويضات وان لم يجمع حائض جمع السلامة وان كان
من لفظه جمع قلة فلك الخيار بين رده اليه وتصغيره وبين رده
الى الواحد وتصغيره ثم جمعه جمع السلامة كما فى اول (وان لم يكن
له مفرد مستعمل كعباديد يرد الى ما يجوز ان يكون مفردا له فمفرد
عباديد يجوز ان يكون فعلولا كعبدود وفعليلا كعبديد وفعلالا
كعبداد واياما كان فتصغيره عبيديد وجمعه بالواو والنون على
عبيديدون وبالالف والتاء على عبيديدات كذا فى الرضى واما ان كان
الاسم المتمكن اسم جمع فيصغر على بنائه اذ لا واحد له من لفظه ولانه
بمنزلة جمع القلة نحو قويم ورهيط فى قوم ورهط الى هنا باب القياس
(واما الشاذ فهو اما من جهة اللفظ ومن جهة المعنى اما الذى من
جهة اللفظ فكانيسيان فى تصغير انسان وكانه تصغير انسيان لكن
استغنى عنه بانسان وكعشيشية فى عشيه بابدال اليا الوسطى شينا
واغيلمة واصيبية فى غلمة وصبية وقياسهما غليمة وصبية وكانهما
تصغير اغلمة واصبية جمع غلام وصبى جمع قلة (واما الذى من
جهة المعنى فقسمان لان المراد بالتصغير ان يكون الشئ الذى يصغر
عندهم مستصغرا فشذوذ المعنى (اما لانه ليس المراد الاستصغار
بل قرب الشئ من الشئ كقولهم اصيغر منك ولا يستقيم ان يكون
المراد انه صغير لان لفظ اصغر يدل على الزيادة فى الصغر وهو مستغن
عن التصغير بهذا المعنى لكنه افاد تقريب ما بينهما من التفاوت
اذ لو قلت هو اصغر منك لجاز ان يكون التفاوت بينهما قريبا او بعيدا
وكذا دوين هذا وفويق ذلك (واما لان المراد الاستصغار لكن
لا فى المصغر بل فى شئ اخر كقولهم ما احيسن زيدا فانك قد عرفت
ان معنى التصغير الوصف بالصغر والفعل لا يتصف بالصغر

واعنا المعنى تصغير من ينسب اليه الفعل وهو مفعول فعل التعجب
اعنى زيدا (واما نحو جميل و كعيت اسمين لطائرين صغيرين
وكميت للفرس موضوع للتصغير لانه مكبر ثم صغر ثم ان التصغير
قد يكون تصغير الترخيم وهو ان يحذف من الاسم كل الزوائد ثم
يصغر كحميد فى محمد واحمد ومحمود ولا يبالى بالالتباس ثقة بالقرائن
(واختلفوا فيه فذهب الفراء انه مخصوص بالعلم فالاتى منه دليل
على ما اتى لشهرته واجاز البصرية فى غير العلم ايضا سواء كان المزيد
فيه ثلاثيا اولا وزيادته بالتكرار اولا كدحيرج فى مدحرج بحذف
الميم وقعيس فى مقعنسس (وما قال بعض العرب فى تصغير ابراهيم
واسمعيل من بريه وسميع فاما ان يجعل الميم واللام زائدتين
وان لم تكونا من الغوالب فى الزيادة فى الكلم العربية فى مثل
موضعهما فهم جعلوا حكم العجمية غير حكم العربية او يكون
حذف الحرف الاصلى شاذا لان تصغير الترخيم شاذ والاعجمى
غريب شاذ فى كلامهم فشبهوا الميم واللام الاصليين بحروف
الزيادة لكونهما من حروف اليوم تنساه وحذفوهما شاذا لاتباع
الشذوذ بالشذوذ (فعلى هذا يكون الهمزة اصلا كما فى اصطبل
فيكون تصغيرهما على بريهيم وسميعيل بحذف الهمزة وهما
المشهوران شاذا ايضا (والقياس ما قال المبرد ابيره واسيمع وتصغير
الترخيم شاذ قليل كذا فى الرضى (واما الاسماء الغير المتمكنة اى
المبنية بناء لازما فهى قسمان قسم يصغر لكن بخلاف تصغير
المتمكن وقسم لا يصغر (اما الاول فبعض الاسماء الاشارة
والموصولات فتزيد قبل اخرها ياء و بعد اخرها الفا فتقول فى ذا وتا
ذياوتيا بقلب الالف ياء والادغام لان الياء بمنزلة الكسرة وانما

زيدت

زيدت الالف بعد الاخر عوضا عن ضم الصدر (واختص الالف
لان هذه الاسماء مبنية و بسكون الاخر هو الاصل فى البناء فناسب
ان يؤتى بلازم السكون دائما (وانما اتى بالياء ثانية لانه لما لم يضم
الصدر لم يمتنع وقوع الساكنة بعد الحرف الاول (ولا يصغر ذى
وذه لئلا يلتبس بتصغير المذكر وللاستغناء بتصغيرتا (وتقول
فى الذى والتى اللذيا واللتيا بفتح اللام وتشديد الياء والاولى
ياء التصغير وفى اللذان واللتان واللذيان واللتيان (وفى الذين
الذيون لانه لما زيدت الف العوض قبل النون صار اللذيان
فالتبس بالتثنية فابدل فتحة الياء ضمة والالف واوا وتقول
اللتيات برد جمع التى الى الواحد وتصغيره ثم جمعه جمع السلامة
واما ثمه وهنا ومن وما وذو الطائية فلا تصغر (واما القسم
الثانى فكالضمائر لا تصغر لان التصغير كما مر كالصفة
والضمائر لا توصف واين ومتى ومن وما اما للشبه بالحرف
والحرف لا يوصف فلا يصغر واما لانها على وجه لا يمكن
تصغيرها وكحيث للاستغناء بتصغير المكان ومنذ للاستغناء
بتصغير مذ وكذا لا تصغر بعض الاسماء المعربة كمع لتعذر بناء
فعيل وغير لتوغله فى معنى الحرف وحسبك لما فيه من معنى الفعلية
والاسم العامل عمل الفعل حال عمله فلا تقول هذا ضويرب زيدا
ويجوز فى غير وقت عمله لعدم قوة معنى الفعل فيه حينئذ
(فان قيل المصغر فيه معنى الوصف فلم لم يعمل الرفع كما يرفع
سائر الاوصاف من الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب
(قلنا ان جاز رفع الصفات والمنسوب من الضمير والظاهر اصحابها
المخصوصة التى لا تدل الفاظ الاوصاف عليها اذ الصفات لم توضع

لموصوفات معينة بل صالحة لكل موصوف فان حسن فى قولك رجل حسن لايدل على رجل فيرفع ضميره وكذا لايدل على وجهه فى قولك رجل حسن وجهه فيرفعه والموصوف المخصوص فى رجيل مداول عليه بتركيب هذا اللفظ مع الوصف فلا يحتاج الى رفع ما هو موصوفه حقيقة (وبالجملة ان الصفات ترفع بالفاعلية ما هو موصوفها معنى والمصغر موصوفه مفهوم من لفظه فلا يذكر بعده كما لايذكر قبله (فلما لم يعمل فى الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل فى غيره من الظروف والحال ونحو ذلك ذكره نجم الائمة الرضى الى هنا ينتهى باب التصغير على التفصيل ولنذكر اجمالا مناسبا للمقام به ينتظم الكلام احسن النظام وان داخلا فى تفصيل المرام توسلا به الى انشاء السلام عند اختتام الكلام (فنقول وبالله التوفيق (اعلم ان تصغير المصدر قد عرفت من المصنف وتصغير اسم الفاعل نويصر بضم النون وفتح الواو المنقلبة من الف اسم الفاعل وسكون الياء وكسر الصاد وتصغير اسم المفعول منيصير بضم الميم وفتح النون مع سكون الياء وكسر الصاد وبعدها ياء منقلبة عن واو المفعول وتصغير اسم الزمان والمكان والمصدر الميمى واسم الآلة منيصر كتصغير اسم المفعول لكن بلا ياء بين الصاد والراء وتصغير بناء المرة والنوع نصيرة كتصغير المصدر لكن بزيادة تاء فى الاخر مع فتح ماقبلها وتصغير مبالغة اسم الفاعل اعنى نصار نصيصير بضم النون وفتح الصاد الاولى وكسر الثانية بينهما ياء التصغير وبعد الثانية ياء منقلبة عن الف المبالغة وتصغير اسم المنسوب كتصغير المصدر بزيادة ياء النسبة فى آخره نحو نصيرى (قيل

ولا يجئ فى غير ماذكر الا على سبيل الشذوذ نحو اصيغير فى تصغير اسم التفضيل لان اصغر يدل على الزيادة فى الصغر فلا حاجة الى التصغير واجبسنه فى تصغير فعل تعجب لان الفعل لايصح وصفه بالصغر انتهى وقدم فتذكر ولاتغفل (فان قلت لم قدم المصغر على المنسوب وهو قوله (نصرى) قلت لان الاول اكثر الاستعمال ولانه قليل اللفظ ولان الزيادة فيه بين العين واللام ولان اوله قليل فى اللفظ اصغر المخرج بضم الشفتين بخلاف اول الثانى لان الفتح يوسع اللفظ فتح الشفتين وقدم فى الحاشية اسم منسوب مفرد مذكر معناسى يردم ايتمكه منسوب برار (والمنسوب فى اللغة مفعول من النسبة او النسبة وفى الاصطلاح هو اسم الحق آخره ياء مشددة ليدل على النسبة الى المجرد عنها فقولنا اسم لان النسبة مختصة بالاسم لاتجرى فى الفعل والحرف صرح به فى الرضى وهو بمنزلة الجنس وبقولنا الحق اخره ياء يخرج مالم يلحق اخره شئ او لحق غير الياء كرجل ورجلان وبقولنا مشددة يخرج نحو غلامى بياء الاضافة وبقولنا ليدل على نسبته الى المجرد عنها اى عن الياء المشددة يخرج ما لحق اخره ياء مشددة اما للوحدة كرومى وروم وزنجى وزنج او للمبالغة كاحمرى ودوارى او لحقته لالمعنى ككبروى وكرسى (فلا يقال لهذه الاسماء منسوب ولاليائها ياء النسبة وذلك كما يقال تاء تمرة للوحدة وعلامة المبالغة وغرفة وظلمة لالمعنى بل لمجرد التأنيث اللفظى (فان قلت هذا التعريف يقتضى ان يكون المنسوب هو المنسوب اليه وايضا ما الحق اخره ياء مشددة لايدل على نسبته الى المجرد عنها لانهما واحد (قلت لايصدق على المنسوب اليه انه يدل على نسبته الى المجرد عنها

مطا نصرى

فانه هو المجرد عن الياء واذا لم يصدق ماذكر فى تعريف احدهما
على الاخر فكيف يكون احدهما هو الاخر (ثم من البين ان المراد
بما الحق اخره ياء مشددة هو المركب من المنسوب اليه ومن الياء
المشددة والمجرد عنها هو المنسوب اليه فقط فظهر انهما ليسا
واحدا وضمير ليدل فى التعريف عائد الى الالحاق (وان قرأت بالتاء
فيعود الى الياء المشددة بل الحق انه عائد الى المجموع المركب
من الياء ومن المنسوب اليه فتدبر (وانما سمى منسوبا لانه يصير
المجموع المركب بسبب علامة النسبة وهى الياء المشددة شيئا
منسوبا الى المجرد عنها ولان الشىء ينسب بذلك المركب الى المجرد
عن الياء (واعلم ان الغرض من النسبة ان يجعل المنسوب من
آل المنسوب اليه اومن اهل تلك البلدة او الصنعة وفائدتها فائدة
الصفة وانما احتاجت الى علامة لانها معنى حادث كالتثنية والجمع
فلابد لها من علامة تدل عليها وكانت من حروف اللين لخفتها او كثرة
دورها ولحقت بالاخر لانها بمنزلة الاعراب من حيث العروض
فوضع زيادتها هو الاخر او قياسا على ياء الاضافة واختصت الياء
لخفتها من الواو ولم يلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا
ولان النسبة فى معنى الاضافة فان قولنا رجل بغدادى فى معنى
رجل مضاف الى بغداد والياء قد تقع مضافا اليها نحو غلامى
وانما شددت لئلا تلتبس بياء المتكلم (ثم اعلم بان الاسم المنسوب
يدل على ذات مبهمة موصوفة بصفة معينة وهى نسبة المجرد
عن الياء كالصفات يحتاج الى موصوف يخصص تلك الذات
هو او متعلقه ولكنه غير مشابه بالفعل لفظا فلذا لايعمل الا فى
مخصص تلك الذات المبهمة سواء كان ذلك مضمرا او مظهر

وسواء كان موصوفا او متعلقه نحو مررت برجل هاشمى وبرجل
بصرى جاره فيرفع فى الاول ضمير الموصوف وفى الثانى متعلقه
مثل سائر الصفات ولايعمل فى المفعول به اذ هو بمعنى اللازم اى
منتسب او منسوب ولا فى غير المخصص الا فى الظرف اذ يكفيه
رائحة الفعل نحو انا قرشى ابدا فظهر ان المنسوب فيه معنى الصفة
فهو مشابه باسم المفعول ومؤول به فمعنى رجل هاشمى رجل
منسوب الى الهاشم ولذلك يتصرف بستة امثلة ويجمع جمع
السلامة كاسم المفعول ذكره نجم الائمة وغيره (فيقال نصرى
نصريان نصريون نصرية نصريتان نصريات وبصرى
بصريان بصريون بصرية بصريتان بصريات) ويجمع
الرباعى منه جمع التكسير بحذف ياء النسبة وتعويض تاء التأنيث
نحو اشاعثة ومهالبة ومشاهدة فى جمع اقصى لاشعثى ومهلبى
ومشهدى وانما حذفت الياء فى الجمع الاقصى حذفا لازما لثقله
لفظا ومعنى والتاء اخف من الياء المشددة وبينهما تناسب كامل
فاختيرت للعوض (فان قلت اسماء الزمان والمكان والآلة ايضا
تدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة اذ معنى المضرب
زمان او مكان يضرب فيه ومعنى المضرب آلة يضرب بها فهلا
ترفع ما يخصص تلك الذات او ضميره فيقال صمت يوما معطشا اى
معطشا هو او صمت يوما معطشا نصفه (قلت قد عرفت فيما مر
ان اقتضاء الصفات والمنسوب للمخصص وضعى بخلاف الآلة
واسمى الزمان والمكان فانهما وضعت على ان تدل على ذات
مخصوصة هى الزمان او المكان او الآلة موصوفة بوصف معين
فلا تحتاج الى مخصص فلا ترفعه ولا تنصب شيئا لان النصب

فى الفعل الذى هو الاصل فى العمل بعد الرفع وكيف فى فروعه وقد سبق تحقيق البحث (ثم ان النسبة طرقت الى الاسم لتغيرات شتى لتغيره من مدلول الى مغاير له الاترى ان قولك دمشق اسم للبلدة ودمشقى للرجل المنسوب الى دمشق ومن حال الى حال حيث كان عريا عن الياء فقارنها وكان اعرابه على ما قبلها فصار عليها وتلك التغيرات على ضربين جارية على القياس المطرد ومعدولة عن ذلك (اما القياسية فنقول الاسم الذى يراد النسبة اليه اما جمع اولا وغير الجمع اما مركب اوغير مركب وغير المركب اقسام خمسة (القسم الاول) ما فيه التاء وعلامة التثنية (فنقول يجب حذف تاء التأنيث سواء كان علما اولا مؤنثا حقيقيا اولا وسواء كانت التاء عوضا اولا لانك اذا نسبت رجلا الى ضاربة فلو ابقيت تاء التأنيث لكنت مؤنثا لمذكر (ولا يرد ان التاء لتأنيث المنسوب اليه لا لتأنيث المنسوب (لان المراد انهم استكرهوا اثبات التاء فى صفة المذكر (وايضا يلزم اجتماع التأنيثين فى نسبة مؤنث الى مؤنث نحو امرأة بصرتية واستكرهوا ايضا وقوع تاء التأنيث فى الوسط (ثم بعدما حذفت تاء التأنيث وادخلت ياء النسبة وقع الاسم صفة لمؤنث وجب ادخال التاء نحو امرأة بصرية وهذه التاء غير تلك التاء (وكذا يحذف علامة التثنية اذا لم يسم بها نحو ضاربى فى ضاربان وضاربين لان المعنى يحصل بالنسبة الى المفرد فتقع الزيادة ضايعة (وايضا يجتمع على الكلمة اعرابان احدهما بالحرف والاخر بالحركة وعلامتان متساويتان فى نحو مسلمانيان ومسلمويون ومختلفين فى نحو مسلمانيون ومسلمانيات ومسلمويان

ولان

ولان النون تدل على تمام الكلمة وياء النسبة كالجزء منها فلا تجتمعان (واما اذا سمى بالتثنية فان اعربته اعراب المفردات تثبت العلامة لانك اخرجتها عن الاحكام التى كانت لها فكانها لغير التثنية فلم تكن للاعراب كما فى عمران وسكران وان اجريته فى الاعراب على ما كان عليه تحذفها لان احكامها باقية حينئذ (القسم الثانى) اسم فيه كسرة بحيث اذا نسب الى ذلك الاسم يجتمع مع ياء النسبة كسرتان اواكثر (وضبطه انه اما ان يكون ذلك الاسم على ثلثة احرف اواكثر (والاول اما ان يكون لامه حرف علة وسيجئ فى القسم الثالث اولا وحينئذ فان كان فاؤه ايضا مكسورا كابل (فمنهم من يفتح العين للخفة المطلوبة فى الثلاثى وضعا (ومنهم من يبقى الكسر لان اللسان يعمل فى جهة واحدة فلا يثقل وان لم يكن مكسورا فتحت عينه وجدت فيه تاء التأنيث كشقرى فى شقرة اولم توجد كنمرى فى نمر كراهة توالى اليائين والكسرتين مع قلة حروف الكلمة (والثانى فان كان على اكثر من اربعة كقذعمل ومستخرج لم تتغير الكسرة (وان كان على اربعة احرف (فان لم يكن قبل الحرف المكسور وبعده حرف لين فان كان الحرف الثانى متحركا لم تتغير الكسرة ايضا (وان كان ساكنا فالافصح بقاء الكسرة فتقول تغلبى (ومنهم من يفتح وان كان بعد الحرف المكسور حرف لين فيكون على وزن فعيل وفعيلة ولا عبرة بالتاء ولنذكر حكم فعول كغفور وفعيل على وزن المصغر وفعولة كصبورة وفعيلة بزيادة التاء على وزن المصغر (فنقول ذلك الاسم ان لم يكن معتل اللام تحذف منه الياء والواو وتبدل الكسرة الضمة فتحة من فعيلة بكسر العين وفعولة دون فعيل بكسر العين

وفعول فتقول فى حنيفة وشنوءة حنفى وشنئى وفى حنيف وشنوء
حنيفى وشنوئى فرقا بينهما والمؤنث اولى بالحذف هذا اذا كان الاسم
صحيح العين وغير مضاعف واما المعتل العين فلم يفرقوا فيه فقالوا
طويلى فى طويل وطويلة وقوولى فى قوولة (وكذا المضاعف
كشديدى وحرورى فى المذكر والمؤنث (وكذا يحذف الياء من
فعيلة بالضم فالفتح غير مضاعفة تقول فى جهينة جهنى وفى عبينة
عبنى فلا يشترط فيها صحة العين (واما المضاعف فلا يفرق فيه
تقول فى خبيب وخبيبة خبيبى باثبات الياء لان حذفها يؤدى الى
الثقل ان لم يدغم والى زيادة التغيير مع اللبس او ادغم (وان كان
ذلك الاسم المعتل اللام ففى فعيل وفعيلة وفعيل وفعيلة تحذف
الياء الاولى وتقلب الاخيرة واوا ويفتح ماقبل الاولى كما فى نمر تقول
غنوى فى غنى وغنية وقصوى فى قصى وقصية واموى بضم
الهمزة فى امى وامية واموى بفتح الهمزة شاذ (وجاء اميى باربع
ياآت اذ لبس قبلها كسرة ولم يجئ غنى باربع ياآت لكراهة اجتماع
الياءآت مع الكسرتين (وحكم تحية مثل حكم غنية وان كانت تفعلة
لا فعيلة تقول تحوى (واما فعول فهو بالواوين اتفاقا نحو عدوى
فى عدو (واختلف فى فعولة كعدوة (فقال المبرد بالواوين ايضا
فلم يفرق بين المذكر والمؤنث (وقال سيبويه عدوى بحذف احديهما
وفتح الدال للفرق كما فى الصحيح (هذا الذى ذكرناه اذا كان
حرف لين بعد الحرف المكسور (واما اذا وقع قبله فان لم يكن
الحرف المكسور حرف علة بحيث يجب الادغام (فان كان آخره
حرف علة كالقاضى فيأتى حكمه فى القسم الثالث (وان لم يكن
ينسب اليه كما هو كعالمى وقائلى وعاورى (وان كان الحرف المكسور

حرف

حرف علة كذلك يحصل ياء مشددة لامحالة كسيد وميت فتحذف
الياء الثانية تقول سيدى وميتى ولم تحذف الاولى للزوم الثقل او لم
تقلب الثانية الفا وزيادة التغير مع اللبس لو انقلبت وحكم نحو مهيم
مما زاد على اربعة احرف كحكم سيد تقول مهيمى بحذف الياء الثانية
اسم فاعل من هيم (القسم الثالث) مايكون آخره حرف علة
(فهى ان كانت الفا فان كانت ثالثة تقلب واوا سواء كانت منقلبة
عن واو او ياء لانها ان كانت واوا فظاهر كعصا وان كانت عن ياء
كرحى فلئلا يجتمع الكسرة والياآت تقول عصوى ورحوى (وان
كانت رابعة فان منقلبة فالاحسن ابدالها واوا سواء كانت من الواو
او من الياء كملهوى فى ملهى من اللهو ومرموى فى مرمى من الرمى
ومعنوى فى معنى ويجوز حذفها كرمى لانه لم ينقص بحذفها عن اقل
الاصول (وان لم تكن منقلبة فان كان الحرف الثانى من ذلك الاسم
ساكنا كحبلى يجوز فيه الحذف كحبلى لانها زائدة ويجوز قلبها واوا
تشبيها بملهى فيقال حبلوى ودنيوى وقلبها واوا مع زيادة الالف
قبلها تشبيها لها بالالف الممدودة فيقال حبلاوى ودنياوى
كصحراوى كما سيأتى وان كان الحرف الثانى متحركا لم يجز الا الحذف
كجمزى فى جمزى لان حركة الحرف الثانى بمنزلة حرف آخر فالالف
فيها فى حكم الخامسة فتحذف مثلها (ومما ينبغى ان يعلم المراد بالمنقلبة
ماكانت منقلبة عن حروف اصلى فالف الحاق ان كانت منقلبة عن
الياء حكمها حكم الف التأنيث فيجوز فى مغزى مغزوى تشبيها
بالمنقلبة عن الاصل كملهوى ويجوز مغزى تشبيها بالف التأنيث
كحبلى ومغزاوى كحبلاوى (وان كانت الالف خامسة كمرامى مفعول
من المرامات او سادسة كقبعثرى فالحذف لاغير لطول الاسم

قال المولى فخر الدين الجار بردى فقول العامة مصطفوى خطأ والصواب مصطفى هذا حكم الالف (وان كانت حرف العلة التى فى آخر الاسم ياء او واوا فاما مخففتان او مشددتان (فالواو المخففة لا يكون ماقبلها الا ساكنا والا لزم الانقلاب فى الفتح فلا يكون مما نحن فيه (وليس فى الكلام اسم متمكن فى آخره واو قبلها ضمة اوكسرة (واما اليا المخففة فاما ان يكون ماقبلها متحركا وساكنا وتلك الحركة لاتكون الا كسرة وتلك الياء المتطرفة المخففة المكسورة ماقبلها اما ثالثة او رابعة او خامسة او سادسة فان كانت ثالثة قلبت واوا تقول عموى فى عم من عمى عليه اذا التبس ورجل عمى القلب اى جاهل وشجوى فى شج من شجى اذا حزن (وان كانت رابعة فنهم من يحذفها فيقول قاضى وهو الافصح ومنهم من يقلبها واوا بفتح ماقبلها فيقول قاضوى وهذان القسمان قد وعدنا بيانهما فى القسم الثانى (وان كانت خامسة يجب حذفها ثم ان لم يكن قبلها ياء مشددة كما فى مشتر فظاهر (تقول مشترى (وان كانت كمحى اسم فاعل من حيى يحيى واصله محيى اعلت الاخيرة اعلال قاض فان شئت حذفت الخامسة فقط فتقول محيى باربع يا آت كامى كما سبق (وان شئت حذفت الرابعة ايضا وقلبت الثالثة واوا فتقول محوى كاموى (والحاصل يجوز الوجهان (قال ابو عمرو الثانى اجود (وقال المبرد بل الاول اجود (وان كانت سادسة فالحذف ايضا كمستسق (وان كان ماقبل الواو والياء المتطرفتين المخففتين ساكنا (فاما ان يكون ذلك الساكن صحيحا او الفا اذ الواو والياء يأتى حكمهما فى المشددتين (فان كان صحيحا ففاؤه اما مفتوح او مكسور او مضموم وعلى

التقادير فاما مذكر او مؤنث فاختلف فى مثل ذلك (قال سيبويه النسبة اليه كما هو من غير تغيير غير حذف التاء من المؤنث فيقال فى ظبى وظبية ظبيى (ووافقه يونس فيما لاتاء فيه واما مافيه تاء فقال ظبوى وغزوى فى ظبية وغزوة قياسا على عموى فى عم وهذا القياس بعيد (وكان الخليل يعذره فى ذوات الياء دون ذوات الواو لوجهين احدهما انه حمل ظبيا عليه لئلا يجتمع اليا آت والثانى انه قد جاء مثل ذلك فى اليائى كزنوى فى بنى زنية وقروى فى القرية (وسيبويه ان يجيب عن الاول بان اجتماع اليا آت وان كان مستبعدا لكن السكون يجبره (وعن الثانى بانه شاذ لا يحمل عليه وبدوى بفتح الدال شاذ عندهما والقياس السكون لانه منسوب الى البدو بلا تاء (ثم انه يفهم من كلام نجم الائمة ان الاختلاف المذكور فى الثلاثى حيث قال ان كانت الياء ثالثة والساكن قبلها حرف صحيح فلا يخلو من ان يكون مع التاء كظبية او مجردا عنها كظبى والمجرد لاتغيير فيه اتفاقا لحصول الخفة بسكون العين وصحتها (واما الذى مع التاء فسيبويه والخليل ينسبان اليه بلا تغيير سوى حذف التاء فيقولان ظبيى وقنيى فى ظبية وقنية (وكذا فى الواو غزوى وعروى ورشوى بسكون عين جميعها فى النسبة الى غزوة وعروة ورشوة (وكان يونس يحرك عين جميع ذلك واويا كان او يائيا بالفتح اما فى اليائى فلخفة الكلمة بقلب الياء واوا وخص ذلك بالثلاثى ذى التاء (واما الفتح فى الواوى فحملا على اليائى هذا كلامه وان كان الساكن قبل الواو والياء المذكورتين الفا فان كان الاسم ثلاثيا فتلك الالف منقلبة عن العين لامحالة لا زائدة فلذا تقلب

الياء بعدها همزة فى غير النسبة كراية وراى وآية وآى وغاية وغاى وغيرها مما يكون تاء التأنيث فارقة بين الواحد وغيره فالاقيس ترك الياء بحالها تقول رايى وآيى وغايى كظبيى ويجوز رائى وآئى وغائى بالهمزة (ويجوز آوى بقلب الياء واوا وان كان الاسم غير ثلاثى فان كانت الواقعة بعد الالف ياء قلبت همزة فيقال سقائى فى سقاية (قال الجار بردى ولو قلبوها واوا لم يبعد كما فى رداوى (وسيجئ وان كانت واوا ابقيت فيقال شقاوى فى شقاوة هذا الذى ذكرناه من التفصيل اذا كانت الواو والياء المتطرفتين مخففتين (واما المشددتان فاما بعد الحرف الاول او الثانى او الثالث او الرابع (ففى الاول ترد الياء الاولى الى اصلها ان منقلبة وتفتح وتقلب الثانية واوا فيقال فى طى طووى وفى حى حيوى وتبقى الواو المشددة على حالها فيقال دوى وكوى فى الدو وهو البادية والكوة ثقب البيت (والثانى قد تقدم فى القسم الثانى كغنى وعدو (وفى الثالث فى الواو المشددة كمغزو والظاهر ان النسبة اليه مغزوى كذا قال الجار بردى (وفى الياء المشددة والاخيرة اصلية كرمى وجهان حذف احديهما وقلب الاخرى واوا كما فى غنى يقال مرموى حذفهما معا كما يقال مرمى والاختلاف بين المنسوب والمنسوب اليه بالتقدير (وان كانت الاخيرة زائدة ككرسى حذفتا معا فيقال كرسى والاختلاف بالتقدير (وفى الرابع حذفت المشددة رأسا كبخاتى اسم رجل تقول فى النسبة بخاتى ايضا وفى الشافعى شافعى ايضا والشفعوى خطأ (القسم الرابع) ما آخره همزة بعد الف فهى اما للتأنيث او اصلية او منقلبة عن اصلى او عن حرف الالحاق (فان كانت

للتأنيث

للتأنيث قلبت واوا كحمراوى فى حمراء وشذ صنعانى وبهرانى فى صنعاء اليمن وبهراء اسم قبيلة والقياس صنعاوى وبهراوى ومن العرب من يقوله (فابدلوا من الهمزة النون لان الالف والنون تشابها بالفى التأنيث (وكذا شذ روحانى بفتح الراء فى النسبة الى روحاء وهو بلد والكلام فيه كما فى صنعانى وبضم الراء فى النسبة الى الملائكة والجن ويقال لهما الروح للطافتهم واستتارهم عن الناس وزادوا الالف والنون فرقا بينه وبين المنسوب الى روح الانسان (قال ابو عبيدة تقول العرب روحانى لكل ما فيه الروح من الناس والجن والدواب (وان كانت الهمزة اصلية تثبت على الاكثر تقول فى قراء وهو الرجل المتنسك قرائى ومنهم من يقلبها واوا (وان كانت منقلبة عن اصلى ككساء ورداء اصلهما كساو ورداى (او عن حرف الالحاق نحو علباء عصب العنق والهمزة فيه منقلبة عن ياء زيدت للالحاق ففيها وجهان الابقاء تشبيها بالاصلية وقلبها واوا تشبيها بالهمزة التى للتأنيث (القسم الخامس) ما يكون على حرفين بحذف الفاء او العين او اللام والمراد بيان ما يرد وما لا يرد عند النسبة من ذلك الاسم وذلك على ثلثة انواع (النوع الاول) ما يجب فيه الرد وهو صنفان الاول ان يكون متحرك الاوسط فى الاصل والمحذوف لامه ولم يعوض عن المحذوف همزة وصل كابوى واخوى وستهى فى ست اصله سته وهو الاست وانما وجب الرد لانهم لو لم يردوا لاخلوا بالكلمة بسبب حذف اللام وحركة العين لان الحركة الآن انما هى لاجل ياء النسبة مع ان المحذوف لام وهو قابل للتغييرات لا يقال هذا منقوض بدمى ودموى مع

أنّ د ما متحرك الاوسط فى الاصل والمحذوف لام ولم يعوض
همزة وصل لانا نقول هو فى الاصل فعل بسكون العين عند
سيبويه والاخفش نعم عند المبرد بفتح العين لكنه ضعيف
واختلف فى اخت وبنت قال سيبويه كاخ وابن لان التاء تحذف
فى النسبة فيقال فيهما اخوى وبنوى فعلى هذا يقال فى كلتا
كلوى لان اصله على المختار كلوى كفعلى بكسر فسكون
وبقصر ابدل الواو تاء اشعارا بالتأنيث ولم يكتف بالالف لانها
تنقلب ياء بالنصب والجر فاذا نسب اليها وجب حذف التاء
ورد الواو التى ابدل عنها التاء كما فى اخت وبنت وحذف الالف
كراهة اجتماع الواوين لو قلبت واوا والياآت لو قلبت ياء وانما
وجب حذف التاء كما حذفت تاء العوض فى اخت وبنت وقال
يونس يجب ابقاء التاء فى اخت وبنت لانها عوض عن المحذوف
فكانها اصل فيقال اختى وبنتى ويجب ان يعلم ان لنسبة الى ابنة
ابنى وبنوى اتفاقا اذ التاء فيها ليست بعوض كتاء بنت حتى يبقيها
يونس (وعلى مذهب يونس تكون النسبة الى كلتا كالنسبة
الى حبلى بالوجوه الثلثة كما مرت لان التاء عنده كالاصل (هذا
كله على قول من يقول وزن كلتا فعلى (واما على قول من يقول
التاء للتأنيث غير عوض وان الالف لام وزنه فعتل فقياس
النسبة حينئذ كلتوى وهذا القول ليس بشئ اذ لا يعرف فعتل
ولا يكون تاء التأنيث متوسطة (الصنف الثانى ان يكون
المحذوف فاء وهو معتل اللام كشية اصلها وشية يرد المحذوف
ويجب فتح الشين وتقلب لامها واوا فيقال وشوى (واجاز
الاخفش وشيى بالسكون على الاصل كما فى وحى والفرق

ان الواو فى وحى مفتوح بخلاف وشيى (النوع الثانى) ما يمتنع
فيه الرد وهو ايضا صنفان (الاول ان يكون لامه صحيحة
والمحذوف الفاء كعدة اصلها وعدة فيقال عدى (وانما امتنع
الرد لانه لو رد فاما ان لا يفتح العين فيلزم بقاء الواو مع موجب
الحذف او يفتح فيكون التحريك من غير موجب مع ان المحذوف
غير اللام التى هى محل التغييرات (وكذا زنى فى زنة اصلها
وزنة وجاء عدوى فى عدة وليس هذا ردا للفاء المحذوف
والا لوجب ان يقال وعدى بل هو كالعوض عن المحذوف
(والصنف الثانى ان يكون اللام صحيحة والمحذوف العين
كسهى فى سه والاصل ستة (وانما لم يرد فرقا بين النسبة الى ما
حذف منه اللام وبين النسبة الى ما حذف منه العين ولم يعكس
لان اللام محل التغيير فهو اولى بالرد (النوع الثالث) ما يجوز
فيه الامر ان اعنى الرد وعدمه وهو ثلثة اصناف وحكم الكل
جواز الامرين (الصنف الاول المحذوف اللام وسكن وسطه
اصلا ولم يعوض همزة وصل كغد والاصل غدو فان شئت
رددت المحذوف لان اللام قابل للتغيير وان شئت لم ترد لان
اصله سكون العين فلا يلزم من عدم الرد اخلال بالكلمة بخلاف
اخ واب كما مر تقول غدوى وابو الحسن الاخفش يسكن ما
اصله السكون كغد لانه لما رد مع ان اصله السكون صار كغد و
فكما يقال فيه عدوى فكذا يقال عدوى بالسكون واما من
لم يسكن فيقول ان التغيير فى غد حال النسبة وقع بواو لم تكن
فى اخر المنسوب اليه وقبله سكون مثله طووى فى طى فكما يفتح
فى طووى فكذا فى غدوى لكن مذهب الاخفش اقيس ذكره

الجاربردى (الصنف الثانى المحذوف اللام المتحرك الوسط وعوض فيه عن المحذوف همزة وصل كابن اصله بنو فان شئت حذفت الهمزة ويكون حكمه حكم اب تقول بنوى (وان شئت ابقيتها وقلت ابنى ولايجوز ابنوى لاجتماع العوض والمعوض عنه الصنف الثالث المحذوف اللام الساكن الوسط مع تعويض همزة وصل ايضا كاسم اصله سمو فتقول اسمى وسموى وهذه اوان الفراغ من باب غير المركب والشروع فى باب المركب

مطلب الاسم المركب

* فنقول وبالله التوفيق هو اما اضافى او غير اضافى وغير الاضافى ينسب الى صدره ويحذف الثانى للاستثقال كبعلى فى بعلبك وتأبطى فى تأبط شرا وخمسى فى خمسة عشر علما واثنى اوثنوى فى اثنى عشر علما كاسمى اوسموى فى اسم ولاينسب الى العدد المركب عددا لان الجزئين مقصودان فبالنسبة اليهما يثقل وبحذف احدهما اختل المعنى بخلافه علما فكان الثانى كتاء التأنيث واما الاضافى فان قصد الواضع بالثانى مدلولا مقصودا ثم اضاف اليه الاول حذف المضاف كزبيرى فى ابن زبير فان زبير مقصودا بمدلوله ونسبته الابن اليه وككنى الاطفال كعمروى فى ابى عمرو لان اصل الكنى القصد الى الثانى وانما اجريت فى الاطفال تفالا وان لم يكن الثانى مقصودا كذلك حذف المضاف اليه كعبدى وامرئى فى عبد مناف وامرء القيس لانه لم يقصد المناف والقيس واضافة عبد وامرء اليه فنزل منزلة بعلبك (وجاء منافى فى عبد مناف خوف اللبس (وتقول فى ذات مال ذووى كعصوى (وقولهم ذاتى خطاء لانه بعد حذف تاء التأنيث رد الى اصله وهو ذوى كعصا (الى هنا ينتهى باب المركب * ثم نشرع فى الجمع

مطلب الجمع

فنقول

فنقول هو اما صحيح مذكرا ومؤنثا فحكمه حكم التثنية من غير فرق وقد عرفت حكمها فى القسم الاول من المفرد تقول ضاربى فى ضاربون وضاربات اذا لم تسم بهما (واما مكسر فهو اما باق على معنى الجمعية فيرد الى الواحد لحصول الغرض من النسبة الى الجمع به وهو الدلالة على ان بينه وبين هذا الجنس ملابسة تقول فى النسبة لمن يعلم علم الفرائض فرضى ولمن يكثر النظر فى الصحف صحفى بفتحتين وفرائضى وصحفى بضمتين خطاء ذكره الجاربردى وغيره (واما منقول الى العلمية فينسب الى لفظه تقول فى مساجد علما مساجدى وفى الانصار انصارى وكذا فى الافاق آفاقى وان قال فى المغرب الصواب افقى لان الجمع بالاشتهار وغلبة الاستعمال يأخذ حكم الاعلام (واما الاعرابى فلكونه فى مجرى قبيلة وايضا ليس بجمع للعرب لانه سكان البوادى من العرب والعرب غير العجم ساكن الحضر اوالبادية فلو كان جمعا له لكان المفرد اعم من جمعه وهو محال (واعلم انه اذا لم يكن الجمع واحد كعباديد ينسب الى لفظه فيقال عباديدى لانه ليس رده الى فعلول اوفعليل اوفعلال اومن رده الى الاخر بخلاف التصغير لان تصغير الكل واحد وليست النسبة الى الكل واحدة وكذلك لايرد الجمع الذى ليس على لفظه واحده الى واحد نحو محاسنى فى محاسن جمع حسن فكانه لا واحد له (وقيل يرد فيقال حسنى (وان كان واحد الجمع جمعا ايضا وله واحد نسب الى واحد واحده ثم اعلم بان نحو بخاتى جمع بختى غير منصرف وكذا اذا سمى به كما سمى بمصابيح لكن اذا نسب اليه بعد التسمية ومافى حكمها من الغلبة صرف لان ياء النسبة ليست من بنية الكلمة ومن ثمه قالوا

مطلب نسبة الغير القياسي

يمانيا بتشديد الياء وتخفيفها منصرفا ثم ما ذكرنا من اول باب النسبة الى هنا انما هي التغييرات القياسية ولنذكر الغير القياسية تكميلا للبحث وتتميما له وقد مضى البعض منها كصنعانى وغيره ولنذكر البواقى (فنقول قالوا فى العالية اسم موضع بقرب المدينة علوى كانه منسوب الى العلو ضد السفل والقياس عالى وهو الافصح اوعالوى وكذا بدوى فى البادية (وفى بصرة بصرى بكسر الباء لان البصرة فى اللغة حجارة بيض وبها سميت البصرة البصر بكسر الباء بلا تاء بمعنى البصرة بالتاء وفتح الباء فلما كان قبل العلمية بكسر الباء مع حذف التاء ومع النسبة يحذف التا كسرت الباء (وقيل كسرت فى النسبة اتباعا لكسر الراء ويجوز بصرى بفتح الباء على القياس (وقالوا دهرى بضم الدال لاجل المسن فرقا بينه وبين الدهرى من اهل الالحاد (وفى السهل ضد الحزن سهلى بضم السين فرقا بينه وبين المنسوب الى سهل اسم رجل (وفى الشتاء شتوى بسكون التاء وقال المبرد شتاء جمع شتوة كصحاف جمع صحفة فعلى هذا يكون سكون التاء على القياس لان الجمع يرد الى واحده وهو بسكون التاء (وقيل افقى بفتحتين فى الافق لانهم قالوا فيه افق بضم الهمزة وسكون الفاء وهو مخفف الافق كعنق وعنق ومن ثمه جوزوا اشتراك الفعل والفعل فى كثير من الاسماء كالعجم والعجم والعرب والعرب والسقم والسقم (وقالوا يمان وشأم وتهام ولا رابع لها والاصل يمنى وشامى وتهمى والتهم تهامة فحذفت فى الثلاثة احدى يائى النسبة وابدل منها الالف (وجاء يمنى وشامى على الاصل (وجاء تهامى بكسر التاء وتشديد الياء منسوبا الى تهامة (وجاء يمانى وشأمى كانهما منسوبان الى يمان وشأم المنسوبين بحذف ياء

النسبة دون الفها اذ لا استثقال فيهما كما استثقل النسبة الى ذى الياء المشددة لو لم تحذف (والمراد بيمان وشأم فى هذه المواضع كل مكان منسوب الى اليمن والشام فنسب الشئ الى هذا المكان المنسوب ويجوز ان يكون يمانى وشآمى جمعا بين العوض والمعوض عنه وان يكون الالف فى اليمانى للاشباع وشآمى محمول عليه كذا فى الرضى (وقال الجاربردى عن الصحاح النسبة الى اليمن وهو بلاد العرب يمنى ويمان مخففه والالف عوض عن ياء النسبة فلا يجتمعان (قال سيبويه وبعضهم يقول يمانى بالتشديد (وفى المصباح اليمن اقليم معروف سمى بذلك لكونه على يمين الكعبة والنسبة اليه يمنى على القياس ويمانى بالالف على غير القياس والاشهر تخفيف الياء وعليه اقتصر كثيرون ولم يثقلوا لئلا يجمع بين العوض والمعوض عنه وهذا بناء على ان الالف ادخلت بعد حذف احدى اليائين عوضا عنها وجوز تثقيل الياء ويدل على الاول حذف الياء الباقية فى قوله صلى الله عليه وسلم الايمان يمان والحكمة يمانية (انتهى (قال ابن الملك يمانية بتخفيف الياء والالف عوض فيه كما فى يمان وحكى المبرد وغيره ان التشديد فيه لغة والثمانية بفتح الثاء فى الاصل نسبة الى الثمن بالضم لانه الجزء الذى صير السبعة ثمانية فهو ثمنها ثم فتحوا اوله لان من دأبهم التغيير فى النسب وحذفوا منه احدى يائى النسبة وعوضوا عنها الالف كما فعلوا فى يمان منسوبا الى اليمن كذا فى الملتقط (وقد يستفاد من جواز التشديد فى اليمانية جوازه فى الثمانية قاله الشيخ الوحدتى فى مهتدى الانهر (قلت بل مفاد ذلك جواز التشديد فى ثمانية فتدبر والثمانى تانيث الثمانية فاذا اضفته تثبت ياؤه تقول ثمانى مائة واذا لم تضفه اسقطت مع

التنوين عند الرفع والجر وتثبت عند النصب كما فى الملتقط تقول عندى ثمان من الا[illegible]ماء ومررت بثمان من النساء ورايت ثمانيا منصرفا لانه ليس بجمع وجاء فى الشعر غير منصرف على توهم انه جمع فهو معرب اعراب قاض كما فى المصباح (وفى المغرب الثمانى منصرف وحكم يائه فى الاعراب حكم ياء القاضى قال ابو حاتم عن الاصمعى يقال ثمانى نسوة ولا يقال ثمان نسوة ومافى الشعر من قوله فهى له ثمان خطاء وكذا مافى شرح الجامع الصغير من قوله وان شئت ثمانا خطاء وعذرهم فى هذا انهم لماراوه حالة التنوين بلا ياء ظنوا ان النون محل الاعراب فاعربوها وهو من الضرورات القبيحة فلا يستعمل حالة الاختيار انتهى ملخصا (وفى القهستانى والثمانى بحذف الياء فيجعل الاعراب على النون كما فى الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون كما فى الرضى لكن فى المشكاة وغيره ثمانى ركعات بالياء (وقال المطرزى عن الاصمعى ان الحذف خطاء ولا يستعمل حالة الاختيار والياء والالف فيه كما فى اليمانى والكل من مهتدى الانهر للشيخ الوحدتى وقالوا اهندوانى بكسر الهاء وضمها سيف منسوب الى الهند والمروزى منسوب الى مرو الشاهجان وهى احدى كراسى خراسان بناها اسكندر ذو القرنين وهى سرير الملك وكراسى خراسان اربع مدن هذه ونيسابور وهراة وبلخ وانما قيل لها مرو الشاهجان ليتميز عن مرو الروز (زادوا فى النسبة البهازايا الا ان هذه النسبة تختص بنى آدم وماعدا ذلك لا تزاد فيه الزاى قالوا الثوب مروى على القياس كانهم فرقوا بين الانسان وغيره (وقيل يقال فى الجميع بزيادة الزاى (وقالوا الرازى فى النسبة الى الرى وهى مشاهير بلاد الديلم

زادوا

زادوا الزاى فى النسبة كما فى مرو الشاهجان (وقالوا ازلى فى لم يزل ولا يستقيم الا بالاختصار فقالوا يزلى [illegible] بدلوا من الياء الفا فقالوا ازلى كما قالوا فى ذى يزن اسم ملك ازنى (وقالوا ثلاثى فى ثلثة اذ ليس المراد المنسوب الى ثلاث بمعنى ثلثة ثلثة وكذا رباعى وخماسى وقالوا عبقسى وعبشمى وعبدرى فى عبد القيس وعبد الشمس وعبد الدار (قال نجم الائمة الرضى وقد جاء شاذا مسموعا فى عبد مضاف الى اسم اخران يركب من المضاف والمضاف اليه اسم على فعلل بان يحذف من كل منهما الفاء والعين نحو عبشمى فى عبد الشمس وان كان عين الثانى معتلا كمل البناء بلامه نحو عبقسى فى عبد القيس وعبدرى فى عبد الدار وجاء مرقسى فى امرأ القيس (واعلم ان للمنسوب بنائين للمبالغة سماعيان (احدهما فعالى بضم الفاء وتخفيف العين كانافى بضم الهمزة لعظيم الانف (والثانى بزيادة الالف والنون فى آخر المنسوب اليه نحو لحيانى لطويل اللحية اوعظيمها ورقبانى محركة لغليظ الرقبة وجمانى لطويل الجمة (وفى الرضى وقد يلحق ياء النسبة ابعاض الجسد للدلالة على عظمها اما مبنية على فعالى اومزيدا فى آخرها الف ونون وليس البناآن بالقياس بل هما مسموعان انتهى (وهذا يفيد انهما مختصان باجزاء الجسد فاعرف (ثم اعلم بانه يجئ للنسبة كلمات وليست بمنسوبة لكن تناسبه فى المعنى وتشابهه فيه وهى قسمان قسم لمن يكثر ملابسته الشئ اوكان شئ من هذه الاسماء صنعته ومعاشا له او مداومه وهو على فعال بفتح الفاء وتضعيف العين للتكثير فقالوا لعامل البيوت وبايعها بيات ولصاحب العاج عواج ولصاحب الجمل جمال (وقسم لمن يلابس الشئ لاعلى صفة

التكثير وهو على فاعل كتامر لذى تمر ولابن لذى لبن وقدم
فى اسم الفاعل والاول اكثر استعمالا من الثانى وهما مع ذلك
سماعيان ليسا بمطردين فلا يقال لصاحب البر برار ولصاحب
الفاكهة فكاه (قال فى الرضى وليس مقصورعليهما بل يجئ عليه
اسم الفاعل من الثلاثى وغيره نحو منفطر ومرضع ويجئ من ابنية
مبالغة اسم الفاعل فعال وفعيل نحو عز عزيز وذل ذليل بمعنى
صاحب العز والذل وفعل وهو بناء مبالغة اسم الفاعل نحو عمل
لكثير العمل فاستعملوه ايضا فى معنى النسبة واستعملوا ايضا
فى الجوامد نحو رجل نهر اصاحب العمل بالنهار انتهى ملخصا
وقد انتهى باب المنسوب بتوفيق الله تعالى (فان قلت لم قدم
المنسوب على اسم التفضيل (قلت لان المنسوب اصل لانه ليس
بمشتق وان كان فى حكم المشتق بخلاف اسم التفضيل والاصل
اولى بالتقديم ولانه لايحتاج الى شئ فى الاستعمال دون اسم
التفضيل فانه لايجوز استعماله الا باللام اوالاضافة حالة التعريف
او بمن حالة التنكير ظاهرة اومقدرة لان فى معناه تعددا فيكون
فى اللفظ ايضا (انصر) اسم تفضيل مفرد مذكر ومعناه بالتركى
زياده يردم ايديجيرك راركما فى الحاشية والتفضيل فى اللغة تفعيل
من فضل بالتشديد (فى مختار الصحاح فضله على غيره تفضيلا
اى حكم له بذلك اوصيره كذلك (واسم التفضيل فى الاصطلاح
ويقال له ايضا افعل التفضيل والاول اشمل لتناوله خيرا وشرا
بخلاف الثانى (هواسم مشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره
(قولهم اسم مشتق من فعل اى حدث شامل لجميع المشتقات فيخرج
عنه ايدى وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت واحنك الشاتين

هذا
انصر

بمعنى

بمعنى اكلهما وآبل الحناتم شاذان غير مشتقين من فعل (وقيل
فيه نظر لان معنى قوله احنك الشاتين اشدهما اكلا فيجوز
ان يكون مشتقا من قولهم احتنك الجراد الارض اذا اكل ماعليها
كذا فى الصحاح (وهو كما اشتق اخصر من الاختصار بحذف الزوائد
وفى بعض شروح المفصل هذا قياس عند سيبويه لا كلام فى اشتقاقه
وكذا آبل من حنيف الحناتم فمعناه اشد الناس تأنقا فى رعية الابل
واعلمهم بها ويجوز ان يكون مشتقا من ابل الرجل بالكسر
ابالة مثل شكس شكاسة فهو آبل اى حاذق بمصلحة الابل كذا
فى الصحاح والحناتم ابناء حنتم ابى قبيلة وحنيف واحد منهم
انتهى (وقولهم لموصوف اى متصف بالزيادة سواء وصف
بها اولا ليشمل لما جاء للفاعل وللمفعول يخرج به اسماء
الزمان والمكان والآلة لانها وضعت لزمان ومكان وآلة
مضاف لا لموصوف (وقيل لان المراد بالموصوف ذات
مبهمة ولا ابهام فى تلك الاسماء (وقولهم بزيادة على غيره اى
فى ذلك الفعل والباء صلة الموصوف (والمراد بالزيادة فى ذلك
الفعل اعم من ان يكون له ذلك الفعل اولم يكن لكن يكون الزيادة
على فرض ثبوته كما فى زيد افقه من الحمار (والمراد بالمغايرة اعم
ن الحقيقة والاعتبارية كما فى قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا
(يخرج به اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل
ذو حدثين ولذا جاز تعلق الجارين بمعنى واحد بخلافهما
كما فى الرضى (ويشكل على التعريف صيغة المبالغة على مذهب
من جعل اسم الفاعل شاملا له فانه موضوع للموصوف بالزيادة
الا ان يقال انه لم يوضع للموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر

اضافة زيادته الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه فى اسم التفضيل دونه اذ لو لم يكن المراد الزيادة المطلقة اى التفضيل على جميع ماعداه فانه حينئذ لايذكر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالفهم نحو الله اكبر كما فى الحاشية العصامية على الجامى فظهر الفرق بين التفضيل والمبالغة مع كونهما للزيادة على اصل الفاعل فانه يلاحظ فى التفضيل نسبة بين الشيئين زيادة ونقصانا وقوة وضعفا نحو زيد افضل من عمرو ولا تلاحظ فى المبالغة بل يلاحظ فيها المعنى اللغوى بدون النظر الى الغير نحو زيد علام (ومن هذا قيل فى المعنى التركى للمبالغة زياده يردم ايديجى ولاسم التفضيل زياده يردم ايد جيرك بالاشعار بالنسبة الى الغير (وصيغته افعل واما خير وشر فقيل اصلهما اخير واشرر فخففا بنقل حركة العين الى الفاء وحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال ويستعملان على الاصل (وقال العصام لايكفى مجرد ذلك لدخول خير وشر مؤنثين لانهما ليسا فى الاصل اخير واشرر بل خورى وشررى (وتحقيقه ان افعل قد يكون لجميع الامور وقد يكون للمذكر فعلى للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع وخير وشر مغيرا اخير واشرر للجميع لانهما مغيرا اخير واشرر المستعملان بمن وقيل ان بناء افعل غالب لمجئ خير وشر على خلاف هذا الوزن فكان هذا القائل ذهب الى انهما غير مغيرين (ثم ان شرط اسم التفضيل ان يبنى من ثلاثى مجرد لالون ولاعيب (وقال العصام ينبغى ان يقال ولاحلية لانه يشتق من البلج بمعنى كون الحاجبين غير متصلين ابلج للتفضيل بل للصفة اما اشتراط الثلاثى المجرد فلان البناء مما فوقه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر ومع

اسقاط

اسقاط بعضها يلزم الالتباس لفظا وهو ظاهر ومعنى لانك لو قلت اخرج من استخرج لم يعلم ان المعنى كثير الخروج او كثير الاستخراج (قال نجم الائمة هذا بناء على انه لاصيغة للتفضيل الا افعل وانما اقتصروا اختصارا (وقيل هذا الذى ذكر بحسب الدليل مستقيم اما بحسب الوقوع فقد جاء فى الحديث (جوف الليل اجوف دعوة) وهو من اجاب (وفى الشعر الحماسى وماسنتا خرقاء واهت الكلى * سقى بها ساق فلم تبدلا * باضيع من عينيك للدمع كلما * توهمت رفعا وتذكرت منزلا * اى اشد اضاعة وتضييعا وكفى حجة مذهب سيبويه الذى كانه اوحى اليه النحو وذكر صاحب المفصل انه يجئ هذه البنية من المزيد انتهى وقد سبق اشتقاق احصر من الاختصار وفى الرضى وعند سيبويه هو قياس من باب افعل ويؤيده كثرة السماع نحو اعطاهم واولاهم وهو كثير (ووجهه قلة التغيير حيث يرد الى الثلاثى بحذف الهمزة (ثم يبنى منه فتخلف همزة التفضيل الهمزة المحذوفة وهو عنده غير سماعى مع كثرته (ونقل عن الاخفش والمبرد جوازه من جميع الثلاثى المزيد فيه قياسا لكنه ليس بوجه لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف افعل وفى المراح وشرحه وشرح الميزان وروح الشروح مابنى من الزوائد شاذ فليحفظ (واما اشتراط عدم اللون والعيب فلان فيهما يجئ افعل للصفة المشبهة وتوضيحه ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل لان مايدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على مايدل على الزيادة على الاخر فى الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع فلو جاء فيهما افعل للتفضيل

ايضا يلزم الالتباس اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لو قيل
اسود لم يعلم انه بمعنى ذو سواد او بمعنى زائد فى السواد وكذا
فى ارضى (فان قيل قد جاء اسم التفضيل من العيب نحو اجهل
واضل وابلد (اجيب بان المراد من العيب الظاهر لا الباطن
وماذكر من العيوب الباطنة قول واليه ذهب نجم الائمة حيث
قال وينبغى ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة
يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واجهل منه
واحمق وارعن واهوج واخرق والد واشكس واعنى واعجم
وانوك مع ان بعضها يجئ منها افعل لغير التفضيل كاحمق
وحمقاء وارعن ورعناء واهوج وهوجاء واخرق وخرقاء واعجم
وعجماء وانوك ونوكاء (لكن عمم فى شرح المراح العيب وقال
ما جاء من العيوب الباطنة فهو على غير قياس وابده بعد
الزمخشرى وصاحب اللباب والمصنف يعنى صاحب المراح
وغيرهم احمق من الشواذ مع انه من العيوب الباطنة (وان رده
البعض بان الشاذ ما جاء من الحمق الذى يظهر اثره حتى يكون
من العيب الظاهر وقد يويده قولهم احمق من هبنقة شاذ فان
اثر البلادة ظاهر فيه على ما حكى (ورده ايضا البعض الاخر
بانه لا يلزم ان يبنى افعل التفضيل من كل عيب باطن هذا واجاز
الكوفية بناء افعل التفضيل من السواد والبياض لانهما اصلا
الالوان (وقال البصرية ما جاء منهما شاذ ومنه قوله عليه السلام
فى وصف الكوثر ماؤه (ابيض من اللبن (واعلم انه لا يبنى افعل
التفضيل ايضا الا مما يقبل التشكيك كما يدل عليه تعريفه فلا يقال
الشمس اليوم اغرب منها امس ولا اطلع وكذا الفعل الناقص

لانه وان دل على الحدث على ما هو الحق ولذا جاز تعلق الجار به
لكن ليس بجرى فى مدلوله الزيادة والنقصان والقوة والضعف
وان قال نجم الائمة انه لا منع وان لم يسمع ان يقال هو اكون منك
منطلقا واصير منك غنيا اى اشد انتقالا الى الغنى قليتأمل (وكذا
لا يبنى من الافعال الغير المتصرفة فلا يقال انعم وايأس من نعم
وبئس لان اشتقاق افعل تصرف فى الفعل فلا يجامع عدم
التصرف (ثم انه من المعانى التى تعذر منها بناؤه من المنشعبة
والرباعى والالوان والعيوب يجئ بالتوصل بان يؤخذ افعل
مما يدل على كيفية الزيادة ويجعل ما قصد زيادته تميزا عن النسبة
نحو اشد منه بياضا واعمى واقوى منه دحرجة واقل منه اكراما
واحرص منه مقابلة واعلى منه استخراجا وغير ذلك (وقياس
افعل التفضيل ان يجئ لتفضيل الفاعل لكونه عمدة لعمومه
دون المفعول فلو جعلوه حقيقة فى المفعول لبقى اسم الفاعل
مع انه اكثر عريا عن معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال
عليه حقيقة ولبقى كثير من الافعال بلا تفضيل لان المفعول
لا يجئ من اللوازم والفاعل عام (ويجئ التفضيل المفعول على
الشذوذ نحو اعذر واشهر والوم واشغل فاذا كان بمعنى تفضيل
الفاعل يشتق من المضارع المعلوم وما هو بمعنى المفعول فهو
مشتق من المضارع المجهول لكن ليس باعتبار وقوع الفعل
بل باعتبار اتصافه بالزيادة على الغير وان كان واقعا عليه
فيحذف حرف المضارعة وتدخل همزة التفضيل فيفتح العين
وتصريف مطرداته افضل افضلان افضلون وافاضل فضلى
فضليان فضليات وفضل مستعملا باللام او الاضافة (واما

اذا استعمل بمن فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بل يجب الافراد والتذكير لان الاصل من استعمالاته الثلثة من التفضيلية لكونها فارقة بينه و بين ما يشاركه فى هذه الصيغة كباب احمر اعنى الصفة المشبهة فكانها من تمام الكلمة وهم كرهوا لحوق اداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالاخر بما هو فى حكم الوسط ويجوز استعماله عاريا عن الوجوه الثلثة بجعله بمعنى اسم الفاعل او الصفة المشبهة مجردا عن معنى التفضيل قياسا عند المبرد وسماعا عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى (وهو اهون عليه) اذ ليس شئ عليه تعالى اهون من شئ وما ورد بهذا المعنى فلزوم الافراد والتذكير فيه اكثر اجراء له مجرى الاغلب الذى هو الاصل وهو افعل من

فصل
ما انصره وانصر به

(فان قلت لم قدم افعل التفضيل على قوله (ما انصره وانصر به) (قلت لان افعل التفضيل اسم اصل فى الافادة واشرف من الفعل ومناسب لما قبله فى الاسمية (ولانه مفرد لا مركب ولكثرة استعماله ولغرابة صيغة التعجب وخروجها عن معناه الاصلى بخلاف افعل التفضيل (وانما قدم ما انصره على وانصر به لكون الاول اكثر استعمالا واشهر صيغة (ولانه على صورة الفعل الاخبارى الذى هو اصل الانشائى كامر (ولانه منقول عن الخبر اعنى ماضى الافعال والثانى منقول عن الامر (واعلم ان فعل التعجب فعل وضع لانشاء التعجب لاصل الفعل اما بالنسبة الى فاعله او مفعوله او بالنسبة الى نفس الفعل او الى كل منها بجواز حصول التعجب باشياء فالمتعجب عند سماع اعطاء الامير زيدا ما لا عظيما اذا قال ما انعم زيدا يحتمل ان يتعجب من لطف المعطى مع زيادة المعطى له او من عظم المعطى بالكسر او من الاعطاء والسخاء او من الكل

(واعترض على التعريف بنحو قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء (واجيب بان امثال ما ذكر ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع (وبان المراد وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل فى غيره وتلك الافعال كثيرا ما تستعمل فى الدعاء (او بان المراد ما وضع لانشاء التعجب فى نفس مصدر هذا الفعل وما ذكر ليس كذلك وفيه تأمل (ولا نقض بنحو تعجبت وعجبت لانه ليس بموضوع للانشاء (والتعجب انفعال النفس عند الشعور بما خفى سببه وخرج عن نظائره (ولذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يتصور فى حقه تعالى اذ لا يخفى عليه شئ فى الارض ولا فى السماء (وله صيغتان لا غير بالاستقراء وهما ما افعله وافعل به كما ذكرهما المصنف اعنى صيغة افعل وصيغة افعل لا مطلقا بل بشرط ان يكونا فى هذين التركيبين (ذكر نجم الائمة الرضى ان فعل التعجب فى اصطلاح النحاة ما يكون على صيغة ما افعله وافعل به والاعلى هذا المعنى اى على انشاء التعجب وليس كل فعل افاد هذا المعنى مسمى عندهم فعل التعجب انتهى (ولما وضعا لانشاء التعجب بصيغة الفعل سيما فعلى التعجب (ولا يتصرفان فلا يجئ منهما المضارع والامر والنهى والمجهول ولا التثنية ولا الجمع ولا المؤنث فلا تتغير صيغتهما فى جميع الحالات بل تتغير ضميرهما (تقول ما انصره ما انصرهما ما انصرهم ما انصرها ما انصرهما ما انصرهن ما انصرك ما انصركما ما انصركم ما انصرك ما انصركما ما انصركن ما انصرنى ما انصرنا (وانصر به انصر بهما انصر بهم انصر بها انصر بهما انصر بهن انصر بك انصر بكما انصر بكم

انصر بك انصر بكما انصر بكن انصر بنى انصر بنا (وذلك لان فعل التعجب لما كان للانشاء شابه الحروف اذ اصل الانشاء ان يكون فيه حرف منها كلام الامر ولا النهى وحرف الاستفهام وغيرها فكما ان الحرف لا يتصرف فكذا هذا (وايضا هو جار مجرى الامثال فلا يتصرف (قال نجم الائمة كل لفظ منها اى من افعال التعجب صار علما لمعنى من المعانى وان كان جملة فالقياس ان لا يتصرف فيه احتياطا على تحصيل الفهم كاسماء الاعلام فلهذا لم يتصرف فى نعم وبئس وفى الامثال (قوله) ما انصره ما مبتدأ بالاتفاق ثم اختلفوا فيه (فقال سيبويه هو نكرة بمعنى شئ وجملة انصر مع فاعله الضمير فيه الراجع الى ما خبره (وقال الاخفش ما موصول وجملة انصر صلته والخبر محذوف اى الذى انصر زيدا اى جعله ذا نصر شئ عظيم (وقال الفراء ما استفهامية وخبرها ما بعدها فعلى الاقوال الثلثة فاعل الفعل فيه راجع الى ما والضمير المنصوب مفعوله والهمزة لتعدية ما كان لازما بالاصالة نحو ما احسنه او لتعدية ما صار لازما بالنقل الى فعل الى مفعول هو عين معموله الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرا فما اضرب زيدا لعمرو ذكره نجم الائمة واختاره فى الامتحان (فان قلت اى الاقوال اوجه واقوى (قلت مذهب سيبويه اظهر لان النكارة تناسب التعجب الذى هو من باب الابهام لانه يكون فيما خفى سببه والموصول معرفة ولانه سالم عن الحذف بخلاف مذهب الاخفش على ان حذف الخبر وجوبا مع عدم ما سد مسده وغير معهود (واما الاستفهام فمن قبيل الانشاء فالنقل منه الى التعجب نقل من الانشاء الى الانشاء ولم يثبت فكان القول

ما قالت

ما قالت حذام (فان قلت ما الموصولة والاستفهامية اكثر بخلاف ما النكرة (قلت لا ضرر فيه بعد كون النكارة من مقتضى المقام (فان قلت قد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو (وما ادريك ما يوم الدين) فيكون انسب وقد قواه الشيخ الرضى من حيث المعنى (قلت يكون التعجب حينئذ من فوائد الاستفهام لا الفعل وقد عرفت ان الفعل موضوع لانشائه (فان قلت على مذهب سيبويه يلزم مع ندرة ما النكرة المحضة كونه مبتدأ وهو غير جائز (ولذا قال نجم الائمة هذا المذهب ضعيف من هذا الوجه (قلت هو من قبيل شر اهر ذا ناب اى هو مخصص بكونه فى معنى الفاعل او بصفة مقدرة فنكارته تفيد تعظيم المكنى عنه به فمعناه شئ عظيم (ولما ركب مع افعل الدال على الزيادة حصلت مبالغة مداوله بحيث ينشأ منها التعجب (وقال عصام الدين ولا يبعد ان يقال ما مبتدأ نكرة للعموم فان المعنى كل شئ وهو مناسب لمقام التعجب جدا (قوله وانصر به) لفظ انصر امر حاضر صورة وماض معنى وفاعله مجرور الباء فلا ضمير فيه والا لتعدد الفاعل والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها مثل احسن ان يقول اى بان يقول على ما هو القياس فى حذف الجار فاصله انصر زيد بصيغة الماضى من الافعال والهمزة للصيرورة اى صار ذا نصرة فانصر ماض وزيد فاعله ونقل من صيغة الاخبار الى صيغة الانشاء كعكسه كما فى الدعاء نحو رحمه الله فكما ان الامر انشاء فكذلك التعجب وزيدت الباء فى فاعله كما فى كفى بالله هذا عند سيبويه (واما عند الاخفش فهو امر صورة ومعنى فاعله فيه انت والهمزة للصيرورة اى صر ذا نصرة والباء للتعدية

والجر ورمفعول غير صريح للفعل فالمعنى صيره ذا نصرة
وبالتركى سن اول غاني يردم اسى ايله (او الباء زائدة للتأكيد فيكون
الهمزة للتعدية والمجرور مفعول صريح ومعناه اجعل انت
اياه ذا نصرة اى صفه بالنصرة قال نجم الائمة الرضى وهذا
اولى لقلة همزة الصيرورة فافهم (ثم عند الزجاج ضمير انت فيه
خطاب لمصدر الفعل اى يا حسن احسن بزيد ولعل الباء للسببية
عنده اى صر يا حسن حسنا بزيد واعتذر به لبقاء الصيغة
فى الاحوال على صورة واحدة ورد بان فيه سماجة من حيث
المعنى (وايضا يقال احسن بزيد يا عمرو ولا يخاطب شيئان فى حالة
واحدة (اللهم الا ان يقول ان معنى خطاب الحسن قد انمحى كما
سيأتى (وقال الفراء وتبعه الزمخشرى وابن خروف ان احسن امر
لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه
بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات
الحسن كل ما يمكن ان يكون فى شخص (قال الشيخ الرضى وهذا
معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه (فان قيل اى المذهبين
ارجح مذهب سيبويه او مذهب اخفش (قلنا زيفوا قول سيبويه
من وجوه الاول ان الامر بمعنى الماضى مما لم يعهد بل جاء الماضى
بمعنى الامر (الثانى ان افعل بمعنى صار ذا كذا قليل ولو كان
منه لجاز الحم بزيد واشحم به واتمر به يعنى ان همزة الصيرورة
اقل من همزة التعدية (الثالث زيادة الباء فى الفاعل قليل
والمطرد زيادتها فى المفعول الرابع ان الجار والمجرور يجوز حذفه
كما فى قوله تعالى (اسمع بهم وابصر) فلو كان فاعلا لما جاز بلا نائب
(وستطلع على الجواز عند سيبويه فانتظر (ومذهب الاخفش

هو

هو الذى رجحه صاحب المفصل حيث قال عندى ان اسهل
مأخذا ان يقال انه امر لكل احد الى آخر ما قال واختاره
البيضاوى وغيره (واعلم ان ما ذكرنا من الاختلافات فى اعراب
ما افعله وافعل به وبيان معانيهما انما هو على اصل الوضع الاول
واما بعد الوضع الثانى الذى هو الوضع لانشاء التعجب فلا يعتبر
تلك المعانى التركيبية وانما الباقى منها المعنى المصدرى المتعجب به
(فتدبر ولذا لا يتغير صيغتهما غير ضميرهما فى جميع الحالات
وقد عرفت وجوها اخر لعدم تصرفهما ففى الاول انمحى اصل
المعنى الذى هو الجعل واقتصر منه على ثمرته وهى التعجب منه
مطلقا سواء كان مجعولا وله سبب اولا ولهذا يعبر عنه بالتركى
نه عجب يردم ايتدى برغائب ار على اعتبار ابهام الضمير ويظهر
هذا من قولهم ما اقدر الله تعالى وما اعلمه فانهما جائزان كما نص
عليه فى الاشباه والنظائر وفى الرضى وغيرهما مع ان المعنى الوضعى
الاصلى ليس بممكن وانما المراد منهما انشاء التعجب (وفى الثانى
انمحى معنى الامر واعتبر فيه محض انشاء التعجب ولم يبق فيه
معنى الخطاب الاصلى لمصدر الفعل كما عند الزجاج او المخاطب
كما قال الفراء فيكون هذا وجها اخر لعدم تصرفه على قول
الفراء وان خوطب به فى الاصل مثنى او مجموع او مؤنث فلم يقل
احسنا واحسنوا واحسنى واحسن ولهذا يعبر عن معناه نه عجب
يردم ايتدى برغائب ار ويدل على هذا قولهم معنى افعل به بمعنى
ما افعله وهو محض انشاء التعجب فلا فرق بين فعلى التعجب فى المعنى
المراد كما فى الرضى وغيره (فان قيل فلم لم يكتف باحدهما (اجيب
بان الاتحاد فى اصل المعنى التعجبى وحروف الاول اكثر ففيه مبالغة

(اقول فعلى هذا يزاد فى معنى الاول لفظ نه المفيد للمبالغة فى التعجب دون الثانى لكن زيادة الباء فى آخر الثانى ليفيد تأكيد النسبة فى انشاء التعجب كما تفيده صيغة الامر يؤيده كون الثانى آكد من الاول كما فى زوح الشروح فتفطن (وماذكرنا من زيادة لفظ نه فيهما هوالمذكور فى معرب الكافية مخير بين الثلثة واختر اعرهما (ثم اعلم بان فعل التعجب بصيغتيه لايبنى الامن ثلاثى مجرد دال على الثبوت قابل الزيادة والنقصان غير لون ولاعيب مطلق اوظاهر منه ويجوز من الباطن نحو ما احمقه ومانوكه وبا الده وقد ذكرنا فى افعل التفضيل وندر ماخيره وماشره بحذف الهمزة بخلاف خير وشر فى التفضيل (وشذ مابنى من غير فعل نحو مااحنك هذه الشاة ومابنى للمفعول نحو مااشهى الطعام فلايبنى الاللفاعل كافعل التفضيل (قال نجم الائمة ويجوزان يعلل بانهما مأخوذان من فعل مضموم العين فى اصل الوضع اوالمنقول اليه وهولازم فتدبر (وكذا شذ مابنى من باب افعل نحو مااعطاه للمعروف وما ابغضنى له (والاختلاف فيه بين سيبويه وغيره والاخفش والمبرد كما فى افعل التفضيل من غيرفرق (وفى الرضى ويبنى من غير متصرف نحوما انعم وماابأس فى نعم و بئس و بعض الافاضل شرط التصرف كافعل التفضيل فليحفظ والحاصل انه لايبنى الامما يبنى منه افعل التفضيل والادلة كالادلة لكن بشرط زائد وهوان لايبنى الامما وقع واشتهر بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا ولايتعجب الامما حصل فى الماضى واستمرحتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذى لم يتكامل بعد والمستقبل الذى لم يدخل بعد فى الوجود والماضى الذى لم يستمر

فلا

فلايستحق التعجب منهما فلذا كان اشهر صيغة التعجب على الماضى اعنى مافعله (قيل لايبنى فعل التعجب الا[illegible] باب فعل مضموم العين فى اصل الوضع اوالمنقول اليه اذا كان من غيره نحو مااضرب وما اقتل ليدل بذلك على ان المتعجب منه صار كالغريزة اذ هذا الباب موضوع لهذا المعنى وكذا قيل فى افعل التفضيل فكان اصل مااضربك لزيد وما اقتلك لزيد وانت اضرب لزيد واقتل له ضرب لزيد وقتل له وانما لم يستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعل لابناء التعجب والتفضيل منه لالذاته فلهذا لايتعديان الى المفعول الذى كان الفعل الثانى يتعدى اليه بنفسه الا باللام كما رأيت والكل من الرضى فتفطن (قلت وعن هذا قال بعض الافاضل شرطه ان يكون ثلاثيا مجردا لازما اصلا اوردا متصرفا ثابتا مدلوله فى الزمان الماضى على الاستمرار قائما بالفاعل قابلا للزيادة والنقصان غيرلون ولاعيب ظاهر انتهى (ثم طريق التوصل فيما يمتنع بناؤه منه من غير الثلاثى والالوان والعيوب والافعال الناقصة ان تؤخذ صيغة التعجب من الفعل الدال على نوع اسباب التعجب ويجعل مصدر الفعل الذى قصد تعجبه مفعولا او مجرورا بالباء نحو مااشد بياضه وما اشد عماه ونحو مااقل اكرامه وما اكثر تفريحه وما اظهر انكساره وما افرح استخراجه ونحو ذلك والمعنى تعجب بياضه وعماه وتعجب اكرامه قلة وتفريحه كثرة وتعجب ظهور انكساره وفرح استخراجه (وهذا تفسير بثلثة انواع (فالاول بنسبة التعجب الى الفعل المتوصل اليه بدون التعرض للمتوصل به قصرا على المقصود (والثانى بتصدير كون المتوصل به تميزا (والثالث بجعل التميز بمعنى الفاعل تامل (ونحو اشد دبياضه

واشدد بعماه اى عجيب بياضه وعماه ان كان المجرور فاعلا والباء
زائدة او عجيب تبـ[illegible]ضه وتعميته اى نسبة اى العمى الشديد ان كان
المجرور مفعولا والباء للتعدية ونحوا قو بدحرجته اى عجيب
دحرجة زيدا والجر على اختلاف القولين فى المجرور واكثر
بمقاتلته اى عجيب اكثار المقاتلة بالنسبة الى الفاعل اوالى المفعول
واسرع باجلوذه عجيب سرعته فالتعجب بالنسبة الى نفس الفعل
واظهر باقشعراره اى عجيب اظهاره اوظهوره على اختلاف
مرجع التعجب من الفاعل اوالمفعول (وظهر مما مران الضمير
فى ما افعله فاعل وفى افعل به يكون فاعلا ومفعولا باقتضاء المقام
(كذا فى روح الشروح وفى الرضى وقياس التعجب من المبنى للمفعول
ان يكون الفعل المبنى له صلة لما المصدرية القائمة مقام المتعجب عنه
بعد ما اشد واشدد ونحوهما نحو ما اشد ما ضرب واشدد بما ضرب
(تتميم فعلا التعجب مأخوذ ان من اسم التفضيل لاستعمالهما
مثله اصيلا وتوصلا ولمشابهتهما له فى المبالغة والتأكيد
اذ التعجب انما يكون فيما زاد على غيره فى الصفة (وايضا فى الاصل
الذى يبنيان منه وشرائط بنائهما وتصحيح العين فى نحو ما اقوله
وتابيعه واقول به وابيع به وفى الوزن فى الاول (بنى اخر الاول
على الفتح كالماضى وآخر الثانى على السكون كالامر تشبيها لافعلهما
بالف افعل للتكثير ماضيا وامر ليفيد المبالغة الى حد العجيبة
وانما لم يعل عينهما فى المعتل لان الاعلال نوع تصرف فلا يجامع
غير المتصرف ولهذا لا يجوز الادغام فى نحو اشدد فى التعجب (وهذا
على مذهب البصريين من فعلية افعل التعجب ووافقهم الكسائى
من الكوفية (وتوهم الكوفيون انه اسم كافعل التفضيل وانما اجراهم

عليه

عليه المشابهة المذكورة وتصغيره وتجرده عن معنى الحدوث
والزمان اللذين هما من خواص الافعال فصار كأنه اسم فيه معنى
الصفة واعتذروا من بنائه بتضمنه معنى الحرف وهو التعجب الذى
كان حقيقا بان يوضع له حرف وعلى الفتح بكونه اخف فما مبتدأ
احسن خبره اى شئ من الاشياء متعجب من حسنه على ان ما نكرة
غير موصوفة واعتذروا النصب المتعجب منه بكونه مشابها للمفعول
بمجيئه بعد افعل المشابه لفعل مضمر فاعله فوقعه موقع المفعول به
فانتصب انتصابه والكل تعسف لا يخفى وجهه (ثم لابد ان يكون
المتعجب منه مختصا فلا يقال ما احسن رجلا لعدم الفائدة فان
خصصته بوصف نحو رجلا رأيناه فى موضع كذا جاز (واذا علم
جاز حذفه نحو لقيت زيدا وما احسن قال تعالى (اسمع بهم وابصر)
فحذف بهم عند الاخفش جائز لانه مفعول (واما عند سيبويه فانه
وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز حذفه الا انه بملازمته الجر
وكون الفعل قبله فى صورة طالب المفعول اشبه الفضلة فجاز حذفه
اكتفاء بما تقدم ولم يجز فى جاءنى من رجل وكفى بزيد لانه لم يلزمه
الجر (ولا يؤتى بفعلى التعجب ولا افعل التفضيل بمفعول مطلق
خلافا لمن اجاز ذلك لانهما بجمودهما صارت كنعم وبئس مما لا مصدر له
ولا يجوز العطف على الضمير المستتر فى ما احسن زيدا ولا فى احسن
بزيد ولا سائر التوابع ولا الاخبار عنه بالذى او باللام لانه انمحى عنه
معنى الفاعلية كما قدمنا بل المعنى الآن اى حسن حسن زيد (واجاز
ذلك قوم بعد المنصوب لا قبله للزوم الفصل وهو لا يجوز الا
بالظرف والكل من الرضى (ثم ان المصنف ذكر فى الامثلة المختلفة
على ما فى اكثر النسخ اربعة وعشرين بناء كما رأيت فابتدأ بالفعل

وختم بالفعل ايضا واخر فعلى التعجب عن الجميع لان ماعداهما من الامثلة متفق على فعليته واسميته (واما هما فقد اختلف فى الاول منهما كما مر انفا (وقاس عليه بعضهم الثانى فى الحكم وقدمر الاشارة الى وجه آخر لتأخيرهما (ووجه الضبط فيما ذكره المصنف والترتيب اجمالا انها لاتكون حرفا اذ لاقياس ولا تصرف فيه فيكون اما فعلا او اسما لانحصار اللفظ الموضوع المفرد فى الثلثة عقلا كما بينه ابن الحاجب وغيره (والفعل مشتق من الاسم على مذهب البصريين وقد سبق (ثم الفعل اولى بالتقديم لكثرة تصرفه وافادته فاكثر بحث الصرف عنه فهو اما خبر او انشاء والخبر لكونه اصل الانشاء كما قدمناه احق بالتقديم فهو اما ان يدل فى الاصل على زمان قبل زمان اخبارك وهو الماضى او يدل فيه على الحال والاستقبال على الاشتراك وهو المضارع والماضى لكونه اصل المضارع انسب بالتقديم (ثم المضارع اما ان يتغير معناه بالنفى الى الماضى او الحال او الاستقبال (والاول اما مع استيعاب وهو الجحد المستغرق او مطلقا وهو الجحد المطلق والمطلق لكونه ساذجا يستحق التقديم (والثانى نفى الحال (والثالث اما مقارن بالتأكيد وهو تأكيد نفى الاستقبال او لا وهو نفى الاستقبال وهو لكونه عاريا عن القيد مناسب التقديم واما الانشاء فاما طلب او تعجب اذ غيرهما سماعى والطلب لكثرته وتصرفه احرى بالتقديم فهو اما متعلق بوجود الفعل او تركه وكل منهما اما من الغائب فامر الغائب او نهيه او من الحاضر فامر الحاضر او نهيه والتعجب الصيغتان (واما الاسم فان دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود فصفة

والا فاسم والصفة لكونها اقرب من الفعل لفظا ومعنى وتصرفا اليق من الاسم بالتقديم فهى اما دالة على مجرد ثبوت الحدث لذات او مع زيادة على الغير وضعا والاول اقرب واشبه للفعل فاولى بالتقديم فهو اما دال على قيام الحدث بذات ما او وقوعه عليها والاول اسم الفاعل والثانى اسم المفعول ولكون الاول دالا على الفاعل ومشتقا من المعلوم وموازنا لفظا فى جميع الصور لما اشتق هو منه احق بالتقديم على الثانى المشتق من المجهول الموازن له فى الثلاثى تقديرا واما الدال على الزيادة فتلك الزيادة اما نسبية وهو اسم التفضيل او لا فمبالغة الفاعل (والثانى لاطلاقه اليق بالتقديم (واما الاسم فاما المصدر او غيره والمصدر لقربه من الفعل احق بالتقديم فهو اما دال على مجرد الحدث او مع زيادة والاول اما مجرد عن الميم الزائد فى اوله وهو المصدر الغير الميمى او لا وهو الميمى والاول لتجرده عن الزيادة اليق بالتقديم والثانى زيادته اما عدد وهو بناء المرة او نوع وهو بناء نوع والاول لكثرته وفتحته يقدم (وغير المصدر اما دال على تصغير شئ وهو المصغر او نسبته وهو المنسوب والمصغر لكونه فى المعنى على قيام الصفة بالموصوف احق بالتقدم على المنسوب اذ هو مأول بالمفعول واما دال على ظرف الحدث او آلته والاول لكثرته وفتحته اولى بالتقديم وهو اما المكان فاسم المكان او الزمان فاسم الزمان (ثم قد علمت ان هذه الامثلة المختلفة قسمان فعل واسم والفعل مشتق فالماضى مشتق من المصدر والمضارع مأخوذ من الماضى وسائر المختلفات اعنى نفى الحال والاستقبال وتأكيده والجحد المطلق والمستغرق والامر والنهى مأخوذ من المضارع بزيادة ما

ولا وان ولم ولما ولام الامر ولا النهى عليه (واما فعلا التعجب
فمأخوذان من اسم التفضيل لكن نقل صيغتهما الى صيغة الماضى
والامر ومعناهما الى معنى المصدر (واما الاسم فمنه مشتق وجامد
فناصر ومنصور ومنصر ومنصر ونصار وانصر مشتقات
من المضارع على رأى الجمهور ونصرا ومنصر مصدر ا ميميا
ونصرة ونصرة ونصير ونصرى جوامد (فاعلم انها ايضا على
قسمين متصرف وغير متصرف الثانى مالا يتغير حاله فلا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث وهو فعل التعجب بصيغتيه واسم التفضيل
اذا استعمل بمن والمصدر غير المرة والنوع والذى استند الى
الجار والمجرور من الافعال واسم المفعول واما ما اسند الى اسم
ظاهر من الافعال والصفات فيتصرف بالتأنيث فقط وما عداها
متصرف وامثلة تصريفه تسمى امثلة متفقة وامثلة مطردة
وقد عرفت فى اول المختلفة ان اشتقاق المطردة من المختلفة
فكان حق المطردة تأخير ذكرها عن ذكر المختلفة (فلما فرغ
المصنف عنها شرع فى المطردة فقال * الامثلة المطردة
للماضى المعلوم * وفى بعض النسخ من الماضى المعلوم بلفظ
من بدل اللام وكذا فى كل ما يأتى من الابواب يعنى هذا المقام
يذكر فيه الامثلة المتحدة فى كونها صيغا للماضى المعلوم او من صيغه
من الغائب والغائبة والمخاطب والمخاطبة والمتكلم (اعلم ان التصرف
يكون بامور (منها التثنية وهى عام لجميع المتصرفات وعلامتها
فى الافعال الالف فى اواخرها وفى الاسماء الالف والنون او الياء
الساكنة المفتوحة ماقبلها والنون فى اواخرها لكن اطلاقها
على الفعل فى الحقيقة باعتبار فاعله المضمر لان مدلول الفعل

مطلب الامثلة للماضى المعلوم

اعنى

اعنى الحدث جنس فلا يثنى ولا يجمع ومنها الجمع وهو ايضا عام
واطلاقه على الفعل كما فى التثنية (قال فى الفوائد الضيائية تثنية
الفعل وجمعه راجعان فى الحقيقة الى الفاعل (وكذا فى اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة (وفى الرضى اختص التثنية والجمع
والتصغير والنسبة والنداء بالاسم (واما نحو ضربا وضربوا
فالتثنية والجمع فيهما راجع الى الاسم واما نحو قوله تعالى
رب ارجعون) ارجعنى ارجعنى ارجعنى (وقول الحجاج يا حرسى
اضربا عنقه اى اضرب اضرب فلبس الاول بجمع ولا الثانى
بتثنية اذ التثنية ضم مفرد الى مثله فى اللفظ غيره فى المعنى والجمع
ضم مفرد الى مثليه او اكثر فى اللفظ غيره فى المعنى وارجعون
واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم شئ الى مثله فى اللفظ
مع كونه اياه فى المعنى للتأكيد والتقرير والغالب فيما يفيد التأكيد
ان يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم اختصروا فى بعض المواضع
باجرائه مجرى المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث ان التأكيد
اللفظى ايضا ضم شئ الى مثله فى اللفظ وان كان اياه فى المعنى ايضا
فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله تعالى (فارجع
البصر كرتين) فى كون اللفظ فى صورة المثنى ولبس به انتهى
وعلامته للمذكر فى الافعال الواو الزائدة الساكنة المضموم
ماقبلها فى الاخر لكن تحذف فى مخاطب الماضى اذا لم يتصله
ضمير منصوب كما سيجيء ؛ وللمؤنث نون مفتوحة ساكن ماقبلها
مخففة متصلة بلام الفعل ومشددة مختصة بمخاطب الماضى
وعلامته فى الاسماء الصحيح من المذكر الواو الساكنة المضموم
ماقبلها والنون فى الاخر والياء الساكنة المكسور ماقبلها

مع النون كذلك وتحذف النون فى الاضافة ومن المؤنث الالف والتاء الطويلة فى الاخر ومنها التأنيث وهو قياس فى الافعال والصفات فقط واطلاقه عليهما باعتبار الفاعل مطلقا ومن حيث اللفظ لوجود علامته فيه (قال نجم الائمة الرضى التأنيث فى نحو ضربت راجع الى الاسم فالتأنيث فيه فى غير موضعه وفى اللب ومما خص بالفعل التاء الساكنة وهى لتأنيث ما اسند اليه (وعلامته خمسة التاء والالف المقصورة والممدودة والياء والنون ففى الافعال التاء ساكنة مختصة باخر الماضى الغائبة المفردة ومتحركة فى تثنيتها وفى الواحدة المخاطبة من الماضى وفى واحدة المضارع وتثنيته الغائبتين واما الياء فساكنة مختصة بمخاطبة المضارع والامر والنهى (وفيهما تفصيل سيجئ (واما النون فمختصة بجمع الفعل ومنها الخطاب والتكلم وهما مختصان بالافعال المتصرفة اذ الاسماء الظاهرة غيب واطلاقهما على الفعل كاطلاق التثنية والجمع اعنى باعتبار فاعله المضمر وعلامة الخطاب التاء اما فى الاول كما فى المضارع واما فى الاخر كما فى الماضى مفتوحة فى واحده ومكسورة فى واحدته ومضمومة فى البواقى مع ما بعدها من لفظ ما فى التثنية وميم فى الجمع المذكر ونون مشددة فى الجمع المؤنث وعلامة التكلم التاء المضمومة الساكن ما قبلها المختصة باخر الماضى للمتكلم الواحد والهمزة له ايضا والنون له مع غيره فى اول المضارع والنون الساكن ما قبلها مع الالف بعدها له مع غيره فى آخر الماضى (ومنها المعلوم والمجهول وهما مختصان بالفعل ايضا فالمراد بالمعلوم الفعل المسند الى الفاعل المعلوم ويقال له الفعل المبنى للفاعل والمراد

بالمجهول الفعل المسند الى فاعل مجهول ويقال له الفعل المبنى للمفعول والفعل الذى لم يسم فاعله واطلاقهما على الفعل وكذا اطلاق الغائب عليه باعتبار فاعله مطلقا ضميرا وظاهرا وبالجملة وصف الفعل بكونه معلوما او مجهولا وكذا بكونه غائبا او مخاطبا او متكلما مجاز باعتبار وصف فاعله فقيل من قبيل اطلاق اللازم على الملزوم وكذا الوصف بكونه مثنى ومجموعا فتدبر وتفطن (وعلامة المعلوم من الماضى ان يكون اول متحرك منه مفتوحا (وانما اختير الفتح لتعذر البواقى لرفضهم الابتداء بالساكن (وايضا يلزم التقاء الساكنين فى الفعل الذى فى اوله همزة وصل ولثقل الكسرة والضمة فى الفعل الثقيل فتعيين الفتح لخفته (وقيل ترك الضم لئلا يلتبس بالمبنى للمفعول لامكان ذهول السامع عن حركة عين (وفيه انه انما يتم اذا كان بناء المبنى للمفعول مقدما وهو ممنوع بالامر بالعكس الا ان يكون تعليلا ومناسبة عقلية ذكرت بعد الوقوع والحاكم بذلك الواضع لا غير كما قال التفتازانى فى امثاله فى شرح الزنجانى تأمل (واما علامة المجهول فسيجئ فى موضعه ان شاء الله تعالى ثم بعد ما علمت ما ذكرنا من القانون (فاعلم ان الفعل اكثر الالفاظ افادة وورودا فى ذوى العقول واستعمالا فاشتدت الحاجة الى الفرق بين الامور المذكورة والاختصار وبانضمام المضمرات المنفصلة وان حصل الفرق لكن ح يفوت الاختصار والنسبة الى الفاعل داخل فى مدلوله واحوال الفاعل ثلث لانه ان كان له دخل فى حصول الكلام ووجوده بالفعل فان صدر عنه فهو المتكلم وان توجه اليه فمخاطب وان لم يكن له دخل كذلك فهو الغائب

والمراد به مالم يكن متكلما ولا مخاطبا لا المعنى اللغوى فيشمل الحاضر الذى ليس بمتكلم ولا مخاطب والاحوال الست الاخرى موجودة فى الفاعل ايضا وهى الافراد والتثنية والجمع مع التذكير والتأنيث فبضرب الثلث فى الست يحصل ثمان عشرة فتقتضى ثمانية عشر بناء ستة للغيبة ثلثة للمذكر وثلثة للمؤنث وستة للمخاطب كذلك وستة للتكلم مثلهما (اما الثلثة التى للمذكر الغائب فامثلتها ما ذكره المصنف بقوله (نصر نصرا نصروا) فان قلت لم بدأ بالغائب مع ان المتكلم اصل فى حصول الكلام ولهذا قدمه بعضهم ثم المخاطب اذ له دخل فى حصوله واخروا الغائب لعدم دخله فيه (قلت لكون الغائب مزيدا عليه وهو اصل بالنسبة الى المزيد (ولجواز تجرد مفرده عن الضمير فيكون مفردا ولكثرة امثلته ثم المخاطب للامر الثلاثة واخر المتكلم لانتفاء الثلثة فيه (وبالجملة ما اختاره المصنف اولا لكونه اعتبارا لما فى نفس اللفظ وما اختاره البعض المذكر اعتبار لما فى الخارج (فان قلت لم قدم المذكر على المؤنث (قلت لان المذكر مزيد عليه وهو اصل كما مر ولانه اصل فى التخليق واشرف من المؤنث (قوله نصر) فعل ماض بناء معلوم مفرد مذكر غائب وقد مر فى المختلفة استيفاء ما يتعلق به وترجمته فلا تغفل (فان قلت انه يستعمل فى الله تعالى مثل والله خلق ونصره الله وليس بغائب ولا مذكر ولا مؤنث تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا قلت المراد اللفظ فان قلت الله خلق فالله لفظه مذكر غائب لانه ليس بمتكلم ولا مخاطب وهو المراد بالغائب كما عرفت وليس فيه علامة التأنيث (قيل اما اذا لم يرد اللفظ فلا يجوز لانه كما لا يطلق عليه تعالى متكلم ولا مخاطب لا يطلق عليه غائب وكون الله تعالى غيرها

ليس

ليس بمحال لان التكلم والخطاب والغيبة بالنسبة الينا (وفيه نظر ذكر الامام الرازى فى شرح اسماء الله تعالى ان مذهب اصحابنا انها توقيفية وقالت المعتزلة والكرامية انه اذا دل العقل على ان معنى اللفظ ثابت فى حقه تعالى جاز اطلاق ذلك اللفظ عليه ورد به الاذن اولم يرد وهو قول ابى بكر من اصحابنا واختيار الشيخ الغزالى ان الاسماء موقوفة على الاذن (واما الصفات فغير موقوفة فعلى مذهب اصحابنا لا يطلق الغائب عليه تعالى على غير مذهبهم يطلق (وقيل المتكلم يقول فى باب اثبات الصفات يثبت السمع والبصر قياسا للغائب على الشاهد فقد اطلقوه ولا بعد فيه اذ يراد الغائب عن حواسنا ومنه قوله تعالى يؤمن بالغيب على وجه وفيه نظر (يقول هذا الفقير سمعت من بعض استاذى فريد عصره ووحيد دهره نور الله مضجعه واعلى مسنده ان فى هذا الباب استثناء كما فى خلق الله كل شئ (فاعرف (فان قلت لاى معنى اطلق عليه المفرد (قلت للمفرد فى عرف النحاة معان (منها ما يقابل المركب وذلك فى تعريف الكلمة (ومنها ما يقابل المثنى والمجموع وذلك فى بحث الصفة (ومنها ما يقابل المضاف وشبه المضاف وذلك فى بحث المنادى والمنصوب بلا لنفى الجنس (ومنها ما يقابل الجملة وذلك فى بحث خبر المبتدأ (وفى عرف التصريفى هو ما يقابل المثنى والمجموع وهو المراد ههنا وذلك اما لعدم علامة المثنى والمجموع واما باعتبار الفاعل اذ هو فى الاكثر واحد كما هو الاصل (ولا يجوز ان يكون باعتبار اصل المعنى لما مر انه جنس لا تعدد فيه فلا يصح فى مقابلة التثنية والجمع حينئذ نعم انه واحد فى نفسه لكن لم يلاحظ

هذه الوحدة بل نفس الماهية وقد سبق تفصيله فى المصدر الميمى فتذكر (فان قلت لما قدم المفرد على مقابليه اعنى المثنى والمجموع وهما قوله نصرا نصروا (قلت لان مدلول المفرد واحد ومدلولهما متعدد والواحد قبل المتعدد (ولانه اكثر بالنسبة اليهما (وايضا هو مزيد عليه وهو مقدم (وانما قدم التثنية على الجمع لان مدلولها اقل ولان علامة الاول وهى الالف خفيفة (ولانه اكثر استعمالا كما فى شرح المراح فى حاشية الاول فعل ماض بناء معلوم تثنية مذكر غائب معناسى يردم اتديلر ايكى غائب ارلر بكمش زمانده وفى حاشية الثانى فعل ماض بناء معلوم جمع مذكر غائب معناسى يردم اتديلر جميع غائب ارلر بكمش زمانده والمعنى الموضوع لهما المطابق يردم اتديلر فانه يدل على الحدث والزمان الماضى والنسبة الى الفاعل وعلى الفاعل الغائب ايضا كما ان لفظ اتديكز يدل على الفاعل المخاطب ولفظ اتدم على المتكلم الا ان التثنية والجمع لما كانا غير متمايزين بالصيغة فى التركية وهى اتديلر واتديكز يزاد لفظ ايكى فى التثنية ولفظ جميع فى الجمع (وكذا يزاد لفظ ارلر فى المذكر وعورتلر فى المؤنث للتمايز فمعنى نصرا يردم اتديلر ايكى ارلر ومعنى نصروا يردم اتديلر جميع ارلر فلا حاجة الى لفظ غائب وبكمش زمانده لتميز الغيبة من المخاطب والمتكلم بالصيغة التركية (وكذا المضى من المضارعة الا ترى ان امثلة الماضى بالتركية (اتدى (اتديلر (اتدك (اتديكز اتدم اتدك (وكذا اوردى اورديلر اوردك اوردوكز اوردم اوردق وامثلة المضارع (ايدر (ايدرلر (ايدرسين ايدرسكز (ايدرم (ايدرز وكذا (اورر (اوررلر (اوررسون (اوررسكز (اوررم (اوررز وقس على هذا فاذكروا فى الترجمتين معنى نصر

اثنان مذكران غائبان فى الزمان الماضى ومعنى نصر جميع مذكرون غائبون فى الزمان الماضى كما لا يخفى على المنصف ثم ان التثنية والجمع مشتقان من مفردهما كما صرحوا به فاصل نصرا ونصروا نصر زيد فى الاول الالف وفى الثانى الواو للفرق بينهما وبين المفرد فابقى آخر الاول على الفتح للالف وضم آخر الثانى للواو وهما ضميرا فاعل لسقوطهما اذا كان الفاعل ظاهرا نحو نصر الزيدان ونصر الزيدون (وانما زيد من حروف المد لما عرفت فى المختلفة انها الاولى بالزيادة لخفتها وكثرة دورها (وخص الالف بالتثنية والواو بالجمع لان الالف من اول المخارج والواو من آخرها والتثنية قبل الجمع فاختير الاول للاول والاخر للآخر ولان المثنى اكثر استعمالا من الجمع فاختير له ما هو اخف اعنى الالف فتعين الواو للجمع اذ لم يمكن زيادة الياء صونا للفعل عن اخت الجر التى هى الياء (وقيل زيد الالف فى التثنية والواو فى الجمع ليدل الالف على هما والواو على هموا (اقول هذا القول مبنى على التسامح وهو انهم لما قالوا ان الفاعل فى زيد نصر هو واضيق العبارة عليهم وقد سبق تحقيقه فى المختلفة فكانهم قالوا ان الفاعل فى الزيدان نصرا هو هما تحته وفى الزيدون نصروا هو هموا تحته فكان الالف والواو تدلان عليهما مع ان الفاعل بارز فيهما لا مستكن تحتهما (واو قيل ان معناه ان الالف والواو تدلان على ان الضمير المنفصل لهما هو هما وهموا لا يبعد فتأمل (وضم لام الفعل فى الجمع لاجل الواو بخلاف رمو لان المبهم لبست بلام الفعل وكتب الالف بعد واو الجمع اذا لم يتصل به الضمير للفرق بينه وبين واو العطف فى مثل حضر وتكلم زيد ثم كتب فيما لا يلتبس نحو ضربوا ذو واو العطف

لايتصل اطرادا للباب هذا (فان قلت لم لم تأتوا بنونى التثنية
والجمع فى الماضى (قلت لانهم لما ثنوا الضمائر وجمعوها والقصد
بوضع متصلها التخفيف لم يأتوا بهما بعد الالف والواو ولان
النون فى الافعال حرف الاعراب (وقد عرفت ان الماضى
ليس بمعرب بل مبنى (ويأتى وجه الاول فى المضارع ان شاء
الله تعالى (واما الثلثة التى للمؤنث الغائبة فامثلتها قوله
(نصرت نصرتا نصرن) فى حاشية الاول فعل ماضى بناء معلوم
مفرد مؤنث غائبه معناسى يردم ايتدى برغائبه عورت كچمش
زمانده وفى الثانى فعل ماضى بناء معلوم تثنيه مؤنث غائبه معناسى
يردم ايتديلر ايكى غائبه عورتلر كچمش زمانده وفى الثالث فعل
ماضى بناء معلوم جمع مؤنث غائبه معناسى يردم ايتديلر جميع
غائبه عورتلر كچمش زمانده والمفرد والمؤنث فى الالفاظ العربية
اتيا بلفظ المذكر لان المؤنث لامذكر له فلا يحتاج الى التاء اوهما
بتأويل الصيغة بالبناء دل عليه لفظ بناء معلوم ولا يخفى انما ذكر
من الالفاظ العربية حكاية عن العربية بلسان تركى فلا يبالى
بالتغير لانه على الاتساع فاعرف (واتى لفظ الغائبة بلفظ المؤنث
لانها صفة الفاعل وهى مؤنث فافهم وباقى الكلام ظاهر مما سبق
زيدت التاء فى نصرت لتدل على التأنيث فرقا بين المذكر والمؤنث
ولبست بضمير لبقائها عند مجئ الفاعل ظاهرا نحو نصرت هند
(واختصت التاء لانها من المخرج الثانى من المخارج الكلية وهو
الوسط والمؤنث ايضا ثان فى التخليق لان الله تعالى خلق آدم
عليه السلام اولا ثم خلق حوّاء من ضلع من اضلاعه كما قال
تعالى (خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها) وايضا

التاء علامة للتأنيث فى الاسم فجعلت علامة له فى الفعل
ولو جعلت الزيادة للمذكر يحصل الفرق ايضا الا انهم راعوا
مناسبة الفرعية بين الزيادة والمؤنث وحركت التاء فى الاسم
واسكنت فى الفعل تعادلا اذ الفعل ثقيل والاسم خفيف (وانما
حركت فى نصرتا لالتقاء الساكنين وحذفت فى الجمع اذ اصله
نصرتن استغناء بالنون كما حذفت فى مسلمات اصله مسلمتات
فان اجتماع علامتى التأنيث مطلقا فى الفعل ومن جنس واحد
فى الاسم غير جائز (وانما حذفت الاولى لان فى الثانية زيادة معنى
هى الدلالة على الجمعية فحذف الاولى اولى (وكتبت طويلة دون
مدورة للفرق بين المختصة بالفعل وبين المختصة بالاسم
ولم يعكس لان الاصل فى الحروف عند الكتابة الاظهار كما امر عمر
بن عبد العزيز لكاتبه فى (بسم الله الرحمن الرحيم) حيث قال
طول الباء ودور الميم واظهر السين والفعل اولى بالاظهار
(فان قيل التاء لتأنيث الفاعل لا الفعل فينبغى ان تلحق بالفاعل
قلنا انما جاز الحاقها بالمسند للاتصال الذى بين الفعل الذى
هو الاصل فى الاسناد وبين الفاعل لما عرفت غير مرة من احتياج
الفعل الى الفاعل وكونه كجزء من اجزائه حتى سكن اللام حذرا
عن التوالى ووقع بين الفعل واعرابه نحو يضربان ويضربون
وتضربين كما يأتى فى المضارع (واسكنت الراء فى نصرن لدفع
توالى اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة وفيما لا يلزم التوالى
اطرادا (واما نصرتا فالتاء فيه فى حكم الساكن لانها حركت
لالف التثنية فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم (وزيدت النون
لتعذر زيادة حروف المد (واما الواو فلانه يلتبس بجمع المذكر

(واما الالف فلدفع الالتباس بالتثنية واما الياء فلصون الفعل عن اخت الجر كما مر مع انه يلتبس بالمصدر المضاف الى ياء المتكلم لامكان الذهول عن تحركت العين (فلما تعذر زيادتها زيدت النون لشبهها بها من حيث الخفأ واللين فكما ان فى حروف المد زيادة المد واللين فكذا فى النون زيادة غنة (وقيل ابدل النون على هن وقد عرفت معناه (وانما زيدت فى الاخر دون الاول لئلا يلتبس بالمضارع ولئلا يلزم تقدم الفاعل على الفعل فلذا لم تزد بين الفاء والعين وبين العين واللام (وانما حركت طرد الخطاب مع قابليتها للحركة من غير ضعف (وقيل لانها ضمير الفاعلات فتكون فى قوة الاسم واختير الفتح لخفتها ولم تشدد كنون هن لعدم الموجب ولانه بمنزلة الواو فى الجمع المذكر كذا قيل (نصرت) فعل ماضى بناء معلوم مفرد مذكر مخاطب فمعناه بالتركى يردم ايتدك سن برحاضر ارككمش زمانده (نصرتما) فعل ماضى بناء معلوم تثنيه مذكر مخاطب فمعناه بالتركى يردم ايتديكز سز ايكى حاضر اركلر ككمش زمانده (نصرتم) فعل ماضى بناء معلوم جمع مذكر مخاطب فمعناه بالتركى يردم ايتديكز سز جمع حاضر اركلر ككمش زمانده هذه على قياس ما فى الحواشى (وانت تعلم انه لاحاجة الى لفظ سن وبر وسز وحاضر وككمش زمانده الا ان تكون تأكيدات لما علم صريحا ودلالة وقد مر ذلك مرات قيل لفظ بر فى مفرد الغائبة ولفظ سن فى مفرد الخطاب لضرورة دفع الركاكة كما لايخفى (اقول لايظهر وجهه على انه لاوجه لتخصيصهما كما لايخفى (زيدت التاء فى الخطاب بحكم الوضع (لعل حكمتها انه لما كان المخاطب من يلقى اليه الكلام اختير له

حرف شديد ليتنبه عن سنة لغفلة والقى سمعه الى مايلقى اليه وهو شهيد والحروف الشديدة هى (اجدك قطبت) ولايمكن زيادة الالف منها للالتباس بالتثنية وغير التاء مما بقى ليس من حروف الزيادة فتعين التاء (قيل ولايبعد ان يقال اختير التاء ليكون موافقا لانت الذى هو الضمير المرفوع المنفصل (اقول ولايبعد ايضا ان يكون لتعذر زيادة حروف العلة لما مر فى نصرن والتاء تبدل من الواو فى نحو تراث وتجاه وتكلان اصلها وراث ووجاه ووكلان (وايضا التاء من المخرج الثانى والمخاطب بين المتكلم والغائب (فتأمل (وحركة التاء فى نصرت لئلا يلتبس بالغائبة المفردة (اختير الفتح لخفته فى كثير الاستعمال اولان المخاطب اسم مفعول وعلامة المفعول النصب والفتح شبيه به (وقيل لانها لو اسكنت لالتبس بالمفرد والمؤنث الغائبة (ولو كسرت لالتبس بالمخاطبة ولوضمت يلتبس بالمتكلم فلم يبق الا الفتح (اقول هذا انما يتم بعد وقوع بناء المخاطبة والمتكلم فتدبر (واسكنت الراء فيه لما مر فى نصرن وقس عليه المخاطبة والتثنية والجمع والمتكلم (وضمت التاء فى نصرتما لانها ضمير الفاعل وعلامة الفاعل الرفع فى المعرب ولما لم يكن الرفع فى المبنى حركوه بحركة شبيهة به عملا بالاصل بقدر الامكان وهى الضم فانه يشبه الرفع خطا ولفظا كذا قالوا (اقول هذا الوجه بناء على ان ضمير الفاعل فى مثل فعلتما وفعلتموا وفعلتن هو التاء وحدها (واما الالف والواو والنون فعلامات للتثنية وجمع المذكر وجمع المؤنث كما هو مذهب البعض (والمختار ان الفاعل هؤلاء الحروف (واما التاء فعلامة الخطاب وهو مذهب الاكثرين (وقيل الفاعل هو مجموع التاء واحد هذه

الحروف وهو ضعيف اذ يكفى احدهما للفاعل ولاحاجة الى ضم الاخر اليه مع ان الاصل الاكتفاء باحدهما (وقيل ضمت التاء اتباعا للميم لان الميم شفوية فجعلوا حركة التاء من جنسها وهو الضم الشفوى (وزيدت الميم حتى لايلتبس بالف الاشباع كما فى قول الشاعر* اخوك اخو مكاشرة وضحك* وحياك الا كه فكيف انتا* وخصت الميم بالزيادة لموافقه انتما تحته وقد عرفت توجيهه (ولانهم لما قصدوا مخالفة الخطاب للغيبة زادوا قبل الف التثنية حرفا يناسب ماقبلها فى المخرج الشفوى ولم يزيدوا الواو لكونها اضعف من الحرف الصحيح (ولان حرف العلة قبل الالف والواو مستثقلة فزادوا الميم لكونه اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغنتها كذا فى الرضى (والفاء والباء من الشفوية لبستا من حروف الزيادة (وزيدت فى نصرتم لئلا يلتبس بواو الاشباع فى الوقف لان الجمع مأخوذ من مفرده كما عرفت فزيدت الواو لضمير الجمع فضمت التاء للمجانسة (وخصت الميم ليطرد بتثنيته فحذفت الواو لكراهة اجتماع الحرفين المتجانسين مخرجا مع سهولة دفعه فجعلت الميم دليلا على جنسها المحذوف ولان الميم مع الواو بمنزلة الاسم ولايوجد اسم آخره واو ماقبلها مضموم غيرهو (بخلاف نصروا لان الراء لايجعل شيئا من الافعال اسما كما جعله الميم فى مضارعات الزوائد فلايكون مع الواو بمنزلة الاسم بخلاف نصرتموه لان الواو خرجت من الطرف بسبب الضمير (واسكنت الميم لانه انما ضموها لاجل الواو (فلما حذفت الواو بقى على الاصل الذى هو السكون ثم ان هذه الامثلة الثلثة التى للمذكر المخاطب (واما الامثلة الثلثة للمؤنث

المخاطبة

المخاطبة فهى (نصرت نصرتما نصرتن) وقس معانيها على المذكر كسرت التاء فى نصرت للفرق والتفصيل فى هذا المقام ان يقال انهم زادوا تاء للمخاطب وتاء للمخاطبة وتاء للمتكلم وحركوها فى الجميع خوف اللبس بتاء التأنيث فضموها للمتكلم لان التاء فيه ضمير الفاعل فناسبها الضم ولانه اقوى الحركات والمتكلم مقدم فاخذه وفتحوها للمخاطب اذ لم يمكن الضم للالتباس بالمتكلم والفتح راجح لخفته وعلوه والمذكر مقدم فاخذه فبقيت الكسرة للمخاطبة فاعطيتها ولان الياء يقع ضميرها فى انصرى وقد يقع علامة التأنيث كما فى هذى امة الله والكسرة اخت الياء فناسب اعطاؤها للمؤنث (وسوى بين تثنيتى المخاطب والمخاطبة للايجاز ولقلة استعمالهما بالنسبة الى المفرد والجمع (اما الاول فلاحتياج حصولها الى ضم احد المثلين الى الاخر بخلاف المفرد (واما الثانى فلعدم الاتساع فيهما اذ لاتستعمل الا فى اثنين فقط بخلاف الجمع فان صيغة قلته تستعمل فى الثلثة الى العشرة وصيغة كثرته فيما فوق العشرة بالغا مابلغ فلا تعيين فيه ففيه اتساع وكثرة استعمال بخلافها (والحاصل ان فى صياغة التثنية نوع حرج لبس فى الجمع ذلك وهو حصر المراد على فردين وفيه كلفة بينة بخلاف الجمع فان فيه ارسال المراد (ولما كان استعمال التثنية قليلا لم يبال بالتباس فيها بخلاف المفرد والجمع (فان قلت فلم فرقوا بين تثنيتى الغائب والغائبة (قلت لما لم يمكن التسوية لوجود علامة التأنيث فى تثنية الغائبة (وشدد النون فى نصرتن لان اصله نصرتمن بالميم حملا على التثنية فادغم الميم فى النون لتقاربهما فى المخرج (اولان اصله نصرتن بالتخفيف فاريد

ان يكون ماقبل النون ساكنا ليطرد بجميع نونات النساء فى سكون
ماقبلها ولايمكن اسكان تاء المخاطبة لالتقاء الساكنين ولاحذفها
لان العلامة لاتحذف (فادخل النون بعد التاء وقبل نون الجمع
لقرب النون من النون وادغمت احديهما فى الاخرى فقيل
نصرتن (وقيل انما زيدت حرف فى جمع المؤنث لتكون فى مقابلة
الميم فى جمع المذكر واختير النون لمشابهتها الميم بسبب الغنة
(نصرت) فعل ماضى بناء معلوم نفس متكلم وحده فمعناه بالتركى
يردم ايتدم بن كجمش زمانده (نصرنا) فعل ماضى بناء معلوم نفس
متكلم مع الغير فمعناه بالتركى يردم ايتدك بز كجمش زمانده على قياس
ماكتبوا فى الحاشية (وقد نبهتك على تحقيق الحال فى مواضع
شتى من المقال فاختر ماقلنا لك واحذر عن القيل والقال (ولعل
الامضاء على المشهور بعد معرفة الحق ليس من الوبال عند
سليم البال (ثم كون هاتين الصيغتين للمتكلم عرف التصريفى والافى
احديهما يشارك المتكلم غائب ومخاطب لكن يغلب المتكلم على
مشاركه فينسب الصيغة اليه (زيدت التاء فى نصرت لان تحته
انا مضمر ولا يمكن الزيادة من حروفه للالتباس لانه بتقدير
زيادة الهمزة وهى حقيقة الف تحرك يلتبس بتثنية الغائب
وبتقدير زيادة النون يلتبس بجمع المؤنث الغائبة ولايمكن ايضا
ان يزاد من حروف العلة اما الالف فلما مر آنفا (واما الواو فلئلا
يلتبس بالجمع المذكر (واما الياء فلعدم تحمله علامة الفاعل اعنى
الضمة فاختير التاء لوجودها فى اخواته من صيغ الخطاب
(وزيدت النون فى نصرنا للاشارة بنوع صيغة الجمع الى مافيه
من معنى الجمع اولان تحته نحن مضمر على ماعرفت تأويله فزيدت

النون للموافقة ولم يزد الحاء لانها ليست من الزوائد (ثم زيدت
الالف حتى لا يلتبس بجمع المؤنث واختصر بالالف للخفة (وقيل
لان تحته انا مضمر فزيدت النون والالف ليوافق ما اضمر تحته
فان قيل بالنظر الى اختلاف المعنى ينبغى ان يوضع للحكاية ستة
امثلة ثلثة للمذكر وثلثة للمؤنث كالغيبة والخطاب فيصير تصرفات
الماضى ثمانية عشر لااربعة عشر (قلنا مقتضى العقل كذلك
لكن لقلة الالتباس فى المتكلم اكتفى بالوجهين لانه يرى فى اكثر
الاحوال فيعلم انه مذكر اومؤنث ويعلم ايضا انه واحد او اثنان
او اكثر او يعلم بالصوت انه مذكر اومؤنث واما اشتباه الاصوات
فنادر لايبتنى عليه الاحكام (فالغى اعتبار التذكير والتأنيث لقلة
الفائدة فيه (واما الغاء اعتبار التثنية والجمع فلعدم وجود
شرطهما وهو اتفاق الاسمين او الاسماء فى اللفظ فانك اذا قلت
نحن واردت المثنى فقيل لك فصل قلت انا وزيدا او انا وانت وانا وهو
وتقول فى الجمع انا وزيد وعمرو وليس كل افراده انا وكذا البارز المتصل
فاذا فصلت قولك نصرنا مثنى قلت نصرت ونصر زيدا ونصرت
انا وزيد وجموعا نصرت انا وزيد وعمرو ونصرت ونصر زيد وعمرو
وليس كل افراده التاء المضمومة بخلاف مثنى الخطاب والغيبة
وجمعهما فانه اذا قيل لك فصل انتما قلت انت يازيد وانت ياعمرو
وكذ فى الجمع اذا قيل لك فصل انتم قلت انت يازيد وانت ياعمرو
وانت يابكر (ولما لم يكن شرط المثنى والمجموع لم يمكنهم اجراء
تثنيته وجمعه على ماجرى عليه سائر المثانى والجموع فارتجلوا
للمثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها للامن من اللبس بسبب القرائن
ذكره نجم الائمة وغيره (فان قلت فلم لم يكتف فى الحكاية بصيغة

واحدة قلت لوقوع الالتباس والاشتباه ورفعهما واجب (فان قلت تثنية المخاطب مع المخاطبة متحدتان صيغة فيكون الصيغ ثلث عشرة لا اربع عشرة (قلت هما مختلفتان تقديرا فان هيئة المفرد معتبرة فى تقدير فرعه فلفظ نصرتما باعتبار كونه تثنية نصرت بفتح التاء صيغة وباعتبار كونه تثنية نصرت بالكسر صيغة اخرى تقديرا والتغاير التقديرى والاعتبارى كاف فى التعدد فيذكر مرتين ولولا الاعتبار لما ارتفعت صيغ الافعال الى كذا فانه يجعل الضمائر اللاحقة بها جزء منها اعتبارا نظرا الى احتياج الافعال الى الفواعل واحتياج الضمائر الى ما تتصل به فى الوجود كاحتياج الكل الى الجزء ويجعل المجموع صيغة اصلية وكلمة واحدة اعتبارا فلم يجوزوا توالى اربع حركات فيها كما مر فى المختلفة (اعلم ان ما ذكرنا من الوجوه التى فى الصيغ المطردة انما هى مناسبات عقلية ذكروها بعد الوقوع والا فالحاكم بذلك هو الواضع لا غير (قالوا ما ذكره الصرفيون من التعليلات بيان مناسبات او من قبيل حمل النظير على النظير لا قياس فقهى والا فاصل الدليل هو الاستعمال صرح به فى ايضاح المفصل وغيره فلا يرد عليهم ان هذا قياس فى اللغة كذا فى شرح الزنجانى للتفتازانى وحاشيته

* لامثلة المطردة للماضى المجهول * نصر نصرا نصروا نصرت نصرتا نصرن نصرت نصرتما نصرتم نصرت نصرتما نصرتن نصرت نصرنا * فهو يتصرف على اربعة عشر وجها كالمعلوم وبالتركى اولندى اولنديلر اولندك اولنديكز اولندم اولندق وكذا اوردلدى اورلديلر اورلدك اورلديكز اورلدم

اورلدق (قوله) نصر فى الحاشية فعل ماضى بناء مجهول مفرد مذكر غائب معناسى يردم اولندى بر غائب ارككه زمانده وقد عرفت التحقيق فتذكر وقس عليه باقى الصيغ (اعلم ان علامة المجهول من الماضى ان يكون اول متحرك منه مضموما وما قبل الاخر مكسورا والسر فيه ان هذا الوزن ثقيل فاختير لقليل الاستعمال او انه لا بد من تغيير ليفصل من المعلوم والاصل فعل فغيروه الى فعل بضم الاول وكسر الثانى دون سائر الاوزان لان من ضرورة معنى الفعل ما يقوم به (فلما حذف منه خيف ان يلحق فى بادى النظر بقسم الاسماء فجعل على وزن غريب لم يكن فى الاسماء كما ان معناه وهو اسناد الفعل الى مفعوله غريب وقيل انما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم تغير لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل (فان قيل لو كسر الاول وضم الثانى يحصل هذا الغرض (قلنا نعم لكن الخروج من الضمة الى الكسرة اولى من العكس لانه طلب الخفة بعد الثقل ثم حمل غير الثلاثى المجرد عليه فى ضم الاول وكسر ما قبل الاخر (فان قيل لم لم يكتف بضم الاول (قلنا لئلا يلتبس بمجهول الماضى بمجهول المضارع المتكلم فى باب الافعال نحو اعلم ولا اعتداد بحركة اللام (فان قيل لم لم يقتصر على كسر العين (قلنا لئلا يلتبس بالمعلوم فى مثل علم فان قيل لاى غرض وضع المجهول واقيم المفعول مقام الفاعل وهو خلاف الاصل (قلنا اما لتعظيم الفاعل فتصونه عن لسانك نحو ضرب اللص اى ضربه الامير واما لتحقيره لخساسته فتصون لسانك عنه طعن الامير اذا طعنه الحقير واما لشهرته نحو خلق الانسان واما لجهل المتكلم اياه نحو سرق المال اذ لم يعلم السارق واما لقصد صدور الفعل عن اى فاعل كان

اذلاغرض فى الفاعل نحو قتل الخارجى فان الغرض المهم قتله لاقاتله واما الخوف عن الفاعل اوعلى الفاعل اولمحافظة على وزن اوسجع اوقافية اوللاقتصار والايجاز فى الكلام اولفوت فرصة اولاختبار المخاطب اولتيسير الانكار لدى الحاجة اولنفى النظير كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته اولغير ذلك مما تقرر فى علم المعانى وباقى الابحاث يعلم مما ذكرنا فى المعلوم فليتنبه فان قيل لم قدم المعلوم على المجهول قلنا لان المعلوم اصل والمجهول مأخوذ منه فاصل نصر نصر كما فى شروح الشافية ولما مر فى المختلفة من ان المعلوم اكثر استعمالا وبناء اذللمجهول من جميع الثلاثى هيئة واحدة ولعل حكمته ان الحدث يلزمه المحل الذى يقوم به وكذا يلزمه زمانه المعين غير الازمنة الثلثة كاليوم اوالليل والصبح اوالمساء اوغير ذلك ومكانه وما وقع ذلك الحدث عليه فاحتياجه الى محله الذى هو الفاعل اشد منه الى غيره من اللوازم ومن ثمه جعلت له صيغة مخصصة وهى المبنية للفاعل ولسائر اللوازم صيغة مشتركة بينها

* الامثلة المطرة للمضارع المعلوم * ينصر ينصران ينصرون تنصر تنصران ينصرن تنصر تنصران تنصرون تنصرين تنصران تنصرن انصر ننصر * فهو كما رأيت يتصرف على اربعة عشر وجها كالماضى ثلثة للغائب وثلثة للغائبة وثلثة للمخاطب وثلثة للمخاطبة واثنان لمتكلم وكذلك مجهوله وقس عليه الجحد والنفى لما مر انهما مضارعان بالزيادة زيدت الالف والواو فى مثل ينصران وينصرون لما مر فى الماضى وزيدت الياء فى تنصرين علامة للتأنيث لان القياس ان يزاد من حروف انيث ولم يمكن اما الالف فللالتباس بالتثنية واما النون فلاجتماع

مطلب الامثلة المطردة للمضارع

النونين

النونين من غير فاصل واما التاء فللزوم التكرار ولم يمكن ايضا زيادة الالف والواو من حروف العلة اما الالف فقد عرفت واما الواو فللالتباس بالجمع المذكر فعينت الياء لمجيئها فى مثل هذى امة الله للتأنيث (فان قلت فهلا كسرت التاء كما فى مخاطبة الماضى حتى لايحتاج الى الزيادة (قلت يلتبس حينئذ بلغة من يكسر حرف المضارعة فى مكسور عين الماضى (وهذه الياء ضمير الفاعل عند الجمهور كالف ينصران وواو ينصرون وعلامة التأنيث ايضا كنون ينصرن (واما علامة الخطاب فهى تاء المضارعة فقط كما فى المذكر اوهى علامة التأنيث والخطاب معا والياء تمحضت للفاعل عندهم ولعله هو الحق (وعند الاخفش الياء علامة الخطاب وهو المشهور فى الكتب (وفى الرضى حرف تأنيث عنده كما قيل فى هذى انتهى وفاعله لازم الاستتار فيه وهو انت اجراء لمفردات المضارع مجرى واحدا فى عدم ابراز ضمائرها واستكارا لكون ضمير المفرد يعنى الياء اثقل من ضمير المثنى وهو الالف مع ان القياس يقتضى ان يكون اخف (ويرد عليه اجتماع علامتى الخطاب (اللهم لا ان يقول التاء تجردت فيها للتأنيث كاللام فى بالله حيث تجردت للتعويض (وعند المازنى الياء المنقوطة بنقطتين من تحت فى المخاطبة وكذا الالف فى المثنيات والواو فى جمع المذكر والنون فى جمع المؤنث علامات كالف الصفات وواوها فهى حروف والفاعل مستكن (ولعل ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل واستكارا لوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها اى النون (وقول الجمهور هو الاصح كما فى الرضى وغيره (فان قيل لم ابرز الفاعل فى تنصرين قلنا للفرق بينه وبين

جمعه (فان قيل فلم لم يفرق بحركة ماقبل النون (قلنا لئلا يلتبس بالنون الثقيلة فى الصورة (ولو حذفت النون يحصل الفرق ايضا لكن يلتبس بالمذكر (وفتحت الراء فى مثل ينصران وضمت فى ينصرون وكسرت فى تنصرين لاجل الالف والواو والياء واسكنت فى ينصرن لان نونه لما شابهت بنون نصرن اقتضت ان يكون ماقبلها ساكنا وقد مر فى المختلفة والحق النون فى مثل ينصران وينصرون وتنصران وتنصرون وتنصرين علامة للرفع وذلك لانه لما وجب الاعراب فى هذه الافعال ولم يمكن اجراؤه على اللام اذ هو على وجه واحد بالحاب الضمائر وبمنزلة الوسط لشدة اتصالها ولم يمكن جعل هذه الضمائر حروف الاعراب لانها فى الحقيقة ليست من نفس الكلمة وهن لم تحمل الحركات ايضا لزم ان يزاد حرف يقوم مقام الحركة اى فى المفرد فوجدوا اولى الحروف بذلك حروف المد واللين لكثرة دورها ولم يمكن ايضا زيادتها ههنا للزوم اجتماع الالفين اوالواوين اواليائين مع التقاء الساكنين اذ الزائد ساكن كالضمائر فلما لم يمكن زيادتها زادوا حرفا شبيها بها وهو النون (ثم خصت بحال الرفع لانه اول الاعراب لكونه علامة الفاعل وكسرت فى مثل ينصران لانها فى الاصل ساكنة والكسر اصل فى تحريك الساكن ولئلا يجتمع الفتحتان اللفظية والتقديرية ولتعادل ثقلة الكسرة خفة الالف والفتحة (وانما فتحت فى مثل ينصرون لامتناع السكون لالتقاء الساكنين وكذا الكسرة والضمة للزوم النقل من الضمة الى الكسرة واجتماع الضمتين ولتعادل خفة الفتحة ثقلة الواو والضمة (وقيل كسرت نون التثنية

وفتحت

وفتحت نون الجمع ولم يعكس لان الف التثنية خفيف وواو الجمع ثقيل فاعطى الكسرة للخفيف والفتحة للثقيل تعادلا فتأمل هذا (واما النون فى ينصرن وتنصرن فضمير الجمع لا علامة الرفع لانهما مبنيان اذ اعراب المضارع بمشابهة الاسم ونون الجمع مختصة بالفعل فاذا اتصلت به رجح جانب الفعلية فيه وتعذر الاعراب لكون آخره بمنزلة الوسط كما فى بعلبك فرد الى ما هو الاصل فى الفعل وهو البناء (وقال سيبويه ان يضربن شابه ضربن يعنى انه لما اسكن آخره وان لم يجتمع فيه اربع حركات حملا على ضربن جاز بناؤه ايضا حملا عليه واذا جاز لك تشبيه الفعل بالاسم واخراجه عن اصله من البناء فاولى فى الفعل المشابه للفعل ان يرد الى اصله من البناء مع ان هناك داعيا الى بنائه وهو الزامهم لمحل الاعراب الاسكان لمشابهة نحو ضربن هذا (اعنى كون جمع المؤنث للمضارع مبنيا مذهب الجمهور (وقال بعضهم معرب لضعف علة البناء مقدر الاعراب لالزامهم محله السكون ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين (وعينت الياء من حروف اتين للغيبة لانها من وسط المخارج والغائب ايضا بين المتكلم والمخاطب (واذ قد عرفت ان المراد بالغائب فى عرفهم ما لا يكون متكلما ولا مخاطبا عرفا لا يرد ان ما وضع للغائب نحو يفعل يستعمل فى الله تعالى وانه ليس بغائب ولا مذكر (وعينت التاء للخطاب سواء للمذكر او المؤنث للواحد او الاثنين او الجماعة لانها مبدلة من الواو التى من منتهى المخارج والمخاطب هو الذى ينتهى اليه الكلام فناسبته ثم اتبعوه الغائبة والغائبتين بجعل التاء علامة لهما لئلا تلتبسا

بالغائب والغائبين (وان التبسا بالمخاطب والمخاطبين لانه اسهل
اذ الالتباس بالاقل اشكل (وانما اتبعوه دون غيره لاستوائهما
فى الماضى فى مجرد التاء نحو نصرت بفتح التاء ونصرت بسكونها
(ولم يعكس لان المذكر اصل والمؤنث فرع فهو اولى بالاتباع
(ولم يسكن التاء فى المضارع لضرورة الابتداء ولهذا قيل هى
ليست مبدلة من الواو كتاء المخاطب بل هى تاء التأنيث الساكنة
قدمت حذرا عن وقوع اللبس (فلما قدمت حركت لتعذر الابتداء
بالساكن وفتحت لاطراد الاشلة وخفة الفتحة (ولم يجعل جمع
الغائبة بالتاء لعدم الالتباس بينه و بين جمع المذكر لحصول الفرق
بينهما بالواو فى احدهما والنون فى الاخر ولان النون تدل على
الجمع والتأنيث فلو جعل بالتاء ايضا يجتمع علامتا التأنيث فافهم
(وعينت الالف للمتكلم وحده لانها من مبدأ المخارج والمتكلم
هو الذى يبدأ الكلام به وللموافقة ايضا بينها و بين انا ولان
المتكلم يحمل الكلام فالالف مداره لخفتها (وعينت النون
للمتكلم مع غيره لانه لما كان فى الماضى فرق بينه و بين المتكلم وحده
ارادوا ان يفرقوا بينهما فى المضارع ايضا فزادوا النون لانها
علامة فى الماضى نحو نصرنا وللموافقة بينه و بين نحن (ولم يزيدوا
الحاء لامر فى الماضى (وقد سبق فى المخالفة وجهان اخران
لاختصاص النون بالزيادة فتذكر ولا تغفل عنهما (اعلم ان
حروف اتين تزاد على الماضى و بها يصير مضارعا وليس المشتق
من الماضى هو صيغة الغائب المفرد المذكر فقط و باقى المفردات
مشتقة من تلك الصيغة بل المفردات باسرها مأخوذة من
الماضى ابتداء بزيادة تلك الحروف والمثنى والجموع مأخوذتان

من

من مفرداتهما (ولعلك تقول انه لا يبعد ان يكون تاء التأنيث التى
فى الغائبة المفردة مبدلة من ياء الغيبة كما فى ثنتان اصله ثنيان بالياء فى
العدد وقد سمعته من بعض استاذى اعلى الله درجته فليتأمل فالياء
فى ينصر و ينصران و ينصرون علامة الغيبة والتذكير وفى
ينصرن تمحضت للغيبة (والنون فيه ضمير الفاعل ودالة على
التأنيث والجمع وقدم (والتاء فى تنصر غائبة وتنصران غائبتين
للتأنيث ودالة على الغيبة والتاء فى تنصر وتنصران وتنصرون
علامة الخطاب وفى تنصرين وتنصران وتنصرن علامة الخطاب
والتأنيث والياء فى تنصرين والنون فى تنصرن تجردتا للفاعل
فتدبر (والتاء فى الخطاب مبدلة من الواو حتى لا يجتمع الواوات
فى نحو ووجل فى العطف وهو مستكره لانه يشبه نباح الكلب
وفى غيره اطرادا (واما نحو آووا ونصروا فلبس فيه ذلك
الاجتماع لان قطع واو العطف عما قبلها لما لم يتعذر فيه صار
كان الواوات لم يجتمعن فيه ولان الواو الثانية فيه ساكنة فيندفع
الثقل بالادغام فى الوصل (ثم اعلم بان علامة المبنى للفاعل فى
المضارع ان يكون حرف المضارعة منه مفتوحا الا ما كان ماضيه
على اربعة احرف فانها مضمومة (وماقبل آخره مكسور فيه (اما
الفتح فى غير الرباعى فلخفته والثقل الضم والكسر (واما الضم
فى الرباعى فلان من جملته باب الافعال وهو بفتح حرف المضارعة
يلتبس بالثلاثى فحمل غيره من ابواب الرباعى اطرادا للباب ولم
يعكس اذ فى العكس يلزم الالتباس ولو صورة بخلاف الاول
(ولم يكسر بدل الضم لان ثقله على الياء اكثر من الضم بشهادة
الذوق فحمل عليه البواقى اولانه يلتبس بلغة من يكسر حرف

المضارعة فاعرف (فان قيل لم اختص الضم بالرباعي والفتح بماعداه (قلنا لان الرباعي اقل وماعداه اكثر فاختص الضم بالاقل والفتح بالاكثر تعادلا بينهما (وقيل لان الرباعي فرع الثلاثي لاحتياج وجوده الى وجود الثلاثي والضم ايضا فرع للفتح في الخفة لاحتياجه الى تحريك الشفتين فاعطي الفرع للفرع (وقيل لقلة استعمال الرباعي وكثرة استعمال الثلاثي واما الفتح فيما وراءهن فلكثرة حروفهن (قوله) ينصر قدم معناه (وقوله تنصر غائبة فعل مضارع بناء معلوم مفرد مونث غائبه فمعناه بالتركى يردم ايدر بر غائبه عورت شمديكي حالده يا كلجك زمانده (وقوله) تنصر مخاطبا فعل مضارع بناء معلوم مفرد مذكر مخاطب فمعناه بالتركى يردم ايدرسين سن بر حاضر ارشمديكي حالده يا كلجك زمانده (وقوله) انصر فعل مضارع بناء معلوم نفس متكلم وحده فمعناه بالتركى يردم ايدرم بن شمديكي حالده يا كلجك زمانده هذه على قياس ما كتبوا في الحواشي (وقس عليها باقي الامثلة من التثنية والجموع وغيرهما وتحقيق المعاني قد سبق فلا تغفل (الامثلة المطردة للمضارع المجهول) ينصر ينصران ينصرون تنصر تنصران ينصرن تنصر تنصران تنصرون تنصرين تنصران تنصرن انصر ننصر) وبالتركى (اولنور (اولنورلر (اولنورسون (اولنورسكز (اولنورم (اولنورز وهكذا (اولور (اورلورلر (اورلورسون (اوررلورسكز (اورلورم (اورلورز (اعلم ان المبنى للمفعول من المضارع ما كان حرف المضارعة مضموما فيه وماقبل الاخر مفتوحا ليمتاز عن المبنى للفاعل ولان الضم الثقيل يناسب المجهول القليل مع ان في غير

الضم

الضم مزية الفرع على الاصل وهو الماضي وفتح ماقبل الاخر ليعادل ثقل الاول في كثير الحروف اولما عرفت فيما سبق ان المبنى للمفعول غير معقول المعنى وهذه الصيغة ايضا غير معقولة اذ فعلل لم يجئ في الرباعي من الاسم كما لم يجئ فعل بضم الاول وكسر الثاني من الاسماء الثلاثية فتناسب اللفظ والمعنى (ولم يكتف بالضم لانه لم يفد في مثل يكرم (وبالفتح ايضا لانه منقوض في مثل يعلم هذا (ثم لما فرغ المصنف من مطردات الماضي والمضارع شرع في تصريف اسم الفاعل والمفعول تبعا لتصريفهما (ولما لم يكن للمصدر تصرف كامل في المصدر الميمي في المختلفة اسقطه من البين اشارة وتنبيها عليه واسم الفاعل من الثلاثي المجرد يتصرف على عشرة اوجه ومن غيره على ستة فاورد امثلته من الثلاثي المجرد فقال (الامثلة المطردة لاسم الفاعل) ناصر للواحد المذكر وقد سبق في المختلفة (ناصران) اثنى المذكر وهذا في حالة الرفع واما في حالة النصب والجر فيقال ناصرين بفتح الراء وكسر النون (ناصرون) لجماعة الذكور في حالة الرفع وتقول في النصب ناصرين بكسر الراء وفتح النون في حاشية الثاني اسم فاعل تثنيه مذكر معناسي يردم ايديجي ايكى ارلر وفي حاشية الثالث اسم فاعل جمع مذكر مصحح معناسي يردم ايديجي جميع ارلر وقس عليها صيغ المؤنث (وقد قدمنا لك ان الاسماء لقلة استعمالهما في انفسها مع كون اكثرها لغير ذوي العقول والارواح تتصرف على ثلثة امثلة (واما الصفات فاحتيج فيها الى الفرق بين المذكر والمؤنث وبيان العدد لما كثر استعمالها بالنسبة الى الاسماء وورودها في ذوي الارواح واما الخطاب والتكلم فاستغنى عنهما

بوضع المضمرات المنفصلة فاشباه الصفات تصلح للغيبة والخطاب والتكلم (فاذكر من المعانى على اعتبار ضمير الغيبة كما فى المختلفة مثل هو ناصر هما ناصران هم ناصرون (واما اذا اعتبر ضمير الخطاب مثل انت ناصر انتما ناصران انتم ناصرون يكون المعنى يردم ايدبجى سين سن برار وهكذا (وفى المتكلم مثل انا ناصر يردم ايديجيم بز (وقدمر فى المختلفة تحقيق مدلول الصفة فلا تغفل (فان قيل لم اختلف التثنية والجمع فى الرفع والنصب والجر (قلنا لما وضعهما الواضع كذلك مثلا مثل ناصران وناصرين صيغتان موضوعتان قبل التركيب (وكذا الجمع فالاختلاف من الواضع لا من العامل فناصران وناصرين مترادفان فى اصل الوضع وكذا ناصرون وناصرين الا ان الواضع شرط استعمال الاول عند ورود الرافع (والثانى عند ورود الناصب والجار فذوات الالف والواو والياء ثابتة قبل دخول العامل دالة على مجرد معنى التثنية والجمع وبعد العامل دالة على المعانى الموجبة للاعراب من الفاعلية والمفعولية والاضافة فيتعدد الدلالة فيها فيحدث فيها بسبب العامل صفة هى الدلالة المذكورة (فان قيل فما الفرق بين الف ناصران والف ينصران وبين واو ناصرون وواو ينصرون حتى يختلف الاول دون الثانى (قلنا الفرق ان الف ينصران وواو ينصرون ضميرا فاعل للفعل والالف والواو فى ناصران وناصرون ليسا بضميرين بل هما حرفان للاعراب فلذا تغيرا بتغير الاعراب (فان قلت فلم جعلوا اعراب المثنى والمجموع بالحروف مع ان الاصل فى الاعراب الحركة لخفتها وكونها ادل على المقصود واذا جعلوا فلم اختصوا

بهذه الحروف المعينة والاتحاد فى بعضها مع ان الاصل فى الاعراب عدم الشركة لئلا يحصل العرض فان الواحد [illegible] علامة لشيئين على سبيل البدل اوجب اللبس فيحتاج الى علامة اخرى (قلت اما الاول فلانهما لما كانا فرعين للواحد وفى اخرهما حرف زائد صالح للاعراب وهو علامة التثنية وعلامة الجمع جعل اعرابهما بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولان تينك العلامتين لما كانتا ثابتتين حال الافراد وحال الاضافة مع كون الساكن اخف من المتحرك انقلبت الحال بسبب العارض فصار الحرف اصلا لخفته دون الحركة (واما الثانى فلانه لما كان للتثنية والجمع ست احوال والحروف التى تصلح للاعراب فيهما ثلثة الواو والياء والالف فاحتاجوا الى التوزيع والرفع لكونه علامة العمدة احق بالامتياز الذاتى فجعلوا اعراب المثنى بالالف فى حالة الرفع لوقوعه ضمير المرفوع فى الماضى والمضارع والامر والنهى (وقيل لكون المثنى اكثر فاولى بالالف الاخف (وقيل لتقدم المثنى وتقدم الالف فى المخرج وجعلوا اعراب الجمع فى الرفع بالواو لوقوعها الضمير المرفوع وذلك لان الوصف لما وضع مشابها للفعل مؤديا معناه معتلا باعلاله مصححا بتصحيحه اريد ان يكون العلامة فى الجمع كعلامة الفعل وهى واو فجعلت فى الوصف ايضا واوا ومن اجل تناسب الواوين قبح قام رجل قاعدون غلمانه كما قبح يقعدون غلمانه كذا فى الرضى (وقيل جعلوا اعرابه بالواو فى الرفع لمناسبة الضمة هذا (ثم لزم اشتراك الاحوال الاربع من الست فى الياء فجعلوا اعرابهما بالياء فى حالة الجر وفرقوا بينهما بفتح ماقبل الياء فى المثنى وكسرها فى الجمع لان المثنى اكثر استعمالا من هذا الجمع

لاختصاصه بالعقلاء الذكور (ثم حملوا النصب على الجر
واتبعوه اليه دون الرفع لتناسبهما فى كونهما علامة الفضلات
ولان النصب اقرب الى الجر فى المخرج فالحمل الى الاقرب
اولى (ولما كانت هذه الحروف دالة على معنى التثنية
والجمع لم تمحض للاعراب تمحض الحركة فلزم الجبر ولم يمكن
الحاق التنوين الدال على التمكن حذرا عن الساكنين
فزادوا نونا عوضا عنهما فبالنظر الى الاول لم تسقط مع اللام
والوقف وبالنظر الى الثانى سقطت بالاضافة عملا بالشبهين
(وكسروها فى التثنية وفتحوها فى الجمع تعادلا كما مر فى المضارع
وفرقا بينهما اذ قد تذول العلامة الاولى بالاعلال نحو مصطفين
(اعلم ان الجمع قسمان صحيح ومكسر (والاول ما بقى فيه بناء واحده
(والثانى ما لم يبق ذلك فيه بل زال لاجل الجمعية وكل منهما يكون
لمذكر ومؤنث (فالجمع الصحيح المذكر ما فى اخره واو مضموم ما قبلها
(او ياء مكسور ما قبلها مع نون مفتوحة (وخص بهذا الجمع الصفة
والعلم دون غيرهما (وشرطه فى الصفة التجرد عن تاء التأنيث
فلا يجمع علامة والاطلاق على اولى العلم فلا يجمع جمل وفرس
وهذا ان شرطان فى الاسم ايضا وقبول تاء التأنيث فى المؤنث
وهذا الشرط تختص بالصفة فلا يجمع احمر ولا سكران لان
مؤنثهما حمراء وسكرى ولا يجمع ايضا ما يستوى مذكره ومؤنثه
كجريح وصبور (والصفة التى تجمع بهذا الجمع اسم الفاعل واسم
المفعول وابنية المبالغة الا ما يستثنى والصفة المشبهة والمنسوب
والمصغر (ويجمع ايضا افعل التفضيل مع ان التاء لا تلحق مؤنثه
جبرا لما فاته من عمل الفعل فى الفاعل والمفعول مع ان معناه فى الصفة

ابلغ

ابلغ واتم من اسم الفاعل الذى انما يعمل فيهما لاجل معنى الصفة
(ولما ذكر المصنف جمع المذكر الصحيح للفاعل اراد ان يذكر جمع
المذكر المكسر له وله اوزان فذكر ثلثة منها فقال (نصار ونصر)
بضم النون وتشديد الصاد المفتوحة فيهما (ونصرة) بفتح النون
والصاد والراء مع التخفيف والكل اسم فاعل جمع مذكر مكسر
فمعناه بالتركى يردم ايدجى جميع ارلر (كذا فى الحواشى وقس عليها
المؤنث (وهذه الجموع الثلثة لا تأتى الا من الفاعل الوصفى
وللجمع المكسر من الفاعل الوصفى ستة اوزان غير ما ذكره المصنف
(الاول فعلة بضم الفاء وفتح العين واللام نحو قضاة اصله قضية
وهذا الوزن مختص بالناقص (والثانى فعل بالضم فالسكون
وضبطه الوانى بضمتين نحو بزل جمع بازل (وذكر نجم الائمة ان هذا
الوزن بضمتين ثم تخفيف عند بنى تميم باسكان العين (والثالث فعلاء
بضم ففتح فمد الالف نحو شعرآء وجهلاء ويجئ هذا الوزن كثير
الجمع فعيل بمعنى مفاعل كجلساء وخلفاء كما فى الرضى (الرابع فعلان
بضم فسكون نحو صحبان جمع صاحب (والخامس فعال بكسر
الفاء وتخفيف العين نحو تجار جمع تاجر (والسادس فعول بضمتين
نحو قعود جمع قاعد وهو مختص بما مصدره على فعول فمجموع
اوزان جمع المذكر المكسر للفاعل الوصفى تسعة (ويجمع الفاعل
الوصفى ايضا على فواعل كثيرا فى غير ذوى العلم نحو روافس
(واما فوارس ونواكس وهوالك فى جمع فارس وناكس وهالك
فقد قالوا هى من الشواذ لكونها فى العالم (قال نجم الائمة الرضى
اذا كان فاعل وصفا لغير العقلاء جاز جمعه على فواعل قياسا
لالحاقهم غير العقلاء بالمؤنث فى الجمع فيقال جمال بوازل وايام

مواض (واعترف به السيد عبدالله ونقله الجارپردی عن شرح
المفصل بعد مانقل عنه تاويلات الفوارس والنواكس والهوالك
(وفى الميزان وكثر وافس فى غير العالم وشذ فوارس ومؤنثها
على نوائم وفى شرحه فظهر ان فواعل فى صفة العالم يخص
المؤنث وفى صفة غير العالم يعم المؤنث والمذكر كالاسم مطلقا
(وقال الفاضل الوانى فاعل صفة فواعل وزنى اوزرده جمع
اولنور فاعل صيغه سنده تا واسه بالفعل يا خود تقديرا قائمه ايله
قوائم كبى وحائض حوائض كبى (ثم ذكر فى حاشية شرح الزنجانى
ان المحققين من الادباء قالوا ان فاعلا صفة اذا كان فى غير ذوى
العقول يجمع على فواعل قياسا مطردا وسره ان الجمع فيما لا يعقل
من المذكر يجرى مجرى المؤنث فيمن يعقل (وقال ابن مالك
فى شرح الشافية له وفواعل فى فاعل صفة لذكر مالا يعقل
كنجم طالع وطوالع وجبل شا مخ شوامخ مطردة نص عليه
سيبويه وغلط كثير من المتأخرين فحكم على مثل هذا
بالشذوذ فلا وجه لما قال الشارح فى التلويح من ان العوارض
جمع عارض على انه جعل اسما (واما فوارس فلانه شئ لا يكون
فى المؤنث فلم يخف فيه اللبس (واما هوالك فانه جاء فى المثل
يقال هالك فى الهوالك فجرى على الاصل لانه قد يجئ فى الامثال
مالا يجئ فى غيرها واما نواكس فقد جاء فى ضرورة الشعر ومن هنا
تبين فساد ماقيل وشذ فوارس وهوالك ونواكس فى جمع فارس
وهالك وناكس على تأويل فرقة ذكره ابن كمال پاشا فى شرح
الهداية انتهى (اقول القائل نجم الائمة قال لا دليل فى جمع
ماذكروا يعنى من الشواذ اذ يجوز ان يكون الهوالك جمع هالكة

اى

اى طائفة هالكة وكذا غيره كقولهم الخوارج اى الفرق الخوارج
كقوله تعالى والصافات صفا) اى طوائف الملائكة انتهى (واما
الفاعل الاسمى فللجمع المكسر فيه ثلثة امثلة (الاول فواعل وهو
قياس مطرد نحو كواهل جمع كاهل وهو مقدم الظهر مما يلى العنق
وقد عرفت ان هذا الوزن يجئ من الصفة ايضا (والثانى فعلان قيل
بضم الفاء والعين ولعل الصواب بضم الفاء وسكون العين كذا
المفهوم من شروح الشافية وصرح به فى روح الشروح نحو حجران
جمع حاجر بتقديم الحاء المهملة على الجيم وبالراء واما بالزاء المعجمة
فتصحيف وهو الموضع الذى يبقى فيه ماء المطر فى الصحارى
(والثالث فعلان بكسر فسكون وهو اقل من الثانى كما فى الرضى
(واقره الفاضل الوانى نحو جنان جمع جان وهو ابو الجن وايضا اسم
الحية البيضاء ذكر نجم الائمة الرضى انه قد جاء فى الفاعل الاسمى
فواعيل باشباع الكسر كطوابيق ودوانيق وخواتيم وابس بمطرد
واودية كواد واودية كانهم استثقلوا الواوين فى اول الكلمة
لو جمعوا على الفواعل وانضمام الواو وانكسارها لو جمع على فعلان
بضم الفاء وكسرها (وحكى عن المبرد انه قد جاء فى كلام المولدين
بواطيل جمع باطل واما اباطيل فى جمع باطل فعلى غير الواحد
فكانه جمع ابطيل (قال الفاضل الوانى فاعل صيغه سنك جمعى
كرك كسر عينله كرك فتح عينله اولسون فواعل وزنى اوزره كلور
قياسا وكاه اولور فواعيل دخى ديرلر اشباعله دانقله دوانيق كبى
انتهى (واختلف فى جمع فاعل على افعال ففى جامع الرموز الجواز
وهو قول سيبويه وارتضاه الزمخشرى والرضى (ثم ان الوزن
الاول من التسعة بل من العشرة مشترك بينه وبين مفرده مبالغة

نحو طوال والثانى مشترك بين مذكره ومؤنثه كما سيجئ (والثالث مشترك بينه وبين مفرد مذكره ومؤنثه مبالغة على ما قال له فى النزهة نحو ضحكة على وزن فسقة (والخامس مشترك بينه وبين المصدر نحو شغل (والسابع والثامن والتاسع مشترك بينه وبين المصدر ايضا نحو غفران وصراف ودخول (والعاشر وهو فواعل مشترك بينه للصفه وبينه الاسم كما عرفت (فان قلت لم اقتصر المصنف على الثلثة الاول (قلت لانها اكثر والاولان اصل فى الفاعل الصفة والثالث كثير ايضا لكن لا كالاولين ولهذا قدمهما عليه (واما البواقى فقد اختلف فى بعضها كفعلة قال الفراء اصله فعل بتشديد العين فاستثقل فابدل الهاء من احد المثلين وذهب المبرد الى انه اسم جمع وليس بجمع (ولا اصالة فى بعضها فان فعلى وفعلاء ليسا بمتمكنين فى هذا الباب بل الاول تشبيها له بفعول لمناسبة له فى عدد الحروف (والثانى تشبيها له بفعيل نحو كريم وكرماء وفعلان تشبيها له بفاعل الاسم كجيران كما فى الرضى (فان قلت ما معنى العطف فى الجموع المكسرة (قلت معناه لو ثبت من المصنف كون الثلثة من نوع واحد ولئلا يلزم التكرار فى المعنى اذا اريد فان ناصرون خبر مبتدأ محذوف اى هم ناصرون على وفق ما ذكر فى المختلفة فقوله نصار خبر بعد الخبر على ان الاول جمع قلة وهذا جمع كثرة فلا يلزم تكرار المعنى بخلاف الثانى والثالث من المكسر بعد الاول منه ولم يعطف الاول من المكسر لانهما متغايران بالنوع وان اتحدا فى جمع فاعل فلو عطف لاوهم انهما من افراد نوع واحد ولشرف المصحح على المكسر قدمه لانه جمع العاقل ولانه اصل لعدم تغير صفة الواحد

فيه وهو اصل كما لا يخفى (اعلم ان الاصل فى الصفات ان لا تجمع جمع التكسير وانما تجمع جمع السلامة لانه لما اتصل بها الضمائر المستكنة وجب ان يكون فى لفظها ما يدل عليها وليس فى لفظ جمع التكسير ما يدل عليها بخلاف جمعى السلامة فان الواو والنون يدل على ان المستكن فيهما ضمير العقلاء الذكور والالف والتاء يدل على غيرهم من الجموع ولان الصفة لما شابهت الفعل كما ينبغى ان لا تجمع جمع التكسير كما لا يجمع الفعل بل يلحق باخرها كما يلحق باخر الفعل وهو الواو والنون وانما الحق الالف والتاء ايضا لانهما فرع على الواو والنون الا انه قد جاء لبعض الصفات جمع التكسير لكونها اسماء كسائر الاسماء الجوامد وتكسير الصفة المشبهة اكثر من تكسير اسم الفاعل الثلاثى اذ شبهها بالفعل اقل من شبهه (وتكسير اسم الفاعل الثلاثى واسم المفعول من غير الثلاثى لان مشابهتهما اكثر واما اسم المفعول من الثلاثى فاجرى لاجل الميم فى اوله مجرى اسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثى فى قلة التكسير ذكره نجم الائمة الرضى فى شرح الشافية (وتقول (ناصرة) للمفرد المؤنث (ناصرتان) للتثنية فى حالة الرفع وفى حالة النصب والجر ناصرتين (ناصرات) لجمع المؤنث المصحح بالضمة فى الرفع والكسرة فى الجر والنصب (وانما حمل النصب فيه على الجر لانه فرع جمع المذكر ونصبه تابع لجره كما مر فجعل ههنا كذلك لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل بنى ما قبل تاء التأنيث فى المفردة لانه صار بمنزلة وسط الكلمة باتصال التاء به وعلى الحركة لعروض البناء وعلى الفتح لخفته (وحذفنا احدى التائين فى الجمع اذ اصله ناصرتات لما مر فى مطردة الماضى ان اجتماع علامتى

التأنيث من جنس واحد فى الاسم مستكره (واختص الاولى بالحذف لما مر ان الضاد الثانية تدل على التأنيث والجمعية فحذف الاولى هو الاولى (وتاء التأنيث فى الصفات لتأنيثها وتأنيث فواعلها وهى اصل فى الاسم وما فى الفعل فرعها الا انها تلحق الفعل لتأنيث الاسم اى فاعله واصل العلامة ان تلحق كلمة هى علامتها فلهذا كانت التاء الاسمية اكثر تصرفا بتحملها الحركات وانقلابها فى الوقف هاء (فقال الكوفيون الهاء اصل التاء وليس بشئ (لان التاء فى الوصل والهاء فى الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف (والاصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء (ثم حمل اسما الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما له لفظا ومعنى فالحق التاء للتأنيث كما يلحق الفعل فالصفات فى الحاق التاء بها فرع الافعال وقد سبق رمز اليه فى المختلفة ولنذكر ههنا زائدة لا يخلو سامعها عن فائدة وان كان خروجا عن قاعدة فلنكن الى امثالها عائدة وهى ان التاء تجئ لاربعة عشر معنى احدها الفرق بين المذكر والمؤنث اما فى الصفة وهو قياسى فى الانواع الاربعة اعنى اسم الفاعل والمفعول والمنسوب بالياء والصفة المشبهة غير افعل وغير افعل التفضيل واما فى الاسم الجامد فهو سماعى كرجلة وانسانة وغلامة (الثانى لفصل الاحاد المخلوقة واحاد المصادر من اجناسهما وهو قياس فيهما والتاء للوحدة لا للتأنيث كنخل ونخلة وتمر وتمرة وضرب وضربة واخراج واخراجة وقد جاءت قليلا للفرق بين الاحاد المصنوعة واجناسها وهو سماعى كسفين وسفينة ولبن ولبنة وربما لحقت الجنس وفارقت الوحدة وهو قليل ككمأة وكمء والجنس الذى يميز واحده بالتاء يذكره الحجاز يون ويؤنثه غيرهم

وقد

وقد جاء فى القرآن كلاهما نحو (نخل منقعر) و(نخل خاوية) واكثر ما يجئ التاء للمعنيين المذكورين وهى فيهما عارضة غير لازمة (الثالث للدلالة على الجمع وذلك فى الصفة التى لا تستعمل موصوفاتها وهى على فاعل او مفعول او صفة منسوبة بالياء او على فعال كقولك خرجت خارجة على الامير وقولهم ركوب وركوبة وحلوب وحلوبة وقولهم البصرية والكوفية والجمالة والبغالة والحمارة والتاء فيها فى الحقيقة للتأنيث كما فى ضاربة لانها صفة الجماعة تقديرا كانه قيل جماعة جمالة فحذف الموصوف لزوما للعلم به (الرابع للمبالغة فى الصفة التى على فعال او فاعل او مفعال او فعولة كنسابة وراوية ومضرابة وفروقة والتاء فى هذا القسم للتأنيث والموصوف المحذوف جماعة اجراء للشئ الواحد مجرى جماعة من جنسه وهى فى هذا على الانفصال وقد تدخل على فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول نحو لعنة ولعنة وهى فى هذين الوزنين لازمة (الخامس ان تدخل على الجمع الاقصى للدلالة على واحده معرب كجوارب وكيالجة وليست التاء فى هذا القسم على اللزوم بل يجوز الجوارب (السادس ان تدخل عليه ايضا للدلالة على ان واحده منسوب كالاشاعثة والمشاهدة فى جمع اشعثى ومشهدى والتاء فيه لازمة لكونها بدلا من الياء (السابع ان تدخل عليه ايضا عوضا عن ياء المدة قبل الاخر كجحاجحة من جحجاح فالتاء لازمة مع حذف الياء (الثامن ان تدخل لتأكيد تأنيث الجمع وذلك اما واجب الدخول وهو فى ثلثين افعلة كاغربة وفعلة كغلمة او جائزة وهو فى ثلثة ابنية فعالة كجمالة وقد تلزم كما فى حجارة وذكارة فى جمع حجر وذكر

وفعولة كصغورة وفعولة كخبوطة وقد تلزم كعمومة والجمع الاقصى كصيافلة ولانكه ولاتلزم (التاسع لتأكيد معنى التأنيث كما فى ناقة ونعجة وهى لازمة (قيل وقد جاءت لتأكيد التأنيث فى الصفة كعجوز وعجوزة فان عجوزا موضوع للمؤنث والتاء فيه غيرلازمة (العاشر دخولها الالمعنى من المعانى بل التأنيث لفظى كما فى غرفة وظلمة وعمامة وملحفة وهى لازمة (الحادى عشر للعوض من فاء الفعل كما فى عدة وزنة او من لامه كما فى كرة وظبة وهى لازمة (الثانى عشر عوضا عن ياء الاضافة وهى فى ياابت ويا امت فقط (الثالث عشر للنقل من الوصفية الى الاسمية وعلامة لكون الوصف غالبا غيرمحتاج الى الموصوف كالنطيحة والذبيحة وهذه اكثرها غيرلازمة والاولى ان التاء فى حلوبة وركوبة وكل فعولة بمعنى وفعولة هكذا الا انها لابذكر معها الموصوف كما قد يذكر مع فعول بمعنى فاعلة نحو امرأة شكور وصبور وكل ما لحقته التاء المذكورة فى هذا القسم يستوى فيه المذكر والمؤنث (قال ابوعمرو وقد يكون التاء عوضا من الف التأنيث كما فى حبيرة تصغير حبارى (وعند غيره لاتبدل منها بل يقال حبير (قال الزمخشرى فى جميع هذه الوجوه ان التاء للتأنيث والكل فى الرضى (وفيه مزيد تفصيل فارجع اليه ان كنت من اهله (ثم قال فيه ما جملته ان الاصل فى الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء والغالب فيما على وزن فاعل ومفعل من المختصه بالاناث ان لاتلحقها التاء ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كحائض بمعنى بالغة وكطالق ومرضع ومطفل وقد تلحق كمرضعة وحاملة وربما تجردت مشتركة بين المذكر والمؤنث نحو جمل ضامر وناقة ضامر

ورجل

ورجل عانس وامرأة عانس فان قصد الحدوث فالتاء لازمة كحاضت فهى حائضة بمعنى من حدث لها الحيض وطلقت فهى طالقة (وفى الاول ثلثة اقوال فانه قال الكوفية التاء للفرق بين المذكر والمؤنث فلا اشتراك فلا احتياج وهذا غير مطرد فى نحو ضامر ويجرى فى نحو حائض مع قصد الحدوث بل فى نحو حاضت مع تخلف الحكم (وقال سيبويه مأول بانسان اوشئ حائض ولحوق التاء عند قصد الحدوث دليل على ان العلة غير هذا (وقال الخليل انما جردت لتأديتها معنى النسب (ولشرحه ابن الحاجب بما معناه ان الصفات فى لحوق التاء بها للفرق بين المذكر والمؤنث فرع الافعال فاذا قصد بها الحدوث كالفعل يقال حاضت فهى حائضة واذا قصد الاطلاق صارت بمعنى النسب لابمعنى الفعل فتكون كلابن وتامر وغايته ان اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث لم يكن فى المعنى كالفعل الذى مبناه على الحدوث فلم يؤنثوه تأنيث الفعل لعدم مشابهته له معنى مع مشابهته له لفظا وهذا منقوض بالصفة المشبهة فانها للاطلاق ولاتشابه الفعل (وكذا منقوض بالمنسوب بالياء فانه على الاطلاق ايضا وليس له فعل الا من حيث المعنى والتأويل فان معنى بصرى منسوب الى البصرة وقوله تعالى (عيشة راضية) بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء فالاقرب ان يقال ان الاغلب فى الفرق المذكور بالتاء الفعل بالاستقراء (ثم حمل اسما الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما له لفظا ومعنى (ثم جاء مما هو على وزن الفاعل ما يقصد به تارة الحدوث الذى هو معنى الفعل وتارة الاطلاق فاتوا بتاء التأنيث فى الاول دون الثانى للفرق بين المعنيين (واما الصفة

المشبهة والمنسوب بالياء فعنا هما ابدا الاطلاق فالقياس تجريد هما عن التاء الا ان الحاقهما بهما لبس بمشابهتهما للفعل بل لاسم الفاعل والمفعول ولذلك جمعا جمع السلامة والمذكر مثلهما (ثم ان جمع المؤنث الصحيح ما في آخره الف وتاء (وانما خصتا بالزيادة لانه عرض فيه معنى الجمعية وتأنيث غير حقيقي وكل واحد من الحرفين قد يدل على كل من المعنيين كما في رجال وسكرى والجمالة وضاربة وشرطه في الصفة احد الامور الاربعة الاول ان تكون ذات علامة تأنيث ظاهرة سواء كانت صفة مذكر حقيقي كربعات وعلامات اولا كناصرات وحبليات ونفساوات الا فعلى فعلان وفعلاء افعل فانهما لا تجمعان بالالف والتاء حملا على مذكريهما اللذين لم يجمعا بالواو والنون والا يلزم مزية الفرع على الاصل فلا يجمع بهذا الجمع نحو جريح وصبور مما يستوى فيه مذكره ومؤنثه حملا على مذكراتها ايضا ولا نحو حائض وطالق فرقا بين المجرد من التاء وبين ذى التاء منه فان ذا التاء فيه معنى الحدوث الذى هو معنى الفعل وفعل المؤنث يلحقه ضمير جمع المؤنث نحو يضربن فالحق علامة جمع المؤنث اى الالف والتاء بما فيه معنى الفعل بخلاف المجرد من التاء فيجمع جمع التكسير نحو حوائض وحيض (والثانى من الامور الاربعة ان تكون خماسية اصلية الحروف اما مع استواء التذكير والتأنيث او مختصة بالمؤنث كالصهصلق فى الاول والجحمرش فى الثانى فيقال نسوة صهصلقات وجحمرشات لاستكراه تكثير الخماسى (والثالث ان تكون صفة لمذكر غير عاقل حقيقيا كالصافنات جمع صافن للذكر من الخيل او غير حقيقى كالايام الخاليات جمع الخالى وانما جمع

المذكر فى الموضعين جمع المؤنث لانهم قصدوا فيها الفرق بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا على العاقل كما ان المؤنث فرع المذكر فالحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه (والرابع ان يكون مصغر ما لا يعقل كجميلات فى جمع جميل لان المصغر فيه معنى الوصف وان لم يجر على الموصوف كما سبق فى موضعه (ونواصر) جمع المؤنث المكسر على صيغة منتهى الجموع وليس جمع الجمع بل جمع ناصرة فان الفاعلة تجمع على الفواعل كضاربة على ضوارب ونائمة على نوائم وقائمة على قوائم وله وزن آخر مشترك بين المذكر والمؤنث وهو فعل بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة وقد مر كنوم جمع نائمة وحيض جمع حائض مؤنث بلا تاء حذفت تاء التأنيث من ناصرة (وزيدت الف بين الف اسم الفاعل والصاد للتكسير فاجتمع الفان ولم يمكن حذف احديهما للالتباس بالمفرد فقلبت الف اسم الفاعل واوا لانها كانها من نفس الكلمة بخلاف الف التكسير فانها علامة فلا تتغير (وانما قلبت واوا دون ياء تشبيها للتكسير بالتصغير ولئلا يقع علوى اى الالف بين السفليين الياء والكسرة ولئلا يقع الفتحة على الياء الضعيف (وقيل لان الواو علامة الرفع واقوى حروف العلة فافهم (فان قلت لم عطفه على المصحح بخلاف المذكر (قلت ان صح من المصنف فلئلا يتوهم انه جمع الجمع بل جمع الواحدة كالمصحح ولانه اشرف الجموع المكسرة كما ان المصحح اشرف الجموع مطلقا فللتنبيه على جمع الشرافة بينهما عطفه بالواو بخلاف مكسر المذكر ولان مضمونه كثير وجمع الكثرة يعطف على جمع القلة ومما ينبغى ان يعلم ان الجمع المصحح مذكرا كان او مؤنثا بالشرائط المذكورة فيهما قياسى

واما المكسر مطلقا مذكرا او موءنثا فى الاسم او الصفة فاكثره سماعى لكن منه ما يغلب فى بعض اوزان المفرد فيذكرون الغالب ويحملون عليه ما لم يسمع جمعه (واظن انهم لهذا يعبرون فى بعض المواضع بالقياس وفى بعضها بالشذوذ الاول للغالب والثالث لغيره (والا فقد قالوا ان القياسى من المكسر ثلثة اوزان (فعالل (وفعاللة (وفعاليل بفتح الفاء وكسر اللام الاولى فى الكل والمراد مجرد الهيئة مع الالف والتاء والياء فى مواضعها (فالاول للخماسى بحذف خامسه وهو الاكثر (وبعضهم بحذف ما اشبه الزائد اذا كان قريبا من الطرف وهذا التكسير مستكره لانه مستثقل فى واحده فاذا جمع زاد استثقالا لانه ان لم يحذف منه شئ ويجمع على ما حكى سيبويه عن بعضهم ان يقال فى تكسير سفرجل سفارجل لزم الثقل بامتداد البناء فى الجمع الثقيل لفظا ومعنى وان حذف على ما هو المشهور لزم حذف حرف اصلى ولا شك فى كراهة كل منهما فلا يكسر فى سعة الكلام الا على استكراه كتصغيره (وايضا للرباعى مجرد عن التاء وبها وكان على زنته فى مطلق الحركات والسكنات وترتيبهما من مزيد الثلاثى اسما بغير مدة زائدة (ولكل رباعى فيه زيادة ليست بمدة واقعة قبل اللام الاخيرة بحذفها (ولفاعلة وفاعلاء اسمين (والثانى للاعجمى والمنسوب نحو جوارية واشاعثة (والثالث لنحو قرطاس فى مطلق الحركة والسكون وترتيبهما ولين رابعة زائدة اسما (تنبيه) قدمر أن لاسم الفاعل من الثلاثى المجرد ثلثة اوزان ذكر المصنف مطردات القياسى منها (ولا بأس بان نذكر مطردات الاخرين والصفات المشبهة (فنقول وبالله التوفيق (ان فعيلا بمعنى فاعل

يجمع جمع التصحيح بالواو والنون فى المذكر وبالالف والتاء فى المؤنث ويجمع جمع التكسير فى المذكر (على فعلاء بضم الفاء وتخفيف العين المفتوحة وبعد الالف (وعلى فعال بكسر [illegible] وتخفيف العين ككريم على كرماء وكرام (وعلى فعل بضمتين كنذير على نذر وجدير على جدر (وعلى افعال بفتح الهمزة كشريف على اشراف (وعلى افعلاء بفتح الهمزة وكسر العين وبالمد وهو فى المضاعف كثير كشديد على أشداء وفى الصحيح قليل كصديق على اصدقاء (وجاء على فعلان بضم فسكون كثنيان وشجعان فى ثنى وشجيع (وفعلان بكسر فسكون كخصيان فى خصى (وافعلة كاشجعة فى شجيع (وفعول بضمتين كظروف فى ظريف على قول الجرى على غير قياس والقياس كما قال السيد عبدالله ظرفاء اوظراف (ثم الغالب فى المضاعف افعلاء وفعال وافعلة وفى الناقص واويا اوياءيا افعلاء كاغنياء واشقياء وفى الاجوف الواوى واليائى فعال كطوال وقوام فى طويل وقويم (واما فى المؤنث فيجمع (على فعال بكسر الفاء مع تخفيف العين كما فى المذكر فيقال صباح وظراف فى صبيح وظريف وصبيحة وظريفة (وعلى فعائل الا انه يختص به ذو التاء الغالب سواء بمعنى المفعول كالذبيحة اولا كالكبيرة دون المذكر المجرد وقد يستغنى عنه بالاول كصغار وكبار وسمان فى صغيرة وكبيرة وسمينة ولم يقولوا نسوة كبائر وصغائر وسمائن (قال نجم الائمة وجاء فيه حرفان فقط على فعلاء نحو نسوة فقراء وسفهاء (واما فعيل بمعنى مفعول فلا يجمع جمع السلامة فرقا بينهما ولم يعكس لان الاول اصل كما مر فى موضعه فهو اولى بالتصحيح الذى هو اشرف من التكسير بل يجمع على فعلى بفتح فسكون وقصر نحو جرحى

وقتلى واسرى فى جريح وقتيل واسير وقد جاء على فعالى كاسارى فى اسير ايضا وشذ الجرآء وقتلاء وذكر نجم الائمة انه انما يجمع على فعلى اذا كان مت[illegible] للافات والمكاره وغير منتقل الى الاسمية فلا يجمع نحو حميد على حمدى ولا ذبيح على ذبحى هذا (وحمل مرضى وهلكى وموتى من الفعيل بمعنى الفاعل على جرحى (وفعول سواء للمذكر او المؤنث لا يجمع جمع السلامة بل يجمع على فعل بضمتين غالبا كصبور على صبر وقد يجمع مؤنثه مجردا عن التاء على فعائل بفتح الفاء كعجوز على عجائز فانه بمعنى الفاعل وكقلوص على قلائص واذا دخله التاء للمبالغة كفروقة يجمع بالالف والتاء ثم ان ابن الحاجب ذكر لتكسير فعول ثلثة اوزان (احدها ما ذكرناه من فعل بضمتين (والثانى فعلاء على وزن شعراء كودداء فى ودود وهو المحب (والثالث افعال بفتح الهمزة كاعداء فى عدو وفى شرح الميزان وجاء ودداء واعداء لكن الفاضل الوانى رده بقوله ودودك ودداء وعدوك اعداء اوزره كلمسى لعارض اولمشدر اصلى دكلدر وقال اكرچه عدوك حق واوايله نوزايله جمع اولنمق ايدى ولكن كثرة استعمال ايله اسماء حكمنده اولمغين افعال وزنى اوزره جمع اولندى فافهم (واما فعول بمعنى المفعول فظنى ان حقه ان يجمع جمع السلامة والله اعلم (هذا الذى ذكرناه فى فعيل وفعول الوصفيين (واما الاسميان فجمع قلتهما افعلة بفتح الهمزة وكسر العين كرغيف وارغفة وعمود واعمدة وجمع كثرتهما فعل بضمتين كسرير وسرر وعمود وعمد ايضا لكن فى الناقص الواوى يجمع فعول على افعال كعد وعلى اعداء بناء على انه جعل من عداد الاسماء بكثرة الاستعمال واما سائر الصفات فنحو فعل مفتوح الفاء

ساكن العين الصحيحة يجمع غالبا على فعال بالكسر والتخفيف كصعب على صعاب (وفى الاجوف اليائى على افعال بفتح الهمزة كشيخ على اشياخ وقد جاء على فعلان بكسر ا[illegible] وسكون العين فى الاجوف وغيره كضيفان فى ضيف (وعلى فعلان بالضم فالسكون كوعدان فى وعد وهو اللئيم (وعلى فعول بضمتين ككهول وشيوخ فى كهل وشيخ (وعلى فعلة بكسر ففتح كرطلة فى رطل وهو الشاب الناعم (وعلى فعلة بكسر فسكون كشيخة فى شيخ (وعلى فعل بضم فسكون كورد فى ورد يقال فرس ورد اذا كان على لون الورد (وعلى فعل بضمتين كسحل فى سحل يقال ثوب سحل اى ابيض (وعلى فعلاء بضم ففتح مع تخفيف كسمحاء فى سمح اى كريم (ونحو فعل مكسور الفاء ساكن العين يجمع (على افعال بفتح الهمزة نحو اجلاف فى جلف يقال اعرابى جلف اى جاف واجلف نادر ونحو فعل بضم فسكون يجمع (على افعال بفتح الهمزة كاحرار فى حر (ونحو فعل بفتحتين (على افعال ايضا كبطل اى شجاع على ابطال (وعلى فعال بالكسر مع التخفيف كحسن على حسان (وعلى فعلان بكسر فسكون كاخ على اخوان (وعلى فعلان بضم فسكون كذكر على ذكران (وعلى فعل بضمتين كنصف على نصف (وذكر نجم الائمه انه ما كان بعد الثلثة الاخيره فى الصفات لانها انما كسرت عليها لاستعمالها كالاسماء من دون الموصوف (ونحو فعل بفتح فكسر مع تخفيف (على افعال بفتح الهمزة كنكد على انكاد (وعلى فعال بالكسر كوجع على وجاع (وعلى فعل بضمتين كخشن على خشن (وعلى فعلى بفتح الفاء وسكون العين وبالقصر كزمن على زمنى (وعلى

فعالى بالفتح وبالقصر مع التخفيف كوجاعى وحباطى وحذارى فى وجع وحبط وحذر ونحو فعل بفتح فضم (على افعال كيقظ ونجد اى شجاع على ايقاظ وانجاد والاصل فى هذا الباب الصحيح نحو ندسون فى ندس وقل التكسير فيه قيل لم يجئ التكسير فيه غير يقظ ونجد (ونحو فعل بضمتين على افعال كجنب على اجناب ونحو فعل بكسرتين لايجمع جمع التكسير بل يجمع جمع السلامة بالواو والنون او بالالف والتاء فالاوزان الثلاثية من الصفات التى لها تكسير سبعة واعم جموعها افعال فانه يجئ لجميعها كما ذكرنا ثم فعال لمجيئه لثلثة وبواقى جموعها متساوية ويجمع جميع هذه الاوزان جمع السلامة بالواو والنون كما جمع جمع التكسير فى المذكر واما فى المؤنث فلا يجمع الا جمع السلامة بالالف والتاء ولا يجمع جمع التكسير الا فعلة بفتح الفاء وسكون العين كعبلة وكمشة الاولى المرأة التام الخلق والثانية الناقة الصغيرة الضرع فانهما تجمعان على عبال وكماش بالكسر مع التخفيف (وفعلة ايضا بكسر الفاء وسكون العين كعلجة بالكسر وهى غليظة الخلق فانه يجمع على علج بكسر ففتح (ونحو فعال بفتح وتخفيف يجمع على فعلاء بضم ففتح وبمد كجبناء فى جبان ويمتنع جمعه بالواو والنون لامتناعه من التاء (قال بعضهم امرأة جبانة فعلى هذا لايمتنع جمعه بالواو والنون (وعلى فعل بضمتين كصنع فى صناع (قال سيبويه هذا هو الاصل فى جمع فعال الصفة (وعلى فعال بكسر الفاء وتخفيف العين كجياد فى جواد للفرس ونحو فعال بكسر الفاء وتخفيف العين يجمع (على فعل بضمتين ككناز بمعنى كثير اللحم على كنز (وعلى فعال بكسر فتخفيف كهجان على هجان ايضا بمعنى الكريم

والخالص فالواحد والجمع فيه سواء فى اللفظ الا ان كسرة الواحد ككسرة الكتاب وكسرة الجمع ككسرة رجال وحاصله ان الاختلاف بالتقدير (ونحو فعال بالضم مع التخفيف على فعلاء بالضم فالفتح مع التخفيف وبالمد (وعلى فعلان بالضم فالسكون (وعلى افعلة كشجاع على شجعاء وشجعان واشجعة (وجاء على فعلان بالفتح فالسكون كشجاع على شجعان ايضا (ويدخل فى مؤنث هذا الوزن التاء فعلى هذا يجمع جمع السلامة ايضا (وفى الرضى هذا قول سيبويه والظاهر ان فعالا مبالغة فعيل فى المعنى فطوال ابلغ من طويل (واذا اردت زيادة المبالغة شددت العين فقلت طوال (ونحو افعل يجمع (على فعل بالضم فالسكون (وعلى فعلان بالضم فالسكون كاحمر على حمر وحمران وفى المؤنث على فعل بضم فسكون لاغير كحمراء على حمر (وهذا الوزن لايجمع جمع السلامة لا فى المذكر ولا فى المؤنث لتميزه عن افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون والمؤنث فرع المذكر (ومالا مذكر له كبطحاء على بطاح بالكسر (وفى الرضى اصله باب حمراء الاترى الى قولهم الابطح فغلبت الاسمية عليهما حتى لا يجمعا على البطح بل جمع الابطح على الاباطح والبطحاء على البطاح (ونحو فعلان بالفتح فالسكون سواء كان مؤنثه فعلى او فعلانة فى المذكر والمؤنث (على فعال بالكسر (وعلى فعالى بالفتح وبالقصر كعطاش فى عطشان وعطشى وكندام وندامى فى ندمان وندمانة (وجاء بالضم كسكارى فى سكران وكسالى فى كسلان وعجالى فى عجلان وغيارى فى غيران من غار الرجل على اهله يغار ومالا مذكر له كرمى وهى الشاة التى تشتهى الفحل على

على حرامى بالفتح ولا يجوز فيه كسر ما بعد الف الجمع وقلب الف التأنيث ياء كما جاز في الاسم نحو دعاو ولان الصفة اثقل من الاسم من حيث المعنى فايجاب التخفيف بها اولى (ونحو فيعل بكسر العين بعد الياء الساكنة الاصل فيه ان يجمع جمع السلامة فى المذكر بالواو والنون وفى المؤنث بالالف والتاء وكذا اذا خفف بحذف العين نحو الميتون والميتات (ويجمع جمع التكسير فى المذكر والمؤنث (على افعال كاموات فى ميت وميتة كما قيل احياء فى حى وحية (ويجمع فيعل ايضا على فعال بالكسر فالتخفيف كجياد فى جيد (وعلى افعلاء بكسر العين والمد كاهوناء وابيناء فى هين وبين (الامثلة المطردة لاسم المفعول منصور) للمفرد المذكر (منصوران) للتثنية فى الرفع وتقول فى النصب والجر منصورين (منصورين) للجمع المذكر فى الرفع (وتقول فى النصب والجر منصورين بكسر الراء (منصورة) للمفرد المؤنث (منصورتان) للتثنية (وتقول فى النصب والجر منصورتين (منصورات) للجمع المؤنث السالم بالضمة فى الرفع وبالكسرة فى النصب والجر (ومناصر) بفتح الميم للجمع المذكر جمع تكسير (ويعلم حكم معانيها بالمقايسة لاسم الفاعل (وانما اخر جمع التكسير لانه على صيغة منتهى الجموع فناسب منتهى الكلام فلذا ذكره فى آخر الصيغ واتى بواو العطف ان ثبت على الجمع المصحح اما على منصورون للموافقة بينهما فى جمع المذكر ومخالفته فى النوع او على منصورات للفصل بين المصحح والمكسر لما مر فى اسم الفاعل (واعلم ان اسم المفعول من الثلاثى وغيره لا يتصرف الا على ستة اوجه قيل وهو الحق واستغنى فيه بالجمع المصحح عن المكسر (قال نجم الائمة الرضى

مطلـــــب المطردة لاسم المفعول

فكل

فكل ما جرى على الفعل من اسمى الفاعل والمفعول واوله ميم فبابه التصحيح لمشابهة الفعل لفظا ومعنى وجاء فى اسم المفعول من الثلاثى ملاعين بفتح الميم وبالياء فى جمع ملعون ومشائيم فى جمع مشؤوم (وقالوا ايضا فى مفعل المذكر اسم فاعل كموسر ومفطر مياسير ومفاطير بالياء فيهما وبفتح الميم وفى مفعل اسم مفعول كمنكر مناكير وانما اوجبوا الياء فيهما مع ضعفها فى نحو معاليم جمع معلم ليتبين ان تكسيرهما خلاف الاصل والقياس الصحيح والاغلب فى المفعل بكسر العين المختص بالمؤنث المجرد عن التاء فلا يصحح بل يجمع على مفاعل بفتح الميم وكسر العين كالمطافل والمشادن والمراضع فى جمع مطفل وهى الظبية التى معها طفلها والمشدن يقال اشدنت الظبية فهى مشدن اذا شدن ولدها والمرضع وقد اثبت التاء فى الناقص خوف الاجحاف بحذف علم التأنيث ولام الكلمة فى المنون وجوزوا فى جمع هذا المؤنث زيادة الياء ايضا ليكون كالعوض من الهاء المقدرة فتقول مطافيل ومشادين ومراضيع ويجوز تركه قال الله تعالى (وحرمنا عليه المراضع (ثم اعلم بانه لا يبنى اسم المفعول من اللازم لانه صفة لمن وقع عليه الفعل واللازم لا يقع على شئ فكيف يوصف به لكن اذا اردت بناءه منه تعديه اولا بحرف الجر ثم تبنيه منه بما مر فى المختلفة من كيفية اخذه فتقول فى المفعول من مر بعمرو ممرور به وممرور بهما ممرور بهم ممرور بها ممرور بهما ممرور بهن فتثنى وتجمع وتؤنث الضمير الذى عديت الفعل اليه ولا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث اسم المفعول لان حرف الجر يصير كالجزء منه فلو الحق علامة التثنية والجمع قبله لزم توسطها وهو ممتنع ولو الحق بعده لزم الحاق العلامة بغير الكلمة

وهو ايضا ممتنع ذكره الشريف قدس سره (وقيل لان القائم
مقام الفاعل لفظا يعنى الجار والمجرور من حيث هو هو ليس
بمؤنث ولا مثنى ولا مجموع فلا وجه لتأنيث الفاعل وتثنيته وجمعه
ثم ان مثل هذا الفاعل يجوز ان يقدم فيقال به ممرور كما نقل
عن صاحب الكشاف فى قوله تعالى (اولئك كان عنه مسئولا)

مطلب — الجحد المطلق المعلوم

(الامثلة المطردة للجحد المطلق المعلوم) لم ينصر لم ينصرا
لم ينصروا لم تنصر لم تنصرا لم ينصرن لم تنصر لم تنصرا
لم تنصروا لم تنصرى لم تنصرا لم تنصرن لم انصر لم ننصر)
وقد عرفت ان الجحد والنفى من اقسام المضارع فكل يتصرف
من المعلوم والمجهول على اربعة عشر وجها ثلثة للغائب
وثلثة للغائبة وثلثة للمخاطب وثلثة للمخاطبة واثنان للمتكلم
وصيغ الجحد بالتركية ايمدى ايمديلر ايمدك ايمدكز ايمدم ايمدك
وكذا اورمدى اورمديلر اورمدك اورمدكز اورمدم اورمدق
حذفت حركة الآخر من المفردات الخمسة علامة الجزم وهى
الغائب المفرد نحو لم ينصر والغائبة المفردة نحو لم تنصر
والمفرد المخاطب نحو لم تنصر والمتكلمان نحو لم انصر لم ننصر
لان الحركة فيها اما علامة الرفع وهى الضمة او علامة النصب
وهى الفتحة فيلزم حذفها فى الجزم لان الفعل لا يقبل الجر
وحذفت نون التثنية وهى لم ينصرا ولم تنصرا غائبة ومخاطبا
ومخاطبة ونون جمع المذكر وهو لم ينصروا ولم تنصروا ونون
المخاطبة المفردة وهى لم تنصرى لان النون فى جميعها علامة
الرفع كالضمة فى الواحد كما مر فى المضارع فكما يحذف الحركة
فيه علامة الجزم فكذا يحذف النون فيها ولم يحذف نون جمع

المؤنث لما عرفت انها ضمير كالواو فى جمع المذكر لا علامة
الاعراب وباتصالها بالمضارع صار مبنيا لترجح جانب الفعلية
وتقويته مع تعذر الاعراب بالحركة والحروف (الامثلة المطردة

مطلب — الجحد المطلق المجهول

للجحد المطلق المجهول) لم ينصر لم ينصرا لم ينصروا لم تنصر
لم تنصرا لم ينصرن لم تنصر لم تنصرا لم تنصروا لم تنصرى
لم تنصرا لم تنصرن لم انصر لم ننصر) وبالتركية اولنمدى
اولنمديلر اولنمدك اولنمدكز اولنمدم اولنمدق وكذا اورلمدى
اورلمديلر اورلمدك اورلمدكز اورلمدم اورلمدق (الامثلة المطردة

مطلب — الجحد المستغرق المعلوم

للجحد المستغرق المعلوم) لما ينصر لما ينصرا لما ينصروا لما تنصر
لما تنصرا لما ينصرن لما تنصر لما تنصرا لما تنصروا لما تنصرى
لما تنصرا لما تنصرن لما انصر لما ننصر) وقد عرفت الصيغ
التركية للجحد الا ان الفرق بين المطلق والمستغرق بزيادة لفظ
جيعسنده فى الترجمة اما وحده كما فى الحواشى او مع لفظ شمديكى
حاله كلنجه كما فى بعض شروح الرسالة (وقد عرفت فى المختلفة
وسقوط حركة الاعراب فى المفردات الخمسة ونونات التثانى
والجموع والمفردة المخاطبة سوى نون جمع المؤنث كما فى المطلق

مطلب — الجحد المستغرق المجهول

من غير فرق (الامثلة المطردة للجحد المستغرق المجهول) لما ينصر
لما ينصرا لما ينصروا) الى آخره (الامثلة المطردة لنفى الحال المعلوم

مطلب — نفى الحال المعلوم

ماينصر ماينصران ماينصرون ماتنصر ماتنصران ماينصرن
ماتنصر ماتنصران ماتنصرون ماتنصرين ماتنصران ماتنصرن
ماانصر ماننصر) بلا حذف الحركة من المفردات ولا حذف نون
من التثانى والجموع بل هذه كامثلة المضارع بزيادة ما من غير
فرق وصيغها التركية ايمز ايمزلر ايمزسك ايمزسكز ايمزم

مطلب نفي الحال المجهول

ايمزز وهكذا اورماز اورمازلر اورمازسك اورمازسكز
اورمازم اورمازز (الامثلة المطردة لنفي الحال المجهول) ماينصر
ماينصران ماينصرون) الى آخره وبالتركي اولنماز اولنمازلر
اولنمازسك اولنمازسكز اولنمازم اولنمازز وهكذا اورلماز اورلمازلر
اورلمازسك اورلمازسكز اورلمازم اورلمازز) الامثلة المطردة

مطلب نفي الاستقبال المعلوم

لنفي الاستقبال المعلوم) لاينصر لاينصران لاينصرون) الى آخره
كنفي الحال من غير فرق في الاطراد (الامثلة المطردة لنفي الاستقبال
المجهول لاينصر لاينصران لاينصرون) الى آخره بلا حذف شيء من
الصيغ لما عرفت في المختلفة ان ما ولا لا تسقطان في الصيغ شيئا
اسقطه الجازم لعدم عملهما فلا فرق بين مطردات المضارع المثبت
وبين مطردات نفي الحال والاستقبال من المعلوم والمجهول الا بزيادة
ما ولا فيهما وكذا لا فرق بين صيغ نفي الحال ونفي الاستقبال
التركية الا بزيادة شمديكي حالده في ترجمة الاول وكلجك زمانده

مطلب تأكيد نفي لاستقبال

في الثاني (الامثلة المطرد لتأكيد نفي الاستقبال المعلوم لن ينصر
لن ينصرا لن ينصروا لن تنصرا لن تنصرا لن ينصرن لن تنصر
لن تنصرا لن تنصروا لن تنصري لن تنصرا لن تنصرن لن انصر
لن ننصر بفتحة اواخر المفردات الخمسة علامة للنصب كما هو
مقتضى الناصب فان النصب يكون بالفتحة كما ان الرفع يكون
بالضمة والجزم بالسكون وبسقوط النونات لانها علامة
الرفع فيجب اسقاطها سوى نون جمع المؤنث لما ذكرنا
انه ضمير لا علامة الاعراب وانما اسقط الناصب وهو ههنا لن
هذه النونات حملا له على الجزم لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر
في الاسماء فكما حمل النصب على الجر في الاسماء في التثنى

مطلب الامر الغائب والحاضر

والجموع فكذا في الافعال حمل النصب على الجزم (والصيغ
التركية فيه كما في نفي الاستقبال لكن بزيادة لفظ البته الدال على
التأكيد في تأكيد نفي الاستقبال وباقي الكلام في الصيغ يعلم مما ذكرنا
في المختلفة (الامثلة المطردة لامر الغائب والحاضر المعلومين لينصر
لينصرا لينصروا لتنصر لتنصرا لينصرن) بحذف حركة الاخر
في المفردين وحذف النونات غير نون جمع المؤنث علامة الجزم فهذه
الصيغ مطردات امر الغائب ثلثة للغائب وهي لينصر لينصرا
لينصروا وثلثة للغائبة وهي الثلثة الباقية (وانصر انصرا انصروا
انصري انصرا انصرن بسكون آخر المفرد المذكر وسقوط النونات
سوى نون جمع المؤنث للوقف (وهذه صيغ امر الحاضر الثلثة
الاول للمخاطب والاخيرة للمخاطبة فمجموع متصرفات الامر
من المعلوم اثناعشر ثلثة للغائب وثلثة للغائبة وثلثة للمخاطب
وثلثة للمخاطبة (ولا يأتي الوجهان منه للمتكلم حتى لا يقال اضرب
بعد حذف حرف المضارعة من المتكلم وحده ومع غيره لالتباس
كل منهما بالاخر وبالمفرد المذكر من امر الحاضر (ولا يقال ايضا
لاضرب لنضرب باللام بلا حذف حرف المضارعة منهما متحركة
بالفتحة لعدم وجود هذا بالاستقراء كذا قيل (وقيل لا يأتي
الوجهان لانه يلزم ان يكون الشخص الواحد في حالة واحدة
آمرا ومأمورا وذلك محال ورد من اربعة اوجه (الاول ان عدم
جوازه مم كيف والآمرية من جهة القول والمأمورية من جهة
الفعل (الثاني انه يتخلف في قول القائل متصلا بغيره اضرب
زيدا حين قول ذلك الغير له اضرب عمرا ولو زيد في التعليل
بلفظ واحد لم يتوجه هذا النقض (الثالث انه ينتقض بالمجهول

(الرابع انه ورد فی كلام الفصحاء مثل ولنرجع الى المقصود وقوله تعالى ولنحمل خطاياكم (والتعليل بان طلب المتكلم الفعل عن نفسه غير محتاج الى العبارة لانها لتفهيم ما فی باله الى آخر نعم قد يخاطب الانسان نفسه بالعبارة لكن بطريق التجريد اى بان ينتزع من نفسه مخاطبا مثله وذلك امر اعتبارى لايقدح فيما ذكر (اونقول عدم اتيانهما لكراهة طلبه عن نفسه استعلاء وان نزل نفسه منزلة غيرها واما ماجاء باللام مثل قولهم فلنرجع الى المقصود فقداشار بعض المحققين الى ان صيغة الطلب هنا لبست على حقيقتها بل المراد الاخبار اى فوجب علينا الرجوع وقس عليه قولهم لانتكلم ما لايعنى فی النهی فمن هذا السرجاء الوجهان من مجهولهما اى الامر والنهی (والصيغ التركية لمعلوم الامر (ايتسون (ايتسونلر (ايتسن (ايتديكز وكذا اورسون (اورسونلر (اورسن (اوريكز (الامثلة المطردة لامر الغائب وامر الحاضر المجهولين) لينصر لينصرا لينصروا لتنصر لتنصرا لينصرن) فهذه صيغ امر الغائب بحذف حركة المفردين والنونات الا نون جمع المؤنث علامة الجزم كما فی المعلوم (لتنصر لتنصرا لتنصروا لتنصرى لتنصرا لتنصرن لانصر لننصر) وهذه صيغ امر الحاضر ثلثة للمخاطب وثلثة للمخاطبة واثنان للمتكلم قيل فی المتكلمين امر الحاضر نفس المتكلم وحده مبنى للمفعول فمعناه بالتركى يردم اولنيم بن كلجك زمانده وامر الحاضر نفس المتكلم معه غيره مبنى للمفعول فمعناه بالتركى يردم اولنالم بز حاضر اولر كلجك زمانده (ولا يخفى انه لايطلق فی الاصطلاح عليهما امر الحاضر وان كان المأمور حاضرا لغة بل يطلق عليهما امر

مطلب
الامرين من المجهول

المتكلم وقد وقع فی كلامهم هذا الاطلاق مثل قولهم فی ولنذكر ونحوه انه امر متكلم مع الغير معلوم مجزوم باللام صرح به فی معرب الاظهار وغيره والاطلاق المذكور اصطلاح جديد لايسمع ممن ليس من اهله فقياس الاول انه امر المتكلم بناء مجهول نفس المتكلم وحده ومعناه يردم اولنيم بن كلجك زمانده وقياس الثانى امر المتكلم بناء مجهول نفس المتكلم مع الغير ومعناه يردم اولنه لم بز كلجك زمانده وتحقيقهما امر المتكلم وحده بناء مجهول ومعناه يردم اولنيم كلجك زمانده وامر المتكلم مع الغير بناء مجهول ومعناه يردم اولنه لم كلجك زمانده بزيادة لفظ كلجك زمانده لدفع التباس الحال فی الظاهر ولفظ بن فی الاول و بز فی الثانی للتأكيد وكذا لفظ كلجك زمانده فی الحقيقة كما لايخفى فتدبر (فان قلت لم اتى الوجهان فی مجهول الامر للمتكلم (قلت لعدم المحذور فی المجهول لعدم اسناد الفعل الى فاعله بل الى مفعوله (وبالجملة ان للامر من المجهول اربعة عشر وجها ثلثة للغائب وكذلك للغائبة والمخاطب والمخاطبة واثنان للمتكلم (ولم يحذف اللام من المخاطب والمخاطبة والمتكلمين لان المجهول قليل الاستعمال كما قدمنا فی محله (وصيغة التركية (اولنسون (اولنسونلر (اولك (اولنك (اولنيم اولنه لم وكذا (اورسون (اورسونلر (اورك (اورلك (اورليم (اورلالم (الامثلة المطردة لنهی الغائب ونهی الحاضر المعلومين) لاينصر لاينصرا لاينصروا لاتنصر لاتنصرا لاينصرن لاتنصر لاتنصرا لاتنصروا لاتنصرى لاتنصرا لاتنصرن) والستة الاول لنهی الغائب ثلثة للغائب وثلثة للغائبة والستة الباقية لنهی الحاضر ثلثة للمخاطب ومثلها للمخاطبة ولم يأت الوجهان

مطلب
النهی الغائب والحاضر

للمتكلم يعلم دليله بالمقاسية على الامر المعلوم وصيغة النهى المعلوم بالتركية (ايتمسون (ايتمسونلر (ايتمه (ايتمك وكذا (اورمسون (اورمسونلر (اورمه (اورميك (الامثلة المطردة لنهى الغائب ونهى الحاضر المجهولين) لاينصر لاينصرا لاينصروا لاتنصر لاتنصرا لاينصرن لاتنصر لاتنصرا لاتنصروا لاتنصرى لاتنصرا لاتنصرن لاانصر لاننصر) فمجهول النهى يتصرف على اربعة عشر وجها ثلثة للغائب وثلثة للغائبة فهذه هى الستة الاول مما ذكره وهى مطردة نهى الغائب (وستة لنهى الحاضر ثلثة للمخاطب وثلثة للمخاطبة وهى المذكورة بعد مطردة نهى الغائب واثنان للمتكلم وهما الاخيران مما ذكره ففى المعلوم والمجهول بحذف الحركة من المفردات والنون من الثانى والجموع غير جمع المؤنث كما فى الامر (وصيغة التركية (اولنمسون (اولنمسونلر (اولنمه (اولنميك (اولنميلم وكذا اورلمسون (اورلمسونلر (اورلمه (اورلميك (اورلميم (اورلميلم هذا آخر ماقصدنا ايراده فى هذا الشرح الكبير اللهم اجعله خالصا لوجهك الكريم ونافعا بالنفع العميم بالنبى وآله الاكرمين صل عليه وعليهم اجمعين برحمتك يا ارحم الراحمين

والحمد لله رب العالمين

قد كمل طبع هذا الشرح اللطيف المرغوب * بعناية الله المنزه عن الاعتلال والعيوب * بدار الطباعة العامرة * فى البلدة الطيبة الفاخرة * بمعرفة الفقير الى الاء ربه الصمد * شيخزاده السيد محمد اسعد * وصادف ختامه اواسط ذى القعدة الشريفة لسنة احدى وخمسين ومأتين والف

مطلب النهيين من المجهول